

مذكرات

سعد زغلول

الجزء الرابع

تحقيق

د. عبد العظيم رمضان

مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر

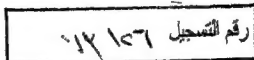
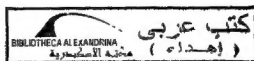


الهيئة المصرية العامة للكتاب

اهداءات ٢٠٠٢

أ.د/ محمد العظیم رمضان
القاهرة

مذكرات سعد زغلول



مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر

مذكرات سعد زغلول

الجزء الرابع

تعليق

د . عبد العظيم رمضان



المجلة المصرية العامة للكتاب

١٩٩١

قام بقراءة الكراسات :

سامي عزيز
رمزي ميخائيل
محمد حجازي
إيزيس راغب
استر غالي

الإخراج الفني والتنفيذ :

هاشم الأشموني

ويل لى من الذين يطالعون من بعدى هذه المذكرات !

سعد زغلول

كراس (٢٨) صفحة (١٥٨١)



تقديم

يسرن أن أقدم للقارئ الكريم الجزء الرابع من مذكرات الزعيم الوطني الليبرالي الكبير سعد زغلول . وهو يتناول يوميات الزعيم من يوم ٢٢ يناير ١٩١٠ إلى ٢٦ سبتمبر ١٩١٤ ، وتتضمنها الكراسات رقم ٢٨ و ٢١ و ٢٠ و ١٩ و ٣ و ٢٣ على حسب الترتيب الزمني وليس الترتيب الرقمي .

ويعد هذا الجزء من أهم أجزاء مذكرات الزعيم الكبير ، اذ يتناول أهم حدثين في حياة سعد زغلول السياسية حتى ذلك الحين ، وهما استقالته من منصب ناظر الحقائق ، وانتخابه عضوا في الجمعية التشريعية نائبا عن الشعب ، بكل ما مثله هذا التحول الكبير من اعتماد على قوة الشعب بدلا من الاعتماد على قوة الوظيفة والمنصب ، ومن تحرر سعد زغلول من قيود النظام السياسي الذي كان جزءا منه ، والذي كان يتمثل في قوة الاحتلال وقوة الخديو وقوة الحكومة ، وانطلاقه في العمل الشعبي الحقيقي الذي لا سلطان عليه فيه سوى سلطان الشعب .

ومع أن عمل المحقق يقتصر على النص وتفسيره وتوضيحه ،
والترجمة لأبرز الشخصيات التي ترد فيه ، والتعليق على أحداثه ،
الا أن استقالة سعد زغلول تطلبت منا ما هو أكثر من ذلك ، وهو
تقديم تحليل لها ، اعتبرتاه ضروريا في مواجهة التحليلات التي سبق
تقديمها من بعض الأساتذة والكتاب المهتمين بالدراسة التاريخية .
وقد يدهش القارئ لهذا القول ، لأن النص شاهد اثبات لا يقبل
الطعن ، وهو أمر صحيح ، ولكن الحقيقة أن بعض النصوص
المبعثرة هنا وهناك تحتاج إلى جمع شتاتها ، ولم أطرافها ، والتغلغل
فيها بالفهم والتحليل حتى يتسنى استنطاقها بما تريد البوح به . وهو
ما حدث بالنسبة لما كتبه سعد زغلول عن استقالته التاريخية .
بل إننا في سبيل هذا الغرض اضطررنا إلى قطع أحداث
الكراسة ٢٠ من منتصف الصفحة ٩٨٨ ، لكي نعرض الكراسة
رقم ١٩ التي خصصها سعد زغلول للكلام عن استقالته بشكل
مختلف . إذ خشنا أن نمضي بأحداث الكراسة ٢٠ إلى نهايتها ، التي
تجاوزت استقالة سعد زغلول ، حتى لا يفاجأ القارئ بسعد
زغلول يتحدث مرة أخرى عن استقالته . وهذا العمل الذي
أقدمت عليه غير مسبوق ، لأن التقليد جرى على نشر الكراسات
كاملة بتتبعها الزمني بالنسبة للمذكرات . أي زعيم ، لا تقطيعها إلى
أجزاء ، وفصل كل جزء منها عن الآخر بكراسة أو كراسات من
المذكرات .

على أن ايمان بأن علم التاريخ هو فن بقدر ما هو علم ، هو
الذي دفعني إلى ذلك ، ولو أن نشرت كل كراسة برمتها ، لجنت
الناحية الشكلية على الناحية الفنية في نشر المذكرات جناية فظيعة ،
إذ ليس من المفروض في القارئ أن يعود أدراجه بين الحين والآخر
إلى ما بدأ به وما انتهى من قراءته ، فإذا أمكن إيجاد نوع من

التسلسل الزمني حتى على حساب الناحية الشكلية المتمثلة في وحدة الكراسي ، كان ذلك أصوب من الناحية الفنية ، طالما أن الناحية العلمية متوفرة من حيث الحرص على إثبات النص كاملا ومحققا . ولعل طبيعة مذكرات سعد زغلول الخاصة هي التي دعت إلى ذلك ، اذ تحتوي بعض الكراسيات على أحداث تتباعد زمنيا إلى حد يتعذر معه من الناحية العلمية الصحيحة عرضها كاملة . وقد ضربنا مثلا ، في مقدمتنا للجزء الأول من المذكرات ، بالكراسية ٢٧ ، التي تحتوي على أحداث وقعت في عام ١٩٠٣ وأخرى وقعت في عام ١٩١٦ . كما تتضمن الكراسية رقم ٣٠ أحداثا وقعت في سنوات ١٩٠٨ و ١٩٠٩ و ١٩١٧ . ويرجع السبب في ذلك إلى طريقة سعد زغلول في كتابة المذكرات ، فلم يكن يكتب في كراسية واحدة حتى تنتهي ، بل كثيرا ما كان يكتب في عدة كراسيات في وقت واحد ، كما أنه كان يكتب في كراسيات قديمة أحداثا جديدة لمجرد أنه وجد فيها صفحات بيضاء . ويجب علينا أن نضع في اعتبارنا هذه الحقيقة دائما ، وهي أن سعد زغلول لم يكن يكتب للغير وإنما كان يكتب لنفسه ، ولم يكن في حاجة - بالتالي - لمراعاة تخصيص الكراسيات زمنيا كما هو الحال في حالة كتابته للغير .

ومن هنا فإن كنت في الجزء الأول من المذكرات قد قررت تمزيق وحدة الكراسيات ، حتى لا أمزق الوحدة التاريخية والتسلسل الزمني للأحداث ، وترتب على ذلك تقسيم الكراسية من هذا النوع إلى أجزاء مرقمة ، كما ترتب عليه تقديم جدول جديد بالكراسيات مرتبة ترتيبا زمنيا ألحقته بنهاية الجزء الأول من المذكرات .

على أن ما حدث في هذا الجزء الرابع يختلف بعض الشيء عما حدث في الأجزاء الثلاثة السابقة ، فقد كان تقسيم الكراسيات في تلك الأجزاء يتم على أساس زمني ، ولكن تقسيم بعض الكراسيات

في هذا الجزء الرابع تم على أساس موضوعي . وقد ضربت المثل لذلك بما فعلته في الكراسة ٢٠ ، التي قطعت أحداثها في منتصف الصفحة ٩٨٨ لعرض الكراسة رقم ١٩ الخاصة باستقالة سعد زغلول ، ثم تابعت عرض النصف الثاني من الكراسة ٢٠ بعد انتهاء الكراسة ١٩ .

وعلى كل حال فإن الكراسة ٢٠ لها وضع فريد في مذكرات سعد زغلول ، اذ هي بالغة التعقيد . وقد سبق أن نشرت الجزء الأول منها في الجزء الثالث على قسمين : الأول من ص ١٠٥٣ إلى ص ١٠٤٩ (عدداً تنازلياً) ، والثاني من ص ١٠٥٥ إلى ص ١٠٥٤ (عدداً تنازلياً) ، أي أن الجزء الثاني أخذ مكان الجزء الأول وفقاً للترتيب التنازلي ، إذ كان من المفروض أن يملأ الجزء تنازلياً من ص ١٠٥٥ إلى ١٠٤٩ ، ولكن الجزء الأخير من ١٠٥٣ إلى ١٠٤٩ ورد قبل الجزء السابق له من ١٠٥٥ إلى ١٠٥٤ .

وقد كان علينا تقسيم بقية الكراسة ٢٠ في هذا الجزء الرابع إلى ثلاثة أجزاء أخرى : الجزء الأول (وهو الثاني في الترتيب) من ص ١٠١٣ إلى ص ١٠٤٨ (عدداً تنازلياً) ويتناول الفترة من أبريل سنة ١٩١٠ إلى ٨ ديسمبر ١٩١١ . والجزء الثاني (وهو الثالث في الترتيب) من ص ٩٦٨ إلى ص ٩٨٨ ، ويتناول الفترة من ٢٤ إبريل ١٩١٢ إلى ٣١ مارس ١٩١٢ . والجزء الثالث (وهو الرابع في الترتيب) وقد قسمته إلى ثلاثة أقسام : الأول من ص ٩٨٨ إلى ٩٩١ ، ويتناول الفترة من ٢ إبريل ١٩١٢ إلى يوم ١٠ إبريل ١٩١٢ ، والثاني من ص ٩٥٩ إلى ص ٩٦٨ ، ويتناول الفترة من ١٤ إبريل إلى ٢٤ إبريل سنة ١٩١٢ . والثالث من ص ٩٩٢ إلى ١٠١٢ ويتناول الفترة من ٨ مايو إلى ٨ يونيو سنة ١٩١٢ .

ومن ذلك يتبين صعوبة قراءة هذه الكراسية الفريدة . وليتصور القارئ الكريم لو أننا سقنا هذه الكراسية برمتها بدون اجراء هذه التنظيمات السابقة ، كيف كان يتسنى لأحد فهم ما فيها وفقا لترتيب صفحاتها ؟

وهذا الذى فعلنا مع الكراسية رقم ٢ : فعلنا مثله مع الكراسية ٢٨ ، التى قسمناها إلى ثلاثة أجزاء : الأول ، ويتضمن يوم ٢٢ يناير ١٩١٠ ، والثانى ، ويتضمن يوم أول مايو ١٩١٣ ، والثالث ، ويتضمن الفترة من ١١ سبتمبر ١٩١٤ إلى ٢٦ سبتمبر ١٩١٤ .

كذلك الكراسية رقم ٢١ التى قسمناها إلى جزئين : الأول ، يتضمن يوم ٤ نوفمبر سنة ١٩١٠ ، والثانى ، ويتضمن الفترة من ٢ ديسمبر سنة ١٩١٣ إلى ٢٦ ديسمبر سنة ١٩١٣ .

وقد قسمنا كذلك الكراسية ٢٢ إلى قسمين : الأول ، ويتضمن يوم ٢٦ ديسمبر سنة ١٩١٣ (من ص ١٠٩٣ إلى ص ١١٠٥) والثانى ، ويتضمن يوم ٧ يوليو سنة ١٩١٤ (ص ١١٠٦) . على أن صعوبة قراءة كراسات هذا الجزء الرابع لم تقتصر على ترتيب أحداث الكراسات ، وترتيب صفحاتها تنازليا أو تصاعديا ، إذ كان سعد زغلول يكتب فى نفس الكراسية مرة من اليمين إلى اليسار ، ومرة من اليسار إلى اليمين - كما هو الحال بالنسبة للكراسية رقم ٢٠ - ولكن الصعوبة تمثلت فى أن رداة الخط قد جعلت فهم بعض الوقائع يبدو شبه مستحيل ، كما هو الحال بالنسبة لمسألة «محمد بدران» التى استغرقت جهدا تجاوز الستة أشهر ! فلا أكاد أصل إلى قراءة معينة للنص ، وأحاول تأكيد هذه القراءة فى ضوء ماورد فى صحف تلك الفترة ، حتى أكتشف أن القراءة كانت

خطأ ، وعلى أن أعيدها من جديد ، حتى حفظتها عن ظهر قلب ، ثم أخذت رموزها تتكشف تدريجيا .

وفي الواقع أن التجربة أثبتت أن ترك العمل في النص بعض الوقت ، مع الاشتغال الذهني فيه بين الفينة والفينة يؤتي ثمارا طيبة . كما أن تكرار العمل فيه لحد حفظ النص يؤدي إلى الفهم الصحيح . والمشكلة أن النص يكون مفهوما بصفة كلية ، من خلال معناه العام ، ولكن تتعذر كتابته لوجود بعض ألفاظ فيه لم يتيسر قراءتها القراءة الصحيحة . ويمكن تشبيه ذلك بالقراءة في كتاب مكتوب بلغة أجنبية ، فإن وجود بعض كلمات متناثرة مجهول معناها للقارئ لا يترتب عليه عجزه عن فهم النص ، وإنما يفهمه من السياق العام للكلام .

وقد واجهتني هذه المشكلة في الكراسة رقم ١٩ التي سطر فيها سعد زغلول مشاعره تجاه استقالته . فقد كان فيها عبارة طويلة تعذرت قراءتها ، رغم أن معناها العام كان يمكن استنباطه بشكل من الأشكال ، وتمضى على النحو الآتي « إذا صح لبس البادية أن تفضل سكن الخيام وأكل الكسرة ولبس العباة مع الحرية على سكني القصور ولبس الحرير وأكل الخروف مع الاستعباد أفلا يليق بابن العلم أن يتنازل عن حريته في مقابلة مبلغ من النقود مهما كان عظيما » إلى آخره . فلعمري التفكير في هذه العبارة ، فإن العقل الباطن خدمني في قراءتها أثناء نومي بعد تفكير طويل ! لقد علق سعد زغلول على استقالته بأنه إذا كانت بنت البادية تفضل حريتها على سكني القصور فلا يليق به أن يتنازل عن حريته مقابل مرتب منصبه الكبير . والمشكلة أن كلمة « بنت » كانت تقرأ « لبس » ، وبالتالي كان النص يهرب كالزئبق ، ولكن الحصول على المعنى العام

للعبارة مكنتى من قراءة كلمة « بنت » بعد أن كانت قراءتها فى حكم المستحيل .

وفى هذا الصدد فلعلمه ينبغى لى أن أنه القارئ إلى أن قراءتى للنص تأتى بعد قراءة باحثين أو أكثر ، قرءا النص قبلى ، واجتهدا فيه ، وقدماء لى قصارى ما أمكنها فعله إزاءه - وليست هى القراءة الأولى . إذ يعاوننى فى قراءة الكراسات كل من السادة سامى عزيز واستيرا غالى ومصطفى الغاياتى وايزيس راغب ، كما كان يعاوننى المرحوم الباحث محمد حجازى ، الذى لقي ربه هذا العام ١٩٩٠ ، وكان ذا موهبة خاصة فى قراءة ما يغمض على الكثيرين قراءته من طلاسـم خط سعد زغلول ، وقد خدم قراءة مذكرات سعد زغلول خدمة جليلة - رحمه الله رحمة واسعة . ومن هنا فإن قراءة هذه المذكرات هى جهد جماعى ، وليست عملا فرديا .

وهذا الأمر يختلف عن عملية تحقيق المذكرات ، التى هى مسئوليتى الخاصة لا يشاركنى فيها أحد ، بحكم العقد المبرم بينى وبين هيئة الكتاب . وبالتالى فإن أى نقد يوجه فى هذا الصدد يجب أن يقتصر على شخصى دون أحد آخر . وهذا التحقيق يتضمن توضيح النص بعلامات الترقيم ، التى خلت منها مذكرات سعد زغلول تماما ، وترتب على خلوها من هذه العلامات صعوبة بالغة فى فهم النص ، الذى يمضى « سداح فى مداح » اذا صح هذا التعبير ، ولا يتضمن أية إشارة الى انتهاء موضوع وبداية موضوع آخر ، وفيه تختلط الضائـر فلا يعرف ما يعود الى المتكلم أو المخاطب أو الغائب . ومن المعروف أن علامات الترقيم هى أشبه بإشارات المرور ، التى بدونها يختلط الحابل بالنابل ، وهو نفس الحال بالنسبة لمذكرات سعد زغلول . ومن هنا كان وضع علامات الترقيم عملا بالغ المشقة ، لا يمكن أن يتم الا بعد فهم واستيعاب

كامل للنص ، لكى يمكن تقسيم العبارة بفصلات ، أو إنشاؤها بنقطة ، وتطبيق قواعد وضع علامات الترقيم بدقة . وأود هنا أن أقول إن علامات التعجب والاستفهام كلها غير موجودة فى المخطوط الاصلى وحالها نفس حال علامات الترقيم فهى جزء منها بالضرورة وقد رأيت فى شروحي على النص أن أوفر على القارئ مشقة الرجوع إلى المصادر الأصلية ، لتوسيع معلوماته فى هذه المسألة أو تلك ، فاهتممت بتقديم حواشى مستوفاة ، وصل بعضها إلى عدة صفحات ، إستقيت من التقارير الرسمية والمضابط والصحف وغيرها . وقد خدمتني مكتبتى فى ذلك خدمة كبيرة . وحين كنت أستعين بأحد من الباحثين فى نقل بعض النصوص من الجرائد ، التى أحدها له مسبقا ، فانى كنت أنسب هذا النقل له حتى يتحمل مسئولية ما نقل . فإزالت أعتقد أن نسبة العمل لأهله لا يعد فقط أمانة علمية ، وإنما هو تحميل كل فرد بمسئولية عمله . أقول ذلك لكثير من الباحثين والكتاب الذين ينسبون لأنفسهم فضل أعمال لم يقوموا بها ، مثل الرجوع إلى الدوريات والوثائق المهمة ، دون أن يشيروا بأية إشارة إلى من نقلوا عنه النصوص التى لقي مشقة كبيرة فى جمعها !

وقد رأيت أن أدع أيضا فى هذا الجزء بعض أشكال كلمات المذكرات كما كتبها سعد زغلول دون تغيير ، وهى الأشكال القديمة التى غيرتها ضوابط الكتابة الحديثة ، مثل مسئول التى يكتبها سعد زغلول « مسؤول » ، ومثل « مسألة » التى يكتبها سعد زغلول « مسئلة » وهو شكل جائز للكلمة ولكنه لم يعد مستخدما . كذلك « ألا » التى يكتبها سعد زغلول « أن لا » ، مع أن هذا الشكل لا يجب ان يكتب إلا إذا كان ما بعد « أن لا » اسما وليس فعلا . وقد قصدت بترك هذه الأشكال كما هى أن يعيش القارئ فى جو

المذكرات ، ولأن تركها على هذا النحو لا يسبب صعوبة للقارئ في فهم الكلمة ، ولكن استبدلت بالألف الممدودة التي يكتبها سعد على شكل «ا١» ، أى همزة على ألف تتلوها ألف مد ، ألفا واحدة عليها علامة المد ، لأن الشكل الأول يصدم القارئ .

وفي الوقت نفسه ، فقد التزمت في الانتقال من صفحة إلى صفحة أخرى من المذكرات بكتابة رقم الصفحة التالية في أعقاب الكلمة التي انتهت بها الصفحة الأولى مباشرة ، بدلا من كتابة هذا الرقم في سطر مستقل لتفادى الانقطاع المفاجئ في الكلام دون مرر . وقد ميزت رقم الصفحة الجديدة بتغيير البنط من بنط ١٦ أبيض الى بنط ١٨ اسود ، بين قوسين مستقيمين .

كذلك فاننا مضمينا بترقيم صفحات الجزء الرابع من المذكرات من حيث انتهى الجزء الثالث من ترقيم ، طبقا لما جرينا عليه بالنسبة للأجزاء السابقة ، مع تخصيص ترقيم للجزء الرابع مستقل يبدأ من رقم ١ حتى ينتهى الجزء ، وبذلك يحمل الجزء ترقيمين : الأول في أعلى الصفحة ، وهو الترقيم العام للمذكرات ، والثاني في أسفل الصفحة ، وهو الترقيم الخاص لهذا الجزء .

كذلك فقد صدرت كل كراسة بفهرس لمحتوياتها ، تسهيلا لمهمة القارئ الذى يريد الاطلاع بما فى الكراسة من موضوعات ، وان كان هذا العمل سلاحا ذا حدين ، لأنه قد يخفى نقاطا هامة أخرى احتوتها الكراسة بين الموضوعات التي عرضها الفهرس . وقد رأيت ألا يكتفى فهرس الجزء العام بعرض أسماء الكراسات ورقم الصفحات كما جرى في الأجزاء السابقة ، بل يكون فهرسا تفصيليا يشمل محتويات الكراسات ، حتى لا يضطر القارئ الى البحث عن بغيته وسط الكتاب ، بما يكلفه من جهد .

وقد ترتب على التقسيم الزمني للمذكرات ، مع اشتغال بعضها على أحداث تتباعد زمنيا ، أن بعض أجزاء الكراسات لم يشتمل على أكثر من صفحة واحدة ، ويومية واحدة ، مثل الجزء الأول من الكراسة ٢٨ الذى يتضمن صفحة ١٤٨٢ فقط ويومية ٢٢ يناير سنة ١٩١٠ ، والجزء الأول من الكراسة ٢١ الذى يشمل صفحة ١٠٥٦ فقط ويومية ٤ نوفمبر سنة ١٩١٠ ، والجزء الثانى من الكراسة ٢٢ الذى يشمل صفحة ١١٠٦ فقط ويومية ٧ يوليو سنة ١٩١٤ ، وكذلك الجزء الثانى من الكراسة ٢٨ الذى يشمل صفحتين هما صفحتا ١٤٨٣ و ١٤٨٤ ويومية أول مايو سنة ١٩١٣ .

وفى الوقت نفسه فقد اكتشفت أن بعض الصفحات كان يجب أن يضمها الجزء الثالث من المذكرات ، مثل صفحة ١٤٨٢ التى تتناول ويومية ٢٢ يناير سنة ١٩١٠ ، لأن الجزء الثالث يمتد إلى يوم ٢ يوليو ١٩١٠ . وقد كان يمكن تجنب ذلك لو كانت قراءة مذكرات سعد زغلول قراءة سهلة مدللة ، اذ كان يكفى أن يقرأ المحقق الكراسات كلها قراءة مبدئية ليقرر تفسيحاتها المختلفة ، ولكن قراءة الكراسات معاناة حقيقية تمضى ببطء شديد ، ويتعذر بالتالى اكتشاف الصفحات أو اليوميات التى وردت فى كراسات متأخرة زمنيا لتدرج فى سياقها الزمنى. ولست أستبعد أن تشتمل بعض كراسات الفترة المتأخرة من حياة سعد زغلول على صفحات ترجع إلى الفترة الأولى ! .

والمهم أن هذه الصعوبة قد أدت بدورها الى أن الجدول الذى ألحقنا به الجزء الأول من مذكرات سعد زغلول قد أصبح فى حاجة الى تعديل . ولذلك رأيت من الأوفق تقديم جدول حديث يتضمن تقسيحاتنا الزمنية الجديدة للدراسات ، ويلحق بهذا الجزء ، وهى خدمة للمختصين بالدرجة الأولى .

كذلك فإن هذا الجزء سوف يتضمن الكشافات اللازمة للأعلام والهيئات والأماكن والبلاد والحوادث والدوريات . ويقوم بعمل هذه الكشافات الباحثون المشتغلون في المذكرات ، كما هو موضح رفق كل كشاف . وننوى ان شاء الله أن نجمع هذه الكشافات في نهاية الأجزاء ، في شكل كشاف عام للمذكرات ، يكون ملحقا للجزء الأخير ، وعلى كل حال فهذه وصية لمن يحقق هذه المذكرات بعدى ، اذا شاءت إرادة الله أن ألقاه قبل استكمال التحقيق الى نهايته حسب العقد المبرم بيني وبين الهيئة .

والهمم هو أن هذا الجزء من مذكرات سعد زغلول يكشف عمق الأزمة النفسية التي تعرض لها سعد زغلول قبل تقديم استقالته ، وفي أعقابها ، وبعدها . وهي أزمة عاصفة بكل المعايير ، تصور مغالبة الضعف البشرى والتغلب عليه . فقبل تقديم سعد زغلول استقالته ، كان يخوض معركة قاسية مع نفسه لاقتناعها بقبول تقديم هذه الاستقالة ، وتقبل ضياع الحكم وهيته وسلطانه .

« ففى يومية ٢٢ يناير سنة ١٩١٠ يدعو الله قائلا : « هبني من لدنك مددا أستعين به على محاربة الشهوة ، ومغالبة الهوى ، وترك الطمع » ويقول : « اللهم انى تبت اليك ، ورجعت اليك ، وندمت على ما فعلت ، وعزمت على ألا أعود أبداً » !

والطريف أن سعد زغلول لم يغنم من منصبه ما لا يدفعه الى طلب المغفرة وترك الطمع ! بل ان من الأمور الخطيرة التي تكشفها هذه المذكرات أن سعد زغلول خسر من منصبه ولم يكسب ، فهو يقول إن أملاكه نقصت بمقدار ٢٠٠ فدان في فترة منصبه ، وبعد أن كان جيبه عامرا بالمال ، أصبح مدينا ! وهو درس بليغ لمن يتخذون المناصب سلما للثراء وتأمين المستقبل !

وقد كان هذا الذي من الأسباب التي أنقلب على رأسه سعد زغلول وجعلته يتردد في الاستقالة . فهو يقول : « كنته قبل أن أبعثه النية على الاستعفاء ، مضطرب الفكر جدا ، وكان همي الذي خلفني على ، فقد تعاسر البنك الألفى الشرقى في معاملتي ، وقلق على دينه عندى ، البالغ قدره حوالى الثلاثة آلاف جنيه ، وطلب منى كفالة » فعظم لدى الأمر واشتد ، ولكن أدركنى مهمة بغض الأقارب ، فدفعت هذا المبلغ ، وحينئذ أحسست براحة وانشراح . ونظمت على ما فى الوظيفة من المشوقات ، فاحتقرتها . . . إلى آخره . . . » .

ولكن الاستقالة لم ترفع هموم سعد زغلول ، اذ سرعان ما وقع فريسة هجوم شرس دفع إليه عباس حلمى ، واستخدم فيه اسما عيل أباطة باشا ، الذى نشر عدة مقالات فى « الأهرام » بامضاء : « عارف » افترى فيها على سعد زغلول افتراء شديدا ، الأمر الذى اضطره الى رفع الأمر الى القضاء ، وترتب على ذلك قضية شغلت سعد زغلول بقدر ما شغلت رأى العام المصرى .

وفى نفس الوقت ، واجهت سعد زغلول أزمة قاسية أخرى ، هى أزمة الفراغ الذى وجد نفسه فيه بعد حياة عاصفة قضائها فى الوزارة فى صراع مع الاحتلال من جهة ، والقصر من جهة أخرى ، وزملائه النظار من جهة ثالثة . هذا الفراغ كان على سعد زغلول انهاؤه بكل ثمن ، وكانت الوسيلة الوحيدة التى رآها سعد زغلول هى الحصول على منصب آخر فى جهة أخرى . ومن هنا فكر فى شركة قنال السويس لهذا الغرض .

والطريف أن سعدا حتى وهو يفكر فى شركة قنال السويس للتعين فيها ، كان يقوده دافع وطنى الى جانب الدافع الشخصى . ذلك أن عقد الحكومة المصرية مع الشركة كان يقضى بأن ينوب عن الحكومة المصرية فى مجلس ادارة الشركة مندوب مصرى . ولكن

الشركة عينت وزيرا فرنسيا سابقا ، هو « إميل أوليفيه » ، في سنة ١٩٦٥ ، بمرتبة قدره ثلاثون ألف فرنك ، واستمر هذا يشغل منصبه ٤٦ سنة كاملة ! - أى نصف قرن تقريبا ! - فلما مات في سنة ١٩١٣ طالبت الصحف المصرية بتعيين مصرى خلفا له ، وفقا لاتفاقي ١٨٥٤ و ١٨٥٦ مع الشركة ، وكان التعبير الذى استخدمته الصحف هو تعبير « مصرى حقيقى » ، حتى لا يجرى تعيين متمصر ! ومن هنا فكر سعد زغلول فى حل أزمة المالية عن طريق ترشيح نفسه لهذه الوظيفة ، لكى يحل مصرى محل فرنسى فى وظيفة هى من حق المصريين !

والمهم هو أن الفراغ وأزمة سعد زغلول المالية ، قد دفعاه ، فى تلك الفترة العصيبة من حياته بعد استقالته من الوزارة ، الى التفكير فى وسائل لا تتفق مع ما طبع عليه ، لولا أن الارادة الشعبية قدبعت فى ذلك الوقت بالذات لتنقل سعد زغلول من التفكير فى الوظيفة والمنصب ، الى التفكير فى الخدمة العامة والنيابة عن الأمة . وكان ذلك بمناسبة الانتخابات التى جرت فى ذلك الحين للجمعية التشريعية بعد تغيير القانون النظامى على يد اللورد كيتشنر .

وتكشف هذه المذكرات أن سعد زغلول لم يسع الى ترشيح نفسه فى الانتخابات ، وإنما سعت اليه الانتخابات ! وكان الذى شجع سعد زغلول عليه هو محمد أمين يوسف ، والد مصطفى أمين . وفى ذلك يقول سعد زغلول إنه عندما فاتحه محمد أمين يوسف فى انتخابات العاصمة أجاب بقوله : " انى لا أريد أن أسعى للانتخاب ، لأن فيه تعب ومشقة ، ومالا يلائم حالتي ، ولكن إذا انتخبني الناس من تلقاء أنفسهم لا أتردد فى القبول " ! وقد رد عليه محمد أمين يوسف بأنه إذا كان لا يريد أن يكون من الساعين فى الانتخابات ، فانه يمكنه أن يكون الساعى فى هذا ، وأنه سوف

يتكلم مع بعض أصدقائه في نادى الحزب الوطنى لكى يتداولوا فيما بينهم فى شأن من يصح انتخابه عن العاصمة .
وحق نفهم عزوف سعد زغلول عن السعى فى الانتخاب يمكننا أن نورد هنا ما علق به على موقف فتح الله بركات ونجله بهى الدين بركات من الحديث الذى دار بينه وبين أمين بك يوسف السالف الذكر ، اذ يقول إنه لمع منها عدم ارتياح لفكرة الانتخاب ، « ولم أفهم لغاية الآن إن كان ذلك لاعتبار عدم نجاحها ، أو عدم لياقتها بي ، أو لسبب آخر » !

فواضح أن هذين السبيين هما اللذان كانا يدوران فى خلد سعد زغلول وهو يقول إنه لا يريد أن يسعى للانتخاب ، ولكن إذا انتخبه الناس من تلقاء أنفسهم لا يتردد فى القبول . فقد كان سعد يحنى عدم النجاح لورشح نفسه من جهة ، وكان يشعر من جهة أخرى بأن ترشيح نفسه للنيابة بعد أن شغل منصب الوزارة ربما كان غير لائق به .

وربما كان ما جعل سعد زغلول يتغلب على هذين السبيين ، تعليق خليل ثابت ، أحد أصحاب جريدة « المقطم » على هذه النقطة فى حديثه مع الشيخ يوسف الخازن (وقد أبلغه به الأخير) وهو قوله : إذا كان له (سعد) رغبة فى ترشيح نفسه ، فلا عيب عليه أن يباشر ذلك بنفسه ، وإذا سقط ، فقد سقط أعظم منه ، كموسيو بلفور ، رئيس حزب المحافظين (فى إنجلترا) لولا أن تخلى له بعض رجال حزبه عن مركزه !

فى ذلك الوقت كانت الظروف تدفع سعد زغلول دفعا الى الاعتماد على الانتخابات للخروج من أزمته . ففى يوم ٢٦ أكتوبر ١٩١٣ كتب قائلا : « الحقيقة أن مركزى دقيق للغاية ، ولا أنجو من خطره إلا بقطع النظر عن كل شيء يأتى من الحكومة ، وعن كل

أمل في تحسين الحالة - أو ترضى إحدى السلطين ! ولكن الوسائل غير متوفرة - فالأصوب ترك الأمر لله .

وعلى هذا النحو أدار سعد زغلول ظهره للسلطين ، واتجه الى الشعب ، الذى أظهر له من التأييد والحماس والتشجيع ما هزه هذا . يقول فى مذكراته : « شعرت بميل عام هزنى وأطربنى » .

ولكن هذا التأييد أزعج السلطين ، فعلى حد ما أورده سعد فى مذكراته : « نشرت جريدة «الأفكار» أربع مقالات بالطن الشديد فى ، ونشرت جريدة «النوفيل» فصلا من هذا القبيل ، ترجمته جريدة «البروجرية» وجريدة «المؤيد» ، وحشاه محمد عثمان ، طريد العدالة ، بعبارة أوقع من سحته ! وعلى مقالات «الأفكار» مسحة من أباطة » .

وعندما يتحقق الخديو من نجاح سعد زغلول فى الانتخابات ، يرسل اليه عرضا بالاتفاق ، وأن يكون من رجاله فى الجمعية التشريعية ويتقيد برأيه ، ولكن سعد زغلول يرفض هذا العرض ، ويقول : إن مركز الجمعية التشريعية لا لفة فيه الا اذا كان الانسان حرا ، يدافع عن مبادئه ، وينصر مذهبه . فاذا كنت أريد أن أتقيد برأى غيرى ، ولا أسير الا طبقا لمشيئته ، أو أسكت ، فليس ذلك المركز مركزى ، ولا هو من اللائق بى ، بل هو مركز الأباطين ! إلى لست رجل الاحتلال ، ولا أنا من مواليه ، وكل مشروع منه أرى الضرر فيه ، أعارضه ، ولا أتعرض بسوء للخديو ولا أخالفه الا فيما اذا كانت مصلحته لا تتفق مع مصلحة البلاد . ولقد عشت الى هذا السن حياة قضيت أغلبها فى أعمال خفية عن العامة ، وكان خصومى يتوهمون حقيقتها ، ويظهرونها للناس فى غير لباسها ، وأريد أن أختتم حياتى فى أعمال علنية يراها كل الناظرين ، ولا يقدر على تأويلها أرباب الغايات الفاسدة » .

ومن هنا نعتبر اتجاه سعد زغلول الى النيابة عن الشعب في الجمعية التشريعية أخطر نقطة تحول في حياته السياسية ، كما أنها نقطة تحول في زعامته الشعبية ، لأنها حررت من السلطتين الحاكمتين ، ووضعت تحت سلطة الشعب .

وعلى كل حال فإن هذا الجزء يكشف من أسرار الحياة السياسية في تلك الفترة ما يصحح كثيرا من المعلومات التاريخية . وعلى سبيل المثال فإن حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ لم يكن اختراعا من اللورد كليرن ، فقد أراد اللورد كشنر أن يرسل قوات الاحتلال الى قصر القبة ، ويخلع عباس حلمي ، وتعيين الصدر الأعظم سعيد حليم مكانه ! كما يكشف من فساد الخديو عباس حلمي الشيء الكثير ، ويكشف من علاقات القوى السياسية المتشابكة في تلك الفترة الشيء الأكثر . ولعل في نهاية هذا التقديم لا أملك الا أن أوجه الشكر لكل من ساهم في اخراج الكتاب بهذه الصورة المشرفة ، وعلى رأس هؤلاء الأستاذ الدكتور سمير سرحان ، رئيس هيئة الكتاب ، والأستاذة الفاضلة سميرة عرابي وكيل الوزارة ورئيس الإدارة المركزية لشئون المطابع ، والسيد يوسف عتاي . رئيس قسم الجمع التصويري ، كما أشكر مجموعة العمل في هذا الجزء من مذكرات سعد زغلول ، خاصة الأستاذ سامي عزيز رئيس المجموعة ، وأمل أن يلقي القارئ في هذا الجزء من المتعة الذهنية والمعرفة ما يصبو اليه . والله الموفق .

مصر الجديدة في أول أكتوبر ١٩٩٠

أ. د. عبد العظيم رمضان



الكراسة الثامنة والعشرون

الجزء الأول

الكراسة الثامنة والعشرون

الجزء الأول

من سن ١٤٨٢ إلى سن ١٤٨٢

يوم ٢٢ يناير ١٩١٠

المحتويات :

— دعاء —

[ص ١٤٨٢]

في ٢٢ يناير سنة ١٩١٠

أحمد الله على النجاة من خطر الطمع ، وأشكره على لطف ما صنع ، وأتوب إليه من مخالفة أوامره ونواهيه ، وأستغفره من ظاهر الذنب وخافيه ، وأسأله تعالى أن يوفقني الى اكتساب رضائه ، ويقيني شر أعدائه ، ويثبتني على الصراط المستقيم - صراط الذين أنعم عليهم بفهم سر وجوده ، وغمهم باحسانه وجوده ، إنه على ما يشاء قدير -

اللهم إني تبت إليك ، ورجعت إليك ، وندمت على ما فعلت ، وعزمت على أن لا أعود أبدا . فهبني من لدنك مددا أستعين به على محاربة الشهوة ، ومغالبة الهوا ، وترك الطمع إنك أنت السميع ، وبالإجابة جدير .



الكراسة الواحدة والعشرون

الجزء الأول

الكراسة الواحدة والعشرون

الجزء الأول

من ص ١٠٥٦ إلى ص ١٠٥٦

يوم ٤ نوفمبر ١٩١٠

محتويات الكراسة :

- مصروفات بيت سعد زغلول

- جكم .

[ص ١٠٥٦]

يوم ٤ نوفمبر سنة ١٩١٠

للست مصروف الشهر	٤٩٠٠
للمخرج مصروف الشهر	٥٦٦٠
ثمن لمبات وتصليلات	٠٤٢٢
	١٠٩٨٢

نفع العالم^(١) وكأنك تستفع منهم .
 اذا كان لا بد من موتك غدا ، أو بعد غد ، فلا تهتم لحوادث
 الحياة ، ولا تجعل لها مكاناً من نفسك .

(١) يقصد بالعالم هنا : الناس



الكراسة العشرون

الجزء الثاني

الكراسة العشرون

الجزء الثاني

من ص ١٠٤٨ إلى ص ١٠١٣ (سحا تنازليا)

من أبريل ١٩١٠ إلى ٨ ديسمبر ١٩١١

المحتويات

- مسألة مد امتياز شركة القنال
- زواج الخديو عباس حلمي للمرة الثانية
- مسألة محمد بدران
- قصة مشروع قانون المجالس الحسبية
- الحكم على محمد فريد بالحبس ستة أشهر
- قضية البرنس عزيز حسن
- المؤتمر القبطي
- تفكير سعد زغلول في تقديم استقالته
- قصة الشيخ بكري الصدفى ، مفتى الديار المصرية
- تعيين اللورد كتشنر مكان السير إلدون جورست

[ص ١٠٤٦] (٢)

مسئلة القنال

الخلاف على من يعلن : رغب سعيد أن يكون الاعلان بأن قرار الجمعية العمومية في هذه المسئلة يكون قطعيا - يكون بواسطته ا ورغبته أن يكون بواسطتى ، لآى أنا الذى سأتولى الدفاع ، حتى يكون وقاية لى من مسخط الأعضاء ، ومرجبا للانعطاف الى ، وخشن الاصغاء الى ما أقول .

فسارع^(٣) إلى إخبار أباظة بهذا الخلاف ، ووسطه فى زواله .
وحسبا له قلت أن يتوزع الدفاع علينا جميعا .

(٢) قدما صفحتى ١٠٤٦ ، ١٠٤٥ على صفحتى ١٠٤٨ ، ١٠٤٧ لاتصالها

بالجزء الثالث .

(٣) أى سارع سعيد

وبعد أن دافعت في أول جلسة^(٤) ، هنأت كثير على دفاعي ،
إلا هو !

وقد جمعنا قبل الجلسة الأخيرة ،^(٥) وعرض علينا أن لا نتكلم فيها إقلت : يستحيل أن لا نجواب عن أي أمر جديد^(٦) . فأنصاعوا لرأى . ولكن أباطة أفهم أعضاء المجلس بأن مخالف لرأى إخواني في الكلام ، وأنى اذا تكلمت أضريت كثيرا ببلادى ، فإلزم منى من الكلام ! وجاء في الجلسة ، وناقشنى في ذلك مناقشة طويلة جدا ، لم يشترك فيها واحد من إخوانى ، بل التزموا السكوت . وثبت للأعضاء - بسكوت الزملاء - صحة ما قاله أباطة ! ونشرت جرائد الحزب الوطنى عدة مقالات بالظمن على في تعرضى للدفاع عن المشروع . وأخذ أباطة ، وأعوانه ، يثبون في الناس أنى حاولت خيانة الوطن . وكاد يتفد كيده لولا أن تعرض سعيد^(٧) له بالمنع .

[ص ١٥٤٥]

وقد طلبنى الخديو في القبة ، وتحدث معى طويلاً في موضوعات شتى ، منها موضوع القتال . ولكنه ظهر لى - من خلال أقواله - أنه لم يكن يود أن أدافع عن المشروع . وقد استمر أباطة ملازماً لبيت سعيد ، ولم تمر ليلة بدون أن يجتمعا ، وضما إليهما فتحنى ، فأغرياه بمخالفتى ، واتحد معهما على منافرتى !

(٤) يقصد دافع عن مد الامتياز بجلسة ٤ ابريل ١٩١٠

(٥) جلسة ٧ ابريل ١٩١٠

(٦) في الأصل : « يستحيل أن لانجواب عن أمر جديد » . والمعنى يستحيل

الانجواب عما يثار من جديد .

(٧) قراءة ترجيحيه .

قبل السفر الى أوروبا في شهر يوليو سنة ٩١٠ بوم ، وأنى^(٨) عريضة مجهولة الاسم بان فتحى أخذ رشوة فى مسئلة المدارس^(٩) وأنى كنت أتناول الرشوة فى المعارف . وأخبرنى سعيد بأنه بلغه أن هناك جمعية مؤلفة للإنتفاع من الشركات التى تؤول للحكومة ، بإثبات استحقاقها لبعض الافراد . وأن فتحى من أعضاء هذه الشركة ! فسألته عن باقيهم ، فقال لم يتصل به أسماءهم !

تكلمت معه فى شأن تعيين محمود صدقى عضوا بمجلس الأوقاف الأعلى ، وأخبرته بأن الخديوى قبل ذلك ، وأنى أخاطب محمود فى هذا الشأن ، وأترضاه . ففعلت ، وعدل عن تعيينه بدون إخبارى !
تكلم مباشرة مع سرهنك فى قبول رئاسة الشورى من غير واسطى ، ووسطى فى استعفائه من وكالة الحرية .

[ص ١٠٤٨]

فى أوائل نوفمبر سنة ٩١٠

شاعت اشاعات كثيرة زمن الصيف عن سقوط الوزارة ، واستعفاء الخديوى ، ولكنها لم تتحقق . وكانت تخمينات .
تقابل جورست مع الخديوى بسرأى القبة ، لعدم تمكن الأول من الذهاب الى اسكندرية . وأظهر - فى أثناء حديثه - الرغبة فى تغيير الخطه التى سار عليها فى ادارة الأمور .

(٨) أى سعيد باشا . رئيس النظار

(٩) قراءة تقريرية .

١٠ نوفمبر سنة ٩١٠

عشق الخديوى غانية من المجريات ، كانت تتردد على بيوت العاهرات فى باريس ، ويتردد عليها كثير من شبان مصر . وانتهى به الحال أن تزوج بها ، بعد أن أعلنت إسلامها . ولكنه لم يتجاسر عن إعلان ذلك رسميا ، وسافر معها الى الأستانة فى صيف هذا العام ، وحاول أن تقبلها والدته ، فأبى ، كما أبى السلطان .

واشتد الخلاف بينه وبين زوجته الأولى ، حتى هم بطلاقها ، لولا رجاء بعض الحاشية . وعند عودتها تبّه أن لا يحتفل أحد بمقدمها ، وأن لا تطلق المدافع لها . فعادت من غير أن يشعر الناس بعودتها ، لولا أخبار الجرائد .

وفى يوم ٨ نوفمبر سنة ٩١٠

نشرت جريدة « العلم » حديثا - مرويا عن الحرم الأولى - بخصوص تربية ولى العهد . وعلّق^(١٠) عليه بما يفيد ميل الأمة اليها ، وتعظيمها لها ، واحترامها . فلما بلغ ذلك الخديوى ، امتلا غضبا ، وهم بطلاقها ، وأرسل يستقدم اليه سعيد باشا .

فاستشارنى هذا فى الأمر ، فقلت : اجتهد أن تقنعه بالعدول عن

(١٠) أى : « العلم » .

هذه الفكرة ، لأن في تنفيذها وبالا عليه ، فإن الأمة تُعد كلها من صفها ، والانكليز تتدخل لحماية ، ثم تظهر الثانية ولا يقبل أحد أن يعاملها كأمية ، فيقع الخديوى في ارتباك .

وعلمت من سعيد أن أباطة في اسكندرية ، ومجتهد في اقتناع الخديوى بذلك . وقلت لسعيد أن يشير على الخديوى باستشارة جورست .

[ص ١٠٤١]

رجل يدعى محمد بدران ، من الشرقية ، كان حُكم عليه في سنة ١٨٩٢ بالغرامة ، في حادث نصب واحتيال ، ثم تعين عمدة على ثلاث بلاد وقبيلة^(١١) ، وأنعم عليه بالرتبة الثالثة في سنة ٩٠٥ ، واشترك في عدة لجان ، وانتخب عضواً في مجلس المديرية ، وأعطى صوته لمصطفى خليل ، عوضاً عن أباطة^(١٢) .

(١١) عين أمين محمد بدران عمدة لقبيلة موسى وثلاثة بلدان تتبعها بمركز كفر صقر بمديرية الشرقية ، بعد مضي خمس سنوات على هذا الحكم ، وقد خلف في العمودية والده . (المؤيد في ٨ فبراير ١٩١١ ، من بيان لمحمد بدران)

(١٢) مصطفى خليل باشا . وحتى ندرك أهمية هذا الموضوع ، فإن اسماعيل أماطة باشا كان عضواً منتخباً في مجلس شورى القوانين في المدة من ٢٤ فبراير ١٩٠٢ ، ولكنه سقط من العضوية لانتهاج مدته في مجلس المديرية ، التي هي شرط أساسى في عضو مجلس شورى القوانين ، وانتخب بدله مصطفى خليل باشا سنة ١٩١٠ .

وقد وصف محمد فريد مصطفى خليل باشا بأنه « مجرم ، ومتملق للانكليز ، وهو الذى دعا ضباط الأسطول الانكليزى لداره ، وأولم لهم ولائم سائفة » . ولكن الحزب الوطنى ساعده في الانتخابات للجمعية التشريعية بعد ذلك ، لأنه « أقل ضرراً في الجمعية التشريعية من أباطة باشا » (أوراق محمد فريد ص ١٥٩) .

وكان في الابتداء^(١٣) مع أباطة ، حيث وُعد به بأن يستصدر له عفوا ، وسعى بالفعل لدى سعيد في ذلك ، وكان سعيد ميالا لهذا .

ويظهر أنه^(١٤) لم يعط صوته ضد أباطة الا على شرط العفو عنه من ذلك الحكم ، حتى يصح انتخابه لمجلس المديرية . فطلب المدير ذلك ، فحاول سعيد في هذا الأمر^(١٥) .

وتداولت في ذلك بالحقانية ، وقررت أنه لا سبيل الى العفو عنه عفوا يمحو الجريمة ، لأن ذلك لا يكون الا لأغراض سياسية في جنائية عامة ، الخ . ففرح بذلك سعيد^(١٦) .

واخيرا أتى إلى^(١٧) أنه يمكن اعتبار الشخص معفيا عنه من تاريخ نواله الرتبة ، فأوحيت بهذه الفكرة الى برنيوت^(١٨) الذي بثها الى جراهام^(١٩) ، وهو حضر عندي ، ثم اتفقت مع المستشار على ابدائها ، ووضعت الكتابة اللازمة - أى التى تكتبها [١٠٤١] الداخلية الى

(١٣) فى الأصل « ابتدا » - بدون همزة .

(١٤) أى محمد بدران .

(١٥) أى : حاول ضد تحقيق هذا الأمر - كما يفهم من سياق القصة كلها بعد ذلك ، بعد أن كان ميالا له عندما كان السعى من جانب أباطة .

(١٦) أى فرح لانه لا سبيل للعفو عن محمد بدران : حيث كان هذا العفو من شأنه أن يغضب الخديوى عباس حلمى ، لأن محمد بدران كان مستندا إلى مصطفى خليل ، المستند بدوره إلى الانجليز . وعبارة سعد زغلول عن أن العفو « لا يكون إلا لأغراض سياسية » يقصد به أنه لا يجوز العفو الا فى الجرائم السياسية .

(١٧) أى : طرأى

(١٨) برونييت BRUNYATE ، المستشار القضائى .

(١٩) المستر جراهام ، هو مستشار الداخلية ومدير عام مصلحة الصحة .

مجلس النظر . ثم توجهت الى (١٢١٩) الداخلية ، وعرضتها على المستشار ، وشكر لي .

وانتقلت الى الناظر ، فازداد اصفرارا (٢١٩) ، وقال لي : اذن كل إحسان برتبة يتضمن عفوا ؟ قلت : لا مانع من ذلك . قال : ولكن الأحسن ألا يعفى ! قلت : هذا ليس برأى الحقانية . قال : سأبحث في المسئلة ! قلت : لك ذلك . وانصرفت . ومررت بالمستشار ، فأخبرته ، وقلت له : أنهيت واجبنا ، والباقي على الداخلية .

قصصت على برنيوت هذه المسئلة . وحدثه بطرف من الحالة التي كنت فيها ، فقال : إن الظروف لا تساعد على ظهور هذا الخلاف (٢٠) .

[ص ١٠٤٤]

وضعت مشروع المجالس الحسبية ، واتفقت معه (٢١) عليه . وكان في الأصل تحت رئاسة وكيل الحقانية ، فقال : إنه يحسن أن يكون تحت رئاستك ، وعند غيابك يكون الوكيل .

ثم سافرت في ١٢ ديسمبر الى الوجه القبلي ، وكان تقدم إلى مجلس النظر ، فأقر عليه ، وأرسله الى مجلس شورى القوانين . ثم عدت في

(١٩م) غير موجودة في الاصل

(٢١م) ناظر الداخلية هو محمد سعيد باشا نفسه .

(٢٠) أسى سعد زغلول هذه الصفحة بثلاثة أسطر مشطوبة أمكن قراءتها على النحو الآتي .

« ويظهر لي أن هناك اتفاقا - إن لم يكن صريحا ، فضمني - بين الخديوي وسعيد ضدي ، وهما يستعملان فتحي في تنفيذ مآربهما ، مثل أباطة واني الآن في أخرج المراكز لاتحاد المذكورين ضدي » .

(٢١) أي مع سعيد باشا على الأرجح

عيد أول السنة الهجرية ، وعلمت أن مجلس الشورى غير راض عن بعض أحكام المشروع . فتكلمت معه أن يتكلم في هذا الشأن مع بعض الأعضاء - كشرأوى باشا . ثم سافرت على أن أعود بعد ثلاثة أيام

ثم عدت فعلا يوم الخميس ٥ يناير سنة ٩١١ . وفي صباح يوم ٦ منه ، زرت في منزله - وكنت قرأت في « العلم » أن حشمت ورشدي اجتماعا به في منزله ، وتداولوا في مشروع المجالس الحسينية ، وأدخلوا عليه بعض التعديلات - فوجدت لديه حسين واصف ، وعزيز كحيل ، ورشدي ، فسألته عن ما جاء في « العلم » ؟ فأنكره .

وانصرفت مع رشدي ، وسألته عما إذا كان حدث شيء في غيابه . فقال : لا شيء ! ثم حضر لي فتحي صباحا ، وأخبرني بأن رئيس المجلس استدعاه ، وخاطبه في تعديل المشروع ، بأن تكون رئاسة المجلس لأحد قضاة الاستئناف ، وأن يكون مركزه محكمة الاستئناف . وإنه أتفق في ذلك مع الخديوي وجورست ، وطلب من برنيوت إيذاء رأيه ، فتوقف حتى تمحضر . [ص ١٠٤٣] وناولني نص المشروع معدلا ، وقال لي إن ذلك تم يوم الخميس - أي يوم حضوري !

فاستغربت من ذلك ! ثم استدعاني سعيد اليه ، وأخبرني بمثل ذلك ، وقال لي : إن هذا من فائدتك !

فتكدرت جدا ! وذهبت الى جورست غضبا ، فوجدته مملوءا من الفكرة ، وأنه رضى بها ابتعاداً عن الاحتكاك بالخديوي ، ولأنه ينبغي أن يقبل من الشورى كل رأى سديد . وذكرني بأن كثيرا ما سمعت لديه في قبول ملحوظات الشورى !

فخرجت من لدنه وقد زاد غضبي . ثم اجتمعت بسعيد بعد ذلك

بعده أيام ، وتعاتبنا ، فأقسم لى أنه يعتبرنى كاخ له ، وأنه لم يفعل ما فعل بصفة تعد ، بل اعتقادا فى المنفعة .

فى يوم الجمعة الغائت ٢٨ يناير ، زرت جورست ، وكانت المقابلة ودادية ، واعترضت (٢٢) على موافقته على تعديل المجلس الحسى ، فقال : إنى لست خائفا أن تكون على الدوام فى الحقائق، وإنى واللورد كرومر من قبلى - لا ننسى متاعبنا من جراء هذه المسائل كثيرا . فالأحسن أن تكون هذه المسائل بعيدة عنك .

[ص ١٠٤٢]

حكم على محمد فريد ، رئيس الحزب الوطنى ، بالسجن ستة أشهر ، لأنه قرط كتابا وضعه من يدعى الغايات ، فى إمتداح جنابة (٢٣) الوردانى ، وفى الطعن على الخديوى ورجاله . فاستظفح هو هذا الحكم ، وقال إنه مكيدة سياسية .

واجتمعنا عقبه لدى الخديوى ، وجرى ذكر الحكم ، وسألنى جنايه رأى فيه ، فقلت : إن الناس يعتبرونه شديدا ، ولكن سيرة فريد فى الجلسة لم تكن مرضية ، وربما اعتمد القضاة صفة رئاسته على الحزب ظرفا من الظروف المشددة . وهم معذورون فى الحكم عليه .

فقال الرئيس (٢٤) غضبا عقبه : هل كنت تحكم عليه بهذه العقوبة لو كنت قاضيا ؟ قلت : لا أدرى بما إذا كنت أحكم عليه ! يجوز أن أحكم عليه بأكثر من ذلك ، أو أقل - على حسب ما يحدث فى نفسى من الظروف ، وما تحيط به من الأحوال !

(٢٢) فى الأصل : « عليه »

(٢٣) كلمة غير مقروءة

(٢٤) أى : سعيد باشا

وكان كلام الخديوى يشف عن الميل الى العفو عنه ، فقلت :
ويصعب العفو عنه فى الأحوال الحاضرة .

ثم خرجنا ، وكل منا نافر من الثانى ، وركب عربته يدون كلام
ولا سلام . وركبت مع رشدى ، وتكلمنا فى هذه الحادثة ، وأبديت له
أسفى عما حدث من سعيد فيها . ولم أزد على ذلك (٢٥)

[ص ١٠٣٩]

يوم ٣ فبراير سنة ٩١١

أخبرنى الخديوى ، عند الانصراف من حضرته يوم الاثنين الفائت
أن جورست قال له إني أنا الذى تسببت فى الحكم على فريد ! فقلت :
إنه لا دخل لى فى ذلك ! وانصرفت متعجبا !

وإني أجدنى محاطا بكثير من الأعداء ، وإن الدسائس كثيرة
حولى ، وليس أمامى من سبيل أسلكه الا أن أدافع عن نفسى بكل
الوسائل ، ولا أعول فى هذه الدنيا على رجل ، ولكنى أعتمد على الله .
زرت غورست ، وفأتمته فى هذه المسئلة ، فأنكرها ، وقال : إن
شئت ، فأتمت الخديوى فيها ! فرجوت أن لا يفأتمه . وانصرفت .

(٢٥) أنظر فى ذلك ص ١٢٩ - ١٣٣ من دراستنا التى قدمنا بها للذكرات سعد
زغلول فى الجزء الأول . تقريبا لدور سعد زغلول فى هذه المحاكمة .
والقصة كلها كما رويت هنا - توضح أن دور الانجليز فى محاكمة محمد فريد
كان هو الأساس ، وليس دور الحكومة ، لأن الخديوى كان يميل للعفو
عن محمد فريد . كما أن سعيد ناشأ غضب لقول سعد زغلول ، وأبدى
سعد زغلول أسفه لهذا الموقف .

أرسل لي جورست ، يوم السبت ٤ فبراير سنة ١١ (٢٦) مع ستورس السكرتير الشرقي ، يقول : إنه بلغه أن قضية البرنيسات (٢٧) حسن ضد البرنس عزيز (٢٨) ستنتظر غدا في مجلس حسي . مضر ، وأن هناك أوامر بعدم تأخيرها . فأرجوك أن تؤخرها ، وإذا أردت أن يتكلم مع سعيد باشا ، فلا مانع .

فاستحضرت ابراهيم باشا نجيب المحافظ ، وطلبت منه التأخير . فقال : إن ذلك غير ممكن ، لأنك عارف ما هناك ! قلت : (٢٩) ولكن لا ضرر في التأخير ! قال : وما السبب ؟ قلت : أولا لتحضير الدفاع ، وثانيا لأن فيها رد اعتبار للعائلة . قال : الحقيقة أن التأخير يربط به أن يفصل في القضية على حسب أحكام المشروع الجديد للمجالس الحسنية ! قلت : فليكن كذلك ! قال : أوخر تحت مسؤوليتك ! قلت : إن لم يكن عندك أوامر أخرى ، لا مانع ! [ص ١٠٣٨] فقال : إن الخديوي تكلم معنى في هذه المسئلة أمس في المسجد . فقلت : ولكن لا أرى في التأخير ضررا (٣٠) . قال : الأحسن أن نرفع الأمر إلى محمد سعيد باشا . قلت : إنه لا تعلق لك بسعيد باشا ، وإذا كان من اللازم إختياره فإني أنا الذي أعرض الأمر عليه . ثم انصرف .

وذهبت إلى سعيد باشا في الداخلية ، فقصصت عليه الأمر من

(٢٦) في الأصل : أرسل لي يوم السبت ٤ فبراير سنة ١١ جورست .

(٢٧) في الأصل : « البرنسات » .

(٢٨) البرنس عزيز حسن .

(٢٩) في الأصل : « فقلت » .

(٣٠) في الأصل : « ضرر » .

أوله الى آخره ، قال : لا يمكننى أن أفعل شيئاً حتى أخبر الخديوى .
وسأعرض الأمر عليه الساعة ٤ ، قلت : كما تشاء !
وعدت إلى النظارة ، فقابلت ماكليث وأعلمته بالخبر ، فقال إنه
سيخبر السير غورست به ،

ومضى اليوم كله ، ولم يأتنى خبر من سعيد .. وفى الصباح ،
أرسلت الى نجيب باشا ، فحضر ، وأخبرنى أن سعيدا دعاه ليلا ، وبه
عليه بالتأخير ! وسيؤخر الدعوى الى ما تريد من الأيام . فقلت :
شهرين أو ستة أسابيع . وانصرف .

وذهبت الى غورست ، فأعلمته بالأمر . فقال : إنه أرسل بالأمس
خطاباً الى سعيد يقول له فيه : إننا متفقون على أن يُحكم فى الدعوى
طبقاً للمشروع الجديد ، فان لم تتأخر الدعوى ، فان أضطر لأن أطلب
رفت المحافظ ، لأنه يلزم أن يعرف بأننا لا نقبل أن نكون مغفلين ! وأنا
عارف بكل شيء ، وأريد أن أقول للخديوى إنه لا يصح أن نجيب
يستعمل اسمه ! [ص ١٠٣٧] فماذا ترى ؟ قلت : الشأن لك
تتصرف فيه كما تشاء . وانصرفت .

وفى يوم الاثنين ٦ فبراير ، نزل الخديوى الى عابدين ، وجمعتنا - ولم
يكن المستشار المالى حاضراً ، لأنه كان مسافراً فى الصعيد - ولا سرى
باشا لسفره أيضاً - فقال الخديوى : لماذا كلفت ابراهيم نجيب بتأخير
دعوى المجلس الحسى ؟ فقلت : لأن السير إدون جورست كلفنى
بذلك ، تنفيذا لا تفاق بينه وبين سعادة رئيس النظر ! فقال : ولماذا لم
تخبرنى بذلك ؟ قلت : أخبرت سعادة الباشا ! قال : إن هذا لم يكن
يليق ! وهل قال لك المحافظ إنى تكلمت معه بخصوص هذه المسئلة ؟
قلت : نعم قال لى إن افندينا تكلم معه فيها بالمسجد يوم الجمعة .

فقال : حقيقسة سألته عنها^(٣١) . قال سعيد باشا : هل قال لك إن أفندينا أمره ؟ قلت لا ، وقد سألته^(٣٢) في ذلك فقال إنه لم يأمره بشيء . قال الخديوى : ومن أين أتى للبسر جورست أتى اتفقت مع المحافظ على التأخير ؟ قلت : لا أدري ! وأنا ما قابلت جورست ، ولكن قابلت مكليث ، لأن الأمر كان بواسطته ، قال سعيد : وهل أخبرت مكليث بالمسئلة ؟ فقلت نبلا شك !

ثم أخذ الخديوى يقول : [ص ١٠٣٦] إن الحرب ابتدأت ، وهذا أولا ! ولقد حكموا على فريد بعد تسليمه نفسه طائعا مختارا ، وجبروني عن العفو عن بدران^(٣٣) ! وأخذ يعيد ويزيد في هذه المسائل ، ووجهه يحمر تارة ويصفر أخرى ، حتى انتهى . وانصرفنا ، فأمسك بيدي ، وقال : يا شيخ خليك ويانا ! ثم انصرفت السيارة .^(٣٤) ولم يفاتحنى في شيء عن هذا الموضوع محمد سعيد .

(٣١) في الأصل : سألته عنها . والكلام للخديوى .

(٣٢) في الأصل « وسألته » .

(٣٣) يقصد الخديوى أن الحرب بينه وبين الانجليز - بعد عهد الوفاق - قد بدأت وكلامه عن محاكمة فريد يؤكد تعليقنا على المحاكمة - بأنها من عمل الانجليز . وأما غضبه لمسألة بدران ، فلأن تمكين بدران من إعطاء صوته لمصطفى خليل باشا ضد اسماعيل أباطة باشا ، الذى هو رجل الخديوى ، يحرم الخديوى من خلع اسماعيل أباطة باشا في مجلس شورى القوانين اذ يفقد مقعده في المجلس لانتهاء مدته في مجلس المديرية - كما أوضحنا .

ولما كان سعد زغلول قد وقف ضد مصلحة الخديوى في كل من مسألة بدران ومسألة الدعوى أمام المجلس الحسى ، فإن هذا مادفع الخديوى إلى أن يقول لسعد : يا شيخ خليك ويانا !

(٣٤) في الأصل : « وقد انصرفت السيارة الآن » .

ثم دعانا سعيد^(٣٥) لديه في مجلس النظر ، فغطقت على الحقائقية ، وأخبرت مكليث بمضمون ما جرى في ذلك الاجتماع .
 وذهبت الى الداخلية ، فرأيت انعقاد المجلس لغرض معاقبة جريدة تدعى « المنصور » تهكمت بالاصطلاحات القبطية ، واستخفت بالطقوس الروحية . فاجتمعت كلمة القوم على الغائتها ولاحظت أن في هذه العقوبة شدة بالغة ، وبعد مناقشة ، تقرر إلغاؤها شهرين . وانصرفنا . ولم يرد سعيد أن يذكر كلمة عن غضب الخديوى في ذلك اليوم ، كما أنى لم يرد أن أفاتحه فيه .

في اليوم التالى ، أخبرت جورست بما حصل ، وقلت له : إن الدساتير تحيط بـ من جميع الجهات . فقال : لا تخف شيئا ! واتفقت معه على أن أقول - غدا - في مجلس الشورى : إني متساهل في الرئاسة^(٣٦) ، ولكن الحكومة لا تتساهل في غيرها .
 وفي الغد - يوم الأربعاء^(٣٧) - ذهبت الى الشورى وكنت ، قبل ذلك بيومين ، تحدثت مع لطفى السيد في شأن السعى لدى أعضاء الشورى في العدول عن معارضة المشروع ، فوعده ، وانصرف ولم أره إلى الآن . وكان تكلم فتح الله بيك مع على أشعراوى ، فوجد منه إباء لارتباطه بما قالته الجريدة^(٣٨) .

[ص ١٠٣٥]

وقد خطبت في الشورى ، معلنا عدم المعارضة في أن تكون الرئاسة لغير ناظر الحقائقية ، مبينا الأسباب التي حملت نظارة الحقائقية

(٣٥) في الأصل « وقد دعانا »

(٣٦) أى : رئاسة المجلس الحسى .

(٣٧) أى يوم ٨ فبراير ١٩١١

(٣٨) قراءة ترجيحية .

على وضع المشروع كما هو . وجاء في عرض ذلك ، اثباتاً لإدارية المجالس الحسبية^(٣٩) ، التي وُجد المشروع لمراقبتها ، أن هناك منشوراً من نظارة الداخلية يمنع هذه المجالس من محاسبة الأوصياء .

ولما انتهت المناقشة ، طلب الشريعى - وهو من أتباع المعية - أن يكون أخذ الآراء بالطريقة السرية . فوافقه فتح الله بك ببركات . وكانت النتيجة تعديل المادة الأولى من المشروع ، بأغلبية ١٤ صوتاً ضد عشرة أصوات . وانصرفت إلى منزلى .

وفي الصباح^(٤٠) رأيت « العلم » يقول^(٤١) - في مقدمة ماجريات

(٣٩) أى : اثباتاً للصفة الادارية للمجالس الحسبية ، وليست الصفة القضائية ؛ أى أن الأمور التى تنظر فيها المجالس الحسبية هى أمور ادارية وليست أموراً قضائية .

(٤٠) أى يوم الخميس ٩ فبراير ١٩١١ .

(٤١) العلم ، جريدة الحزب الوطنى ، ظهرت فى يوم ٧ أو ٨ مارس ١٩١٠ ، وحلت محل « اللواء » فى المكانة السياسية والصحفية . وكان السبب فى ظهورها الخلاف الذى حدث مع على فهمى ، شقيق مصطفى كامل ، بعد وفاته ، بسبب مديونيته ، وما ترتب على ذلك من تعيين يوسف المويلحى حارساً على اللواء ، وحضر للتنفيذ يوم ٢٨ فبراير ١٩١٠ - أى يعد مقتل بطرس غالى بثمانية أيام ، والحكومة قائمة بشدة ضد الحزب الوطنى ورجاله وجرائده ، وأراد التدخل فى سياسة الجريدة ، والاطلاع على كل ما يكتب فيها ، فعارض محمد فريد ، بصفته رئيس الحزب وصاحب الاشراف على سياسته وسياسة جريدته ، ولما رفض المويلحى ترك الحزب الوطنى الجريدة ، وأسس جريدة « العلم » بعد أسبوع . ولكن فى ٢٠ مارس ١٩١٠ أوقفت حكومة محمد سعيد الجريدة شهرين ، ف رأى محمد فريد أن يصدر فى اليوم التالى لقرار الايقاف « جريدة الاعتدال » ، ثم « الشعب » و « العدل » و « الاعتدال » ثانية ، ثم عاد

تلك الجلسة : — إن الناس احتشدوا في مجلس الشورى ليروا ما كانوا يشعرون به من حصول خلاف بين النظار ، وتحققوا بما شعروا به من قبل ، حيث ندد ناظر الحقانية بزميله ناظر-الداخلية بذكره ذلك المنشور ! فاستغربت من ذلك !

وفي المساء ، وجدت في جريدة « الأهرام » عبارة تفيد امتياع سعيد من الكلام في شأن المنشور ، وأنه سيوضح حالته رسميا ! فلم أكد أصدق ذلك ! ولم أرد أن أقابل سعيد ، لأن رأيت منه الإعراض الكلي والابتعاد عن صداقتي .

وفي يوم الجمعة (٢٤١) ، أخذت الجرائد المتحيزة له ، « كالعلم » و « النوفيل » و « الريفورم » و « الأهالي » (٢٤٢) و « مصر القناة » ، تنشر الفصول الضافية ضدى ، وتشير على بالاستعفاء ! وكذلك يوم السبت (٢٤٣) .

وقد تقابلت يوم الجمعة (٢٤٤) مع السير جورست ، وألقيت عليه مجمل ما جرى في جلسة مجلس الشورى ، وأشارت [ص ١٠٣٤] الى حديثي عن المنشور ، واتهام بعض الجرائد الى بأن أردت الطعن في زميلي . فقال لى : لا شيء في ذلك .

« الشعب » إلى الظهور في ٢٥ مارس ، إلى أن انتهت مدة إيقاف « العلم » فصدر مرة أخرى في ٢٠ مايو ١٩١٠ . . (أورائي محمد فريد ، ص ٧١-٧٢) .

(٢٤١) م) أى في يوم ١٠ فبراير ١٩١١ .

(٢٤٢) جريدة الأهالي لصاحبها عبد القادر حمزة ، وهي موالية - لمحمد سعيد باشا - واسماعيل أناطة باشا . وكانت تعد صحيفة شبه رسمية .

(٢٤٣) أى يوم ١١ فبراير ١٩١١ .

(٢٤٤) ١٠ فبراير ١٩١١ .

ثم حضر إلى رشدى فى النظارة ، وفاتحنى فى مسألة عدد القضية ،
الذين يلزم أن تتألف الجلسات فى المحاكم المختلطة منهم ، ثم قال -
بصوت خافت وغمغمة - : إنه يظهر أن سعيد مستاء من عبارة
الشورى ، وإن الأوفق أن تقابله .

فقلت : إن (٤٥) لأفهم معنى لاستيائه ! فلم (٤٦) أقل شيئاً عنه ،
ولم أقصد أن أمسه بكلامى ، والمنشور - الذى أشرت إليه - لم يكن
صاحراً منه ، بل من مصطفى باشا فهمى - فلماذا يستاء من
كلامى ؟ (٤٧) .

فقال : إن فيه شيئاً من المساس به ، والأحسن تلافى الأمر ، لأنى
أشعر باستيائه ، وهو لم يقل لى أن أفاتحك ، وهذه مسألة شخصية .
وأخذ يتبرأ منها ، ويعرفنى إلى وجوب تلافىها - بكيفية تهديدية ! -
وعندما كنت أريد أن أوضح له الحقيقة ، تمتنع عن قبولها .

فتضايقت ، وخشنت له من القول ، وانتهيت بأن قلت له :
سأنظر فى الأمر .

ثم ورد على كتاب من جورست - كتاب رقيق - يدعونى إلى مقابلته
فى الغد الساعة ١١ . فقابلته ، وقال لى - وهو يقرأ فى شيء ، فهمت
أنه محضر جلسة الشورى - : إن سعيد يشكو منك لأمر ثلاثة : أولاً ،
أنك ألحيت على أن تكون رئيس المجلس الحسى . وهذا مخالف
للاتفاق بيننا . [ص ١٠٣٣] والثانى ، أنك تكلمت عن

(٤٥) فى الأصل : « لاني » .

(٤٦) فى الأصل : « ولم » .

(٤٧) فى الأصل . « فلماذا يستاء من كلامى عليه » وقد حذفنا « عليه » ،
لأنها سقطة قلم ، وتقلب المعنى ، لأن سعيد هو المستاء من سعد وليس
سعد هو المستاء من سعيد .

المنشور بكلام من شأنه أن يمس بناظر الداخلية ، وقد فهم الناس منه هذا اللزم . والثالث ، أنك كنت تتكلم في خطبتك عن نفسك كأنك أنت واضع المشروع ، ولا اشتراك لأحد معك فيه ، مع أن سعيد باشا ، وغيره من رجال الحكومة ، اشتركوا فيه .

فقلت له : إني أعلنت - من أول الأمر - أنى غير معارض فى أن تكون الرئاسة لغيرى، وحتى تشكرت للجنة الشورى فى أنها رأت إبعاد الرئاسة عني ، ثم بينت الأسباب التى حملت على وضع المشروع . وهذا من الواجب على ، ولا شىء فيه يستحق الشكوى ، ولم أقصد بكلامى عن المنشور مساً بشخص ، ولكنى أردت أن أثبت ما للمجالس الحسينية من الصفة الإدارية . ولا يتصور أن أريد الطعن بهذا الإيراد ، لأن المنشور صادر من مصطفى باشا فهمى باشتراكك معه ! وإنى استغرب أن يكون من شأن ما قلته عنه المساس بزيملى ، وأتأسف أن الناس تأولوه بهذا المعنى ! وما قصدت باسناد المشروع الى تخصيصا ، بل جرت هذه العبارة على لسانى من غير التفات الى حصر الفضل فى (٤٨)

وضع المشروع فى .

ثم قال لى : إنك حدثتني أمس عن المنشور ، ولم أكن قد اطلعت على ما قلت . كما أنى كنت فهمت منك أنك ستتكلم فى مجلس النظار ، لا فى مجلس الشورى، [ص ١٠٣٢] عندما فاتحتنى فى المشروع يوم الثلاث الماضى .

فاستغربت من استعداد الرجل لتغير رأيه ! وأظهرت استغرابى . فلما لمح ذلك منى ، قال : إنى لأريد تغيير ما قلت ، فإنى متفق معك فيه . وقال لى : الأوفق أن تجد طريقا لازالة ما حدث من سوء التفاهم

(٤٨) كلمة « فى » مكررة فى الأصل .

بينك وبين سعيد فانكما أنتما اللذان^(٤٩) في الوزارة ، والعمل بالاتفاق لازم ، والأحوال الحاضرة لا تسمح بوجود مثل هذا الشقاق .

قلت : إنه لا شيء بيني وبين سعيد ، ولكن الخديوى هو الذى متغير على سبب مشكلة نجيب باشا ، وبسبب مشكلة العفو عن بدران ، وبسبب الدفاع عن الحكم الصادر على فريد .

فقال : أعرف ذلك ، ولكن الأحسن إزالة الخلاف .

فانصرفت من عنده ، وذهبت الى سعيد ، فقلت له : ما هذا الذى حصل ؟ وتعاتبنا عتاباً ، استعد فيه لأن يحلف بالطلاق أنه لم يقصد بى ضرراً - لولا أن منعت. واعترف بخطئه^(٥٠) فى حقى . ووعده بأن يصنع وليمة اعلانا بخطئه، وأوصلنى فى أوتوموبيله من الديوان الى منزلى ، واستعطفنى كثيرا . واتفقنا على أن كل من رأى منا شيئا يغضبه من الآخر يقوله له فى الحال^(٥١) .

(٤٩) فى الأصل : « الذان » - والمعنى : فانكما أنتما الاثنان فى الوزارة .

(٥٠) فى الأصل : « بخطائه » .

(٥١) نظرا للضجة التى ثارت حول خطاب سعد زغلول فى مجلس الشورى - كما صورتها المذكرات فى الصفحات السابقة - فقد رأينا أن نقدم للقارىء خطاب سعد زغلول السالف الذكر فى مجلس الشورى ، والمناقشات التى جرت حوله ، كما أوردتها جريدة « الأهرام » فى عدد ٩ فبراير ١٩١١ ، حتى تكتمل الصورة فى ذهن القارىء . وهو على النحو الآتى :

خطاب ناظر الحفانية سعد باشا زغلول فى مجلس شورى القوانين حول مشروع المجالس الحسينية
ليس الغرض من تشرفى بوجودى فى المجلس معارضة اللجنة فيما يختص بتعديلها ، ولكن الغرض بيان الأسباب التى حملت نظارة الحفانية على =

وضع المشروع . وبعد ذلك يكون لكم الرأى فى ابقاء المشروع على أصله ، أو تعديله .

لما توليت نظارة الحفانية ، وجدت الشكوى عامة من المجالس الحسينية واجراءاتها . فبحثت هذه الشكاوى بحثاً دقيقاً ، فبين لى أنها ترجع إلى أمرين :

الأول يتعلق بالقواعد التى تلزم لما يختص بالأوصياء ، من جهة مراقبتهم ، ومن جهة الأموال التى بأيديهم .

والثانى من جهة تشكيل الهيئات التى تتولى شئون تلك المجالس ، ومن جهة انتخاب الرجال اللذين يتولونها ، وكفاءتهم . وجدت أن لكل من هذين الأمرين ارتباطاً شديداً بالدين والعادات . ولا يخفى على حضراتكم ما يحيط بكل اصلاح من الشكوك والأوهام ، وخصوصاً اذا كان متعلقاً بالدين أو العادات . ولذلك أرجو أن تهتموا بالأمر ، وأن تجعلوه موضع عنايتكم .

أنما لم أمض زمتا كبيراً فى نظارة الحفانية يمكنى من وضع مشروع يكفل الاصلاح التام ، ولكنى رأيت وجوب وضع مشروع مؤقت يحفظ أموال القصر ، ويكون حائلادون العبث بها .

لنظارة الحفانية حق المراقبة على المجالس الحسينية ، ولذا استعملت هذا الحق بسلطة أوسع ، وكانت تتداخل فى مدة وجودى ومدة سلطائى تدخلا فعلياً . وجدت هذه السلطة فى النظارة ، فاستعملتها - كما استعملها زملائى - وعندى بيان أقدمه لحضراتكم ، يتضمن الظروف التى أوجبت على التداخل (وهنا أخذ يعدد جملة وقائع ثم قال) ذكرت هذه الوقائع لتبينوا أن ناظر الحفانية كان يتداخل فى أعمال المجالس الحسينية بالسلطة المخولة له .

وقد رأيت أن هذه الحالة لا تناسب روح العصر الحاضر ، وأن الأولى أن يشترك فى استعمال هذه السلطة رجال يديرونها مع ناظر الحفانية ، فيشاورونه ، ويشاورهم فى شئون القصر .

وكان الغرض من وضع المشروع الحالي ، أولاً : منع سرعان الضرر مؤقتاً . ثانياً : وقوف ناظر الحقانية على الداء . ثالثاً : إحياء الاشتراك في الرأي محل الانفراد فيه . هذه أغراض المشروع الثلاثة .

قالوا : ولكنك زدت في محاكم الاستثناء محكمة ! وأنا أقول : إن هذا مجلس إداري ، وطبيعته تقضي عليه بأن يكون كذلك ، لأن أغلب الأعمال التي سينظر فيها أعمال إدارية محضة ، وليست فيها أمور قضائية - إلا فيما يتعلق برفع الحجز ووضعه ، الذي من اختصاص محكمة الاستئناف ، والذي لم نأخذ منها إلا لنجمع كل اختصاص المجلس له .

تؤلف المجالس الحسبية في المديرية من المدير ومن بعض الأعيان . وتؤلف في المحافظات بهذه الصفة ، ويكون المحافظ بدل المدير . وكذلك تؤلف في المراكز ، ويكون المأمور بدل المحافظ والمدير : ينتخب مأمور المركز بعض الأعيان بكشف يعرضه على نظارة الحقانية ، فنصدق له عليه . ثم ينتخب هو بعض هؤلاء الأعيان أعضاء في المجلس الحسبي . والخلاصة أن مأمور المركز هو الذي يكون رئيس المجلس الحسبي ، وهو الذي ينتخب أعضائه أولاً وأخيراً .

وأظن أن في ذلك من الضرر ما فيه . فأردنا أن نراقب عمل مأموري المراكز بهيئة مؤلفة من ناظر الحقانية أولاً ، ومن اثنين من مستشاري المحاكم ، وواحد من أعضاء المحكمة الشرعية وكبيراً آخر ينتخبه مجلس النظار .

ألا تكون مثل هذه الهيئة كافية لضمان حقوق ، هي الآن في يد مأمور مركز وبعض أعضاء ينتخبهم هو ؟ ألا أظن أن هناك ضماناً أكبر من تكوين هذه الهيئة .

عند سياحتي بالوجه القبلي ، كنت أفتش على المجالس الحسبية ، فوجدتها مقصورة في العمل . ولما سألت عن ذلك ، قالوا : إنه صدر لها منشور من الداخلية بعدم محاسبة الأوصياء ! هذا العمل من الإدارة التي تتعلق بإيقاف حساب الأوصياء ، إذا شكلت الهيئة من نظارة الحقانية

يكون لها الحق في الاشراف على ذلك ، ويكون من واجبها استدراك الأمر .

إن عمل الهيئة الجديدة يكون قاصراً على البحث عن الوصى وكفائه ، بدون احتياج إلى سعى وتوسط ومرافعة عن كفاءة شخص غير كفء . وفي آخر كل سنة تنظر في عمل الوصى وفيما يصرفه على القاصر في تربيته ومعيشته ، ماهى الضرورة في بيع ملكه ، في أى شيء يصرف الثمن ؟

هذه هى الأعمال التى تنظرها الهيئة الجديدة . كلها ادارية لاعلاقة للمحاکم بها ، ولا مجال لمرافعة المحامين فيها . ولذلك رأيت من الطبيعى . جدا أن يكون المجلس اداريا في كيفية تشكيله وفي عمله .

وانا اقول لكم بعد هذا البيان : إنى أوافق اللجنة على التعديل فيما يختص بشخصى ، وأنا لم افكر إلا فى الصالح العام ، ولو سألنى فى التشريع أن افكر فى شخصى ما تركت سلطة وزارة الحفانية الأولى إلى وجوب ايجاد هيئة مشتركة تشرف على أعمال القاصر .

أما ما يختص بالتعديلات ، فقد رأت اللجنة أن يكون الانتخاب من ثلاثة أعضاء من محكمة الاستئناف ، وأن يكون انتخاب عضو المحكمة الشرعية بواسطة جمعيتها العمومية ! وكان اللجنة بهذا التعديل تقول لنظارة الحفانية : يجب عليك أن تضعى مشروعا يزيل العلل الموجودة ، بدون أن تتدخل ، ومن غير أن يكون لك رأى ؟ وهو مستحيل ، لأننا كيف نشرف على الأعمال ، وندارى العلل ، بدون أن نتدخل ؟

أنا أشكركم على المادة الأولى التى تختص بشخصى ، ولكنى لا أوافق على أن تكون اللجنة فى نظارة الحفانية ، وان تكون النظارة هى صاحبة المشروع ، ثم لاتكون مع ذلك مسؤولة عنه ، ولا يكون لها رأى فى الانتخاب ! أنا أوافق على أن يكون بين الأعضاء ثلاثة من مستشارى محكمة الاستئناف ، ولكن يجب أن يكون الانتخاب بناء على طلب نظارة الحفانية من مجلس النظار ، وأظن أن فى وجود هؤلاء المستشارين ضمانات

كبرى ، وخطوة عظيمة جدا في طريق الاصلاح . وأنا اطلب من حضراتكم أن توافقوا على ذلك .

علوى باشا - إن اللجنة لم تقصد بتعديلها أن تفسد ناظر الحقانية ، ولكنها رأت أنه كلما أعطى لهذا المجلس الاستقلال اللازم ، كلما كان ذلك أحسن لإدارة الاعمال المختصة بالمجالس الحسبية ، والتي نعلم كلنا الخلل السائر فيها . وإذا كانت اللجنة تريد أن يكون أعضاء الهيئة الجديدة بالانتخاب ، فهي لا تريد أن تسلب حقا من يد ناظر الحقانية وإنما أردنا أن يكون الانتخاب تأثيرا آخر في الأعمال .

سعد باشا : أنا لم أفهم ، ولم يخطر ببالي أن التعديل مقصود به شيء لشخصي مطلقا ، ولكن أريد أن أقول : إنى فعلت شيئا لمصلحة الصالح العام ، ولو أن كنت لأزال مستشارا في محكمة الاستئناف ، ما خطر ببالي أن يكون لناظر الحقانية صفة فيه مطلقة ، وإنما الذى أريده ، وأتوبه حقيقة ، هو أن أصلح هذه المجالس اصلاحا حقيقيا ، وقد حركت كل السواكن لهذا الاصلاح ، ولم أرد أن أكون منفردا فيه . وأنتم تقولون لى : أنت لا عمل لك إلا تقديم الشكاوى ، ويجب أن تتخل عن الاصلاح - مع أنه من غرضى وأهم نياتى .

مفتاح بك معبد : أنا من رأى أن يكون أعضاء هذه الهيئة من العلماء الذين يعرفون الأحوال الشرعية .

يحيى باشا : أنا لايسعنى إلا شكر سعادة ناظر الحقانية بعد ما سمعنا منه الغرض من تقديم المشروع . ومن الصواب أن نصلق على المادة الأصلية كما هى ، حتى يتمكن سعادته من عمل الاصلاح الذى يرغبه لهذا المشروع الذى يقول إنه مؤقت .

مصطفى باشا خليل : إن أصل المشروع مناسب ، ولم تغير التعديلات التى أدخلتها اللجنة عليه شيئا جوهريا فيه . فأطلب التصديق عليه كما تقدم من الحكومة ، وأزيد عليه مادة .
الرئيس : نحن نتكلم عن المادة الأولى فقط .

مصطفى باشا خليل : اذن أطلب بقائها على أصلها .
حسن بك بكري : إن المسألة معصورة في أن يحى باشا يبقى إبقاء المادة
على أصلها ، وتطلب اللجنة إدخال تعديل عليها . وأنا أطلب أخذ
الأصوات على ذلك أولى من التطويل .

مرقس بك : أنا أريد أن أقول إن الذى يعين قضاة محاكم الاستئناف في
وظائفهم المهمة هو مساعدة ناظر الحقانية ، وأى ضرر في أن تكون من جمعية
الاستئناف ، وسعادة ناظر الحقانية لا يمتنع من تنيع أعمال هذا المجلس .
مفتاح بك معبد : هل قضاة محكمة الاستئناف مسلمون أو مسيحيون ؟
سعد باشا : أى معنى لأن يكون تشكيكه في نظارة الحقانية ، ثم يكون
الانتخاب بغير واسطتها ؟ انه من الصعب جداً أن توافق الحكومة على هذا
التعديل .

فتح الله بك بركات : اذا كان الغرض من المشروع الوصول إلى معرفة
الداء ودوائه ، فلا فائدة منه الا إذا كان لناظر الحقانية حق الاشراف عليه
من أوله إلى آخره . وحيث انه مؤقت ، فأحسن طريقة لاصلاح المجالس
الحسبية الموافقة على المادة كما هي .
الرئيس : تأخذ الآراء .

الشرعى باشا : تؤخذ بطريقة سرية
فتح الله بركات : تؤخذ بطريقة سرية .
مرقس بك : ان هذه ليست عادة المجلس .
مفتاح بك معبد : أنا موافق على تعديل اللجنة ، ولكن بشرط أن يكون
بدل المستشارين ثلاثة علماء من الازهر .
فقرر أن تؤخذ الآراء بطريقة سرية ، وبعد اجراء عملية أخذ الآراء ،
كانت الأغلبية بالموافقة على تعديل اللجنة ! وتقرر سماع المادة الثانية .
وبعد أن تلاها الكاتب ، قال سعد باشا : ليس من غرضنا إنشاء درجة
ثانية لهذه المجالس ، وإنما الغرض الحقيقي منع الأصرار التى تنشأ من

أحكام المجالس الحالية . ولماذا يرفع ناظر الحقانية الشكاوى للمجلس ؟
هل هو بوسنة ؟

وإذا كان من الضروري أن يرى المجلس كل شكوى ، فلماذا لا يرفع الأشخاص الشكاوى له مباشرة ؟ ومع كل ذلك فأنتم لكم رأيكم ، والحكومة لها رأيها ، وأي غرض لكم بعد ذلك ؟ هل الغرض أن نطلب مستحيلات أو الغرض التشريع ؟ أنا لم أفهم الغرض من التعديل الذي رآته اللجنة ، ومع ذلك فإنه ليس لي الآن أن أقول لكم انكم تطلبون مستحيلا اذا أجمعتم على طلب المستحيل . نحن اذا أردنا أن نحصى كل شكوى ، وأن نسعى لكل شكوى ، وأن تعرض على المجلس الأعلى ، لم يكفينا أكثر من مجالس ، وعندنا محكمة الاستئناف ، فإنها لا تنظر في العام أكثر من ١٢٠٠ قضية ! مع أن مجلس حسي مصر وحده عنده أكثر من ٢٠٠٠ قضية !

وبعد مناقشة طويلة ، تقرر أن تستبدل في تقرير اللجنة عبارة «على ناظر الحقانية» بعبارة «لناظر الحقانية» .

فقال فتح الله بك بركات : الحق إذا غيرنا عبارة «على ناظر» وجعلناها «لناظر» فلا يكون هناك تعديل ، ولا معنى للتعرض للمادة . فوافقت الهيئة على إبقاء المادة على أصلها .

وبعد أن تليت المادة الحالية قال سعد باشا : إن الغرض من المادة أن تعطى للمجلس الأعلى السلطة التي للمجلس الأدنى ، والتعديل ينافر ذلك ، وإن أذن من الأفضل أن توافق الهيئة على إبقاء المادة على أصلها . فوافقت الهيئة على ذلك .

ثم تليت المادة الرابعة ، وتلى تعديل اللجنة ، فقال سعد باشا : إن هذا التعديل في محله ، وتقررت الموافقة عليه . تليت بقية المواد ، فوافقت الهيئة عليها . وبعد ذلك قال مصطفى باشا خليل : أنا أطلب زيادة مادة على المشروع ، وهي : وجوب وجود ضماناته على حقوق القصر والمحجور عليهم .

وبعد ذلك بيوم - أى فى يوم الثلاث (٥٢) - رأيت فصلا فى « الأهالى » ، لسان حاله مضمونه [ص ١٠٣١] أن الاتفاق تم ، وزال الخلاف . وحكى تاريخه بأن الداخلية اتفقت مع الحقانية على اصلاح المجالس الحسبية ، وتولت الأخيرة وضع مشروع به ، ولما تقدم إلى الرئيس ، لاحظ أن الأحسن وضع المجلس تحت رئاسة غير ناظر الحقانية ، فتناقشت معه فى ذلك ، وانتهى الأمر على إرجاء المسئلة إلى ما بعد الشورى (٥٢م) .

سعد باشا - لقد أشرت فى كلامى الأول إلى هذا ، وهو الأمر الذى نريد أن نعمله . وأما ما يختص بوضع قواعد أساسية للضمانة ، فالواجب وضع مشروع لذلك يشترك فيه العمال والمفكرون ، لأن هذا الموضوع من الصعوبة بمكان ، وسرى فى ذلك إن شاء الله .
الصفوفان بك : لى كلمة على مشروع المجالس الحسبية ، وهى أن الحكومة اتفقت مع الأمة على الحل الموجود فى أعمال المجالس الحسبية ، وأمنيتى - التى أبدتها للهيئة - هى رجائى من نظارة الحقانية أن تتبع طريقة الاصلاح فى الأساس ، لأنى اعتقد أن هذا المشروع وخده ليس كافيا للاصلاح .
ثم انفضت الهيئة .

(نقل النص استيرا غالى)

(٥٢) - أى فى يوم ١٤ فبراير ١٩١١ .
(٥٢م) رأينا أن نقل إلى القارئ نص هذا المقال الذى نشر بالأهالى ، لأهميته فى رسم صورة الخلاف ، وهو بعنوان :

« بين النظار : حقيقة الخلاف وانتهائه »

« نفينا من قبل كل قول بأن بين النظار خلاف يجتمعون لأجله عند سمو الخديوى ، وقلنا إن كل ما بين بعضهم اختلاف فى رأى لا بد منه حول قانون جديد لقانون المجالس الحسبية .
ويسرنا اليوم أن نعلن أن ذلك الاختلاف فى رأى قد زال بزوال

= سببه ، وأن كل ما كان يمكن أن يشأ من سوء التفاهم بعد خطاب سعادة ناظر الحقانية قد زال أيضا . وها نحن شارحون الآن لقرائنا الحقيقة التي وقفنا عليها في هذا الشأن .

اتفقت نظارتنا الداخلية والحقانية على وجوب اصلاح المجالس الحسبية ، وأخذت نظارة الحقانية على نفسها وضع قانون لهذا الغرض فرأت أنها لا يتيسر لها وضع القانون الكافل لإصلاح أدائها الا اذا راقبتها عن قرب . فوضعت ذلك القانون المؤقت الذي يراد به إنشاء مجلس حسبي أعلى في نظارة الحقانية . ولما عرض هذا القانون على مجلس الطار رأى عطوفة ناظر الداخلية أن لا يتقيد المجلس الحسبي الأعلى برئاسة ناظر الحقانية ، ورأى سعادة ناظر الحقانية غير ذلك ، فترك القانون كما هو حتى يرى مجلس الشورى رأيه فيه . وكان بعد ذلك أن انضم مجلس الشورى إلى رأى عطوفة رئيس النظر ، فتنازل سعادة سعد زغلول باتما عن رأيه كما عرف القراء . بعد هذا التنازل لم يكن موضع لأذى خلاف بين الاثنين ، لولا العبارة المهمة التي جاءت في الخطاب الذي ألقاه ناظر الحقانية والتي ظن سامعوها لأول وهلة أنه يريد بها أن يحمل عطوفة ناظر الداخلية تبعة الخلل الذي في أعمال المجالس الحسبية . ولقد كان من شأن هذه العبارة المهمة أن توجد شيئا من سوء التفاهم بين الناظرين ، ولكن الايضاح لم يلبث أن جاء فبدد العيوم وأزال كل ما يمكن أن يعلق بالنفوس .

وحقا إنه بعيد جدا أن يكون سعادة سعد زغلول باشا أراد بالقائه تلك العبارة أن يوجد خلافا لا وجود له . اذ هو يعلم اليقين أن منشور الداخلية الذي أشار إليه ليس من عمل عطوفة محمد سعيد باشا ، بل هو من عمل عطوفة صهره مصطفى فهمى باشا باشتراكه مع نظارة الحقانية .

فإن كانت ثمة مسئولية في نظره من وراء هذا المنشور ، فهي ملقاة على صهره أولا ، وعلى النظارة التي يرأسها ثانيا . وبعد جدا أن يكون سعد زغلول ح ٤ - ٦٥

وقد^(٥٣) توجهت الى منزله ، وتفاهمت معه ، فطلبت منه أن يصبح الحقانية^(٥٤) ، فقبل ، وأملت سكرتيه - أمامه - التصحيح ، وقال للسكرتير : إرفع إلى الأهالي . فلم يظهر^(٥٥) لافى اليوم الثانى ، ولا فيما بعده ! فأرسل إلى شرين^(٥٦) يقول إنه أرسل بالتصحيح خطابا

غرضه مما قاله توجيه المسئولية اليها أو إلى أحدهما . بل الغريب للظن - وهو الصحيح - أنه لم يرد إلا أن يقدم للمجلس برهانا على خلل المجالس الحسبية ، وضعف الرجال الذين يتولون أمورها ، والذين يبررون قصورهم وتقصيرهم بذلك المنشور المؤقت . ولقد كان مما يؤسف له أن يكون شيء كهذا موضعا لسوء التفاهم ، وأن ينتج عنه ما يمكن - إذا اشتد - إلى أن يؤدي إلى أزمة وزارية . ولكن حكمة نظارنا لم تدع مجالاً لطول اختلاف الفهم وحالت دون كل تأويل ينافى الحقيقة . وسرعان ما تبددت السحب وتأكد الصفاء وعاد كل شيء إلى ما كان عليه .

نزف هذه البشرى إلى الأمة وندعو الله أن يديم لنظارنا ما عرفوا به من التضامن في العمل والاتحاد في الخدمة العامة .

(نقل النص سامى عزيز)

(٥٣) في الأصل : « وأنى » .

(٥٤) يقصد سعد زغلول تصحيح ما نسبته الجريدة إلى ناظر الحقانية من تمسكه برئاسة المجلس ، وترك البت في هذه المسألة لمجلس الشورى لأن المشروع كان في الأصل تحت رئاسة وكيل الحقانية ، ثم طلب سعيد باشا أن يكون تحت رئاسة سعد باشا ، وعند غيابه يكون الوكيل هو الرئيس (أنظر ص ١٠٤٤ من المذكرات) ، كما أن سعد زغلول أعلن في مجلس شورى القوانين عدم معارضته في أن تكون رئاسة المجلس لغير ناظر الحقانية (أنظر نص الخطاب والمنشآت في حاشيتنا رقم (٥١) على صفحة (١٠٣٥) .

(٥٥) أى : لم يظهر التصحيح .

(٥٦) يقصد : اسماعيل بك شرين ، سكرتير ناظر الداخلية .

الى اسكندرية ، ولم يكن حمزة بها ، فانتظره الخطاب هناك ، وإنه سينشر غدا .

وأخيرا نشر ممسوخا ومحدوفا منه المفيد ! فلم أقل شيئا .
بعد أن تفاهمت معه ، رأيت أن أطلب من الخديوى جلسة خصوصية - وكنا عنده في اجتماع خاص يوم الاثنين - فحددها في الساعة ٤ . وكان غضبان يكاد ألا يراى . فقابلته . وقلت له : أرى أفندينا متغيرا منى ، ولكن يعلم الله أنى ما أقصد شيء يستحق الغضب فان البرنسيسات [ص ١٠٣٠] كن كتبن الى جورست بأن هناك أوامر صدرت بأن قضيتهن لابد أن يفصل فيها لصالح عزيز في الجلسة القادمة . وقد بعث جورست يترجاني . . الى آخره .

فلم يكن يرتاح الى اعتذارى ، وقال لى : إن حماك تتداخل فى الأمر ، وتدعى أن البرنسيسات بحثن معها^(٥٧) فيها ، مع أنهم أقاربى . وإنك اخترعت طريقة التغيير^(٥٨) للعضو عن بلدان ، حتى تنسب الى مساعدة النصايين - وأشياء كثيرة من هذا القبيل حركت القديم .

فبينت له الحقيقة فى كل ذلك ، فلم يكن يتقبلها بقبول حسن . وخرجت من عنده من غير أن أصرف شيئا من غضبه .

وحدث بعد ذلك أن زار مدرسة البوليس ، وخاطب كل النظار ولم يخاطبني ببنت شفة وفى يوم الاثنين ١٢ فبراير ، سأل سعيد - أماننا - إذا كان لديه مواد لمجلس النظار ؟ فقال له : قليل . قال : الأحسن

(٥٧) قراءة تقريرية .

(٥٨) قراءة ترجيحية ، وقد تقرأ « التنمير » ، وكلاهما لا يؤديان المعنى وعلى كل حال ، نذكر القارئ بأن الطريقة التى تفتق عنها ذهن سعد زغلول هى اعتبار الشخص معفيا عنه من تاريخ نوال الرتبة .

شهوها . قال: نعم . ولما انصرفنا قال الرئيس : يلزم أن نعقد المجلس غدا ! قلت : إن الأمر ليس مستعجلا ! قال : ولكن الخديوى يريد عقده حالا ! قلت : ومشروعات الحقانية لم ترد الى الآن من مجلس الشورى ! قال : استعجلها !

فاستعجلتها ، فأرسل هذا المجلس أولا المشروع المختص بتعديل المادة ٣١٣ مرافعات، ثم أرسل بعلمه فى اليوم نفسه مشروع المجالس الحسبية .

[ص ١٠٢٩]

ولا يعلم السبب فى كونه أخر عنه المشروعات^(٥٩) من اليوم الذى انتهت الجلسة فيه . على أن المحاضر كانت متتية من يوم الأحد ١١ فبراير . ولقد توزع المشروع الأول على النظر ، أما الثانى فلم يتوزع .

وقد حضرت خطابا بما رأته الحقانية فى ملحوظات الشورى ، وعرضته على الرئيس يوم الخميس ، فأقره. وكان مسافرا الى اسكندرية ، حيث الخديوى . ثم عاد يوم السبت ، وبلغته ذلك الخطاب رسميا ، وسألته عن موعد انعقاد مجلس النظر لنظره ، فقال : إنه لم يستأذن الخديوى ، وسيُرسل لاستثذانه . ثم سألته يوم الاثنين ، فقال : إنه لا يزال فى انتظار الخديوى !

فأحلت مكليث على جورست ، وهو تكلم مع سعيد مرة ، ومع

(٥٩) فى الأصل : « أخر عنه المشروعات عنه » . وقد حذفنا « عنه » الأخيرة لتكرارها .

رشدى أخرى ، وأخيرا توزع علينا المشروع ، مع مواد أخرى ، يوم السبت ٢٥ فبراير ، وتحدثت جلسة يوم الاثنين ٢٧ لظنه .

وفى اليوم نفسه ، حضر صدقي بيك^(٦٠) عندى لعيادى ، وكنت مريضا ، فأطلعنى على عريضة مقدمة لرئيس الاستشفاء من بعض القضاة ، يطلبون فيها عقد الجمعية العمومية ، [ص ١٠٢٨] لتتنظر فيها اذا كانت تقبل باوتياح ، عدم استشارتها فى انتخاب الثلاثة مستشارين ، وعدم انعقاد المجلس الحسى الأعلى فيها ، وعدم حصر رئاسته فى قضاتها . وحدد الرئيس فورا جلسة الغد - يوم ٢٦ فبراير - لانعقاد الجمعية .

ثم حضر النائب العمومى عندى مساء ، وأطلعنى على مثل ذلك . واجتمع لدى هو مع مكليث ، وتذاكرنا فيما يجب عليه أن يقول فى الجمعية العمومية .

ثم انعقدت ، وبُليت أن النائب العمومى دفع بعدم اختصاص الجمعية فى النظر فى مثل ذلك الأمر . ولكنهم لم يسمعوا له ، كما أنهم لم يسمعوا لصدقى عندما أراد الكلام . وأخيرا قرروا أنه كان يحسن عرض المشروع عليهم ، وأنهم يمتنون أن يكون انتخاب الثلاثة المستشارين بمعرفة الجمعية العمومية ، وأن يعقد المجلس فى محكمة الاستئناف ، وأن يكون الرئيس منهم وأرسلوا هذا القرار فى الحال إلى^(٦١) .

وكنت ذهبت الى سعيد ، فأخبرته بالخبر - وكان حاضرا رشدى - فرأيتها مرتاحين له ، كأنه نتيجة عملها وسعهاهما. وأخذ سعيد ، وذهب إلى الخديوى ، ووعده بأن يعود لدى لنذهب الى حلوان معا.

(٦٠) الدكتور محمود صدقى ، عدیل سعد زغلول وصديقه .

وكنّت قبل الجمعية^(٦١) مع المستشار مكليوث^(٦٢) ، [ص ١٠٢٧]
وتوجهنا معا الثلاثة الى حلوان ، حيث كان جورست ، واتفقت
الآراء - بعد مناقشة - على أن يتبع في انتخاب أعضاء المجلس
الحسبي ، الطريقة في انتخاب محاكم الجنايات ، وأن تكون الرئاسة في
محكمة الاستئناف ، وأن يعقد المجلس في محكمة الاستئناف . وأننا
نتخاير مع رئيس المحكمة ووكيلها في هذا الخصوص .

وفعلا نتخايرنا معها ، وانحط الرأي على أن لا لزوم لتعيين محل
انعقاد المجلس ، ولا لخصر الرئاسة في قضاة الاستئناف ، وأن تتبع
الطريقة في تأليف محاكم الجنايات .

وذهبت الى سعيد في نظارة الداخلية ، وبلغته ذلك ،
وانصرفت .

وفي الصباح وضعنا النص الخاص بذلك ، وحملته
والاستشار إليه ، فلما اطلع عليه قال : لماذا لم يتعين محل الانعقاد ؟
فقلت : إن ذلك بناء على طلب الرئيس والوكيل . وقلت : وعلى طلب
جورست أمام سعادتك . قال : والرئيس ؟ قلت : إن الرئيس يجوز
أن يكون من غير قضاة الاستئناف . قال : كيف ذلك ؟ - وقد اصفر
لونه ا وقال : إن ذلك غير ما قلته لي بالأمس . قلت : هو عين ما قلته
لك أمس ، ولكن لعلك لم تلتفت اليه جيدا (^(٦٤)) كذلك بما كان وقع
الاتفاق عليه أمام جورست .

(٦١) قراءة ترجيحية .

(٦٢) قراءة تقريبية .

(٦٤) كلمة غير مقروءة .

قال : ولكنى بلغت الخديوى غير ذلك ! ثم قال - مشيرا إشارة
 المتهم الذى اكتشف غش صاحبه - وهاذا رأسه (٦٥): اليوم من أجل
 هذا عملت الاتهام فى العبارات (٦٦) ؟ قلت : يا باشا ما هو ذلك الاتهام ؟
 ولم (٦٧) : إننا صرحنا بما وقع عليه الاتفاق مع الرئيس والوكيل ، قال
 له مكلييرث : الحقيقة هى ما قلناه لك ، ومع ذلك اذا أردت أن يكون
 الانعقاد فى محكمة الاستئناف والرئيس منها ، فلا معارضة لنا . قال
 لى : اعرض الأمر على الخديوى .

فانصرفت وأنا مملوء كدرا ، وقلت للمستشار : أنظر كيف أنه
 استاء وأدخل الخديوى كأنه طرفا فى الدعوى ؟ مع أن القصد كان
 الإتفاق مع الاستئناف ؟ ألم يكن ذلك دليلا على التلاعب ؟ فصادق
 على ذلك . وانصرفت وقد بلغ به الكدر كل مبلغ .

وحاولت تقديم الاستعفاء ، ولكنى رأيت أن الظروف غير مساعدة
 لأنه يكون شرا أشد ، والأحسن التمهل ، فربما تغيرت الأحوال !

أول مارث سنة ٩١١

حضر الى المستشار فى النظارة ، وقال إن سعيد طلب منه أن يفكر
 فى طريقة لحل عقدة المشروع بين جورست والخديوى ، [ص ١٠٢٥]

(٦٥) فى الأصل : « وقال هاذا رأسه » وقد حذفنا « وقال » لتكرارها .

(٦٦) قراءة تقريرية .

(٦٧) عبارة غير مقروءة ، وقد تكون : « ولم نُبهم شيئا » .

لأن الأول متمسك بالاتفاق الذى تم مع رئيس الاستئناف ووكيله ،
والثانى متمسك بأن ينص فى الديكريته على أن يكون محل انعقاد
المجلس الحسى محكمة الاستئناف ، وأن يكون رئيسه أحد مستشاريها .
وإنه سيبحث اليك .

ثم جاءنى خبر من قبله يستدعيني اليه . فبعد أن دفع العتاب على
ما فرط منه بالأمس ، واعتذر عنه بعدم سوء القصد فيه ، وبأنه كان
متاثراً من مشكلة اجتماع الأقباط - قال إنه لم ينم أمس ، لأنه قضى ليلة
فى التردد بين حلوان والقبة ، وكل من الجهتين متصلب فى رأيه . وإن
جورست يقول: إن الحديوى لا ينبغي أن يتدخل فى مثل هذه المسائل
القانونية ، والحديوى يقول: إن سعد هو الذى أتم ذلك الاتفاق وإنه
لا يسعه تنفيذه ، وإنه مستعد لأن يجرى فى هذه المسألة مثل ما جرى فى
مسألة مدرسة القضاء الشرعى . وإن جورست يقول إن سعد لا دخل
له ، وهو إنما استحصل على أكثر مما صُرح له بالحصول عليه ، وذلك
لا شيء فيه . وضرب مثلاً بنفسه فى خصوص الاتفاق الفرنساوى
الانكليزى ، فإنه كان مفوضاً فيه من قبل كرومر أن يتفق على مبلغ ،
فاتفق على مبلغ أقل . وقال إن مكليث كتب اليه بتفصيل الاتفاق،
وصرح بأنه هو الذى أوعز الى (٦٨) وهو الذى ضرب لى
مثل (٦٩) مكليث .

قال سعيد: وإنه حكى كل ذلك للحديوى ، فلم يكسر كل ذلك
من حديثه ، ولم يُضعف من شدته . وذهب إلى مزارعه فى انتشاص ،
وترك المسئلة حتى يعود . ورجانى سعيد فى أن أبحث عن حل .

فقلت : الرأى عندى أن تكتب الحفانية ، فى خطابها الى مجلس

(٦٨) كلمة غير مقروءة .

(٦٩) كلمة غير مقروءة .

النظار ، أنه لا داعي الى ما صدرت به (٧٠) المادة الأولى من كون المجلس يتشكل بنظارة الحقانية لمساعدتها على المراقبة الخ ، بل يحذف : على أن يكون من المقرر أن المجلس ينعقد في محكمة الاستئناف .

[ص ١٠٢٤]

وإنه وإن كان النص في خصوص الرئاسة عاما ، إلا أنه من نية الشارع أن تكون الرئاسة دائما لأحد قضاة الاستئناف ، ولا يعدل عن هذه القاعدة الا في أحوال استثنائية ، وبعد الاتفاق مع رئيس الاستئناف . فاستحسن ذلك سعيد .

ثم حضر رشدي وأقر عليه . وأرسلت في استحضار المستشار ، فوافق على الشق الأول ، وقال إن برنيوت من رأيه أن المادة التاسعة تعطى للمجلس حق وضع القواعد المتعلقة بسير المرافعة فيه ، وذلك يشمل تعيين محل إنعقاده . وإنه لا مانع لديه من التصييص في الأمر على أن تكون الرئاسة لأحد قضاة الاستئناف . واتفقنا أن يكتب بذلك الى جورست . وبالفعل كتب اليه ، فقبل هذه الطريقة على مريض منه .

وذهبت الى سعيد في منزله ، ونحادثنا في المسئلة . وعرضها بالتليفون على الخديوى بواسطة الشيخ محمد عثمان ، وطلب من جنابه أن يأذن له في عقد مجلس النظر غدا - أى اليوم ٢ مارت - فلم يقبل ، وقال إنه سيحضر الى عابدين يوم الجمعة ، وينشر في انعقاد المجلس يوم السبت ، ولكن لا يصح التحديد قبل مقابلته يوم الجمعة .

فهمت من سعيد في تلك الجلسة أن الخديوى هو الذى حمل الشيخ

بخيت، بواسطة أحمد خيرى، على أن يكتب التأين الذى كتبه فى بطرس باشا ، وأنه هو الذى حمل الشيخ على يوسف على تأبينه ، وشوقى على قصيدته . وأنه كان ساعيا فى حمل الشيخ شاويش وعلى فهمى على مثل ذلك ، وفعلما هما قبلا ، لولا أن الحزب الوطنى رفض ، وسفر الشاويش فى البعثة الأزهرية . وأنه بذل جهده على أن يجعل سعيد يتكلم فى الاحتفال ، فلم يقبل سعيد . وزعم سعيد أيضا أنه هو الذى حمل جورست على أن يرسل تلفرافه المشهور إلى جريدة التيمس فى شأن^(٧١) [ص ١٠٢٣] ، كما زعم أنه هو الذى حمل بطرك الأقباط على أن ينشر منشورا ينصح فيه أبناء طائفته أن يعدلوا عن الاجتماع الذى عزموا على عقده بمدينة أسيوط ، خشية أن يترتب عليه ما لا يحمد عقباه .

يوم الجمعة ٣ مارث سنة ٩١١ .

زرت جورست ، فوجدته مشغولا ، وضرب لى اليوم موعدا للقاءه فى الساعة ١٠ . وحضر عندى سعيد مع رشدى للتشكر على نهو المسئلة - مسئلة المجلس الحسى . وذهبت عنده^(٧٢) فى نحو الساعة ٩ ، فقال لى إن الخديوى وجورست إتفقا على نهو المسئلة، ولكن الخديوى متكدر منه . وفهمت منه أنه ذهب إلى مكليث يشكره كذلك .

يوم السبت ٤ مارث سنة ٩١١

تقابلت مع جورست ، وقلت له : إنى آت لأشكرك أولا على

(٧١) كلمة مطموسة .

(٧٢) أى عند سعيد .

التعب الذي تحملته في سبيل مشروع المجلس الحسبي العالى . وثانيا ، على السند الذى أعترفتى اياه . فقال ما معناه : إن الجنازة حارة والميت حقيقير . وقال : إن عليكم الآن أن تتخبطوا الأعضاء ممن (٧٣) لا يجابون (. .) (٧٤) ولا يخشون فى الحق أحدا . فقلت : هنا محل الصعوبة ! ولقد كنا قيدنا من سوء انتخاب المستشارين الوطنيين عندما أردنا أن يكون الاختيار لناظر الحقانية ، ولكن التعديل الجديد لا يمكننا من انتخاب الوطنيين الذين نثق باستقلالهم . فقال : إعملوا جهدكم ! ورأيتة تعباً جداً . وضفت مشكلة المفتى ، فقال : الأحسن الآن الابتعاد عنها ! ولكنه قال : لا يصح انتخابه لهذا المجلس .

وسألنى عما أصنع فى مشكلة الطوائف ؟ قلت : هى موقوفة على جواب الباب العالى على سؤالنا عن المتبع هناك بالنسبة لهؤلاء الطوائف . ورأيتة يميل لأن يجعل للطوائف الصغيرة مجلساً واحداً . ووعدته بالاشتغال بهذه المسئلة . وانصرفت أسفاً على حالته من الضعف والهبوط .

[ص ١٠٢٢]

انعقد مجلس النظر تحت رئاسة سعيد ، واتفقنا معه أن يكون ميعاد تنفيذ القانون الجديد بعد عشرة أيام من تاريخ نشره (٧٥)

(٧٣) فى الأصل : « بما » .

(٧٤) كلمة غير مقروءة .

(٧٥) فيما يلى نص قانون المجلس الحسبى الأعلى ، كما أوردته جريدة المؤيد يوم

٦ مارس ١٩١١ :

قانون المجلس الحسبى الأعلى

صدر الأمر العالى بالقانون الخاص بتشكيل مجلس حسبى عال وهذه صورته بعد الديباجة .

== المادة الأولى ينشأ مجلس حسبي عال ويكون مؤلفاً من :

أولاً : ثلاثة مستشارين وطنيين من مستشارى محكمة الاستئناف الأهلية .

ثانياً : عضو من المحكمة العليا الشرعية .

ثالثاً : أحد الموظفين الموجودين فى الخدمة أو المتقاعدين .

وتعين الثلاثة المستشارين والرئيس الذى ينتخب منهم يكون بمعرفة ناظر الحقانية بناء على ما يعرضه رئيس محكمة الاستئناف الأهلية . ويعين العضوين الباقين مجلس النظار بناء على ما يعرضه ناظر الحقانية .

وفى كل من الحالتين يكون التعين لمدة سنة ويجوز تجديد التعين . وإذا غاب أحد الأعضاء أو حصل له مانع ، ناب عنه عضو ينتخب بالطريقة عليها من توفرت فيهم شروط العضو الغائب .

المادة الثانية - لناظر الحقانية أن يرفع إلى المجلس الحسبى العالى أى قرار صادر من مجلس حسبى يكون متعلقاً بإدارة الأوصياء أو القوم أو الوكلاء ، أو توصيهم أو عزلهم ، فى ظرف ثلاثة أشهر من تاريخ صدوره وذلك إما بناء على بلاغ من النيابة العمومية أو من أى شخص ذى شأن أو من تلقاء

نفسه وللنيابة العمومية ، ولكل ذى شأن ، أن يستأنف إلى المجلس الحسبى العالى أى قرار صادر من المجالس الحسبية فى طلبات توقيع الحجر ، أو رفعه ، أو فى رفع الوصاية أو استمرارها ويرفع الاستئناف بعريضة تقدم إلى ناظر الحقانية فى ميعاد شهر من تاريخ صدور القرار المستأنف .

المادة الثالثة - للمجلس الحسبى العالى متى رفع إليه الأمر بالطرق القانونية :

أولاً - أن يلغى ، أو يعدل أى قرار صادر من المجلس الحسبى أو يوقف تنفيذه مؤقتاً عند الاقتضاء .

ثانياً - أن يبين فى القضية التى تكون مرفوعة أمامه طريقة السير اللازم اتباعها بمعرفة المجلس الحسبى .

ثالثاً - أن يقرر اتخاذ الإجراءات المستعملة التى كان للمجلس الحسبى اتخاذها للمحافظة على حقوق القصر أو عديمى الأهلية أو الغائبين . ==

== رابعاً - أن يقرر توقيع الحجر أو رفعه.

خامساً - أن يقرر استمرار الوصاية إلى مابعد سن الثمان عشرة سنة أو رفعها.

سادساً - أن يعين الأوصياء والقوام والوكلاء أو يعزلهم أو يستبدلهم ويجوز له أيضاً - بناء على طلب ناظر الحقانية أن يحيل إلى مجلس حسبي المديرية أي قضية من اختصاص مجلس حسبي المركز ، إذا تبين أن للتركة أو للأموال من الأهمية ما يدعو إلى هذه الحالة .

المادة الرابعة - قرارات المجالس الحسبية واجبة التنفيذ ولو استؤثقت إلى المجلس الحسبي العالي. ولناظر الحقانية عند رفعه قراراً صادراً من مجلس حسبي إلى المجلس الحسبي العالي أن يوقف تنفيذه حتى يصدر قرار المجلس فيه متى رأى أن المصلحة تقضى بذلك .

المادة الخامسة - للخصوم الحق في أن تسمع أقوالهم أمام المجلس الحسبي العالي. ولهم أن ينيبوا عنهم أمامه محامين من المقبولين أمام محكمة الاستئناف الأهلية أو أمام المحاكم الشرعية

المادة السادسة - تصدر القرارات بأغلبية الآراء ويجب بيان أسبابها .

المادة السابعة - المصاريف التي صرفت فعلاً في الاجراءات أمام المجلس الحسبي العالي وأتعاب المحامين والخبراء يجوز أن يلزم بها الخصم الذي خسر الدعوى أو أموال القصر أو المحجور عليه أو الغائب .

المادة الثامنة - للمجلس الحسبي العالي أثناء أداء وظيفته وأعضائه في حالة ندهم كذلك جميع الاختصاصات التي لدائرة مدنية من دوائر محكمة الاستئناف الأهلية . ويعاقب على الجرائم التي ترتكب ضدهم بالعقوبات التي يحكم بها في الجرائم التي تقع ضد دائرة من دوائر المحكمة المذكورة

المادة التاسعة - يقرر المجلس الحسبي العالي طرق المرافعة أمامه مع مراعاة ما هو منصوص عليه نصاً خاصاً في هذا القانون .

المادة العاشرة - تلغى المادة السادسة من الأمر العالي الخاص بالمجالس الحسبية الصادر في ١٩ نوفمبر ١٨٩٦ . ولا يسرى مفعول هذا الإلغاء عل

ولاحظت أنه يجيد قبول رأى الشورى في انتداب بدل الغائبين أو المعذور من الأعضاء ، فقال رشدي وسعيد : الأحسن أن لا نؤس المشروع بشيء ، خيفة أن الخديوى يتغير . فقلت لا بأس أو تصدق على المشروع بدون أن يبدى أحد ملاحظة .

وعرض رئيس النظار : أولا ، تعيين زكى سكرتيرا للمجلس النظار بأمر عال ، لأنه رجا ذلك . فعارضه المستشار المالى ، وعصدت هذا ، ووافق سرى وسابا والباقي مع الرئيس . وتقرر بالأغلبية أن يكون التعيين بقرار ، لأنه ليس من كبار الموظفين ثانيا : منح رتبة التمايز لشخص يدهى عريان أفندى ، لكونه أوقف على الجامعة جملة أطيان . ثالثا : منح رتبة الميرميان لمن يدهى بدرأوى بيك من أعيان الغريبة ، لأنه تبرع ببناء إسبالية فى المنصورة تتكلف خدمة آلاف جنيه . فسألت الرئيس :

ومن هو الذى يعرض ذلك ؟ فقال إنه هو ! فلم أعارض ، وتقرر ، ولكن لابد أن فى الأمر شيئا !

عند إنصرافنا ، قال : إنى أريد أن أولم لكم وليمة بعد انتهاء مسألة المجالس الحسبية . قلت : أنكرم على ذلك لأن لها سببها آخر (٧٦) ؟ قال أريد هذه المسئلة بما فيها مسألة شورى القوانين (٧٧)

القضايا التى تكون مرفوعة الى محكمة الاستئناف وقت العمل بهذا القانون
المادة الحادية عشر - على ناظر الحقانية تنفيذ هذا القانون الذى يكون
العمل به بعد عشرة أيام من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

(المؤيد ٦ مارس ١٩١١)

(نقل النص السيدة استيرا خالى)

(٧٦) قراءة تقريرية .

(٧٧) قراءة تقريرية .

الخ . فلم أطل ، ولكنى يشئت من ذلك . إن هذا الرئيس لا يريد أن يظهر للناس ما يظهره لى ، ولكن سوف نرى ما خفى شأنه. وفى المساء حضرنا السوليمة ، ولم يحدث بها شىء يشير إلى سببها ، بل كانت عادية .

يوم الأحد ٥ مارث

لم يحدث ما يستحق الذكر ، غير أنه بلغنى أنه حصل إجتماع بعض الناس عند سعيد ، فتكلم فى هذا الاجتماع ضد الأقباط ، ووجوب عقد مؤتمر غير قبلى للرد عليهم ، ومقاطعتهم فى المعاملة !

[ص ١٠٢١]

وكان من الحاضرين منصور يوسف ، وأباطة ، والشريعى . وجريدة الأهرام تنشر الفصول الطوال ضد المؤتمر القبطى ، وتحرض غيرهم على الاجتماع ضدهم .

وأعلم أن جورست متغيظ جدا من حركة الأقباط ، وتهييج ضدهم . وأن سعيد يعمل ذلك مشايعة لجورست من جهة ، وانتقاما لنفسه من جهة أخرى . وقد سعى جهده فى منع انعقاد المؤتمر بأسىوط ، وهدد بأنه يمنع بالقوة ان لم يمتنعوا طوعا . ولكنى علمت أنه جاءته أوامر من نظارة الخارجية تدعوه لأن يترك الأقباط وشأنهم . ولهذا صدرت نشرة فى جرائد أمس من الداخلية ، بأن الحكومة كانت عازمة أن تمنع بالقوة المؤتمر عندما كان شاع أن المؤتمرين سيكونون أزيد من عشرة آلاف نفس ، ولكنها لما علمت أنه لا يبلغ المائتين لم تعارض ، واتخذت احتياطاتها !

اليوم ينعقد مؤتمر الأقباط في أسيوط^(٧٨)

كنت كلمت محمد سعيد في العضو الذي يلزم انتخابه من الموظفين أو المتقاعدين . وجرى ذكر حسن باشا رضوان ضمن الذين يمكن ترشيحهم ، فلم يقبل سعيد شيئاً . وكان مكليث ذاهباً^(٧٩) اليوم لدى (. . .)^(٧٩) ، ففأتمه في هذا الشأن ، فقال إن سعيد فائمه فيه ، وإن رضوان باشا مخرف ، الأحسن انتخاب غيره !

(٧٨) دعا إلى مؤتمر الأقباط مطران أسيوط وجماعة من أعيان الوجه القبلي ، وقد تخوف القائمون بالفكرة من عقده في أسيوط ، وخشوا من مسلميها أن يلحقوا بهم أذى ، وأرادوا عقده في القاهرة ، خصوصاً بعد أن قامت مشاجرة بين المسلمين والأقباط بالقرب من كنيسة أسيوط ثم عادوا وطلبوا الترخيص بعقده - في أسيوط . وقد وافقت الحكومة على عقده بعد أن تأكدت من المحافظة على الأمن . وعقد في ٦ مارس سنة ١٩١١ . وقد خطب فيه توفيق دوس بك ومرقس حنا أفندي وأخنوخ فابوس المحامي ، وتلخصت المطالب التي انتهى إليها في : طلب العطلة يوم الأحد بجانب الجمعة ، وأن تكون القاعدة للتوظيف هي الكفاءة وحدها ، ووضع نظام لمجالس المديرية يكفل للأقباط تمتهمهم بالتعليم حتى لا يقتصر التعليم على الدين الإسلامي وحده ، ووضع نظام يكفل تمثيل كل عنصر مصري في المجالس النيابية .

وقد أحدث عقد المؤتمر القبطي ثغرة في الأمة المصرية ، وتنافراً بين عنصرها ، فرأى عقلاء الأمة مواجهته بعقد مؤتمر مصري تبحث في شئون المصريين جميعاً ، مسلمين وأقباطاً ، وقد عقد بالفعل يوم ٢٩ أبريل سنة ١٩١١ بواحة عين شمس بفندق هليوبوليس (أحمد شفيق : المرجع المذكور ص ٢٤٤ - ٢٤٥) .

وقد أورد أحمد شفيق أن المؤتمر القبطي عقد يوم ٦ أبريل . وهو خطأ (٧٨) في الأصل : ذاهب .

أصبحت وقد مثلت في خاطرى حالى ، فرأيتها من أسوأ الحالات وأصعبها احتمالا: شفيق^(٨٠) معادلى ليل في وظيفتى ، [ص ١٠٢٠] وماهر في دس الدسائس . رئيس نظار مخادع ، مرأى ، مفرط في حب ذاته ، فخور بما يعمل ولا يعمل ، غيور ، لا يود أن يدانيه مدان ، ولا يجاريه عجار . وزملاء : منهم الدنيء السافل الذى لا يتعفف عن دنيه يأتيها ، ولا سافلة يياشرها ، إن كان في ذلك نفع لذاته ، يعبد القوة ، ويثور على الضعف . ومنهم الخداع الماكر ، الذى مع احتوائه على صفات من قبله ، يفوقه في المكر والدهاء . ومنهم من لا يهيمه شيء مما يحوط به من الأشياء ، ولا يعنيه إن خربت الدنيا أو عمرت . ومنهم طيب القلب ضعيف الهمة . وخديوى جمع فأوعى من الرذائل . وجرائد لا تحترم حقاً ، ولا تقف دون باطل ، ولا يهيمها إلا أن (. . .)^(٨١) وهى فى صف أعدائى ، وآلة من الآلات التى يستعملونها فى كل وقت ضدى .

ومستشارين فى الاستئناف دبت فيهم روح الغيرة ، اذ كنت معهم وتفوقت عليهم ، وأغراهم بى زملائى ومليكى . وأمة لا أخلاق عندها ، يستوى لديها القبيح والحسن .

فماذا أصنع بين كل هذه الأمور التى لا^(٨٢) تحتملها الجبال .

(٧٩) اسم غير مقروء

(٨٠) يقصد : أحمد شفيق باشا .

(٨١) عبارة غير مقروءة

(٨٢) أضيفت « لا » لأن السياق يقتضيها .

أحسن بي أن أقدم استعفائي ؟ متى أخلص من كل هذه الأحزان
وأعيش عيشة الأفراد ؟ ولكن !

[ص ١٠١٩]

سافرت في يوم ٢٤ مايو سنة ٩١١ من الاسكندرية ، وكان
الخديوى قد سبقنى في السفر منها - أى يوم ٢٢ منه . وفى يوم سفره
طلبت منه جلسة خاصة لأعرض عليه ما أتبرأ به من تهمة تعمد
معاكسته ومخالفة أوامره .

ذلك بأن المستشار^(٨٣) اجتمعت لديه بعض الشكاوى عن الشيخ
بكرى الصدفى ، مفتى الديار المصرية ، والشاغل لوظيفة عضو
بالمحكمة الشرعية ، بأن هذا العضو غير نزيه ، وأنه يجأى فى أحكامه
ذوى القوة - وأخصهم الخديوى وأصحاب الثروة - فى الأحكام
والقرارات التى يصدرها . وأشار جورست على الخديوى بإخراجه من
المحكمة الشرعية ، ولكن الخديوى توقف فى ذلك . وحصلت عدة
مخابرات فى هذا الخصوص . وقد أجمعت كلمة النظار [ص ١٠١٨]
فى اجتماع غير رسمى بفساد أخلاق الرجل ، وسوء سمعته ، ووجوب
إخراجه من المحكمة . غير أن النظار عندما ما أحسوا بتوقف الخديوى
انهزموا ، وتظاهروا بتجاهل حاله . بل كان رئيسهم يساعده لدى
الخديوى !

وبلغنى رشدى بأن الخديوى يقول إن أقصد معاكسته . فقلت له
إمام المستشار : إنى لا أقصد إلا تطهير المحكمة من عضو نجسه وإنى لم
أكن فيما فعلت إلا معتقدا لفكرة قامت بكل واحد منا ، ولو أن

(٨٣) يقصد : « مكليث » المستشار القضاى .

الخديوى اطلع على ذلك لما اختص من بينكم بالنفص ، وفهم أن الحكمة في إخراج ذلك الرجل . ولقد قلت لسعيد باشا: إننا مستعدون لأن نطلب للرجل نيشانا لظروف خروجه [ص ١٠١٧] حتى لا يشك الناس في أن القصد من إخراجه الإساءة اليه .

وطلبت من الخديوى جلسة خاصة لأشرح له حقيقة المسئلة ، فقال : إن الوقت ضيق ، وإن سأنظر اذا وجدت من الوقت سعة ، فسأطلبك في الساعة الثلاثة ، فكن هنا مع زملائك . ولكنه لم يطلبنى ، بل قال لى - وهو ذاهب الى المركب - : إنى لم أجد وقتا ! ثم ذهبت معه الى الباخرة ، فاختل فيها مع أباطة ، ثم مع رئيس النظار ، ثم قال لى فى الانصراف : أنا عارف ما كنت تريد أن تقوله لى ، فاطمئن ، والقاضى مستعد لأن يشهد فى حق المفتى . فقلت لسعيد ورشدى^(٨٤) : إنى لم أفهم !

[ص ١٠١٦]

أكثر الناس من الشكوى فى المفتى بكبرى الصدفى ، وتكلم جورست مع الخديوى فى شأن رفته من المحكمة ، فطلب الخديوى أن يرفت الشيخ عبد الكريم سلمان أيضا ! فقبل له: إنه لا مناسبة بين الرجلين ! وسافر جورست من غير أن تحمل هذه المسألة ، ولكن مكليث ألح فيها على سعيد .

واخيرا رأيت أن نحسن حال الشيخ عبد الكريم بتعيينه مديرا لقلم المجلس الحسى ، واعطائه آخر مرتب الوظيفة ، ونقل بغيست محله . وتكلم فتحى مع الخديوى فى ذلك ، فقبل ، وقيل أن يأخذ المفتى أجازة يستعفى فى نهايتها من المحكمة . وعاد فتحى مسرورا من هذا الحل ، وكتب به الى مكليث ، وأخبرنى به أيضا .

ولكن الخديوى عاد فنقض، وقال : إن كان على المفتى شيء وجب التحقيق ! وتكلم معه شيتى فلم يسمع منه غير ذلك . وجعل المفتى يطلب التحقيق ضد نفسه . وكان سعيد ، بعد أن كان متفقا على تغيير المفتى ، يتردد ، ويقتصر على أن يكون واسطة ! وانتهى الأمر بالخديوى الى أن قال إن سعد يريد قيدي بهذه المسئلة، فطلبت منه يوم الاثنين ١٢ مايو - وهو يوم سفره - مقابلته ، فوعد بأن يقابلنى ، ثم لم يقابلنى . وحدث كل من كان حاضرا لوداعه، تارة فى السراى ، وتارة فى المركب ، وأولهم أباطة ، الذى اختل به فى المركب مسافة . كما اختل بعلى جلال ، ولم يقل لى شيئا حتى الانصراف . ثم^(٨٥) قال : لى لم يكن عندى وقت ، وأعرف السبب فى المقابلة ولا تخف ، والمفتى برىء^(٨٦) ، والقاضى سيشهد له . فانصرف ، وأفضيت ما جرى لمكثير والى شيتى .

[ص ١٠١٥]

وقد أوقفت المستشار وشيتى على مفصلات هذه المسئلة ، وقال لى شيتى: إنه سيكتب بها تقريرا للحكومة .

سافرت وقد كنت على أشد حالة من الكدر ، ونويت الاستعفاء بعد الرجوع إن لم تتغير الحالة .

وقد مات جورست فى شهر يوليو . ولما علم الخديوى باشتداد المرض عليه ، والياس من صحته، أشاع ذنبه أباطة بأن فى النية تغييرى بآخر ، ونشرت ذلك جريدة الأهرام .

ثم خطب أباطة فى يونيو خطبة المُر فيها على حزب الأمة ، وأطنب

(٨٥) أضفنا « ثم » لاستقامة العبارة .

(٨٦) قراءة احتشادية .

في مدح الخديوى . كانه كان متهمها ! وقال فيها سرا^(٨٧) بأن أشار إلى
حادثة الخبط على التراييزة ، وقال : إن ما جرى في مجلس شورى
القوانين ، ومسئلة التكريم كان بايعاز من بعض الوزراء -
بريدنى !^(٨٨) .

[ص ١٠١٤]

تم تعيين كتشنر باشا مكان جورست^(٨٩) فوقع نبأ هذا التعيين من
الخديوى وقعا سيئا ، وأخذ يستميل إليه أفراد الحزب الوطنى لأن يستعد
لمحاربة كتشنر كما حارب كرومر . ولكن افتضح أمره ، وانعكس عليه
سعيه ، فان الحزب الوطنى يعرفه ، والأقباط ناظمون عليه ، والذين
ساءهم تصرفه فى الرتب والنياشين بواسطة سعيد باشا وبعض النظار -
وهم كثيرون - كل هؤلاء أصبحوا ناظمين عليه ، واتخذوا من الجرائد
السنة يسلقونه بها كل يوم . ولقد أشاعوا أن كتشنر سيقرب عند قدومه
الوزارة ظهرا على عقب ، لضيق^(٩٠) الناس بها . وأخذوا يشيعون
اشاعات السوء عنها [ص ١٠١٣] وقرب سقوطها .

(٨٧) قراءة تقريبية ، وقد تقرأ : شىء .

(٨٨) أى : يقصدنى .

(٨٩) توفى السيرالدون جورست فى ١٢ يولية ١٩١١ ، وبعد أربعة أيام ، أى فى
١٦ يولية ١٩١١ أعلن جراى في مجلس العموم تعيين اللورد كتشنر قنصلا
عاما ومعتمدا بريطانيا فى مصر . وقد وصل إلى الإسكندرية يوم ٢٧
سبتمبر ١٩١١ .

(٩٠) قراءة اجتهادية . وقد تقرأ : ويسمع .

[ص ١٠١٣]

فأراد الخديوى أن يؤيدها. وكان ألم بسعيد بعض انحراف فى صحته ، فزاره فى يوم ٨ سبتمبر سنة ١١ ، ومكث معه نحو الساعة ونصف . لكن هذه الزيارة انعكست عليه ، فانها حرضت الألسنة ضده ، وكتبت الجرائد فى انتقاد الخديوى لزيارته ، وانتقاد الرئيس فى الخروج (.)^(٩١) بها عن حد المألوف ، وخروج الجرائد الناطقة بلسانه عن حد المعقول^(٩٢) فى المدح والاطراء والدعاء للخديوى . أما الأخبار فقد عبر عن سرور الناس بشفاء الوزير وزيارة الأمير .

(٩١) كلمة غير مقروءة .

(٩٢) قراءة تقريبية .



الكراسة العشرون

الجزء الثالث

الكراسة العشرون

الجزء الثالث

من ص ٩٦٨ - ص ٩٨٨

محتويات الكراسة :

- * قصة استقالة سعد زغلول حتى ٣١ مارس ١٩١٢ .
- * حادثة حسين محرم .
- * اتفاق كتشنر والخديوى على إخراج سعد زغلول من الوزارة .
- * الخلاف على التأجيل .
- * تحليل الاستقالة

[ص ٩٦٨] (٢٩٢)

حادثة حسين محرم (٩٣)
صاحبة خانم أرملة البرنس محمد ابراهيم ، تزوجت بروسى ،
وتوقع الحجر عليها لفسه ، وتعينت والدتها قيمة عليها ، ثم تعين من

(٢٩٢) الجزء الثانى من ص ٩٦٨ .

(٩٣) حسين محرم ، هو حسين محرم باشا ، عين فى عام ١٨٩٢ فى قلم الياوران
قومنداناً للمراسلات الخديوية ، التى سميت الحرس الخديوى فيما بعد ،
وأُنعِمَ عليه فى عام ١٨٩٣ بالميدالية الفضية . وعندما وقعت حادثة الحدود
بين الخديو عباس وكتشتر (التى وجه فيها الخديو انتقادات الى الجيش
المصرى ، وكان كتشنر يشغل منصب سردار بالجيش المصرى) تساءل
رجال الحاشية - كما يروى أحمد شفيق - عما إذا كان هناك من أذاع نية
الخديو فى توجيه انتقاداته ، فأنجّهت الريب إلى حسين بك محرم - وكانت له
صلة بكتشنر - فى أنه هو الذى أبلغ نيات الخديوى إلى كتشنر سرا . وقد
أطلعنا على ما يؤيد مثل هذا الريب فى كتاب « تاريخ حياة كتشنر » حيث =

بعدها محمد باشا حسن . وقد كانت باعت أغلب عقاراتها بمصر واسكندرية ، بسهام^(٩٤) من شركة « لاين لاند » المضمونة برهن ، واجتمع لديها من هذه السهام ما قيمته تربو على مائتي^(٩٥) ألف جنيه . وكان لها بيت شيد في بازيو . وعليها ديون تبلغ قيمتها أربعين ألف جنيه تقريبا . وكانت تتناول فوائد سهام كل عام مبلغ تسعة آلاف جنيه .

لما تمت القيامة إلى محمد حسن ، سعى يوسف صديق باشا ، قبوكتخدای^(٩٦) ، في أن يشتري القِيمَ لمحبورته ألفي فدان من الحاجة بناكي ، كانت مرهونة للبنك العقاري على مبلغ ٨٢ ألف جنيه . ولما أحس بذلك البرنس عمر طوسون ، الوصي على أنجال المحبور عليها ، عارض في هذا الشراء بصفة كونه في غير صالح الست .

ورغما عن هذه المعارضة ، فإن الشراء قد تم على الشروط الآتية :
أولا : أن يكون الثمن ، بمبلغ ١٨٢ ألف جنيه ، باعتبار الفدان الواحد ٩٢ جنيه .

== ورد به : « ولقد تسامت المقادير أن تقع في أيدي أركان حرب السردار صورة من البرنامج السرى الخاص برحلة الخديوى ، وقد ظهر منه أن الخديو كان عازما على إبداء بعض الملاحظات الشائنة على نظام الجيش ، ولكن الإنجليز ظنوا في بادئ الأمر أن هذه الصورة ملفقة غير حقيقية . وفي نفس العام ١٨٩٤ كان حسين محرم قد أصبح رئيس الحرس . وفي عام ١٩٠٩ كتب عنه أحمد شفيق بوصفه « السرياور » . (أنظر أحمد شفيق : مذكراتي في نصف قرن ، الجزء الثانى ، القسم الأول والقسم الثانى) ، ثم أصبح وكيلاً لنظارة الحربية في عام ١٩١٢ .

(٩٤) أى : بأسهم .

(٩٥) في الأصل : مائتين .

(٩٦) قبوكتخدای ، وهو منصب « نائب الخديوية في تركيا » .

ثانيا : أن تحمل الست محل البائع في الدين الذي عليه للبنك
المقارى ، وقدره ٨٢ ألف جنيه .

[ص ٩٦٩]

ثالثا : أن يُدفع باقى الثمن - وقدره مائة ألف جنيه - بسهام ،
باعتبار قيمة السهم الواحد مبلغ ٧٥ جنيه ، عوضا عن قيمته الحقيقية
البالغ قدرها ١٠٠ جنيه .

ولما تقدم هذا المشروع للمجلس الحسبى ليصدق عليه ، عين أهل
خبرة لثمين الأطيان . فثمنها بثمان نازل^(٩٧) . فعين غيره ، فثمنها - فى
ظرف أربع^(٩٨) وعشرين ساعة^(٩٩) بالثمن الذى وقع الشراء به .

والداعى الى هذه السرعة ، هو التصادى من أن يكون قرار المجلس
الحسبى بالتصديق على البيع ، غير قابل للاستئناف على حسب القانون
الجديد - كما يظهر من التواريخ .

ويقال إن يوسف صديق تحصل على مبلغ مسمرة ، اختلف
الناس فى تقديره : فمئهم من يقول ثمانية آلاف ، ومئهم من يقول
١٥ ، ومئهم من يقول ٣٠ !

لما توقع الحجر على صاحبة ، رفع زوجها دعوى فى المحاكم
المختلطة ، وكذلك مداينوها ، وكل من الدعوى يرمى إلى ابطال
الحجر ، وبالتالي مسألة الشراء .

وردت على اللورد كتشنر توصية فى هذه المسألة ، لأن الست

(٩٧) أى : بثمان منخفض .

(٩٨) فى الأصل : أربعة .

(٩٩) فى الأصل : « سنة » وهى زلة قلم .

أصبحت روسية ، ولزوجها نفوذ في بعض الدوائر . فرجا (١٠٠) سعيد باشا ورشدي باشا في البحث عن طريقة تحسم الشكوى [ص ٩٧٠] فتوسطا في الأمر ، وانتهى التوسط على وضع اتفاق بين الدائنين الرافعين للدعوى والقيّم ، يتضمن ما يأتي :

أولا : أن القيّم اعترف بجميع الديون المدعى بها .
 ثانيا : احتساب فوائد هذه الديون من تاريخ استحقاقها ، لا من تاريخ المطالبة بها .
 ثالثا : رهن جميع عقارات البرنسيس لضمانة الوفاء بهذه الديون .

رابعا : تقسيط الديون المذكورة على بعض السنوات .
 خامسا : تعهد القيم أن يدفع للبرنسيس كل سنة من الأيراد ثلاثة آلاف جنيه .

فلما اطلعت على هذا الاتفاق ، رأيت أنه لا فائدة منه للست مطلقاً ، وأنه أعطى للدائنين حقوقاً ، لم يكونوا لينالوها لو أنهم كسبوا جميع طلباتهم في الدعوى التي رفعوها ! وتبين لي - من محادثة محمد سعيد باشا ، ورشدي باشا ووكيل القيّم - أن القصد من هذا الاتفاق ليس نفع الست ، ولكن حسم الدعوى ، حتى لا يكون هناك سبيل للطعن على الخديوى بأنه تداخل في المسئلة للاستيلاء على مبلغ من النقود . وطلب مني أن أصدق على قرار المجلس الحسبي الذي أيد الاتفاق المذكور - [ص ٩٧١] فاتنى أن أقول إن الاتفاق تم ، وتصديق عليه من المجلس ، قبل أن أعلم به ، ولا بالمساعي التي بذلت في شأن إتمامه . بل لم أعلم به الا بعد أن صدق المجلس عليه .

لم أرد أن أصدق عليه ، ولا أن أستلم صورة منه تسلياً بسيطاً ، خشية أن يعتبر هذا التسليم تصديقا ، فأمرت أن تسلم الصورة ، مع التأشير عليها بحفظ حق نظارة الحقانية في الاستئناف .

ولقد فهم جناب مستشار الحقانية كل ذلك للورد كتشنر .

وأخيرا رَوَى أن القيم المذكور غير صالح للقيامة ، وأن الأوفق تغييره ، فتكلم اللورد كتشنر في ذلك مع الخديوى ، بواسطة رشدى باشا أولا ، ثم بنفسه ثانيا . وانتهى الأمر بالموافقة على استبداله .

في ذات يوم ، تكلم معى المستشار من الوكالة الانجليزية بالتليفون ، يسألنى رأى عن تعيين محرم بدل محمد حسن ، فقلت : فاسد محل فاسد لا يوافق (١٠١) !

وبعد هنيهة ، طلبت - بالتليفون - إلى الوكالة البريطانية ، فوجدت بحضرة كتشنر كل من سعيد ومكليث ، وقال لى كتشنر : ماذا قلته فى شأن محرم ؟ قلت : لا يصلح للقيامة ، لعدم استقامته ! قال ما الذى فعله ؟ قلت : لا أدرى ، ولكنى أسمع أنه غير مستقيم ، ولا أعرف لهذا الاجمال تفصيلا ، ولا بمن وصلنى هذا الاعتقاد !

فقال : إني أعرفه حقيقى منذ كنت بالجيش . قلت : إن كنت تعتقد فيه الاستقامة ، فعينه ! فقال : إن كان ما نسب اليه عبارة عن أمور كان القصد منه منفعة سيده (١٠٢) فلا شئ عليه . وأما إن كان نسب إليه [ص ٩٧٢] خيانة سيده ، فهذا مما يقدح فى سيرته . فقلت : لا أدرى !

(١٠١) أى : لا يصح .

(١٠٢) يقصد سيده : الخديوى .

فقال سعيد باشا : إن كان ما نسب اليه هو مسألة الخيول التي كان يشتريها بثمن قليل ، ثم يغذيها وينميها ويبيعها للجيش بأثمان عالية ، عندما كان في مريوط - فلا شيء في ذلك . قلت : إن هذا مذموم أيضا . قال : إن^(١٠٣) الانكليزي كان يفعل مثل ذلك عندما كان في المحروسة^(١٠٤) ! قلت : إن صح ذلك ، كان مذموما أيضا .

فقال اللورد كتنر : الأوفق أن يبحث كل منكم - من هنا للمساء - عن حقيقة ما هو منسوب إليه : إن كان خيانة لسيده ، أو خدمة له . فوجدنا المسافة قصيرة . فاتفقنا على البحث لغاية الصباح .

وعند ذهابنا ، قال اللورد : إني ظننت أن المسألة انتهت لحسين محرم^(١٠٥) ، ولكنك أوجدت فيها صعوبة !

قلت : لا صعوبة ! وإن كنت معتقدا في استقامة الرجل ، فلك أن تعينه ! ومع ذلك ربما ظهر من التحريات أن لا شيء عليه . ذهبْتُ إلى التحريات ، فعلمت - من أوثق المصادر عندي - أنه نُسب اليه ما يأتي :

أولا : أنه كان يتتفع من بيع الركائب الخديوية^(١٠٦) .
ثانيا : أنه كان وهو يباشر^(١٠٧) يبيع العربدة على أنها قديمة ، ثم يعمرها ويبرهن على أنه اشتراها من جديد !

(١٠٣) اسم يتعلق قراءته ، وقد يقرأ : « جورج » .

(١٠٤) « المحروسة » : هو إسم يثت الخديوى عباس الثانى .

(١٠٥) أى : لصالح حسين محرم .

(١٠٦) كان حسين محرم باشا قومنداناً للركائب الخديوية ، وظل كذلك حتى أحيل إلى المعاش كوكيل لنظارة الحرية ، يوم ٥ فبراير ١٩١٢ ، تمهيدا لتعيينه قيا على الأميرة صاحبة هانم ، فعين بدله الأميرالاي محمود بك صادق (الوطن في ٦ فبراير ١٩١٢) .

(١٠٧) عبارة غير مقروءة . وقد تقرأ : « العربخادرية عند الأولى » .

ثالثا : أنه كلف بشراء خيول من (١٠٨) للياوران ، فاشترها
بشمن ، وأعطاهما لهم بشمن أعل .

[ص ٩٧٣]

رابعا : أنه كان يستأجر الجمل في الحجاز بمقدار ، ثم يقول إنه
استأجره بمقدار أزيد .
خامسا : أن الخديو سُمع يقول عنه: إنه حرامى .

فلما استجمعت هذه المعلومات ، ذهبت الى سعيد . وقد كنت
طلبت منه أن يستحضر صادق رمضان (١٠٩) ليسأله عن معلوماته في هذا
الخصوص ، فقال إنه لا يعرض تعيينه ولكنه لا يعارض فيه .

ثم حضر شوقى عند محمد سعيد ، فسئل في محرم ، ومناسبة تعيينه
قبيا (١١٠) ، فقال : ولماذا يراد استبدال محمد حسن ؟ أنها سواء !

فقلت لسعيد : الأوفق تعيين محمود بك رشاد ، أو خالد باشا
لطفى . فقال شوقى : أو حسين باشا شاهين نسيبى (١١١) . فقلت
لا أعرفه . فقال سعيد إنه يعرفه وهو مستقيم . قلت : إن كان الأمر
كذلك ، لا بأس .

ثم في الساعة العاشرة من اليوم التالى ، ذهبت مع سعيد إلى
كتشر ، فقال : ماذا رأيتم؟ فقال سعيد : أما أنا فلم أقف على شيء ،
ولكن سعد جمع معلومات ضد محرم . فسألنى كتشر عنها ، فسررتها

(١٠٨) كلمة غير مقروءة . وقد تقرأ : « الثانى » .

(١٠٩) صادق رمضان ، طبيب الخاصة الخديوية .

(١١٠) أى : وما إذا كان تعيينه مناسبا ؟

(١١١) قراءة كلمة : « نسيبى » قراءة ترجيحية .

عليه ، وقلت : إن أحد المسؤولين كان عند الباشا - وحكيت ما قاله - فوافق سعيد .

فقال كتشنر لسعيد : • وما رأيك إذن ؟ فقال : الأحسن أن يعين أحد الثلاثة (المذكورين أعلاه) . فقال كتشنر : قل للجناوب العالي [ص ٩٧٤] ذلك ، وأنه على فرض أن تكون هذه المعلومات غير صحيحة ، فالأولى تعيين واحد من لا شبهة فيه . وانصرفت على ذلك .

وكنا في المساء مدعوين لوليمة عند اسماعيل سرى باشا في الكلوب ، فسألت في أثنائها عما إذا كان قال للخديوى ؟ فقال إنه قال له ، ولكنه لم يقل شيئا سوى أنه يريد مقابلة كتشنر !

وبعد ذلك بيوم ، دعاني سعيد إليه في الداخلية ، وقال إن كتشنر اقتنع من الخديوى باستقامة محرم ، ويريد تعيينه ! فقلت : فليعين ! قال : ما العمل ؟ إعطني الأوامر اللازمة لذلك . فقلت له : ليس هذا من شغلي ! إن لكم عادة أن تأمروا رئيس المجلس الحسبى بما تشاؤون ، فأمره يفعل بلا دخل . وانصرفت -

فاستحضر المستشار ، وقص عليه القصة ، وقال له : إن الخديوى حقق ما قاله سعد ، وظهر من التحقيق فساد تلك المعلومات واحدة واحدة . وفصل له كيفية ذلك .

فقال مكيلوث : ولكن الناظر معارض فيه ! فقال رشدى : إنه لا يصح أن يغضب الخديوى لشهوة ناظر !

ولما عاد المستشار ، أخبرنى بذلك ، فقلت : عجباً ! إن سعيد لم يتكلم معى بشيء من هذه التفاصيل ! فاستغرب هو أيضاً ! وقال إنه فهم كذلك منه . واستغرب كونه لم يقل لى .

ثم قرأت في الجرائد أن محرم تعين قيا^(١١٢)

على أثر ذلك ، أشاعت الجرائد^(١١٣) أن فلانا^(١١٤) قدم استعفاه . وكتبت جريدة Le Nil^(١١٥) الشبيهة بالرسمية ، مقالة كلها طعن على سعد باشا ، وقالت إنه يتحتم عليه الاستعفاء . وتلتها جريدة الأهرام ، فنشرت مقالة بامضاء عارف ، طعنت فيها على سعد زغلول طعنا قبيحا^(١١٦) . وأشاع بعضهم أن الجناب العالي غضب

(١١٢) كانت جريدة المقطم أول من نشر هذا الخبر يوم ٥ فبراير ١٩١٢ ، وسبقته بأن الخديوى أصدر أمراً عالياً بإحالة الفريق حسين باشا محرم وكيل نظارة الحربية على المعاش . وذكرت أن السير رينالد ونجت حاكم عام السودان أرسل لحسين محرم باشا تلغرافاً يبدى فيه أسفه « لانفصالكم عنا فى الأعمال الرسمية » . وفى يوم ٨ فبراير نشرت خيراً بأنه تقرر الإنعام على حسين محرم باشا بالنيشان المجيدى الأول مكافأة له على خدمته الحكومية .

(١١٣) كانت جريدة « الوطن » هى التى أشاعت هذا الخبر فى عدد ٦ فبراير ١٩١٢ حيث قالت : « اتصل بنا والجريدة ممثلة للطبع أن سعادة سعد باشا زغلول قرر الاستقالة من نظارة الحفانية ، وأنه سيعين سعادة عثمان بك مرتضى بدلاً منه » .

(١١٤) يقصد سعد بـ « فلان » نفسه - أى سعد .

(١١٥) جريدة Le Nil جريدة يومية صباحية ، صدر العدد الأول منها فى الأربعاء أول نوفمبر ١٩١١ وهى غير جريدة « لوتيل » التى صدرت فى ٢٦ يناير ١٨٩٧ (د . محمود نجيب أبو الليل : المرجع المذكور ص ٢٨٥ - ٢٨٧) .

(١١٦) على أن جريدة الأهرام تساءلت : « الأمر المهم كله هو أن نعرف لماذا يراود خروج سعد باشا من الوزارة ؟ لا : من هو سعد باشا ؟ وهذا الأمر

غضبنا شديدا لمعارضتي في مسألة محرم ، وكذلك اللورد كتشنر .
وزعموا أن الجنب العالى طلب منه في ذلك الحين رفقي من وظيفتي .
وقال آخرون إن اللورد كتشنر عارض في ذلك !

ولما كان خبر الاستعفاء لا صحة له ، فقد كذبت في جريدة
الأخبار (١١٧) ، فان صاحبها كان حاضر عندي ، وسألني ، فأجبت
بالحقيقة . وكذلك كذبه قلم المطبوعات (١١٨) .

وخاطبت سعيد في شأن ما نشرته كل من « الأهرام » و « النيل » ،

قد بسطنا في نبدتنا الصغيرة . وربما لا يكون كل العيب في الوزراء ،
بل في شكل الحكومة المطلقة التي تحمل كل الفضائل في كلمة واحدة ،
وهي : « الإخلاص » للسلطة الفعالة ، أما مبادئ الأشخاص
ومذاهبهم الإصلاحية والاجتماعية والسياسية فلا تقدر حق قدرها إلا في
الحكومات الدستورية . وهذا الشكل من الحكومات تطلبه مصر كل
يوم ، لتكون السلطة للشعب والحرية للوزراء ، فيحاسب كل واحد عما
يفعل . . . وقد نقلت جريدة « الأخبار » هذا الكلام في عدد ١٥ فبراير
١٩١٢ تحت عنوان : « على ذكر أشاعة استعفاء ناظر الحقانية » .

(١١٧) نشرته يوم ٨ فبراير ١٩١٢ .

(١١٨) نشرت « المؤيد » هذا التكذيب ، فقالت . « أبلعنا قلم المطبوعات أنه
لا صحة لما نشرته جريدة الوطن أمس مختصا باستعفاء سعادة سعد باشا
زغلول ، ناظر الحقانية » (المؤيد في الخميس ٨ فبراير ١٩١٢) .

كذلك نشرته أيضا جريدة الوطن في عدد ٨ فبراير ، فقد ذكرت أن قلم
المطبوعات « أسرع إلى إبلاغ الصحف تليفونيا بأن سعادة سعد باشا لم
يقرر الاستقالة » ويتضح من ذلك أن التكذيب كان قائما على استقالة
سعد زغلول ، وأنه كان تليفونيا . ومن ثم فلا مغزى لما أورده محسن
محمد في كتابه : « سعد زغلول ، مولد ثورة ، من أن قلم المطبوعات
ذكر أن النبأ « سابق لأوانه » ، لأنه لم يكن حديثا عن إقاله بل عن
استقالة .

فحلف بشرفه وذمته أن لا دخل له في ذلك . ولما أطلعت على مقالة « النيل » لم يقل شيئاً . ولكن رشدي قال - بصوت خافت - : هذا كلام سمك لبن طمر هندي !

وقال سعيد - عند كلامنا على خروج سابا^(١١٩) - : لا أدري ماذا أقوله له ، وقد رفض كتشنر أن ينتقل الى وزارة أخرى ؟ فقلت : لا شيء ، سوى أن هذا النقل لم يحز القبول عند أولياء الأمور ! قال سعيد : إن هذه مأمورية صعبة ، وإني مكلف بمثلها كثير ! فوقع في نفسي - من هذه الإشارة - شيء ! ولكني لم أتأكد منه ، [ص ٩٧٦] ولم أرد أن أتأكد منه !^(١٢٠) .

وقد كان اللورد كتشنر أشار - في أثناء كلامي معه على القضية الشرعيين ومدرسة القضاء ، ومقالة بعضهم عنها -^(١٢١) أن الأوفق أن يكون التعيين لوظائف القضاء بطريق امتحان المسابقة . فوضعت مشروعاً لهذه الغاية ، وعرضته على سعيد ، وأطلع عليه رشدي ، فاستحسنه ، بعد أن أدخل عليه شيئاً من التعديل ، وسلمته إلى كتشنر - قبيل سفره الى السودان بيوم واحد^(١٢٢) - فأخذه ، وقلب صفحاته تقلب المستخف ، وبعد ذلك رده اليّ قائلاً : حسن ! أرى عرضه^(١٢٣) على سعيد .

(١١٩) يوسف سابا باشا ، ناظر المالية ، والمقصود : خروجه من النظارة .

(١٢٠) يقصد سعد زغلول أنه وقع في نفسه أنه المقصود بالاشارة

(١٢١) عبارة : « ومقالة بعضهم عنها » ، قراءة ترجيحية قد يقصد بها : أن بعضهم كتب عنها .

(١٢٢) أى في يوم ١٨ فبراير ١٩١٢ . وقد سافر كتشنر يوم ١٩ فبراير ١٩١٢ لافتتاح سكة حديد الخرطوم - الأبيض رسمياً (المقطع في ٢٠ فبراير ١٩١٢) .

(١٢٣) في الأصل : « أعرضه » وقد تقرأ : « اعرضه » وتكون الراء زائدة .

فأخذت من هذا الاستخفاف ، وتلك الإشارة ، أن في الأمر شيئا ولكنى - مع ذلك - لم أهتم ، وخرجت من لدنه قاصدا سعيدا في منزله ، فلم أجده ، فتركت له المشروع .

ثم سألته عنه بعد ذلك ، فقال إنه لم يقرأه ! ثم قال - في المرة الثانية - إنه قرأه ، وإنه عرضه على الخديوى ، ولكن الخديوى بَحَلَقَ فيه ، ولم يقل شيئا ! فسألته عنه - بعد عودته من جبل الزيت (١٢٤) - فقال : إن الخديوى لم يقل شيئا ! وكذلك كانت إجابته عندما سألته عنه في مولد النبى (١٢٥) !

[ص ٩٧٧]

فاتنى أن أقول إن على جلال (١٢٦) كان حضر عندى أثناء ذلك بعد

(١٢٤) جبل الزيت على الضفة الغربية لخليج السويس في مواجهة شرم الشيخ . وقد سافر محمد سعيد باشا مع الخديو عباس حلمى يوم ٢٠ فبراير ١٩١٢ إلى جبل الزيت لمعاينة منابع البترول في جهاته ، فوصل إلى العريش بالقطار ، ثم استقل اليخت المحروسة إلى جبل الزيت ، فقطع المسافة في ١٦ ساعة (المقطم في ٢٠ فبراير ١٩١٢) وعاد محمد سعيد باشا مع الخديوى يوم ٢٣ فبراير ١٩١٢ مساء (المقطم في ٢٤ فبراير ١٩١٢) .

(١٢٥) كان مولد النبى يوافق يوم الجمعة أول مارس ١٩١٢ ، ولكن الاحتفال بالليلة الكبرى كان يوم الخميس ٢٩ فبراير ١٩١٢ ، وقد حضر هذا الاحتفال سعد زغلول مع محمد باشا سعيد ، وفيه وجه السؤال لمحمد سعيد .

(١٢٦) على جلال باشا ، يصفه أحمد شفيق بأنه كان « أحد المقربين للخديوى » . وقد تلقى تعليمه في فرنسا في بعثة عام ١٨٨٣ . وقد ظل ملتصقا بالخديوى ، وكان معه في الاستانة في زيارته الأخيرة قبل قيام الحرب العالمية الأولى ، وبقي معه حتى تقرر أن يرافق الخديو الحملة التركية ، فطلب منه في نوفمبر ١٩١٤ أن يأخذه في معيته .

الغروب (١٢٧) ، يعاتبني عن كوني ضد الترك (١٢٨) ، ومروجا لأفكار الجريدة ضدهم . فتحدثنا في هذا الموضوع مليا . ثم انتقل الحديث إلى استغفائي ، الذي أشاعته الجرائد ، فقلت : إن الخديوي تغير على ، ولا أدري لتغيره من سبب ا

وتكلمت عن مشكلة المفتي ، بأنه لا دخل لي فيها ، إلا بأن قلت ما أعتقد فيه من كونه مرتشيا ، وكان إخواني موافقين لي في هذا الاعتقاد ، ولكنهم سكتوا عن إبدائه ، وأبديته .

ولا أتذكر إن كنا تكلمنا عن مشكلة حسين محرم ؟ .
فقال هو : إنى أنتهز فرصة للكلام مع الخديوي في هذا الشأن .

فقلت : إنى مستعد لأن أخدمه في دائرة الحق والعدل ، لأنى عاجز عن ما وراء ذلك . وهلا يوجد من الأعمال ، التي يتم بها جنبابه ، شيء يحتاج في انقضائه إلى الأمانة والاستقامة ، حتى يعهد إلى به ؟ أكل الأعمال لا تحتاج إلا إلى الفاسدين ؟ وانصرف على ذلك .
ولم أره من بعد إلا في يوم ٢٩ مارث .

(١٢٧) أى في يوم ٢ مارس ١٩١٢ . ولم يجدد سعد زغلول هذا التاريخ ، ولكنه أورد خبر هذه الزيارة أثناء حديثه عن مقابلة جرت بينه وبين محمد سعيد باشا بعد مولد النبي بيوم (أى في يوم ٢ مارس ١٩١٢) سوف يأتي ذكرها ، وكلمه فيها عن استقالته ، حتى إنه قطع روايته عن هذه المقابلة ليكتب روايته عن زيارة علي جلال باشا له . ثم استأنفها على الصفحة المقابلة - الأمر الذي سبب خلطا كبيرا لمن قرأوا هذا الجزء من الكراسة ، حتى أن محسن محمد اعتبر تاريخ ٢٩ مارس الذي انتهت به رواية سعد زغلول عن زيارة علي جلال باشا هو نفسه تاريخ مقابلة سعد زغلول مع محمد سعيد ، مع أن هذه المقابلة تمت في ٢ مارس . وقد تنبها إلى ذلك ، ورتبنا أحداث اليوميات حسب وقوعها .

(١٢٨) قراءة ترجيحية ، ومعنى «الترك» هنا ينصرف إلى حسين محرم باشا

ثم بعد مولد النبی يوم (١٢٩) ، استدعاني سعيد ، وناولني خطابا من مجهول الاسم في حق فتحي ، بمناسبة العزم على تعيين نخلة المطيعي مفتشا في لجنة المراقبة القضائية ، [ص ٩٧٧] فاستلمته باستخفاف ، وقلت : ورد على مثل ذلك ! .

ثم سألته : ماذا تم في مشروع امتحان طالبی وظلائف القضاء الشرعی ؟ [ص ٩٧٨] ، فقال : إني أريد أن أخبرك بأمر ، ولكن تقسم لي أنك لا تبوح إلى أحده ، قلت : لك ذلك ، وما هو ؟ قال : ألا تدري ماذا يحدث في البلد ؟ قلت : فيها يختص بأي شيء ؟ قال : فيها يختص بك ! قلت : لا ، كيف هذا ؟ قال : إن المقررين من الحديوي يشيعون أن هناك اتفاقا بينه وبين كتشنر على رفتك من وظيفتك !

فأخذتني حدة شديدة وقلت : أتريد أن تسألني عن ذلك ؟ قال : نعم ! قلت : إنك أنت أعلم بحقيقتها مني ! هل تعلم لها من صحة ؟ قال : لا . قلت : إذن لا حقيقة لها ! قال : ولكنها قوية ، وأريد أن أعرف حقيقتها ! قلت : إن معرفة هذه الحقيقة لا تكون مني ، بل من غيري .

وأبدت استغرابي من هذه الطريقة ، وقلت : لماذا تهتم بهذه الإشاعة مادمت لا تعرف لها من أساس ؟ فقال : لأننا إخوان ، وما يهمك يعني . قلت : إن في ذلك نسوية المسألة ، إن كان لها

(١٢٩) بعد مولد النبی يوم يوافق يوم السبت ٢ مارس ١٩١٢ أي أن هذه المقابلة وقعت قبل تقديم سعد زغلول استقالته بشهر تقريبا - حيث كتب استقالته يوم ٣١ مارس ١٩١٢ . وقد ذكر محسن محمد أن تاريخ هذه المقابلة كان يوم ٢٩ مارس (ص ١٤٥ من المرجع المذكور) وهو خطأ كما ذكرنا .

أصل ! فقال : إني تكلمت في صالحك وبالأحسن ! قلت له : إن الأحسن أن تعيننى (١٣٠) في وجه فلان (١٣١) عند ملاقاته . فقال : كأنتك مع على جلال على موعد واتفاق على الكلام في صالح سعد ! (١٣٢) . قلت : إني لا أعرف إن كان على جلال كلمكم في صالحى ! - وكان حضر عندى وما رددت إليه الزيارة لغاية الآن .

ثم قلت : إن كنت تقول كل ذلك لأن استعفى ، فلا أفعل ! وإن كان الاثنان متفقين على رفتى [ص ٩٧٩] فليفعلا ! ولا أصديق إلا بعد أن يصل أمر العزل إلى ، لأنى لم أرتكب ذنبا ، ولست مكلفا أن أسهل الطريق أمام الحكومة في ذلك ..

وكنت أقول هذا وأنا على أشد حالات الانفعال ، وصوتى مأخوذ بغيظ لحد الاختناق .

ودخل رشدى فوجدنى على هذه الحالة ، فخرج بعلة أنه يكتب شيئا ، ولكنه لم يعد . ولاحظت من هيئة خروجه أنه فهم موضوع الحالة التى رآها ، وسببها ، كمن كان على علم سابق من حدوثها . وانصرفت وأنا على هذه الحالة .

وقصصت أمر هذه الحكاية على المستشار ، فاستغرب منها ، وقال إنه لا شعور لديه بشيء منها - وكان ذلك في يوم الأحد (١٣٣) .

ثم في يوم الاثنين (١٣٤) حضر كشنر ، وطلبت في مساء يوم

(١٣٠) قراءة تقريرية .

(١٣١) يقصد سعد زغلول بفلان هنا : الخديوى .

(١٣٢) قراءة ترجيحية .

(١٣٣) وهو يوافق يوم ٣ مارس ١٩١٢

(١٣٤) يوم الاثنين يوافق ٤ مارس ١٩١٢ . وقد حددنا هذه التواريخ بمراجعة :

حضوره مقابلته ، فلم يقبل أن يقابلني إلا في اليوم التالي في الساعة ١١ ، وفيه قابلته ، وقد رأيت المستشار سقني إليه ، وانتظرت حوالي نصف ساعة ، وحضر عندي أحد السكرتاريين ومكث يحادثني طول هذه المدة ، ثم أدخلت عند اللورد .

وفهمت منه أن المستشار كان عنده . وقال (١٣٥) : ما الذي قاله لك سعيد باشا ؟ فقصصت عليه مُفَصَّلَهُ (١٣٦) ، فقال : إنه وضعني في مركز حرج ، لأنني لا أقدر [ص ٩٨٠] أن أقول أن لا شيء هناك فإن هناك بعض الشيء - كما لا أقدر أن أقول إن هناك شيئا ، لأنه لم يتقرر إلى الآن شيء ! وكرر عبارة أن سعيد وضعه في مركز حرج - عدة مرات .

فقلت : لا تضيق من هذا ، والأمر سهل فقد قلت لك - من أول الأمر - إن كان وجودي في الوزارة يضايقك ، فلا تكلف نفسك إلا أن تشير إلى ..

قال : إنني دافعت عنك ثلاث مرات ، وكنت أرجو أن تتحسن الأحوال ، ولكن لم تزد إلا خسارا . وقد جاءت حادثة حسين محرم ، فزادت الأمر خطارة . ولقد كنت لمعهدنا مؤيدا لك ، ولكنني ابتدأت أن أتنبه من عهدنا .

فقلت : إنني لم أقل شيئا مخالفا لاعتقادي ، وما أردت - بما قلت - مناوأة الخديوي ، ولكنه رأى أهديته عندما سئلت عنه ، ولقد أبديته وأنا

= صحف هذه الفترة ، خصوصا الأخبار ، والوطن ، والمقطم ، ووادي النيل . لأن سعد زغلول لم يورد تواريخ في مذكراته عن هذه الوقائع ، لأنه سجلها بعد وقوعها ، وليس في أثناء وقوعها .

(١٣٥) في الأصل : «فقال» .

(١٣٦) أي : قصصت عليه ما قال سعيد باشا بالتفصيل .

عالم بأنك تريد تعيينه ، وتعرفه شخصيا - غير أنى لا يمكننى أن أقول إلا ما أعتقد .

قال : إنى لم أشك فى نزاهتك ، ولكن هذا وقع منك جريا على سجيتك . ثم فسر ذلك بأنى قلته متأثرا بحكم الوسط - مما فهمت منه أنه يريد أن يشير إلى أن تعيين محرم مكان سرهنك^(١٣٧) ، كان له دخل فى ذلك .

ثم قلت : إنى طلبت من الخديوى - عام أول - جلسة لأحادثه فى مسألة المفتى^(١٣٨) ، فرفض ، وقلت - عقب هذا الرفض - إن كانت الكلمة الأخيرة للخديوى ، وجب على أن أقدم فى الحال استعفى .

فقال: إن الحكومة الانكليزية تساعد من كان loyal، فقلت: أعتقد أننى كذلك ، بل إن كان فى عيب فلا يكون إلا شدة الصراحة . [ص ٩٨١] يمكنك أن تقول إنى خشن غشوم ، ولكن غير صريح : لا !

وقلت : إن الأقوال التى أبديتها ، قلتها فى هذا المكان ، وإذا مسنى ضرر منها فإنى أتحمّل هذا الضرر ولا أنحلّ عنه ، لأنه نتيجة عمل ، ولكن الذى يسيئنى أن الضرر لم يقتصر على ، بل أصاب أهلى ، فانهم يطاردونهم .

فكرر الكلمة على طريقة استخفاف ! فأنثر ذلك فى ، فقلت : إنى

(١٣٧) أى فى منصب : وكيل نظارة الحربية . وسرهنك هو إسماعيل سرهنك باشا (١٨٥٤ - ١٩٢٤) وهو عديل سعد زغلول ، وضابط ومؤرخ مصرى ، ألف كتاب : حقائق الأخبار عن دول البحار (١٨٩٦ - ١٩٢٣) .

(١٣٨) يقصد مفتى الديار المصرية فى ذلك الوقت ، الشيخ بكرى الصدفى

لا أَلح في ذلك ، وليس لك عندى شىء سوى أنى مستعد لمساعدتك على نفع بلادى - بحضورى أو بغيابى .
فقال : إن الوقت لم يحن ، وانتظرْ منى جلسة أخرى .

ثم انصرفت ، وقد ملأ الغيظ قلبى . وحكى ما جرى الى مكلاوث ، فاستغرب ، وفهمت منه أنى لما حكيت له ما جرى من محمد سعيد ، كتب إلى (...) (١٣٩) يستفهم منه عن الحقيقة ، فأخبره بأنه لا يعلم شيئاً عنها ، واستدعاه كتشنر - قبل حضورى لديه - فقص مكلاوث له القصة ، وشفعها باستغرابه ! .

وقد صممت - من وقتها - تصميماً نهائياً على الاستعفاء ، غير أن مصطفى باشا كان فى الصعيد ، فانتظرت قدومه ، وأخبرته بعده بالخبر . ففأتاح كتشنر فى الأمر - أثناء زيارة أداها له عقب عودته - فقال له اللورد : إن سعد عنود ، فقد عارض فى محرم ، وألح فى معارضته ، رغماً عن كونى له ميل الى تعيينه ، وأعطيته مهلة حتى يتروى فيها ، ويعدل عن عناده ، فعاد وأسند إليه أشياء حققها الخديوى ، وظهر عدم صحتها .

وقال : إنه (١٤١) أخطأ فى أنه كلف سعيد أن يقنع الخديوى بالعدول عن تعيينه (١٤٢) ، وأنه لو كان هو الذى تكلم معه مباشرة لما بلغت المسئلة إلى الحد الذى بلغت اليه الحال .

ولقد دافعت عن سعد كثيراً ، [ص ٩٨٢] ولكن الحال لم يكن

(١٣٩) اسم غير مقروء .

(١٤١) أى : سعد .

(١٤٢) أى : عن تعيين حسين محرم .

يزداد الاسودا ، حتى إن الخديوى انقطع عن عابدين ، وعن تروؤس مجلس النظار (١٤٣) ، حتى لا يواجهه خلاف . فدوام هذه الحالة غير مرضى .

ولقد أخرت الأمر الى ١٥ أفريل ليكون التغيير عاما .

فقال مصطفى : إن سعدا فيه شيء من العناد ، ولكن الخديوى عاكسه ، وهو مصمم على الاستعفاء ، ولكنه كان ينتظر عودى ، وهو يريد أن يسبب استعفائه .

فرجاه أن لا يكون كذلك ، وألح في الرجاء بالنسبة للتسبيب ، وبالنسبة لتأخير الاستعفاء الى أفريل .

عاد مصطفى باشا وقص على ما جرى ، وبعد مداولة طويلة اتفقنا على التأجيل ، ولكن اختلفنا في التسبيب .

لم أرسعيد بعد ذلك في خلوة ، ولم يفاتحنى ولا أفانحه في شيء عيس هذا الموضوع ، وكانت العلاقة بيننا رسمية صرفة .

وفى ذات يوم كنت فى أودى مع المستشار ، فحضر سكرتيرهذا ، واستدعاه الى رئيس النظار ، فذهب ، ومكثت بالديوان الى قبل الساعة الواحدة ، ثم خرجت .

وفى أثناء الأكل ، حضر سكرتيره سعيد شيرين ، وقال لى : الباشا يطلب رأيك فى تعيين جميل ثابت عضوا فى قومسيون تحقيق

(١٤٣) كتب جريدة وادى النيل فى ١٦ فبراير ١٩١٢ تقول إنه مضت فترة من الزمن لم تحظ سراى عابدين بتشريف سمو الخديوى. وقد جرت مقابلات عمومية وخصوصية فى قصر القبة . وقد تغالى بعضهم فقال ان سمو الأمير لا يشرف سراى عابدين حتى يخرج ناظر الحقائق من بين الوزراء . وقد كتب سعد كلمة تروؤس : « ترأس » خطأ .

تشكّل لبلدية اسكندرية . قلت ما موضوع هذا التحقيق، وما الغاية منه ؟ قال لا أدري ! قلت : إذن لا يمكننى أن أعطى رأى فيه . فانصرف .

وبعد هنيهة ، فإذا بالتلفون يدعونى إلى الداخلية^(١٤٤) ، فقلت : [ص ٩٨٣] إلى تعب الآن . وكنت فى الحقيقة كذلك، ومثأثرا أيضا من هذه المعاملة ، خصوصا وقد كنت علمت أن استدعاء المستشار إنما هو للتداول معه بخصوص هذه المسئلة . وكانوا أخذوا فيها رأى قلم قضايا أيضا . ثم تمت .

وبعد ذلك وجدت خطابا من سعيد بلهجة غريبة ، وهو مغمضى منه بصفة كونه ناظرا للداخلية ، ويتضمن أن هذه النظارة قررت تشكيل قومسيون للتحقيق على البلدية وسيرها ، وأنها استحسنّت تعيين جميل ثابت - لكونه عضوا فى القومسيون البلدى - عضوا فى ذلك القومسيون . ويطلب منى أن أمضى أولا وصلا باستلام الخطاب ، ثانيا أن أعطى التنبيهات اللازمة الى ثابت ، ليكون تحت تصرف ذلك القومسيون .

فعبجت من هذه المعاملة ، وفهمت أنها مقصودة ، ورأيت - من جهة أخرى - أن لا أوافق على تعيين ثابت ، فكتبت خطابا الى سعيد بأنى غير موافق على تعيين ثابت ، وأن الأفضل تعيين موريى .

وبعد أن كتبت هذا الخطاب ، توجهت الى المستشار فى بيته ، وبعد أن قصصت عليه القصة ، فهمت منه أنه لم يوافق على تعيين ثابت ، واعترض عليه . وألح علىّ فى أن أكتب ذلك إلى سعيد . ففعلت ذلك .

(١٤٤) كان محمد سعيد باشا ناظرا للداخلية أيضا ، إلى جانب ربابته لمجلس النظر .

وبعد هذا أخبرني المستشار المذكور - بطريق التلفون - إن كتشنر استدعاه ، حيث حضر عنده ، وعنده سعيد ، وتكلموا معه بشأن هذه المسئلة ، وانحط الرأي على تعيين ثابت . فقلت: [ص ٩٨٤] إلى لا أشتغل باعطاء تعليمات فيها ، فتول أنت أمرها .

في الساعة عشرة صباحا ، قابلت كتشنر ، وحكيت له ما كان من سعيد . فقال : إنه أخطأ ، ولكنه كان مشغولا بتحرير خطبة الخديوى فى الجمعية العمومية (وفهمت من هذا العذر أنه يريد أن يشير الى ما نقله سعيد اليه من أنى لم أقبل أن أحرر خطبة الخديوى) .

ثم قال : إنه يقول ذلك انهاء للمسئلة فقط . وقال : إننا لم نوافق على تعيين موريس ، لأننا لا نريد أن تفتضح المسئلة ، بل نريد أن نغسل ثيابنا الوسخة داخل بيوتنا . وكذلك إذا عين موريس فان عدد الأجانب فى القومسيون يكون^(١٤٦) كثيرا .

قلت : الآن فهمت . ثم قلت : إلى كنت أجلت الاستعفاء بناء على إشارة مصطفى باشا الى أفريل ، ولكن حدوث هذه المسئلة يقضى^(١٤٧) أن أعجل به^(١٤٨) . ولا أريد أن أقول فيه شيئا كثيرا ، بل أشير إلى عدم رضاء الخديوى عن خطى .

فقال : لا تفعل ذلك ، لأنك تضر بمستقبلك ، والحال لا تدوم ، فكم من عال سفل ، وسافل عل فى مدة وجيزة . وربما تحسنت الأحوال بعد عام أو عامين ، وربما لا تحسن أيضا ، ولكن الإنسان لا يصح له

(١٤٦) كلمة : « يكون » غير موجودة فى الأصل .

(١٤٧) قراءة تقريبية ، وقد تقرأ « حضى » .

(١٤٨) قراءة تقريبية .

أن يطاوع هواه ، ويجرى مع حدثه^(١٤٩) ، حتى لا تلحقه الندامة .
ولكم فعلت في العجلة أمورا ، ثم ندمت عليها ! ومع ذلك فإن عندك
رجلا من أصدق الناس نظرا ، وأبصرهم بالعواقب ، وأوسعهم
أخبارا ، وأقربهم اليك ، فاستشره ، وافعل ما يقول لك . ثم كرر
ذلك مرارا عديدة ، وألح فيه الحاحا شديدا . [ص ٩٨٥] وعرض
لى - أثناء ذلك - بأنى إذا تأنيت ، وجعلت الاستعفاء بسيطا ، شملنى
من الرعاية ما يسرنى !

فقلت : إنى لا أريد من الخديوى رتبة أونيشانا ، إنى أريد أن أكون
بإزائه حرا . ثم انصرفت على أن أخبره بنتيجة الاستشارة تليفونيا .
وكنيت قلت له إنى أعود فأخبره بالنتيجة بنفسى ، فقال : الأولى
أن لا تكلف خاطرك . وفهمت من عبارته أنه لا يريد أن أقابله مرة
أخرى !

وبعد أخذ ورد طويلين مع مصطفى باشا ، استقر رأى على
التأجيل ، وأخبرت بذلك استورس^(١٥٠) تليفونيا .

حدث - بعد ذلك - أن سعيد باشا ورشدى ، كلفا عبد
الحق^(١٥١) بأن يحقق ضد فريد ، بشأن الخطبة التى ألقاها على الحزب
الوطنى^(١٥٢) - من غير أن أعلم بشىء من ذلك ! وكنا يوم التحقيق فى

(١٤٩) وقد كتب سعد زغلول الاستعفاء بالفعل فى هذا اليوم كما ورد فى صفحة
٩٨٦ من الكراسات .

(١٥٠) رونالد استورس ، السكرتير الشرقى .

(١٥١) أى : عبد الحق ثروت باشا ، النائب العمومى .

(١٥٢) ألقى محمد فريد هذه الخطبة فى الجمعية العمومية للحزب الوطنى يوم ٢٢
مارس ١٩١٢ .

الجمعية العمومية ، فقال (١٥٣) سعيد : إن النيابة تحقق مع فريد ، وإنها ستجسبه . فلم أقل شيئا .

ثم أخبرني - في اليوم عينه - عبد الخالق ثروت بأن التحقيق جرى فعلا . وكان ذلك أمام المستشار (١٥٤) . ولما اعترضت على ذلك ، قال المستشار : إنهم يفعلون الشيء فارضين أن لا وجود لك (١٥٥) !.

وفي مساء ، بقاعة الجمعية العمومية ، حضر أحد الأعضاء ، وقال الى (١٥٦) سعيد : أحق أن النيابة أقامت الدعوى على فريد ؟ قال : إسأل ناظر الحقانية ! قلت : إنه لا يعلم شيء من ذلك !

وفي يوم الأربعاء ٢٧ مارث ، استدعاني سعيد ، فوجدت عنده [ص ٩٨٦] المستشار دوكسيرا والنظار - الاسابا - فسألني رأيي في إقامة الدعوى ضد الذين اشتركوا مع فريد في نشر خطبته بالجرائد ، فقلت : إنى قرأت المقالة لأقراءة الناقد ، ولا أستطيع أن أبدى الآن رأيا حتى أعيد النظر عليها . واعترضت على إقامة الدعوى بدون علمي .

وبعد ذلك حضر عبد الخالق عنده ، وكنت قرأت الخطبة ثانيه ، ورأيت أن المادة ١٥١ تنطبق عليها ، ولكني قلت لعبد الخالق : إن هذه الخطبة أعدت لخطبة ألقيت على الحزب الوطني ، فلا يناسب إقامة الدعوى بشأنها . قال : هذا رأي كل الناس ، ولكن (١٥٧) القانون

(١٥٣) وقد تقرأ : «فقال لي» .

(١٥٤) أى : كانت المقابلة أمام المستشار .

(١٥٥) هذا الكلام صريح في اعتراض سعد زغلول على التحقيق مع محمد فريد .

(١٥٦) هكذا في الأصل .

(١٥٧) في الأصل : «قال ولكن» ، وقد حذفنا «قال» للتكرار .

يعاقب ! قلت : نعم ، ولكن لماذا يباغت الناس ؟ وأخيرا قال لى :
الأحسن أن لا تتشدد ، لأن الكل متفقون ، والقانون ليس معك .
فقلت : بما أن التحقيق جرى على الفاعل الأصل ، فلا مانع من أن
يتسع مجراه الطبيعى بالنسبة لجميع الشركاء .

كتبت الاستعفاء من اليوم الذى كنت قابلت فيه كتشنر وتكلمت
فى مسألة ثابت وتعيينه فى القومسيون الذى تعين لتحقيق البلدية . وفى
يوم الجمعة (١٥٨) الساعة ١٠ صباحا ، حضر عندى - على خلاف
العادة - على جلال ، وقال لى : إني سمعت أنك عازم على
الإستقالة ، وأنت تريد أن تكون مسبية . !
قلت : نعم .

قال : إنه بعد حديثنا الأول كنت تكلمت مع الخديوى ، فلم أجد
منه ميلا ابتداء (١٥٩) ، ولكن بعد ذلك رأيت منه الميل إليك
والانعطاف ، وهو متأسف على أن الحالة وصلت إلى ما وصلت إليه ،
[ص ٩٨٧] ويفكر لك فى وظيفة ترضيك ! .

قلت : إني لا أفهم أن يقتلنى الخديوى اليوم (١٦٠) كنى يحينى
غدا ! فليته ما أمات وما أحيى (١٦١) .

قال : تأكد - بما أقوله لك - أنك سوف تنال ترضية !
قلت : إني لا أقدر أن اشتغل فى مثل تلك الأحوال .
قال : إذا كنت تريد ، تقدر ! وكن متأكدا مما أقول .

(١٥٨) يوم الجمعة يوافق ٢٩ مارس ١٩١٢ .

(١٥٩) أى : فى البداية .

(١٦٠) فى الأصل : «اليوم بدون حرف «الميم» .

(١٦١) فى الأصل : «أحيى» .

قلت : إني لا أبتغي عن الحرية بديلا ، ولا بد أن يعرف الخديوي الأسباب التي حملتني على الاستعفاء . وما قصدي التشهير بكتابتها ، ولكن أن يعلمها هو . فإذا ما كنت أكتبها يلزم أن أقولها شفها . فان كان يريد ، إئننى مستعد .

قال : لك ذلك ، ولكنى أنا الآن هنا ، وكيف العمل في الحصول على ذلك ؟

قلت : يمكنك أن تسافر هذا المساء ، لأنه لا يمكننى أن أصبر على الاستعفاء (١٦٢) .

فذهب ، وعاد في اليوم التالي (١٦٣) ، فقال : إن الخديوي يهديك تحياته ، وإنه ممنون جدا منك ، وسيخبرك سر تشريفاتي بموعد الجلسة غدا .

قلت : إن لم يحضر لغاية الظهر (١٦٤) غدا ، فإني مقدم الاستعفاء .

قال : إن الخديوي لم يكن لديه خبر بهذا الشرط .

قلت : ليس هذا شغلي ، ولا أستطيع بعد ذلك صبرا .

وقلت له - عند قوله إن الأحسن عدم تسببب الإستعفاء لعدم نفور الناس منك - : إن الناس إذا علموا بغضب الخديوي على ، ازدادوا ميلا إلى .

وقد كان عندي - يوم حضوره في الدفعة الأخيرة (١٦٥) - صدقي

(١٦٢) أى : لا يمكننى أن أصبر فلا أقدم الاستعفاء

(١٦٣) أى يوم السبت ٣٠ مارس ١٩١٢ .

(١٦٤) في الأصل : « الضهر » - بالعامية .

(١٦٥) أى : في يوم السبت ٣٠ مارس ١٩١٢ .

بيك ، ولطفى بيك ، وكنت قلت للطفى : إني سأقدم الإستعفاء غدا ! وكتب^(١٦٦) خبره - فرجوته ، بعد الكلام مع على جلال ، أن يؤخر النشر ، إلى أن يأتيه خبر منى . وقد انتظرت لغاية الظهر ، فلم يحضر أحد ، فقامت بإرسال الاستعفاء .

وقد كان مكتوبا على الصورة الآتية :

«إنه نظرا لعدم رضا سموكم عن الخطة التى أجرى عليها فى إدارة أمور الحفائية ، [ص ٩٨٨]^(١٦٦) وخصوصا فيما يتعلق بالمحاكم الشرعية والمجالس الحسبية ، حتى أصبحت عاجزا عن القيام بواجبات وظيفتى - تحتم على تقديم إستعفى . فالتمس من المراحل قبوله . ولازلت أشكر المولى على نعمائه ، وأدعو بطول بقاءه . »

فقال فتحى : إن هذا الإستعفاء شديد ! فقلت : إنه ليس بشديد ، وإنه مطابق للحقيقة . فقال : إن الأحسن تعديله بما يخففه ومع ذلك آخذه^(١٦٧) ، وأطلع عليه مكثرت ، وأنظر ماذا يقول ، وما يتم عليه الاتفاق .

فذهب ، ولم يعد إلا بعد مدة طويلة ، فقال : إنه لم يستحسنه ،

(١٦٦) فى الأصل : «وأنه كتب» - وقد حذفنا : «وأنه» لسلاسة العبارة .

(١٦٦) الجزء الأول من ص ٩٨٨ .

(١٦٧) فى الأصل : «آخذه» وقد عدلناها إلى : «آخذه» ليستقيم المعنى ، حيث أن فتحى زغلول هو الذى ذهب إلى مكليوت ، وليس سعد زغلول . وقد أكد سعد زغلول هذا المعنى فى موضع آخر من الكراسة ، فى حديثه عن القضية التى رفعها ضد اسماعيل أباطة باشا ، فقد ذكر أنه لم يكلف فتحى زغلول بإرسال نسخة إلى كشنر : «الحقيقة أن فتحى لم يكلف بإرسال نسخة إلى كشنر ، ولكنه نازعنى فى لهجة استعفاء كنت أريد كتابتها ، واستعان على مكثرت للعدول عنها» .

وانه عرضه (١٦٨) على كشتر ، فلم يقل شيئا . إلا أنه (١٦٩) بصفة ودية يشير بتخفيف لهجته ، وإن كان لا دخل له في هذه المسئلة .

فلم أقبل أن أخففه إلا على الصورة الآتية :

« إنه لعدم توفقى لنوال رضاكم ، أصبحت عاجزا عن القيام بسواجبات وظيفتى . ولذلك تحتم على أن أرفع إلى سددتكم السنية استعفاء من وظيفتى . فأرجو قبوله الخ » .

وكتبه فتحنى بخطه ، وأخذ صورة منه ، وانصرف .

ثم أرفقته بكتاب الى سر تشرىفاتى ، بأن يعرضه على الخديوى . وكان ذلك فى الساعة ٤ بعد ظهر يوم الأحد ٣١ مارث . ثم أعطيت الاثنين الى فؤاد (١٧٠) ، وأمرت أن يوصلها الى عابدين .

ومضيت أنا الى الجزيرة ، حيث وجدت عند مصطفى باشا على جلال ، فلذكرت (١٧١) له خبر الاستعفاء وصورته ، فقال : إنه شديد اللهجة . وقال جلال : هذا أخف ما يكون . ولكنك تسرعت فى تقديمه . قلت : لم أتسرع ، ولكنى ما كنت أقدر أن أؤخره أزيد من ذلك ! وأعاد على جلال أمامه حكاية توسطه .

(١٦٨) فى الأصل : « وعرضه » وقد أضفنا « وأنه » لتوضيح العبارة ، حيث أن المعنى ينصرف إلى أن مكليوت هو الذى عرض خطاب الاستقالة على كشتر ، وليس فتحنى زغلول .

(١٦٩) أى : مكليوت .

(١٧٠) يقصد : فؤاد كمال ، مساعد سكرتير سعد زغلول .

(١٧١) أى : لمصطفى فهمى باشا .

تحليلنا لاستقالة سعد زغلول

يتضح من كل ما كتبه سعد زغلول في مذكراته عن أسباب استقالته ، أن المسألة بدأت بقضية تعيين حسين عرم باشا ، التي وقف فيها ضد رغبة كل من الحديوي عباس حلمي واللورد كتشنر ، وثارَت بعدها إشاعة عن استقالته ، أخذ يروج لها الحديوي لدفعه إلى الاستقالة . ولكنه رأى ألا يسهل عمل الحكومة ، فيقدم طائعا مختارا استقالته . وهو ما عبر به جليا في لقائه بمحمد سعيد باشا يوم ٢ مارس ١٩١٢ ، وأيضا في لقائه بعلي جلال باشا في نفس الوقت .

ثم قرر سعد زغلول الاستقالة عندما قابل اللورد كتشنر ليتحقق منه عما قاله له محمد سعيد باشا من أن « الغربيين من الحديوي يشعرون أن هناك اتفاقا بينه وبين كتشنر على رفتك من وظيفتك » . وتحقق له ذلك بالفعل حين قال له اللورد كتشنر إن محمد سعيد باشا وضعه في مركز حرج ، « لأنني لا أقدر أن أقول : لا شيء . فان هناك بعض الشيء . - كما لا أقدر أن أقول لا شيء هناك . فان هناك بعض الشيء . - كما لا أقدر أن أقول أن هناك شيئا ، لأنه لم يتقرر إلى الآن » . فحينئذ يقول سعد زغلول : « وقد صممت من وقتها تصميما نهائيا على الاستعفاء ، غير أن مصطفى باشا كان في الصعيد ، فانتظرت قدومه » .

وعندما قابل مصطفى فهمي باشا اللورد كتشنر ، تأكد سعد زغلول من صحة الاتفاق بين كتشنر والحديوي على خروجه من الوزارة . وبذلك أصبح خروجه - على هذا النحو - أمرا مقضيا ، بعد أن اتفقت السلطان الفعلية والشرعية على ذلك . وبالتالي انتقلت القضية إلى مسألة التوقيت والتسبب . فقد طلب كتشنر من مصطفى فهمي باشا أن يؤجل سعد زغلول تقديم استقالته إلى ١٥ أبريل

« ليكون التغيير (في الوزارة) عاما » ، كما ألح في أن يقدمها سعد بدون تسبيب .

وقد قبل سعد زغلول ، بعد مشاورة مصطفى فهمى باشا ، تأجيل الاستقالة ، ولكنه رفض تقديمها بسيطة بدون تسبيب . فعاد كتشنر يلح على سعد زغلول في ذلك في أثناء مقابلته الثانية معه ، وذهب في ذلك الى حد تهديده قائلاً : « لا تضر مستقبلك » ، « حتى لا تلحقك الندامة » ! وطلب منه استشارة حميد مصطفى فهمى باشا ، قبل أن يقدم على هذه الخطوة . وفي الوقت نفسه وعد سعد زغلول بأنه إذا جعل الاستعفاء بسيطاً ، فسوف يشمله من الرعاية بما يسره - أو على حد قول سعد زغلول في روايته عن كتشنر : « عرض لي أثناء ذلك بأنني إذا تسأيت ، وجعلت الاستعفاء بسيطاً ، شملني من الرعاية ما يسرنى » .

على هذا النحو انتقلت القضية الى هذا الشكل : إما أن يخرج سعد زغلول من الوزارة مغضوباً عليه ، أو يخرج مرضياً عنه : وكانت الحالة الأولى تتحقق بالتعجيل بالاستقالة ، وبتسببها ، وكان على سعد زغلول تخشى هذه الحالة إذا أراد أن يكون مرضياً عنه من الخديو واللوورد كتشنر .

على أن سعد زغلول أظهر بوضوح تام أنه لا يهجه أن يكون مرضياً عنه من الخديو - أو على حد قوله لكتشنر : « لا أريد من الخديورتبة أو نيشانا ، انى أريد أن أكون حراً » - ومعنى ذلك أنه كان مصراً على تسبب الاستعفاء ، لأنه يتعلق بتصرفات الخديوى معه . ولكنه قد قبل التأجيل ، لارتباطه بالتغيير العام الذى كان كتشنر يرى أن يحريه في ١٥ أبريل - كما قال هذا لمصطفى فهمى باشا - أى أنه لم يكن يريد أن يغضب كتشنر .

على أن الظروف أخذت تدفع به إلى التعجيل بتقديم استقالته رغم

نصيحة كتشنر . وقد تمثلت هذه الظروف في مسألتين : الأولى ، مسألة تعيين جميل ثابت . اذ يقول سعد زغلول : « إن حدوث هذه المسألة يقتضي أن أعجل » . ولذلك نلاحظ أنه كتب الاستقالة بالفعل في نفس اليوم الذي قابل فيه كتشنر في مسألة جميل ثابت .

والثانية ، مسألة التحقيق مع محمد فريد ، ونجاهله ، والذي عبر فيه المستشار بقوله له : « إنهم يفعلون الشيء فاضين أن لا وجود لك » . « وكان في يوم ٢٧/٣ . فنلاحظ أنه بعد يومين فقط - أى في يوم ٢٩ مارس - كان ينهى إلى على جلال باشا - حين زاره - أنه يعتزم الاستقالة مسببة ، ويطلب منه أن يسافر لمقابلة الخديوى مساء ذلك اليوم ، « لأنه لا يمكننى أن أصبر على الاستعفاء » . وحين عاد على جلال باشا في اليوم التالى - ٣٠ مارس - يخبره بأن الخديوى سيخبره بموعد الاجتماع في اليوم التالى - ٣١ مارس - قال له انه إذا لم يحضر سر تشريفات ليخبره بموعد الاجتماع لفاية الظهر غدا فانه سيقدم الاستعفاء - وهو ما قام به بالفعل .

وبذلك يكون سعد زغلول قد تحدى كلا من الخديوى عباس حلمى واللورد كتشنر : الأول بالتسبيب ، والثانى بالتعجيل والتسبيب . وكان من الطبيعى أن يتعرض لانتقامهما .

وبالنسبة للخديوى فقد تمثل انتقامه في مقالات « عارف » . ولكن سعد زغلول واجه ذلك برفع القضية . أما بالنسبة لكتشنر ، فقد تمثل انتقامه في رفضه التعويض ، وفيما تلى ذلك من تجاهله لسعد زغلول .

ومعنى ذلك أن سعد زغلول قد خسر كلا من السلطتين الشرعية والفعلية ، ولكنه كسب الجماهير ، التى عبرت عن ثقته به في مناسبتين : الأولى ، انتخابات الجمعية التشريعية ، والثانية ، قيامها بثورة لنفيه .



الكراسة التاسعة عشرة

الكراسة الخامسة عشرة

من ص ٩٥٤ - ٩٥٨

٣١ مايس ١٩١٢ - ٣١ مايس ١٩١٢

محتويات الكراسة :

استقالة سعد زغلول

٣١ مارس سنة ١٩١٢ الساعة ١٠ صباحا

فقبضى الأمر ، وتخلّيت عن وظيفة نظارة الحفائية ، حيث قدمت استعفاء قلت فيه ما نصه : « نظرا لعدم رضا سموكم عن الخطة التي أجرى عليها في إدارة أمور الحفائية - وخصوصا فيما يتعلق بالمخاکم الشرعية والمجالس الخسبية - وأيت من الواجب على التخلّي عنها . ولهذا أرفع استعفائي منها للسدة السنية ، ملتصبا من المراحم الواسعة قبوله ، وأشكر المولى على نعمائه ، وأرجو شمولي بفضله وحسن رضائه » .

وقد كان على بيك جلال (١٧٢) حضر عندي ، وأفهمني بأن الجناب العالي أسف على انحرافه مني ، وأنه يفكر لي في أمر يعرض على ما فاتني من منصب . فقلت : يعني يريد جنابه أن يميتني ليحييني . ويخلّطني

(١٧٢) على بك جلال أحد المقررين للمخدوي ، وقد سبقت الإشارة إليه في

الحاشية رقم ١٢٦ .

لكنى ينصرف . إني لست مغفلاً حتى أصلق هذا الوعد ، وأركن إليه ،
ولكنى أريد أن أكون مؤدياً ، وأن يقف على حقيقة ما يجري حوله ، لا
لفائدة تعود على بولكن لمنفعة الحقيقة .

فانصرف ، على أن يسافر إليه في اسكندرية ، ويقوم نحوه بهذه
الأمورية . ثم عاد أمس مخبراً بأنه سيحدد لي - بواسطة سر تشريفاته -
موعداً يوم الأحد - يعنى اليوم . قلت : إني منتظر بالاستعفاء إلى عند
الظهر ، فإن وصلنى خبر الجلسة قبله ، لم أقدمه ، والا قدمته

[ص ٩٥٥]

ولقد كنت - قبل أن أحقد النية على الاستعفاء - مضطرب الفكر
جداً ، وأكبر همى اللذين الذي على . فقد تعاسر البنك الألمان
الشرقى في معاملتى ، وقلق على دينه عندى ، البالغ قدره حوالى الثلاثة
آلاف جنيه ، وطلب منى كفالة . فعظم لدى الأمر واشتد ، ولكن
أدركنى همة بعض الأقارب ، فدفع هذا المبلغ وحيثذ أحسست براحة
وانشراح ، ونظرت إلى ما فى الوظيفة من المشوقات ، فاحترتها جميعها
كما يأن :

المرتب :

إن من أعظم المشوقات المرتب ا وهو فى الحقيقة مبلغ عظيم
لا يستهان به ، ولكنى لم أنتفع منه بشيء ، ولم أستشعر بأن ضخامته
وسعت حل من ضيق ، أو رفعتنى من ضعة ، أو زادتنى بسطة فى
الملك ، أولدة فى العيشة .

فأكل هو أكل لم أزد عليه ، والملبس لم أتأنق فيه صنفاً ، ومركبى لم

يتغير ، وملكى نقص ٢٠٠ فدان (١٧٤) ، وحملت ديناً بعد أن كان جيبى عامراً بالمال . على أن لى من معاشى وإيراد طينى ما يكفينى شر الحاجة ، ويحفظ على حريق ، التى هى ألد شئ فى العالم .

على أنه إذا صح لبنت البادية أن تفضل سكنى الخيام ، وأكل الكسرة فى صحة (١٧٥) ، وليس العبادة مع الحرية ، على [ص ٩٥٦] سكنى القصور ، وليس الحرير ، وأكل الخروف ، مع الاستعداد - فلا يليق بابن العلم أن يتنازل عن حريته فى مقابلة مبلغ من النقود ، مهما كان عظيماً . وإن أكون منافقاً لنفسى إذا كنت - مع اعتقادي بانحصار الحياة وتحديددها ، وميل الشديد للحرية فى القول والعمل - أضايق نفسى فى أميالها ، وأتنازل عن حريتها ، بغية أن أعيش عيشة البهايم .
ومن المشوقات : الجاه .

الله يعلم أن الوظيفة لم تكسبى جاهاً ، ولم أبحث عن استئيد منها شيئاً ، سوى حسن الأحداث ، والعمل لخير الناس . ولكنى لم أوفق إلى ذلك ، لأن أيسدى النظر - فى الحقيقة - مغلوله بغلين ، ومربوطة (١٧٦) بغلين : شهوات السلطة الشرعية ، وسياسة الدولة المحتلة . وإرضاء كل منها صعب على صاحب الذمة والضمير الحى . ولقد أردت فى كثير من الأحوال أن أوسع من ذمى ، وهممت أن أميت من ضميرى ، لأعيش مستريحاً ، فلم أفلح ، بل كنت كلما حاولت ذلك كلما ضاق خناق الذمة ونار الضمير ، [ص ٩٥٧] وتشددت فى الأمر كثيراً .

(١٧٤) فى الأصل : « فدان » .

(١٧٥) قراءة تقريبية . وقد تلتها كلمة قد تكون : « البدن » أو تكون تكراراً لكلمة « وليس » التى أتت بعدها .

(١٧٦) فى الأصل : ومربوطتين .

من المشوقات حضور التشريفات ، وتحلية الصدر بالوسامات ،
والجسم بالزركشات . لاوريك ، لم يكن لها على قلبى من سلطان ،
ومما وجدت في واحدة منها الا وكنت أول المستخفين بها ،
والمستصغرين أحلام الأنام بسبب العناية بها . وكثيرا ماكنت أترك
الاحتفال والمحتفلين فكرا^(١٧٧) ، وأنجى نفسى بما ألاحظه فيها من
ضعف الانسان ، وشدة ميله للبهذيان . وما رأيت مظهرا تصغر النفس
فيه ، وتحس بالذلة والهوان - أوضح من هذا المظهر .

ترى إنسانا جمع عيوب كثيرة - يكفى واحد منها في احتقاره والابتعاد
عنه - تراه في وسط الاحتفال ، وقد أحدثت به^(١٧٨) الأنظار من كل
الجوانب ، وتلمظت الشفاه بحركات التملق والنفاق ، وتنقلت
الأرجل تقريبا منه ، واستجلابا لالتفات يُلقيه أو ابتسام يديه ، فاذا
نطق بكلمة آمنو عليها ولو كانت رابع المستحيات ! وتكلفوا الضحك
إذا ضحك ، والعبوس إذا عبس ، وشايعوه على كل حركة من
الحركات ، [ص ٩٥٨] أثم يتساءلون ، ويسأل الواحد منهم نفسه بعد
الإنصراف : هل أحسنت الجواب الفلانى ، وماذا عساه يريد بالكلمة
الفلانية ، أو النظرة العلانية ؟

(١٧٧) يقصد : بفكره لاجسده ، أى : يكون موجودا في الحفلات بجسده
لا بعقله .

(١٧٨) أضفنا « به » لتستقيم العبارة .



الكراسة العشرون

الجزء الرابع

الكراسة العشرون

الجزء الرابع

من ص ٩٨٨ إلى ص ٩٩١

ومن ص ٩٥٩ إلى ص ٩٦٨

ومن ص ٩٩٢ إلى ص ١٠١٢

من ٢ أبريل ١٩١٢ - ٨ يونيو ١٩١٢

محتويات الكراسة

القضية التي رفعها سعد زغلول ضد اسماعيل أباطة باشا

[ص ٩٨٨] (١٧٨م)

في يوم الثلاثاء (١٧٩) ، حضر عندى مكيلرث ، مبدئياً أسفه عن خروجى ، وقال لى إنه تكلم مع كتشنر فى التعويض الذى طلبته ، فقال : إن ذلك شغل المستشار المالى . ثم قال إن كتشنر يقول : لا يظن سعد أنه خرج ارضاء للخديوي (١٧٩م) ، ولكن مسئلة حسين محرم هى التى أثرت فيه (١٨٠) ، لأن ناظرنا لا يصح له ان يقدم (١٨١) مثل ذلك [ص ٩٨٩] فى حق أحد الموظفين الكبار .

(١٧٨م) الجزء الثانى من ص ٩٨٨ .

(١٧٩) يوافق ٢ إبريل ١٩١٢

(١٧٩م) والمعنى : لا يظن سعد أن خروجه كان بسبب الخديو وإرضائه ، وإنما

بسبب استياء كتشنر منه لموقفه من حسين محرم . وبصورة أخرى :

لا يظن سعد أن الذى أخرجه الخديو بل كتشنر .

(١٨٠) أى : فى كتشنر

(١٨١) وقد تقرأ : « يقدم »

قلت : وهل أنت تقاسمه هذا الرأي ؟ ^(١٨٣) قال : لا . قلت :
إني لا أفهم لهذا معنى ! كيف أو اخذ على رأي أبديته - عندما سُئِلت
عنه - بحسب اعتقادي ؟ فليقل ذلك ككتشر علنا ، حتى يعلم الناس
مقدار نذالة حكمه ! هذا القول لا يدل على شيء أزيد من كونه رجلا
غشوما مستبدا ^(١٨٣) . ثم تبادلنا عبارات الأسف ، وانصرف مودعا
منى بكل احترام .

وكان عندى خلق كثير خصوصا من أعضاء الجمعية العمومية.
وحضر إلى كل النظار - الا رئيسهم وحشمت . وقد أجمعت الجرائد -
حتى الشبهة بالرسومية ^(١٨٤) منها - على امتداحي بالنزاهة والاستقامة ،
أى ^(١٨٥) أن الأخيرة كانت تصفى بالصلابة ، وأن خروجي من شأنه أن
يعيد ^(١٨٦) للوزارة الصفاء ، ويجعلها أكثر تجانسا . أما الجرائد الأخرى
فانها أطنبت كل الاطناب في الثناء ، والأسف على خروجي .

وقد نشرت « الجريدة » عبارة قالت فيها إن الاستعفاء مبنى على
أسباب تشرفنى ، فما كان من جريدة الأهرام الا أنها نقلت هذه العبارة

(١٨٢) أى : الرأي بأنه لم يكن يصح لسعد - كناظر للحقانية - أن يقدم فى حق
أحد الموظفين الكبار (حسين محرم) ومؤاخذه ككتشر له على هذا
الرأى .

(١٨٣) لفهم هذا الحوار بصورة أفضل ، فقد تناوله سعد زغلول فى الكراسية
الثالثة بقوله : أرسل (ككتشر) بعد الاستعفاء رافضا ما طلبت من
التعويض ، بحجة أنى أتيت بشيء منكر فى مسألة محرم ، وأنه هو عدها
بخطي ، وهو المؤاخذنى بها .

(١٨٤) فى الأصل : الرسومية .

(١٨٥) وقد تقرأ : «أما» .

(١٨٦) فى الأصل : «يعود» .

وشفعتها بنشر صورة^(١٨٦م) الاستعفاء . ونقلت جريدة « المؤيد »
العبارتين ، وشفعتها بأن هذا الاستعفاء يشبه استعفاء رياض باشا ،
وأنه يشرف حقيقة ، ولكن كان من حقه أن يتقدم قبل ذلك .

ثم سافرت وبالي رائق لاكدر فيه ، وأخذت أشعر بشيء من
الراحة . وكان سفرى الى عزبة عطوفة مصطفى باشا مع محمود
باشا^(١٨٧) وسرهنك باشا ، وزوج ابنته ، وذلك فى يوم السبت ٦
أفريل .

وفى مسائه وصلت الجرائد ، فوجدنا - من جملتها - الأهرام نشرت
مقالة بامضاء « عارف » - كانت وعدت بنشرها - فوجدتها مملوءة
بالمفتريات ، ورأيت لزوم محاسبة ناشرها ، فحررت التلغراف
اللازم^(١٨٨) ، وكتبت - فى الوقت نفسه - خطابا الى صاحب الأهرام
أطلب منه فيه أن يعلمنى باسم ذلك « العارف » .

ثم فى يوم الثلاثاء حضرت قبل الظهر الى مصر ، فوجدت حماى فى
البيت ، وأخبرتني أن نازلى خانم تكلمت مع كشنر فى أن يزورنى ،
وأنها تريد أن تعرف ساعة عودتى عند آتيانها . فأخبرت بقدمى فى
التلفون .

وبعد ذلك حضر مخبر^(١٨٩) من الوكالة الانكليزية ، مخبرا بأن
كشنر يريد زيارتى فى الساعة ٤ بعد ظهر اليوم . فاستعدت لملاقاته ،
وكانت ودادية^(١٩٠) ، ولم يمر فى أنثائها ذكر لشيء يتعلق باستعافتى .

(١٨٦م) فى الأصل : « صور » .

(١٨٧) محمود باشا صدقى ، عدلى سعد زغلول .

(١٨٨) قراءة ترجيحية ، وقد نقرأ « المعلوم » .

(١٨٩) أى - رسول .

(١٩٠) أى : ودية .

وفي اليوم التالي رددت له الزيارة ، ولم نتكلم كذلك الا في أحوال عامة ، وقد نشرت الجرائد خبر هذه الزيارة .

ونشر بعدها « عارف » مقالة أطول من ليل الشتاء ، وأشد وأبرد من فصل السيف^(١٩١) ، قال في آخرها حاشية ، أن هذه الزيارة ليست الا من قبيل المجاملة ، خلافا لما اشاعته بعض الجرائد من أنه للوزارة .

كتبت يوم ١٠ أفريل خطابا ثانيا الى صاحب الاهرام ، أستعجله فيه الجواب ، وأرسلته مع فتح الله بيك بركات ، ففهمه أنه أباطة^(١٩٢) ، وأنه سيجيبني^(١٩٣) بخطاب في الظهر . وفي هذا الخطاب قال إن « عارف » طلب منه أن لا يخبر عن اسمه الا أمام المحامي .

فطلبت من محمد يوسف^(١٩٤) والمهلباوي أن يتكفلا بذلك ، ففعلا ، وقدما عريضة - كتبتها أنا - ولكن النيابة ترددت في السير في الدعوى حتى تستأذن . وطلبت - بعد الاستئذان - [ص ٩٩١] أن أدعى بحق مدني ، فكتب ذلك محمد يوسف حاشية على العريضة .

إعترف بركات^(١٩٥) في الأهرام بأن الكاتب « عارف » ، وأبرز المقالة ، كما أبرز خطاب أباطة للمذكور آنفا . وحضر أباطه في اليوم التالي ، وأقر بأنه صاحب مقالة يوم ٦ افريل ، ومقاتلين آخرين ، احدهما^(١٩٦) نشرت قبلا ، والثانية بعدها .

(١٩١) قراءة تقريرية .

(١٩٢) اسماعيل أباطة باشا .

(١٩٣) قراءة تقريرية .

(١٩٤) محمد يوسف بك المحامي .

(١٩٥) داود بركات بك ، رئيس تحرير الأهرام . وقد أضفنا «في» ليستقيم المعنى .

(١٩٦) في الأصل : «أحدهما» .

ولما توجه اليه أول سؤال في التهمة ، طلب ميعاد خمسة عشر يوما لتحضير الدفاع والأدلة . فقال محمد يوسف : إنه لا يجوز له إثبات وقائع القذف ، لنشرها بعد الاستعفاء . ومع ذلك طلب استشارة موكله . فلم يكن من النيابة الا أن أخرت الدعوى الى الأجل الذي طلبه أباطة . فاستغربت ذلك ، وتوهمت أن النيابة أته عمدا . وذهب لطفى بك إلى عبد الخالق^(١٩٧) ، فتكلم معه بهذا الشأن ، فاتانى ، واعتذر إلى ، وأنكر أنه استشار ، وأنه استلم تعليمات . وأكد أن توفيق^(١٩٨) أحسن أعضاء النيابة الذين تولوا التحقيق في القضايا التي اهتمت بها ، مثل قضية مرقس فهمى و « اللواء » و « العلم » .

سأل^(١٩٩) كتنش عن مصطفى باشا مرات وهو غائب ، ولما حضر ، دعاه اليه ، وكلمه في إيجاد وسيلة لترك الدعوى - على ما هو مفصل قبل ذلك .

[ص ٩٥٩]

رأى الناس في اقامة الدعوى :

من الناس من لم يستحسن اقامة هذه الدعوى ، ترفعا عن مناقشة رجل علم الناس منزلته من الصديق ، ومكانته من القرب لدى خصوصنا^(٢٠٠) .

ولكن لو كان الغرض من اقامة هذه الدعوى الانتقام وشفاء الغليل منه ، لكان للاعتراض نوع من الوجه ، غير أن هذا ليس

(١٩٧) عبد الخالق ثروت ، النائب العمومى .

(١٩٨) على توفيق بك ، رئيس النيابة

(١٩٩) فى الأصل : « ستل » .

(٢٠٠) يقصد بالخصوص - الحديو عباس حلمى .

غرضنا ، ولا يصح أن تتوجه إليه أفكارنا ، لأن الانتقام صفة ممقوتة ولا يتخلق به كريم الطباع - إنما غرضنا أن نقرر الحقيقة على وجهها ، وأن نبين للأمة ، التي مكثت زمنا طويلا لا تسمع الا صوت خصومنا ، الذين أوقفهم التملق والنفاق موقف الشر لنا ، وعكس الحقائق علينا - نبين لهذه الأمة الحقيقة ، التي كثيرا ما استروها بأستار من أباطيلهم ، وأن نعلم الناس جميعا أن في مصر قضية ، تحمى عدالتهم أصحاب الحقوق ، ولو كانوا من المفضوب عليهم ، وأن هؤلاء الحق في الحياة الشريفة ، وفي أن يكون لهم في قلوب اخوانهم المنزلة التي يرفعهم اليها فضلهم ، والتي يستحقونها بجتهادهم . وأن هؤلاء المفضوب عليهم أن يدافعوا عن الحق أمام خصومهم ، وأن يظهروا بالمظهر اللائق بهم . [ص ٩٦٠] وأن نعلمهم أيضا أن في أبناء مصر من يخدم مصلحتها العامة ، ومن يجهر بالحق ولو كان في ذلك حرمان له من مركز سام ، ولو كان ذلك يغضب أولياء الأمور .

ليس يبيى وبين هذا المتهم أدنى علاقة ، ولم نشترك معه في عمل الا مرتين : أحدهما ، عندما كان محكما معنا في تركة منشاوى باشا ، حيث اختاره أحد أبنائه بالنيابة عنه . والثانية ، في المدة ما بين مارث سنة (٢٠١) و (٢٠٢) وسنة (٢٠٣) عندما كان عضوا بمجلس شورى القوانين . ثم حصل التقاطع لأنه خان ودى ، ونقض عهده ، واشاع في البعض أشياء (٢٠٤) - لا حقيقة لها - ضدى

(٢٠١) بياض في الأصل

(٢٠٢) بياض في الأصل

(٢٠٣) بياض في الأصل

(٢٠٤) قراءة تقريرية ، وقد تقرأ « البعض » : النفس ، أو الناس .

يعلم الكل أنى اشتغلت بالمحاماة زمنا ، من فبراير سنة ٨٤ لغاية ٢٧ يونيو سنة ٩٠٢ . ولا أريد أن أذكرى (٢٠٦) نفسى فيها بشيء ولكن أشهد الأمة والقضاء على جالتي فيها ، لأنى كنت كل يوم أعرض عليها نتائج حركاتى الفكرية [ص ٩٦١] والقلبية . ثم دخلت القضاء ، واشتغلت فيه من ذلك التاريخ إلى ٢٧ أكتوبر ، ثم نقلت إلى نظارة المعارف - ولا أريد أن أقول شيئا من ذلك لأنه معلوم مفهوم . ولقد استقبل تعيينى الناس استقبالا حسنا ، وعدوه علامة على ابتداء عصر جديد فى المعارف .

ولا أفصل لكم شيئا عما فعلت ، ولكنى أؤكد لكم ، وأشهد على ما أقول الله ، والذين اشتغلوا معى - أنى كنت صادقا وعاملا (٢٠٧) لنفع وطنى على قدر إمكاني (٢٠٨) .

[ص ٩٦٣]

- لماذا اخفيت اسمك ؟

- من ذلك الذى أخبرك بواقعة الوشاية فى حق أحد كبار الموظفين ؟

الذى أخبرك بواقعة الوشاية - عن من نقلها ؟ ألم يقل لك عن مصدر علمه ؟

- فصل الوقائع التى تريد عليها .

(٢٠٦) فى الأصل : « أذكرى » .

(٢٠٧) قراءة تقريبية وقد تقرأ : « مجدا » أو « مجتهدا » .

(٢٠٨) الصفحة التالية (رقم ٩٦٢) من الكراسات بها كتابة باللغة الفرنسية ،

تعتبر خارجة عن إطار المذكرات ، تشتمل على المواد ١٠٤ ، ١٠٤٢ ،

١٠٤٤ ، ١٠١٤ ، ١١٠٤ من مجموعة الشرائع .

- وإن استعملتها بمعنى السعاية والوشاية ، فما هو دليلك على هذه الرواية بالمعنى المذكور ؟

- ما هي الوقائع التي تريد استشهاد فلان عليها ؟
- إن موقف الباشا موقف السالب لا الموجب ، فهو منكر للواقعة التي تروىها ، ويقف عند حد الإنكار ، ولا يبدى شيئاً خلاف ذلك .
فعليك أنت أن تقدم الأثبات على صحة ما قذفت به جميعه .

[ص ٩٦٤]

- هل اشترك معك أحد في كتابة تلك المقالات ؟
- كيف عرفت أن هؤلاء يشهدون بهذه الوقائع ؟
- هل اجتمعت بهم ؟ حينئذ كيف ساغ لك التأكيد ؟
- ما الذي حملك على كتابة تلك المقالات ؟

[ص ٩٦٣]

يجب على القاذف أن يثبت كل واقعة قذف بها ، وأن يثبت الواقعة بتمامها ، فإن أثبت البعض دون البعض ، أو أثبت جزءاً من واقعة ولم يثبت الباقي - حقت عليه كلمة العقاب .
يجب على القاذف أن يقدم الدليل على ثبوت واقعة القذف نفسها ، لا على ثبوت واقعة تماثلها ولا بعيدة عنها .

[ص ٩٦٤]

لا يمكن حضور الباشا شخصياً : أولاً ، لأنه مدع ، والمدعى يحضر بنفسه أو بالتوكيل . ولا يمكن توجيه سؤال إليه ، لأن القصد من السؤال أن يعترف ، وهو منكر كل الإنكار للوقائع المقذوف بها ، فعليك أن تقدم أنت أبحاثها . وهو ينكر كل واقعة من وقائع التهمة ، ويرفض الإجابة عن أية سؤال يكون مشتملاً على جزء من أجزاء الواقعة دون بقية الأجزاء ، لأنه يعتبره في هذه الحالة غير ما يجب إثباته

[ص ٩٦٥]

بعد ان قدم فلان استعفاءه ، أراد أن يستريح من عناء
المقاومات ، ويتفرغ لأشغاله الخاصة - فلم يكن من هذا الرجل الا أن
تصدى له ، وقذفه بمقاتلين مملوتين من الشتائم والسخائم . فلم ..

[ص ٩٦٦]

في يوم ٢٤ افريل سنة ١٩١٢
كان مصطفى باشا (٢٠٩) في أبعاديته ، فسأل عنه كتشنر في بيته ،
بواسطة التلفزيون ، يوم الاثنين صباحا - وهو يوم ١٤ ابريل - وعن
عنوانه . ثم سأل عنه كذلك في اليوم التالي . فقيل له إنه عائد هذا
المساء - يعنى يوم ١٥ منه .

في صبيحة يوم ١٦ ، ورد عليه مكتوب من كاتم اسرار كتشنر ،
المدعو استورس (٢١٠) ، يدعو له في اليوم نفسه ، في الساعة التي
يختارها من صبيحة اليوم المذكور ، فتوجه اليه .

فقال له كتشنر : إني قلق من القضية التي رفعها سعد ضد
أباطة (٢١١) . وقيل إن هذا الأخير سيطلبني شاهد ، ولو فعل ذلك
لوقعت في حيرة بين الامتناع عن الحضور - وهو عيب عندنا لا يليق به
الوقوع فيه - وأن أحضر ، فأقول مالا يصح قوله ، وفيه مساس بسعد
باشا . فهل لا من طريقة تخرجني من هذا المأزق ؟

(٢٠٩) يقصد : مصطفى باشا فهمي ، حاسد زغلول .

(٢١٠) Sir Ronald Storrs السكرتير الشرقي في دار الوكالة من ١٩١٠ إلى

١٩١٧ .

(٢١١) يقصد : اسماعيل أباطة باشا .

فقال مصطفى باشا : لا أرى أفضل من أن تعلن الحكومة عدم صحة مرويات أباطة باشا !

قال : ولكن الوقت فات على ذلك ، فإن الحكومة لم تفعل ذلك «تتب نشر المقالة المطعون فيها . وإن أرى الأفضل أن أباطة يكتب لسعد مكتوبا يعترف فيها بعدم صحة مروياته ، ويعتذر عن خطئه بلفظ Apologie التي أشد من لفظة Excuse .

فقبل مصطفى باشا هذه الطريقة ، وأن يتكلم فيها معي . وبعد المداولة بيننا ، انحط الرأي على قبولها ، بشرط أن خطاب أباطة يعلن في الجرائد .

وفي صبيحة يوم الخميس ١٧ منه ، توجه مصطفى الى كشنر ومعه هذا الاتفاق . فسربه كثيرا ، وتشكر لمصطفى باشا ، ورجاه أن يبلغني شكره ، وقال : إن هذه خدمة لا أنساها . [ص ٩٦٧] واستشاره فيما يفعله لتنفيذ ذلك ، فأشار عليه أن يتكلم مع الخديوى . فذهب اليه في الساعة الرابعة من اليوم نفسه .

وفي يوم السبت ١٩ منه ، استدعى مصطفى باشا ، وأخبره بأنه تكلم مع الخديوى بأن هذه مسألة خطيرة ، ولا يصح تركها - خصوصا وأنها تؤيد كثير من الاشاعات التي شاعت فبذكم . فقال الخديوى : إن أباطة عملها بغير علم مني ، وفي غيابي . وتنصل من ذلك بما جعل اللورد يعتقد صحته . وقال كشنر إن الخديوى تكلم مع أباطة (٢١٢) فرفض، أن يكتب الجواب رغما عن الحاح الخديوى عليه ، ورغماً عن إلحاح محمد سعيد - الذي قضى معه الليل طوله . وبما أن الأمر كذلك

(٢١٢) في الأصل : «ثم تكلم الخديوى مع أباطة» - وقد عدلناها كما في المتن لسلاسة العبارة .

فقد انسحب هو^(٢١٣) من المسئلة ، وسعد يكون حرا فيها يريد . ثم تشكر لمصطفى باشا على تعبه .

وقد كان هذا إستدعائى للغداء عنده ، فذهبت اليه يوم السبت المذكور ، فوجدت معه البرنس حسين ، فقصص على عبارة كتشنر الأخيرة ، وما كان من فضل له مسعاه فيها .

ثم قال البرنس كلاما طويلا ، أمكنى أن افهم منه ما يأتى : إنه - لاهتمامه بنا - يريد لغو المسئلة . وأن الخديوى لم يكلفه بشيء فيها . فقلت : إنها لا تحل الا بأحد أمرين : إما الاعتذار ، أو تكذيب الحكومة . فأنصرف .

وقد فهمت من مصطفى باشا ، أن هذا البرنس عرض عليه أن يجمعنى وأباطلة عند الخديوى للمصالحة ، فرفض ذلك مصطفى ، فلوح له بنيشان، فرفض .

في يوم الجمعة ١٨

تكلم ابراهيم مراد مع محمد يوسف^(٢١٤) فى الصلح ، فأباه إلا كتابة . وقال له عن مسألة تداخل كتشنر . [ص ٩٦٨]^(٢١٤) فنبهت على فتح الله بليك بركات أن يقول لمحمد يوسف انه لا يقبل المخابرة الا اذا ورده خطاب من أباطلة يعتذر لى . وأخبار الصلح مشاعة ، ولكن من يوم السبت لم يتكلم معى أحد فيها .

(٢١٣) أى : كتشنر .

(٢١٤) محمد يوسف هو محامى سعد زغلول ، والوكيل عنه بالحق بالمدس .

(٢٢١٤) الجزء الأول من ص ٩٨٨ .

[ص ٩٩٢]

في ٨ مايو ١٩١٢

قل اهتمامي بقضيتي ، وقل فكري فيها ، ولا أدري إن كان هذا لإعتقادي بحسن العاقبة ، أو لطول العهد بها ، أو تأجيل أمد النظر فيها ، وللاثنين معا .

وقد تكلمت معي نازلي خانم مرتين ، آخرهما أمس ، بأن لا أتوجه في يوم الجلسة إلى المحكمة . ونسبت هذه الفكرة أولا لبوند^(٢١٥) حيث قالت - في الدفعة الأولى - إنه رجاها في ذلك ، ونسبته - في الثانية - الى كشنر ، حيث قالت إن استورس أخبرها بذلك . فلم أعطها جوابا شافيا .

أكثر الجرائد - خصوصا المشايعة منها للهيئة الحاضرة^(٢١٦) من ذكر الصلح ، والحث عليه . ولكن جريدة « الأخبار » نشرت بأن الصلح لا يوافق الجمهور ، ولا اعتراف أباطة بخطئه مقنع له ، لأنه لا يدرى - إن فعله - : أى قوله الصحيح !

أشعر من نفسي هذه الأيام براحة ، ونوع من الاطمئنان ، ولا أجد في نفسي ميلا للعودة الى مركزي ، وأنظر الى مثله - وما هو أعلى - . نظر المستخف . وإن أحمد الله كثيرا على انفراج الأزمة المالية ، وأعد انفراجها علامة من علامات رضى الله عني ، وفاتحة إقبال . وأهم شئ تصبو نفسي اليه بعد ذلك ، رضا الناس عني (^(٢١٧)) . فاللهم لا تحرمني منه ، إنك على كل شئ قدير .

(٢١٥) هكذا نقرأ .

(٢١٦) يقصد سعد بكلمة « الهيئة » الحكومة .

(٢١٧) كلمة غير مقروءة

تعين زهرى باشا وكيلًا للحربية ، وقد كان مديرًا لأسبوط من ثمانى سنوات ، وهو مأخوذ عليه محايدته ونزاهته ، ولكنه من محاسيب كشتر . وقد كان وصى عليه إبراهيم باشا نجيب أن يعينه قتيًا على معتوه ، أو وصيا على صغيرا

[ص ٩٩٣]

فى اليوم الذى تعين فيه حلمى للمالية ، وماهر للخارجية ، أنعم على الثانى برتبة ميرميران ، كما أنعم بها على أبو الفتوح ، الذى تعين وكيلًا للمعارف . وفيه أنعم برتبة روميللى بيكلىك (٢١٨) على قلىفى ، وبالنشيان المجيدى الأول على محمود رياض . قالوا لأنها كانت موعودين بالوزارة (٢١٩) ، ولكن حال دون ذلك موانع . وقالوا إن الخديوى رشح عثمان مرتضى (٢١٩) خلفا لى ، فقال كشتر : إني

(٢١٨) فى الأصل : « روملى بيلرى بيك » - ومعناها : أمير الأمراء ، وتعتبر اندر الرتب التى كانت تمنح ، اذ بلغ عدد الذين نالوها حتى سنة ١٩١٤ أربعة فقط (انظر عبد العظيم رمضان : صراع الطبقات فى مصر ١٨٣٧ - ١٩٥٢) .

(٢١٩) أى : مدعوين لتولى الوزارة . عثمان مرتضى هو السرتشريفاتى الخديوى . وقد وصفه محمد فريد فى مذكراته بأنه : « رجل فاسد الأخلاق ، مخنث ، ومن أصل وضيع جدا ، قاده حب العلو إلى التقرب من الخديوى ، ولكنه متعلم تعليما متينا ، اشتغل طول حياته فى القضاء ، إلى أن وصل إلى وظيفة قاض بالمحكمة المختلطة الاستئنافية بالاسكندرية » . وكان قد عين عضوا بـ لجنة المراقبة بالحقانية فى ٢١/٢/١٨٩٤ ، ثم سكرتير نظارة الحقانية ، ثم نقل إلى محكمة الاستئناف المختلطة فى أعقاب حركة التنقلات التى تمت فى ٦ يناير ١٨٩٦ (أوراق محمد فريد ص ١٢٨) .

أحشى أن لا أتمكن من حضور عابدين ، خيفة أن تتنجس ملابسى !
وتواترت الاشاعات لغاية الآن أن على أبو الفتوح ومحمود رياض دفعا
نقودا للشيخ على يوسف : الأول ألفين وخمسمائة جنيه ، والثاني
ألفين (٢٢٠) .

١١ مايو سنة ٩١٢

أحمد الله على الراحة من العناء ، وأشكره على سابغ النعماء (٢٢١) .
أصبحت اليوم حامدا شاكرا لا أتمنى على الله الا أن يديم الصحة ،
ويخفف عنى بعض أثقال الديون . وأشعر من نفسى إطمئنانا وميلا الى
الابتعاد عن كل ما يضيّق من حريتها ، ويحوجها الى الغير .
يقال إن الخديوى عازم على السفر فى أوائل يوليو الى لوندرة ،
وسيكون معه محمد سعيد ، وينزل ضيفا على الملك مدة عشرة أيام . .
ولقد ذهبت الظنون فى أسباب هذا التقرب مذاهب شتى : فمن
قائل إن المراد الإتفاق مع الخديوى على الحماية أو الالتحاق (٢٢٢) ومن
قائل على انشاء خلافة عربية يكون هذا « الدنء » (٢٢٣) خليفتها .

(٢٢٠) أى دفعا نمودا للشيخ على يوسف ، الذى كان مقربا من الخديوى ،
لينال على أبو الفتوح الرتبة والتعيين ، وينال محمود رياض النيشان .
(٢٢١) قراءة تقريرية .

(٢٢٢) هذه أول مرة فى مذكرات سعد زغلول ، يرد فيها ذكر لتسوية القضية
الوطنية مع انجلترا على أساس الحماية أو الصم - وهى القضية التى
سوف تثور عند قيام الحرب العالمية الأولى

(٢٢٣) وقد تقرأ : « الدنس » .

في ٢٦ مايو سنة ١٩١٢

أيها السادة (٢٢٤)

مظلوم (٢٢٥) وعباني (٢٢٦) يشهدان بأن خبطت على الطرايزة . هذه الواقعة لا يفيد اثباتها في موضوع القذف شيئا . ولذلك نعارض في شهادة هذين الشاهدين ، الا إذا كان المراد الاستشهاد بهما على تعدد هذا الخبط استخفافا بالمقام الخديوى .

فتحى ، يشهد بأنه تكلف من قبل بارسال نسخة من الاستعفاء الى كتشنر . الحقيقة أن فتحى لم يتكلف بارسال نسخة إلى كتشنر ، ولكنه نازعنى في لهجة استعفاء كنت أريد كتابتها ، واستعان على بمكلمت للعدول عنها . على أنى لا أظنه أن يقول ذلك لأن واجبات وظيفته تحرم عليه أن ييوح بالأشياء التى يكون عنها بسبب وظيفته .

مكاتب الغازيت ، حضر عندى عدة مرات ، وألح كثيرا على أن يأخذ عني (٢٢٧) محادثة ، فأبيت عليه ذلك . وكان قد سألنى بعض

(٢٢٤) هذه العبارة ليس معناها أن سعد زغلول كان يخاطب جمعا ، وإنما يتصور أنه يرد على مظلوم وعباني .

(٢٢٥) مظلوم هو أحمد مظلوم باشا ، ناظر المالية في نظارة مصطفى فهمى باشا الثالثة (١٢ نوفمبر ١٨٩٥ - ١١ نوفمبر ١٩٠٨) وهى الوزارة التى عين فيها سعد زغلول ناظرا للمعارف في ٢٨ أكتوبر ١٩٠٦ . ولم يعين في وزارة بطرس غالى باشا التى خلفتها في ١٢ نوفمبر ١٩٠٨ .

(٢٢٦) عباني هو محمد عباني باشا ، ناظر الحربية والبحرية في نظارة مصطفى فهمى باشا الثالثة (١٢ نوفمبر ١٨٩٥ - ١١ نوفمبر ١٩٠٨) ، وهى التى عين فيها سعد زغلول .

(٢٢٧) هكذا فى الأصل .

أسئلة في موضوعات شتى ، أجته عن بعضها ، ولم أرد أن أجيبه عن الآخر . ولكنني احترمت نفسي (٢٢٨) [ص ٩٩٥] وما طلبت منه أن يكتب في مدحى شيئا .

أمين الرافعي (٢٢٩) حضر عندي ، وطلب أن أقول له شيئا عن الاستعفاء . فلم أرد أن أعطي (٢٣٠) له شيئا ، وكذبت له أني قدمت نسخة من استعفائي الى كتشتر .

يوسف الخازن (٢٣١) : الخازن لم أقل له شيئا عن أسباب استعفائي . وألح على في طلب صورة منها ، فلم أقبل . وما كلفته بكتابة شيء عني .

أحمد شفيق ، صادق رمضان ، لا أدري !

حسين عرم لا نوافق على الاستشهاد به على واقعة المفتريات ، لأن المراد اثباته أني سعت ودسست في حقه ، وأنى كلفت بالاثبات ضده ، وعجزت بعد أن حاولت ، وكان قصدي من ذلك التفريق بين السلطتين .

أما مسألة نسبة أشياء اليه ، فليست هذه موضوع النظر .

(٢٢٨) قراءة تقريرية لأن العبارة مطموسة بالحبر .

(٢٢٩) أمين الرافعي (١٨٨٦ - ١٩٢٧) رئيس تحرير العلم « لسان حال الحزب الوطني . وقد استقال منها في ١٥ سبتمبر ١٩١٢ بسبب خلافاته مع اللجنة الادارية (انظر ترجمته في الجزء الثاني من المذكرات حاشية ٢٠١ صفحة ٧٧١) .

(٢٣٠) قراءة تقريرية .

(٢٣١) يوسف الخازن ، لبناني الأصل ، صاحب جريدة « الأخبار » التي صدرت في عام ١٨٩٦ حتى اخر ١٨٩٩ ، ثم عادت الى الصدور في أوائل ١٩٠٧ ، وعطلتها الحكومة يوم ٢٠ مايو ١٩١٢ (أنظر ترجمته في الجزء الأول من المذكرات حاشية ٧٥٦ ص ٤٦٣) .

بقية الشهود : لا أدري !

يوم الخميس ٣٠ مايو سنة ١٩١٢

أكتب الآن الساعة ١١ صباحا ، والجلسة منعقدة لنظر قضية القذف التي أقمتها ضد اسماعيل أباطه . وقد كنت أشعر أمس بإرتياح وانسراح ، ويخطر في بالي - من وقت الى آخر - أني لا اتأثر لو حكم فيها ضدي ، لأنه لا يكون أول خطأ ارتكبه القضاء ، وحقيقتي ليست بأول حقيقة أنكرها كثير من الناس ، فكم من حقائق نكاد نلمسها بالحس ينكرها الجمهور ، بل لا يستطيع تصورها . ولنا في نفسي الخرافات وانتشار العقائد الفاسدة شاهد عدل ، فلم يتمكن أي واحد من كبار الرجال أن يجعل سمعته طاهرة وسيرته عمودة عند كافة الناس .

كنت أحدث نفسي بهذا الحديث ومثله ، وكنت أشعر بانسباط عند ذلك . وقد قضيت الليلة كذلك ، ونمت بالسراحة ، [ص ٩٩٧] واستيقظت كذلك . وبعد أن اغتسلت وفطرت وجلست في مكتبي ، أخذت أطلع الجرائد الى الساعة العاشرة ، حيث دق التليفون ، حاملا خبرا من فتح الله بيك بركات أن قد حضر للشهادة على جلال ، وأن فتح الله سيحضر الآن !

فلم أفهم ذلك جيداً ، لأنه كان الاتفاق على أن فتح الله يكون في جلسة . وبعد هنيهة ، فهمت منه أنه لم يتمكن من دخول الجلسة ، لأنهم غلقوا أبوابها . ولكنه قال إن كثيرا من الناس تمكنوا من الدخول فيها - خصوصا أرباب الجرائد . فلم أفهم أيضا ذلك التناقض ، وغلب على ظني احتمال ان الجلسة جعلت سرية .

ومن ذلك الوقت أخذت أفكر في العاقبة ، وقلبي يخفق من وقت الى آخر ، ولكنني كنت أتألم من هذا الخفقان ، وأضغط على نفسي بقوة لأفكر (٢٣٢) فيما كنت أفكر أمس فيه . وأخيرا تناولت القلم ، وأخذت [ص ٩٩٨] أكتب هذه السطور .

وإن أستغرب من هذه المتناقضات في الإنسان ! قبل أن يدنو من وقوع المكروه ، يتخيل أنه لا يتأثر من وقوعه ، ثم اذا دنى واقرب منه ، استولى الاضطراب عليه . وإن أعالج نفسي الآن معالجة شديدة بغية أن تكون على الدوام مسرورة ، ولا تتألم .

أفرض أن أباطة حكم براءته ، فما هي نتيجة ذلك ؟ هل يتغير بهذا الحكم الواقع من حال وحاله ؟ (٢٣٣) كلا !

أما الناس ، فمنهم ذوو الأغراض الذين يظنون أنهم انتصروا ، وما هم في الحقيقة بمبتصرين .

[ص ٩٩٩]

الحاشية على المقالة الثالثة (٢٣٤) :

لم يشع أحد أن سعد سيعود عما قريب الى الوزارة ، ولكنه هو (٢٣٥) ، لكي يسقط أثر زيارة كتشنر لسعد ، اخترع هذه الاشاعة ، وكذبها بحاشية ذئب بها المقالة الثالثة .

على أنه كيف اطلع على أن هذه الإشاعة لا حقيقة لها ؟ وأن هذه الزيارة كانت من قبيل المجاملة ، مع كونه ليس من أصدقاء كتشنر ؟

(٢٣٢) في الأصل : الفكر .

(٢٣٣) عبارة غير مقروءة .

(٢٣٤) هذه العبارة ليس معناها أن ما أتى بعدها هو الحاشية ، وإنما ما جاء بعدها هو تعليق سعد على هذه الحاشية التي ذئب بها « عارف » المقالة الثالثة .

(٢٣٥) أي « عارف » (اسماعيل أباطة باشا) .

سعى (٢٣٦) في أن يكون وكيل لدائرة البرنس سيف الدين ،
فعارضت البرنيس عین الحياة لدى السير إلدن جورست ، وأخفق
مسعاه . ومن هنا ، الكتابات التي كتبها في حق السير إلدن جورست .
سعى (٢٣٧) في أن يتعين وكيلاً لدائرة خديجة خانم ، وتعين فعلاً ،
ولكنه لم يلبث فيها الا قليلا ، وُزفت .

سعى في أن يتعين وكيلاً لدائرة البرنيس فاطمة خانم
هانم (٢٣٨) ، عمة الخديوي ، عام أول ، فحبطت مساعيه .
يسعى الآن في أن تعينه المحكمة الشرعية وكيلاً في وقف ،
[ص ١٠٠٠] في صالح أنجال اسماعيل باشا محمد .

سعى في أن يكون قياً أو وكيلاً عن عبد الحميد باشا صادق .
يزعم أنه سعى في اسقاط الوزارة ، بالوفد الذي ألفه وتوجه به إلى
لوندرة ! وأنه هو الذي توسط في تقلد بطرس باشا رئيساً للنظار !
ولولا أن سقوط وزارة بطرس باشا كانت بسبب فعل جنائي ،
معاقب عليه قانوناً بأشد العقاب ، لنسبه الى نفسه !
يزعم أيضاً انه هو الذي عين البرنس حسين في شورى القوانين ،
وأنه هو الذي سعى في استعفائه .

ولا يزال يقرر - في ذهن الخاصة والعامة - أنه هو الذي سعى في
تعيين سعيد باشا ناظراً للداخلية ، ثم رئيساً للنظار ! وهو يحاول دائماً
أن يفهم جلسائه أن له اليد العليا في ادارة الأمور المصرية ، وأنه لا يقع
في ملك (٢٣٩) مصر شيء الا ما يريد !

(٢٣٦) الضمير المستتر يعود الى اسماعيل اباطة .

(٢٣٧) اى : اسماعيل اباطة .

(٢٣٨) هكذا في الأصل : وهى مكررة مرة « خانم » ومرة أخرى هانم .

(٢٣٩) أى مملكة مصر .

مسئلة أمين الرافعى ، وسؤاله عن كوفى كنت أنتقد على الحكم :
أولا ، إن ما وقع بين فلان^(٢٤٠) وهذا الشاهد ، كان قبل الاستعفاء ،
وقبل صدور حكم فى قضية محمد فريد . فسؤاله بمثل ذلك الى . . .^(٢٤١)

[ص ١٠٠١]

القضية يوم ٣١ مايو ١٩١٢

عقدت الجلسة الساعة ٩ر١٥ صباحا برئاسة ديلبروغلو وعضوية
على ذو الفقار وتوفيق رفعت . ونودى على الشهود ، فلم يحضر منهم
عباسى ، ومظلوم ، ونسيم فهمى ، وشفيق باشا . وسمع كل من على
جلال ، فكذب أنى التجأت إليه ، وقر أنه هو الذى عرض وساطته ،
وأنى لم أرد إليه زيارته التى أداها الى . وحصل الكلام فى أثنائها عن
الوساطة ، وقال إنه - فى المرة الأخيرة - كان مكلفا من قبل الجناوب
العالى ، وأن جنابه وعد أن يقابلنى ، وأنه سيرسل الى « سرشريفاتى »
يخبر تحديد جلسة المقابلة . وأنه^(٢٤٢) لافى على كوفى تعجلت
بالاستعفاء .

ثم سمعت شهادة فتحى ، عما اذا كان اطلع على نص
الاستعفاء ؟

وابراهيم نجيب ، عن المحادثة التى جرت بينى وبينه فى خصوص

(٢٤٠) أى : سعد زغلول .

(٢٤١) الكلام مقطوع فى الأصل .

(٢٤٢) أى : على جلال .

تأجيل قضية البرنس عزيز^(٢٤٣) فلم يعلم كل منها شيئاً ، مستنداً على واجب الوظيفة^(٢٤٤) .

وسئل لطفى السيد عما اذا كان اطلع على الاستعفاء ، فأنكر ، وقال إنه عرف منى أنه لعدم رضا الخديوى . وأكد أنى لم أكن كاتب مقالة ()^(٢٤٥) ، وأنى لمته على بعض ما جاء فيها . واستند على واجب الصحافة فيما عدا ذلك^(٢٤٦) .

وأمين الرافعى ، قال إنه تردد على بعد الاستعفاء ، ولم أقل له على أسبابه ، ولم يحصل بينى وبينه مناقشة فى الحكم الصادر فى قضية محمد فريد ، ولكنى أجبته بأن رأى لم يؤخذ فى محاكمة فريد ، وأنى لم أقدم الى كشتر الاستعفاء . وتمسك بواجب الصحافة فى بقية ما سئل فيه .

والشيخ يوسف الخازن ، عمن أملاء مقالات [ص ١٠٠٢] « ما وراء الستار » ، فقال إنه جمعها من أفواه كثيرة ، ولم يأخذها عنى أصلاً .

وجميل شميل ، قال إنى حكيت له بعض أشياء لم تنشر . واستند - على بقية ما سئل فيه - على واجب الصحافة .

وحسين محرم ، قال إن الجناب العالى دعاه ، وأخبره بأن طعنت فى استقامته ، ولكنه لم يصغ^(٢٤٧) الى هذا الطعن ، وعينى قياً على صالحه خانم . وأن سعد كان رشع عمر طوسن^(٢٤٨) . وأن اللورد

^(٢٤٣) هكذا تقرأ .

^(٢٤٤) أى : رفضاً الادلاء بمعلومات ، استناداً الى أن واجبات الوظيفة تمنعها من ذلك .

^(٢٤٥) كلمة غير مقروءة .

^(٢٤٦) أى امتنع عن الاجابة استناداً الى حقه فى كتمان مصدر معلوماته .

^(٢٤٧) فى الأصل : « يصف » .

^(٢٤٨) أى . رشحه للقيامة .

كتشنر يعرفه ، وكان يميل إلى تعيينه . وعقب شهادة الشهود ، أُلجئت المحكمة الى جلسة يوم السبت أول يونيو .

كانت الجلسة سرية ، وكانت جرائد الحكومة أشاعت عن سريتها ، وأشاع عزت^(٢٤٩) ، محامى أباطة ، أن كتشنر أمر بذلك . وقالوا إن الجلسة كانت فتحت علانية ، ولكن الناس تزاحموا على الباب تزاحما شديدا ، فأمر بان تكون الجلسة سرية خشية الازدحام . وهو قول فاسد .

وقد حكم على أحمد فؤاد^(٢٥٠) غيايبا بالحبس البسيط مدة شهرين . وقد كان حضر عنه درويش مصطفى المحامى ، ورد عنه ، ولكن بعد ذلك لم يوقف للمتهم على أثره وبعد ذلك ظهر المتهم ، وقدم معارضة، وقيل إنه قال فيها إن محاميه اتفق مع محامى أباطة على تغيبه ، حتى لا يقف مع أباطة في موقف واحد .

[ص ١٠٣]

وفي يوم أول يونيو ، استأنفت المحكمة الجلسة في نحو الساعة ٩ صباحا ، وأخذ الבלباوى في الدفاع لغاية الساعة ١١ . ثم تكلم مصطفى عزت ، محامى المتهم ، عن النقط القانونية - وأهم ما في دفاعه أن ماورد في مقالات « عارف » لا يعد قذفا ، بل انتقادا من سياسى على آخره وأن المتهم كان حسن النية في قذفه .

وقد سألت المحكمة المتهم ، عند ذلك ، عما إذا كان لا يزال

(٢٤٩) مصطفى بك عزت المحامى .

(٢٥٠) أحمد فؤاد ، محرر مجلة الصاعقة وكان انتقد سعد بعنف ، وأساء اليه بصورة عيفة ، فأقام سعد ضده دعوى قذف ، وقضى بحبسه شهرين غيايبا - كما هو وارد في المتن . (أنظر : محسن محمد : سعد زغلول ، مولد ثورة ص ٢١٥)

مصر - بعد ماجرى من التحقيقات - على ما كتبه ؟ فأجاب بالإيجاب ! وأمر الرئيس الكاتب بأن يقيّد هذه الأقوال في محضر الجلسة . وبعد أن فرغ هذا المحامى من دفاعه ، وكانت الساعة ١٢ ، تأجلت الجلسة الى غد - الأحد ٢ يونيو .

الأحد ٢ يونيو سنة ٩١٢

انعقدت الجلسة سرية أيضا ، وابتدأ أبو شادى (٢٥١) دفاعه بأن ميال للثورة ، وقد حُبست في الثورة العربية ، وأنى من حزب الأمة ، وحاولت أن أستميل الأحزاب (٢٥٢) لأحداث ثورة ، وأن المتهم كتب ما كتب معنا لهذه الثورة . وأنى كنت أعاكس مقاصد الخديوى في كل فرصة . وسرد وقائع لتأييد هذه المفتريات .

ودافع أباطة باشا عن نفسه ، بما لا يخرج عن هذا المعنى . وانتهى الاثنان في نحو الساعة ١٢ .

بعد المداولة حكمت المحكمة بتفريم أباطة مبلغ ألف قرش ، وجنيه واحد تعويضات ، ونشر الحكم على مصاريفه في ثلاث جرائد كبرى ، والزامه بمصاريف الدعوى .

[ص ١٠٠٤]

وروى الكاتب ، الذى جلس لسماع الحكم ، أن الرئيس نطق بمجمل أسبابه في الجلسة ، وهى : « من حيث أن أباطة لم يثبت الوقائع التى أسندها الى المدعى ، وأنه لم يسندها الا بعمول شخصية ، فبناء على هذه الأسباب ، وبعد الاطلاع على المادة ٢٦١ ، ٢٦٢ ، ٢٦٥ ، ٣٢ عقوبات - حكمت المحكمة ... »

(٢٥١) محمد أبو شادى المحامى عن اسماعيل أباطة باشا ، وهو من أعضاء حزب الاصلاح على المبادئ الدستورية ، وهو حزب الخديوى

(٢٥٢) قراءة ترجيحية

ونشرت ذلك بعض الجرائد . غير أن البعض الآخر نشر غير ذلك - فجريدة الوطن : « إن بعض الوقائع لم تثبت » ١ وجريدة « الجورنال دوكير » : « ان الوقائع لم تثبت ثبوتاً كافياً » ٢ ونشر الوطن أمس - ٣ يونيو - مقالة سخيفة ، يشير بها - من طرف خفى - الى ما قيل في المرافعات ، ويتحيز لأبازة . وكذلك جريدة « البروجريه » الصادرة بتاريخ اليوم ، وهما يستحقان المحاكمة .

ولم تعلق الجرائد الكبرى ، ولا الموالية لنا شيئاً على هذا الحكم . غير أن جريدة البورص عدته ترضية لنا . وقد ورد إلى بعض التهانى تلغرافياً من بعض الأصدقاء ، ولكنها قليلة جداً . وكذلك زارنى بعض الناس لهذه الغاية . ولكنى - لغاية الآن - لم أر ما كنت أنتظره من الإنعطاف .

ولغاية الآن لم تُسلم نسخة الحكم بأسبابه الى قلم الكتاب . وقد اجتمع المستشارون أمس فى المحكمة لغاية الساعة ١٢ لأجل تحريره . وقبل الظهر حرروه ، وأخذ الرئيس معه ، وانصرف منها على الكاتب بأن يعود اليه غدا لاستلامه . ويؤكد الكاتب أنه مشتمل على مصروفات (٢٥٣) .

[ص ١٠٠٥]

وروى فتحنى عن عبد الخالق ، أن الذى حضر من أعضاء النيابة لسماع الحكم لم يروا الأسباب . ولقد بات الناس مختلفين فى الأسباب ، وانبث اشاعات فى الناس مختلفة ، فمنهم من يقول إن أبازة هو الذى سعى فى أن تكون الجلسة سرية ، محافظة على عدم الاضرار به ، ومنهم من يقول إن الحكومة هى التى سعت فى ذلك .

وقد صنع فتح الله بيبك وليمة فرحا بهذه النتيجة .
وانى شك في الأسباب التى حملت - على خلاف العادة - القضاة ألا
ييوحوا بأسباب الحكم عقب ما انتهوا من وضعه . قال البعض : ربما
كان ذلك لاطلاع كتشنر عليه - وهو يعود غدا في الساعة ١٢ ونصف -
فاذا لم يسلم الحكم الا بعد هذا الاعلان كان لهذه الفكرة أهمية ،
والا فلا .

أشعر من نفسى بجلل من كل عمل ، وأميل إلى أن لا أكون مرتبطا
بأحد بصداقة أو معاملة ، فقد كفانى ما ألاقى من أصدقائى . وأظن أن
الأولى أن لا أفعل شيئا الآن .

[ص ١٠٠٦]

وجه فتح الله بركات سؤالا الى ناظر الداخلية ، عن عدم اهتمام
الحكومة بمحاكمة محمد عثمان ، بعد ما ثبت عليه من الارتكاب ؟ فرد
الجواب بأن ليس للأعضاء أن يسألوا الا فيما يتعلق بالادارة ذات
المصلحة العامة ، وأن مسائل تأديب الموظفين وترقيتهم وتعيينهم من
خصائص الحكومة ، تباشره تحت مسئوليتها . وأنه - مع ذلك - فلكون
هذه أول مرة يسأل فيها عضو ، فان الحكومة تجيب - من قبيل
الاستثناء - إنها عينت قومسيونا لتحقيق ما يوجد بنظام البلدية من
خلل ، وما ثبت على بعض الموظفين من أسباب التأديب . وإنه اذا أقام
أحد الموظفين قضية لسبب شخصى ، وصدر فيها حكم ، فلا يؤثر
ذلك بشأنه^(٢٥٤) مع احترام الحكم .

إن القانون العام ، وهو قانون العقوبات ، وضع لحماية النظام

(٢٥٤) وقد تقرأ : فلا يؤثر ذلك شيئا .

العام من المفسدين . وتطبيقه من أهم ما يتعلق بالمصلحة العامة ، لأنه يرمي إلى تأمين الراحة ، وتمكين السكينة من القلوب ، بمعاقبة الجاني ، ودعا له وعبرة لسواه .

وإن الرشوة من أهم ما يفسد أخلاق الموظفين ، ويوقع الخلل في المصالح ، ويحوث على الناس بأعمال الحكومة . ولذلك كانت معاقبة الموظفين على ما يرتكبونه من الإرتشاء ، من الأمور اللازمة لحسن الإدارة .

[ص ١٠٧]

٥ يونيو سنة ١٩١٢

كتبت جريدة البروجريه ، الصادرة بتاريخ أمس ، فصلاً تلومني فيه على رفع الدفع ، وتطعن في طعنا بليفا . وكذلك جريدة الوطن الصادرة بتاريخ ٣ ، وجريدة الرقيب الصادرة بتاريخ ٤ ، وجريدة لا بورس إيجسيان الصادرة بهذا التاريخ كتبت فصلاً كأنه رد على الأول .

أخبرني فتحي أنه كان يعلم قبل صدور الحكم، بأنه بغرامة ألف قرش ، وأن نازلي خانم كانت تعرفه أيضاً ! ولا أدري بماذا أفسر ذلك ! وكذلك إشاعة سرية الجلسة قبل انعقادها ، وأن الذي سعى فيها أباطلة لفائدتي !

كان في عزم الخديوي أن يزور الأستانة ، فجاءته أخبار من يوسف صديق باشا بأن رجال الحل والعقد في تركيا ناقمون عليه ! فغير رأيه ، وقرر أن يسافر إلى أوروبا أولاً . وكتبت المقطع فصلاً بتاريخ ٣ يونيو في هذا الموضوع ، أشار فيه إلى بعض ما يقال في الأستانة عن علاقته بها . الجرائد ساكتة في هذه الأيام عن الحكومة رَغْباً ورَهْباً ، ولكن

أغلب الناس ساخطون . غير أنى لا أعرف إن كان مسخطهم ناتجاً عن عداوتهم من () (٢٥٥) من كل حاكم أو من أمور حقيقية .
وأرى أن الناس على اختلافهم - يودون الآن التقرب من كتشنر ، [ص ١٠٠٨] ويعدون من التشرف أن يلتفت اليهم بأى نوع من أنواع الالتفات ، وهم يتسابقون فى هذا المضمار . وقد أصبح الإتصاف بالوطن والوطنية والحرية من الأمور التى يُرغب عنها ويُهرب منها . وقل دوران كلمة الأحزاب على الألسنة الا مقرونة بالإحتقار والابتعاد عن الانتساب إليها .

وخيّل لى أن هذا الوقت يشبه ما كانت فيه مصر عقب الثورة العربية ، حيث كان كل انسان يتبرأ من الثورة ، ومن رجالها ومن أعمالهم . ومنهم من كان يسعى بصديقه لدى الحكومة ، ويتهمة بمشايعة العربيين ، بغية إبعاد التهمة عن نفسه ! والفرق بين الزمانين أن الخوف كان ماثلاً القلوب فى الزمن الأول ، وكان هو من أهم الأسباب التى دفعت الأكثرين على التبرؤ من الحركة العربية ، ولكن الخوف فى الزمن الحاضر لم يبلغ هذا المبلغ ، ولم يعم ، لأنه قاصر على رجال الصحافة . ولكن السبب العام فيما نحن فيه - على ما يظهر - هو الحرص على الفائدة - يعنى الرغبة فى التقدم ، لا الرهبة من العذاب .
ولسبب آخر هو الخوف من عدم الكسب لا من ضياع المكسب !

ولقد أصبحت الحكومة تعمل العمل ولا تنوهم أن عليها رقيباً من الصحافة ولا من مجلس الشورى ، ولقد انتهى الأمر بالصحافة أنها لا تكتفى - من نشر قانون المطبوعات - بالسكوت فى الحق ، بل تجاوزت ذلك الى النطق بالباطل الذى ترتاح الحكومة اليه ! ويبلغ من نفاق الشورى أن الأعضاء ، الذين يكون صالِح بلادهم منافياً لمشروع

من المشروعات التي تقدمها الحكومة ، يتسابقون الى تحييد هذا المشروع وطلب الاقرار عليه ا [ص ١٠٠٩] خصوصا اذا شعروا أن المشروع المذكور من بنات أفكار اللورد كشنر - كما حصل في المشروع القاضي بعدم^(٢٥٦) خلط قطن الوجه القبل بقطن الوجه البحرى ، فإن أعضاء الصعيد - وهم الذين يضر عدم الخلط ببلادهم - أسبق الأعضاء الى التصديق عليه .

سافر اللورد كشنر الى مالطة^(٢٥٧) حيث تقابل مع موسيو أسكويث^(٢٥٨) رئيس وزارة انكلترا واللورد تشرشل ناظر بحريتها ، للمداولة في توزيع القوى البحرية ، واختيار موقع للحركات العسكرية ، التي تقضى الأحوال بها في زمن السلم والحرب لحماية المستعمرات ، فسافر على مركب حرى يوم الأحد الماضى ٢٨ مايو ، وسيعود هذا اليوم على قطار خاص في الساعة ٢٠ ٢٠ . ويظهر أن كثيرا من الناس سيستقبلونه ، لأن الوكالة ألقت ذهن بعضهم الى وجوب هذا الاستقبال ا

في ٦ يونيو سنة ٩١٢

كان تقابل معى استورس من بضعة أيام ، وقد كان عائدا من اسكندرية مع كشنر ، حيث كانوا بها لتوديع الحديوى عند سفره . وقال لى إن الوكالة الانكليزية تود أن يحكم على أباطة ا ثم مرى أمس مع الملباوى لاجل تهتتى على الحكم ضد أباطة ، ولكنه لم يترك ورقة زيارة ، وذهب مع الملباوى الى فتح الله بك بركات ، حيث كنا مدعوين عنده .

(٢٥٦) فى الأصل : بعد .

(٢٥٧) فى الأصل : « مائه » .

(٢٥٨) Herbert Asquith رئيس وزراء بريطانيا ، وفى الأصل : أسكيث .

ثم قال الى محمود سليمان - أثناء زيارته له قبل ذلك ببضعة أيام -
مثل ما قاله لى . وقد تقابل أول أمس مع حسن بيك عبد الرازق ، وقال
له إن مسألة عاطف بيك قد أنهاها حلمى (٢٥٩) ناظر المالية مع كونه متبهما
بكونه ضد حزب الأمة . ومن بساطة حسن عبد الرازق وافق على
انتهائها ، مع أنها لم تنته !

حضر أمس اللورد كتشنر ، ولم يقابله على المحطة الا نفر قليل من
موظفى القنصلاتو ، وفتح الله بركات من أعضاء الشورى ،
والمحافظ ، والحكمدار . ونزل من الباب الملوكى .

وقد أرسل اليوم ورقة زيارة متشكرا من الزيارة التى أدبتها الى
الوكالة بمناسبة عيد جلوس ملك الإنكليز .

لم يسلم الحكم لقلم كتاب المحكمة لغاية الساعة واحدة أمس .
وحضر الكاتب وقال : إنه كان عند رئيس الجلسة مع المترجم ،
يشتغلان فى ترجمته وتبويضه ، حتى انتهى ، وأمره الرئيس بأن يعود اليه
غدا - يعنى اليوم - نحو الساعة ١٠ ونصف لأخذه مختوما . ويظن
البعض أن ذلك لمرضه على كتشنر ، ويظن غيره ان ذلك للتأمل فيه
مع بعض إخوانه ، لأهمية الحكم وتشوق الخاصة للاطلاع عليه . والله
أعلم .

ولقد قلقت لهذا التأخير قلقا شديدا ، وأرجو الله تعالى أن يكون
مع ذلك معبرا عن الحقيقة .

في الساعة العاشرة من هذا اليوم ، حضر عندي شيخ كبير يدعى
 على حسن قائد من منشة عامر ، وكتب لي ورقة يقول فيها : على حسن
 قائد من منشة عامر شرقية حضر لتقبيل الأقدام . فلم أتذكر هذا الاسم
 عند تلاوة الورقة . ولما حضر عرفته ، وهو أول شخص وكلني في دعوى
 أمام المحاكم الأهلية ، وكانت قبل في () (٢٦٠) فقال: إني حضرت
 لتقبيل يديك وإن لك علينا معروفا لأنساه ولا تنساه ذريق من بعدى .
 وإن من منذ ما كسبت قضيتي على يدك وأنا غني ، وحالي حسن جدا ،
 ولي ابن تحصل على رتبة « بيك » ، ولا بغية لي من زيارتك إلا اعلاتك
 بمالك في نفوسنا من جليل المقام . وأقسم أن يقبل يدي (٢٦١) .
 فسلمتها اليه . وقال إنه رأى في المنام أنه كان يمسك خضرة تتساقط
 على ، وقد كان مشغولا بمسألتي (٢٦٢) ، وتأول هذا المنام بخير كثير
 ينالني ! وانصرف مكررا عبارات الشكر والثناء . فأخذتني من هذه
 الزيارة هزة من السرور ، وقلت : إفعل الخير دوما ، لا يذهب الوديعن
 الله والناس .

في ٨ يونيو سنة ١٩١٢ (٢٦٣) :

في الساعة ١ بعد ظهر يوم ٦ منه حضر محمد بيك يوسف ، ومعه
 صورة الحكم في قضية أباطة ، وأخبرني بأن ديلبروغلو وتوفيق رفعت

(٢٦٠) عبارة غير مقروءة ، وقد تقرأ : « المحاكم المختلطة » .

(٢٦١) في الأصل : « أن لا يقبل يدي » ، وهو يخالف سياق الكلام .

(٢٦٢) في الأصل : « بمسألتي » .

(٢٦٣) في الأصل : ١٩٠٢ .

كانا عند بوند يشتغلان معه في تحرير الحكم . فتناولته منه ، وقرأته ، فرأيت أن محرره إجتهد كل الإجتهد في اخفاء الحقيقة ! إذ يتبين من المقارنة بين الأسباب التي أبدأها الرئيس في الجلسة عند النطق بالحكم ، والأسباب التي إشتمل عليها بعد ، أن الأسباب المكتوبة لم تقع موقع الإستحسان من جهة كونها [ص ١٠١٢] نفت إثبات الوقائع المكدوف بها ، فحاول محرر الحكم أن يصرف الحيثية المتعلقة بهذا الإثبات عن معناها .

وبيان ذلك أن الأسباب المكتوبة في الحكم هي أن المتهم لم يثبت جميع الوقائع التي أسندھا للمدعى ، وأنه كان في طعنه مدفوعا بعامل شخصي - والوقائع المذكورة بينها المدعى في صحيفة دعواه ، وحصرها في ستة - فالنفي الوارد في هذه الأسباب ينصب على الوقائع المذكورة ، وهو صريح في أن المحكمة بحثت أوجه الاثبات المقدمة من المتهم ، وقضت بأنها لم تثبت الوقائع التي طعن بها .

وهذا هو المطابق للوقائع ، لأن المتهم أعلن شهوده الذين يريد أن يثبت بشهادتهم صحة طعنه ، والمحكمة تفرغت لسماع شهادتهم جلسة كاملة ، ثم سمعت المناقشة في شأنها من الطرفين ، وصرحت في الجلسة بأن شهادة أهم شاهد لم تُثبت ما أراد المتهم من إثباته بها .

غير أن المحكمة أرادت أن تخالف ما صرحت به وما فعلته ، وتدعى بأنها لم تبحث في أوجه الاثبات ، وإنما بحثت فقط في النسبة . فاضطرت إلى أن تتناول الحيثية التي سبق لها النطق بها ، فجعلت المراد بها الأمور التي يريد أن يثبت بها المتهم الوقائع التي أسندھا للمدعى .



الكراسة الثامنة والعشرون

الجزء الثاني

الكراسة الثامنة والعشرون

الجزء الثاني

من ص ١٤٨٣ - ١٤٨٤

يوم أول مايو ١٩١٣

محتويات الكراسة :

- ترجمة نشرة ألمانية سياحية .

[ص ١٤٨٣]

أول مايو سنة ١٩١٣

مقدمة إلى تلاميذنا

أحباي الأعزاء : إنكم تتعلمون من بضع سنين باجتهاد الألمانية ، ويمكنكم الآن أن تتحدثوا بها عن الأمور اليومية للحياة . فاليوم نريد أن نعرف البلاد التي يتكلم فيها بهذا اللسان . يمكنكم أن تستمعوا إلى المتكلم بهذه اللغة في ثلاثة أقطار من أوروبا : في ألمانيا نفسها ، وفي النمسا ، وفي شمال سويسرا^(٢٦٤) . ويبلغ الناطقون بها في جميع هذه الأقطار سبعين مليونا . وهذا الرقم يوضح لكم بجلاء كاف مقدار أهميتها في عالم المواصلات ، وكيف أنه من المهم لكم تعلمها .

(٢٦٤) في الأصل : سويس .

نريد الآن أن نسوح حول هذه البلاد . ولهذا السياحة غرض مزدوج : فأولا ، نريد أن نعرفكم بالبلاد الألمانية ، والشعب ، وعقله ، وعاداته ، ونشاطه ، وزراعته . وثانياً، ينبغي أن تتكلموا في معرفة واستعمال اللغة الألمانية . ونرجو أنكم تجدون الفرصة مرة لأن تمشوا زمن الفسحة في ألمانيا لأجل استعمال اللغة الجديدة . ثم انكم تصيرون مستعدين - بواسطة هذه الدراسة - لأن تتعلموا أن تفهموا البلاد الألمانية وسكانها بالنظر الخصوصي .

[ص ١٤٨٤]

ملاحظة على البلاد الألمانية

قبل أن نبدأ التجول في البلاد الألمانية ، نريد أن نضع خطة السفر كما يفعل جميع السائحين . وإذا فتحنا خريطة أوروبا نرى في الحال أن البلاد الألمانية تشغل وسط هذا الجزء من الأرض ، ويحدها شمالا البحر الشمالي والشرقي في جميع النقط تقريبا ، و . . . (٢٦٦)

(٢٦٦) انتهى الكلام . ومن الواضح أن هاتين الصفحتين من المذكرات ، لا تدخلان في تعريف المذكرات ، وإنما هما - فيما يبدو - ترجمة عربية لنشرة ألمانية سياحية . وكان سعد زغلول قد أخذ في تعلم اللغة الألمانية قبل الحرب العالمية الأولى في « كارلسباد » ليسهل عليه التفاهم مع أهل البلاد . وقد تعلمها على يد الأنسة فريدة كابيس ، التي أخذت تشرف على بيته منذ سنة ١٩١١ .



الكراسة الثالثة

الكراسة الثالثة

من ص ١١٦ - ١٩٥

من ٢٠ يناير ١٩٠٣ - ١٥ أكتوبر ١٩١٣

محتويات الكراسة

- سعد يقطع عن لعب الورق .
- شكوى سعد من تنكر الناس له بعد الاستقالة .
- إشاعة تألف سعد زغلول حزبا لحساب الخديوى .
- شكوى سعد من تأمر الخديوى وكثش علىه .
- تغيير النظام النيابى وقيام الجمعية التشريعية بدلا من مجلس شورى القوانين والجمعية التشريعية .
- خلو منصب مندوب الحكومة المصرية فى قناة السويس ، وتفكير سعد فى أن يتعين فى هذا المنصب .
- الخلاف بين الخديوى وكثش حول القانون النظامى الجديد .
- تفكير سعد فى استرضاء الخديوى أو كثش سعيا وراء التعيين فى منصب .

- تحليل سعد للقانون النظامى الجديد .
- الحرب الايطالية الطرابلسية .
- الحكم فى قضية عبد الحليم المصرى .
- وفاة والددة صفية زغلول :
- مقابلة سعد لكثشئر يوم ٢ أكتوبر سنة ١٩١٣
- نشر أسماء مهنثى كثنشئر فى الصحنف لأول مرة .
- اكتشف مؤامرة لاغتيال كثنشئر .

[ص ١١٦]

٢٠ يناير سنة ٩١٣

أحمد الله على الهداية ، والاقلاع عن الغواية (٢٦٧) ، وأرجوه أن يوفقني الى حسن النهاية كما وفقني في البداية ، وأن يكفيني شر ضعفي ، إنه سميع الدعاء .

في مساء يوم ٢٩ يناير سنة ٩١٣

فال لى الأفوكاتو ميرزباخ : هلا تقبل أن تكون قاضيا في استئناف المختلطة ؟

فقلت : ان ذلك لا يوافقني ماليا . قال : لا تؤاخذنى أنى توهمت

(٢٦٧) يقصد سعد زغلول بالغواية هنا : لعب الورق . وكان قد بدأها مع ترده على كلوب محمد على بعد عودته من أوروبا في صيف ١٩٠٨ . وأشار إليها في يومية واحدة كتبها يوم ١٣ يناير ١٩٠٩ بشكل مختصر يقول فيها :

« كنت أتردد بعد عودتي من أوروبا على الكلوب ، فملت إلى لعب الورق » [الكراسة ٣٠ ص ١٦٥٤] .

أن في ذلك شغلاً لك وفائدة ، أما الآن ، وقد تبين العكس ، فقد رجعت عن رأيي ، ويجب أن يكون لي من هذا العرض عظة بالغة نفعتني الله بها ، وجعلها نصب عيني على الدوام .

[ص ١١٧]

في ١٤ أبريل سنة ١٩١٣

قد مال بي ميل ، لم أستطع مدامته ، الى سلوك السبيل الذي كنت تجنبته ، فأودى بي الى غاية غير محمودة . فاستأثرت كل الإستياء ، وندمت كل الندم ، ورجعت على نفسي باللائمة ومكنت أوبخها ليل نهار ، واشتد بي الأسى إذ شعرت بأن هذا الرجوع دليل ضعف في النفس ، ومريض في القلب . فجمعت كل ما عندي من قوة ، واستحضرت كل ما أعلم من مبادئ أدبية ، واستعنت بذلك على الاقلاع عن تلك الغواية ، فبعدت عنها من ثلاثة أيام ، وفرحت نوعاً من الفرح اذ كنت أشعر بسأمة ونفور من ما كنت أميل إليه . ولكن أمس شعرت بشيء من الميل ابتداء بتصور الحاجة إلى الرجوع (٢٦٨) .

[ص ١١٨]

في ١٤ أبريل سنة ٩١٣

لم ألبث على تلك الهداية زمناً طويلاً بل عدت إلى الغواية بعد ثلاثة أيام، واسترسلت فيها حتى انعدمت في (. . .) (٢٦٩) من الحاجة .

(٢٦٨) هذه الصفحة شطبها سعد زغلول بعد كتابتها . ونلاحظ أن الصفحة التالية كتبها بنفس التاريخ - أي ١٤ إبريل ١٩١٣ . وحديث سعد في هذه الصفحة عن لعب الورق .
(٢٦٩) كلمة غير مقروءة .

فندمت ولات حين مندم . وقد ثبت توبة نصوحاً من ثلاثة أيام . والله أسأل أن يثبتني على هذه الطريقة .

[ص ١٢٠]

أيها الانسان !

دعني أحاطبك وأعاتبك

كيف ، مع أنك من الذين تفتخر البلاد بهم ، تترك نفسك ؟
ما أعماك أيها . . . (٢٧٠)

[ص ١٢١]

سعد بيك زغلول :

مقيد بالدفتري القديم (السيدة زينب) سعد بيك زغلول ،
القاضي بالانشاء ، سنة ١٩٠٢ تحت عمرة ١١٠٣ .

مقيد بالجديد (٢٧١) سعد زغلول باشا ١٤٧٩ عمرة عسومي وعمرة
١٤٢٦ الاشخاص الحائزين لمن يكون نائباً أو مندوباً (٢٧٢)

(٢٧٠) هكذا في الأصل ، وسعد زغلول في هذه اليومية يخاطب نفسه ويلومها
لمعجزه عن الاقلاع عن لعب الورق .

(٢٧١) أي بالدفتري الجديد .

(٢٧٢) هذه الصفحة لا تعد مذكرات بطبيعة الحال ، وإنما كتبها سعد زغلول
في ظروف قراره ترشيح نفسه عضواً في الجمعية التشريعية ، حيث كان
القانون النظامي الجديد رقم ٢٩ الصادر في أول يوليو ١٩١٣ - الذي
استحدثه كتشتر - بشترط لعضوية مجلس الشورى نفس الشروط
المالية التي كان القانون القديم يشترطها ، وهي أن يكون العضو قد
دفع منذ سنتين مال أطيان قدره خمسون جنيهاً ، أو عوائد مبان قدرها
عشرون جنيهاً في السنة ، أو ٣٥ جنيهاً مال أطيان أو عوائد مبان
(الرافعي : محمد فريد ص ٣٥٣ - ٣٥٤)

[ص ١٢٣]

٢ سبتمبر سنة ١٩١٣

اليوم عيد الفطر ، يوم الثلاثاء ٢ سبتمبر سنة ١٩١٣ (٢٧٣) ، استيقظت في الساعة الثامنة صباحاً ، وكانت الشوارع خالية من الحركة ، لأن كثيراً من الناس كانوا في مصايفهم ، وبعضهم ذهب إلى التشريفات في اسكندرية حيث الخديوى بها ، والباقي أغلبهم في المقابر (٢٧٤) . ولم يبق في المنازل إلا القليل .

ولم أجد من نفسى سرورا ، ولا فيمن حولى ، ولم يكونوا إلا حرمى وسعيد (٢٧٥) ، والباقي خدم ، منهم ثلاثة على غير ديننا ، وهن اللاتي كن في داخل المنزل . وأما الذين في الخارج فانهم كانوا ، لغاية الساعة التاسعة ، يشتغلون في الكنس والتنظيف وغيرها من الأعمال المنزلية .

وحكت لى حرمى - التى كانت ذهبت الى المقابر بالأمس - أنها

(٢٧٣) نلاحظ أن سعد زغلول انقطع عن تدوين مذكراته في هذه الكراسة منذ ١٤ ابريل ١٩١٣ - أى خمسة أشهر . وقد كررنا تاريخ ٢ سبتمبر سنة ١٩١٣ .

(٢٧٤) يقصد : لزيارة المقابر ، كما هي العادة المتبعة في الأعياد .
(٢٧٥) سعيد هو ابن شقيقة سعد زغلول ، وقد ولد في ١٠/٤/١٨٩٠ ودرس الحقوق ، واشتغل في النيابة ، وعندما تولى حسين كامل العرش عمل تشريفاتيا بالسراى . وقد قام سعد زغلول باملاء بعض مذكراته على سعيد عندما كان متفيا في « إكس لى بان » ، وتوفى عام ١٩٢٣ (د . عبد الحالى لاشين : سعد زغلول ودوره في السياسة المصرية حتى سنة ١٩٢٤ ، ص ٢٤٧ ، حاشية ٣) .

كانت مزدحة بالزائرين ، وأنهم نصبوا فيها كثيرا من الملامى ، وأقاموا بها ملحبا (تياترو) ، وفيها موسيقات ، كأنما هو مولد تحتفل الناس به فرحا بالمولود وأستبشارا بقدمه إ- وهو نهاية في فساد الذوق ، وغاية في انحطاط الشعور !

ومن الغريب أن هذا التفنن ، جد ، أوزاد ، عقب أن نشر مدير الأوقاف منشورا على خطباء المساجد ، بأن يخطبوا في الناس بحرمة اتخاذ هذه الأمور عند القبور ، وبأنها بدع ينكرها الدين ، وبأبائها الذوق السليم ، فخطبوا الخطب التي ألفت (٢٧٦) اليوم ، وكأنما كانت إغراء بزيادة الفساد ! هكذا تتغلب الأدوية في الجسم المريض ، وأدى (٢٧٧) التخيل إلى أمراض !

وقد مضيت ليلة أمس في أرق إعتراي من الساعة الثالثة ، واستمر بي [ص ١٢٤] إلى الساعة الخامسة . وقد مرت بفكرى - أثناء الأرق - صور شتى من الناس وأخلاقهم ، وسرعة تبدلهم وتغيرهم ، وشدة حرصهم على منافعهم الذاتية ، ونسيانهم للجميل . وتذكرت حالى معهم ، وحالهم معى . وحضرنى كثير من الأشياء التي كانت تصدر منهم وأحملها على محامل حسنة ، وإذا بها لم تكن إلا من مظاهر ما في نفوسهم من حقد أو خيانة ، ونتائج ما كانوا يكتمون من خبث وسوء .

كانوا من أقرب الناس إلىّ ، أستشيرهم في المهم من أمرى كلما عرض ، واعتمد عليهم في كل غرض ، ومددت الكثير منهم بالكثير من المعونة . فأنفض هؤلاء من حولى ، وصار أبعدهم منى من كان أقربهم ، وأشدهم تخلفا عنى من كان اعتمادى عليهم أشد ، وصلته منى أعظم !

(٢٧٦) قراءة تقريبية .

(٢٧٧) في الأصل : « وأنى » والقراءة تقريبية .

سوّأت هذه الأحوال بالناس ظفًى ، وأعدمت ثقتى بهم ، فلم يعد
لى اعتماد إلا على نفسى . وكُرهنى فى الطيب أعمله (٢٧٨) ، والمعروف
أبدله . وخفت من الخير أكثر من الشر ، وحببُ إلى الترفع واعتزال
الناس .

غير أنى أبجد من نفسى - مع ذلك - غيرة على مصالحهم ! ولكل
منهم شىء من الضر أصابنى وأستأت له استياء شديدا !
اشتدت الأزمة بالناس اشتدادا عظيما ، حتى لا يجدوا ما يسدون
به حاجاتهم اليومية ، وانطلقت ألسنتهم فيما بينهم بالشكوى . وترى
الجرائد - خصوصا الهزلية منها - تبدى كل يوم الغرائب عن الضنك
الذى فيه الناس . ولكن الحكومة لا تفعل شيئا ، وأبواقها تفتح على
الدوام بالرخاء وزيادة النماء !

[ص ١٢٥]

٣ سبتمبر سنة ٩١٣

لم يحدث فيه شىء جدير بالاثبات ، غير اشاعة - نقلت عن عثمان
مرتضى - (٢٧٩) بأن الوزارة مستقطة ، ويتعين رئيسا لها ابراهيم باشا
نجيب (٢٨٠)

(٢٧٨) قراءة تقريبية .

(٢٧٩) أنظر الجزء الثالث ص ٣٠١ .

(٢٨٠) إبراهيم نجيب باشا من مواليد ١٨٥٦ ، وكان محافظ لاسكندرية ،
ثم محافظا للقاهرة فى أكتوبر ١٨٩٤ ، وكانت آخر خدماته مدير
الأوقاف ، حيث خلف أحمد شفيق باشا . سهل للخديوى صفقة
المطاعة . وقد وصفه محمد فريد بقوله : « هذا الرجل تعلم بأوروبا ،
ثم استخدم فى المحاكم ، وترقى فيها إلى أن صار رئيسا لمحكمة »

..... وسيكون هو^(٢٨١) ناظر الحفائية ، وعلى أبو الفتوح للمعارف ، ورشدى للمخارجية ، ووهبة للمالية ، وفتحى إبراهيم للحربية ، وعبد الله وهبى للأشغال . ويؤكد أصحاب هذه الاشاعة أن هذا ما تم الاتفاق عليه بين الخديوى وكنتشر ! غير أنى أشك فى صحتها ، وربما كان ذلك من أمان الأول ! لأنه - على ما يؤكد المعارفون - غير ممنون من سعيد ، ويحاول اسقاطه بجميع الوسائل . وقد قيل لى ، من ايقاف كنتشر للانتخابات الى ما بعد ١٥ .

== مصر ، ثم نقل إلى الإدارة ، فعين محافظاً لاسكندرية ، واخيراً وكيلاً للدخالية . ولما عين محمد سعيد ناظر للدخالية ، أراد تعيين إسماهيل صدقى باشا وكيلاً له ، فأحالوا نجيب على المعاش ، وعين إسماهيل صدقى بوظيفة سكرتير عمومى النظارة . ويقول محمد فريد انه عندما زاره ومعه الدكتور رمضان بك ليطلب منه الاشتراك فى العمل الوطنى ، اعتذر متذرعاً بأنه « فقير ومديون بسبب السراى التى بناها بجهة قصر الدوياره ، ولذلك لابد له من التوظيف ثانياً » . وبعد ذلك سعى بواسطة الشيخ على يوسف لدى الخديوى ، فعينه محافظاً للقاهرة ، ويقال إنه دفع للواسطة ، أى للخديوى ، حيث انه شريك لوسائله فى هذه المسائل ، ثلاثة آلاف جنيه . ثم نقل للأوقاف ، وساعد الخديوى على سرقة ثلاثين ألف جنيه من الأوقاف مرة واحدة (فى صفقة المطاعنة) (محمد فريد : أوراق محمد فريد ١٢٩) . ويفهم مما أوردده أحمد شفيق أن إبراهيم نجيب باشا باع قطعة أرض لكى يدفع رشوة للخديوى قدرها خمسة آلاف جنيه ليخلف أحمد شفيق فى إدارة الأوقاف العمومية . وقد قبل الخديوى ذلك لكى يخدمه إبراهيم نجيب باشا فى صفقة المطاعنة التى أخذ الخديوى فيها ستين ألف جنيه (أحمد شفيق : المرجع المذكور : ص ٢٩٦ - ٢٩٧) [أنظر أيضاً حاشيتنا بخصوص صفقة المطاعنة] .

(٢٨١) أى : عثمان مرتضى ، السر تشريفاتى خديوى .

نوفمبر ، إنه ربما كان السبب في ذلك عقد التية على شيء من التغيير في الوزارة . وقد أشاع ذلك قوم ، ولكن لا أظن شيئا من ذلك يتحقق قبل مضي قليل من الزمان .

وقد أصبحت اليوم في شيء من انقباض الهمة ، وجمعت بعض الكتب السياسية والاجتماعية ، فقرأت حصّة في كل منها ، لعل أجد منه شيئا يمكن أن يكون موضوعاً لرسالة ، فلم أجد ، ولم أستمّر على القراءة طويلاً للملل ألم بي . وشرعت في كتابة هذه الأسطر .

[ص ١٢٦]

يحدوني - أحياناً - التفكير في حالتي المالية وضيقها ، أن أبحث عن وسيلة أتقرب بها للخديوي ، أو لكشنر ، حتى أجد عملاً يتسع من أجره رزقي . ثم لا ألبث أن أنفر من هذا الشعور ، وأرى فيه ضعفاً في النفس ، وذلة ، فأتلوم له ، واتبكت ، وأغتم - خصوصاً - عندما يخطر ببالي النجاح مع واحد منها ، وثمنه ! - وهو لكل منها لا تقدر نفسى عليه .

فلأول شهوات لا يصبر حر على ارضائها ، وللشأن سياسة لا يرضى أمين لأمره أن يكون من العاملين على ترويحها .

وأقول : سبحان الله ، قتل الانسان ما أكفره بربه ، وأظلمه لغيره ، وأعدّره لنفسه ، يحرم من سواء ما يستحلّه لذاته ، ويتغير حكمه على الشيء بتغير مسافته منه ، ويغضب للذل أن يرى فيه غيره ، ولكنه يرضى إن يسقط هو فيه ! وما هذه الحياة التي تجرد الإنسان من عزته ، وتلبسه ثوب الذلة ؟ إن هي إلا أوقات تنقضي ، وساعات عما قليل تنتهى ، ويستوى عند انتهائها القادر والعاجز ،

والمتخوشن والمترهف ، والكبير والصغير . والله ، للموت خير من حياة
الدليل !

هكذا أحدث نفسى ، وأناجيها ، وأعنفها ، كلما أحسست منها
ضعفاً .

لاحظ البعض انقطاع الناس عن زيارى ! وما أخذت على العامة
منهم شيئاً ، لأن ما انتظرت أن يودنى من لم يعرفنى إلا الحاجة - وأما
الخاصة فرجلان : رجل عرفنى وعرفته من غير الوظيفة ، ولا يد لى
لديه ، ولا يد له عندى - وهذا قليل ، ولم ينقطع تردده . ورجل كان
السبب فى اختصاصه^(٢٨٣) الوظيفة ، فلما ذهبت ، تحلى ، لا بنضا
ولكن نقيه من ظلم يقع عليه [ص ١٢٧] من الأعداء الذين لا يراعون
فى معاملة الناس إلا ولا ذمة ، فاعلم هؤلاء لأنى لا يصح لى أن أطلب
الناس بما يضرهم وما ينفعنى . ولكنى آسف اذا كان بعضهم يقع
فى^(٢٨٤) لى ينال عند عدوى حظوة ، لأنه ايناء لم تقض به ضرورة ،
ودناءة لم تلزم بها حاجة .

الناس عندنا رجلان : ضعيف ، يقوده ضعفه الى أن يتقى شر
الأقوياء بالتذلل والضععة . والموافقة على غير المعروف . ورجل كان
ضعيفاً فتقوى ووصل^(٢٨٥) منزلة رفيعة ، ولكن نفسه لم ترتفع برفعته
ولا علت بعلوه ، بل بقيت .

عندما انتهيت الى هذا المكان من الكتابة ، قدم ابراهيم حليم بيك

(٢٨٢) فى الأصل : « والمترهف » - أى بالطاء .

(٢٨٣) أى فى أنه أصبح من الخاصة .

(٢٨٤) يقع فى : أى يتألفى بسوء .

(٢٨٥) فى الأصل : وصل .

مع عبد الفتاح بيك صبرى وعلى بيك عمر ، فقال إنه أتى للتشكر ليس إلا ، لأنه كان مع محمود باشا صدقى فى اسكندرية ، وأخبره !

فهمت أنى كنت دافعت عنه - من مدة - ضد اتهامات كانت وجهتها ضده البرنيس نازلى ، بالنسبة الى كونه أساء معاملة أشخاص من الأتراك ، ولكنه انقطع بعد ذلك عنى على أنى لم أفعل شيئا ، ولكنه تقدم وعرف أناسا آخرين ، فاهتز بهم ولم ير^(٢٢٨٥) من حاجة الى .

[ص ١٢٨]

تاريخه^(٢٢٨٦)

حضر يوسف الخازن^(٢٢٨٧) ، وقال : إنه بلغه أنى مشتغل بتأليف حزب على حساب الخديوى بمساعدة محمد حافظ رمضان^(٢٢٨٨) ، وعبد

^(٢٢٨٥) م) فى الأصل : يرى .

^(٢٢٨٦)) أى فى نفس التاريخ . وهو ٣ سبتمبر ١٩١٣ .

^(٢٢٨٧)) يوسف الخازن ، لبنانى وفد إلى مصر ، وأصدر جريدة الأخبار عام ١٨٩٦ ، ولكنها لم تمصر ، فأعاد إصدارها فى أوائل ١٩٠٧ ، وعطلتها الحكومة يوم ٢٠ مايو ١٩١٢ ، ثم عادت فى إبريل ١٩١٥ ، ولكنه لم يلبث أن باع امتيازها لعبد الحميد حمدى ، صاحب « السفور » ، وسافر إلى باريس ، فسوريا ، وانتخب عضوا فى مجلس النواب اللبنانى .

^(٢٢٨٨)) محمد حافظ رمضان ، هو محمد حافظ رمضان باشا فيما بعد ، الذى أصبح رئيسا للحزب الوطنى فى مايو ١٩٢٣ ، وهو يمتنى لأسرة كبيرة ثرية ، وكان محاميا تلقى تعليمه القانونى فى فرنسا ، وكان قد سبق له أن شطب اسمه من اللجنة الادارية للحزب قبل الحرب العالمية الأولى ، لتقربه من الخديو . (د . زكريا سليمان بيومى : الحزب

الحמיד عمار ! فقلت : إلى أعرف الأول ، ويتردد أحيانا على ، ولكن لم يفاتحني في شيء من هذا القبيل . والثاني أعرفه معرفة بسيطة ، ولكن لا ترد له على . وإلى أود أن يكون عندنا رجال صالحون لأن يتألف منهم حزب ، لأن البلاد بلا حزب . قد أنشأ ، ولكن لا أرى من يقدر عليه ! ثم إلى لا اشتغل لحساب الخديوى ، وإنما اشتغل للبلد ولنفعاتها خاصة .

وبعد أن مكث طويلاً ، كرر السؤال ثانياً حتى يتأكد ! وقد ألقى في روعى أنه مكلف بهذا السؤال ! وخطر ببالي غرضان :

الأول ، أن يكون مدفوعاً من قبل جريدة الأهرام ، لأن أرسلت إليها رسالة ، في موضوع ما يجب حل مصر أن تفعله من جهة مراقبة أعمال الحكومة ، ولم تنشرها ! فأرسلت إليها على أسلوب اللطف ، وطريقة أدخل في باب القبول .

والثاني ، أن يكون مكلفاً من قبل الوكالة (٢٨٩) ولكن لا أعرف أن له اتصالاً بها .

وعلى كل حال ، يلزم التحرز من كل أحد ، وعدم التعويل على أحد في هذا العالم ، لأن الأمين قد يقرض له من الظروف ما يضطره للخيانة ، وهو عند أمانته صادق ، وفي خيائته ربما كان له بعض العذر . [ص ١٢٩] فإن أبعد نفس أحياناً تهدئني بعمل ما كنت أكره كرهاً شديداً ، وأنفر منه نفورا عظيماً ، وأدفع هذا الحديث مرة ، وأخرى ، ولكنه يتردد ، ويمتد بتردد الحاجة التي دعت إليه . ويخيل لي أنى لو وجدت - وقت هذا الحديث - الوسيلة حاضرة ، ما تأخرت عن

= الوطنى ودوره في السياسة المصرية ١٩٠٧ - ١٩٥٣ ص ٣٠٤

(القاهرة ١٩٨١) .

(٢٨٩) يقصد الوكالة البريطانية .

العمل ، والوقوع فيما كنت أبغضه وانتقد عليه وأراه من غيرى دناءة
وخسة ، بل خيانة ولوماً !

ولذلك يجب على الانسان أن يحترز - حتى من نفسه ! وأن يتحفظ
من أصدقائه قبل أعدائه ، لا سوء ظن بهم ، بل احتياطاتقلبات
الزمان .

كنت قبل ١٢ سنة أكره القمار ، واحترق المقامرين ، وأرى أن
اللعب من سفه الأحلام ، واللاعبين من المجانين .. ثم رأيت نفسى
لعبت ، وتهورت فى اللعب ! وأن على زمان لم أشتغل إلا به ، ولم أفكر
الافيه ، ولم أعمل الا له ، ولم أعاشر الا أهله ، حتى خسرت فيه خمسة
أفدنة ، ومالا وثروة . ثم شفانى (٢٩٠) الله منه ، ولكن بعد أن بدد
ما ادخرت (٢٩١) من شرف ، وما كتزت من مال (٢٩٢) وصرت الآن
فى ضيق شديد ، ومركز حرج ، أسأل الله الخروج منه . وأحياناً ،
لحفظ حالى بين الأقران ، يبعث فى نفسى مهولاً كنت أجهلها ،
ويغري بأمور كنت أنفر منها ، فأفنى حصه من الليل كل ليلة فى
التذكر فيها والتماس وسائلها .

[ص ١٣٠]

أليس هذا عجيباً ؟ ألا يحمل هذا المرة (٢٩٤) على أن يعذر الناس ،
أو أن يحتقر نفسه قبلهم ، وأن لا يشتد فى النقد عليهم ، أو يلوم نفسه

(٢٩٠) فى الأصل : شافى .

(٢٩١) فى الأصل : اخرت .

(٢٩٢) قراءة ترجيحية .

(٢٩٤) أضيفت « المرء » ليستقيم المعنى .

في مقدمتهم ، وأن يعذر لهم فيما رأى منهم ، أو يعذب نفسه أولهم ؟
قتل الانسان ما أكفره وأظلمه !

والله والله ، إني لعاجب من أمره ، ومستغرب من تركيب
طبعه ! وإذا أردت أن أعيش سعيدا وجب أن افهم الانسان
أولا . وأنى واحد منه ثانيا ، وأن الناس مثل فلا أكره منهم الا
ما أكره من نفسى ، ولا أحب لنفسى الا ما أحبه منهم .
إن سرت على هذا الطريق ارتحت ، وأرحت ، وكنت من
الراضين لا الشاخطين .

١٢ سبتمبر

من ٣ سبتمبر وأنا أقوم الليل مفكرا في حالتي الماضية والقابلة ،
أتذكر ما كان من أمرى مع الخديوى كتشنر ومحمد سعيد ، فأجد أننى
أخطأت خطأ عظيما ، لبقاتى في الوظيفة بعد أن طلبت من الخديوى
مقابلته ورفض . لأن الاستمرار على العمل بعد ذلك لم يكن من
الصواب ، وكان فيه خطر .

وانى الآن متأكد - كل التأكد - أن كتشنر بعد أن تقابل مع
الخديوى المرة الثانية في شهر نوفمبر ، [ص ١٣١] اتفق معه على
التخلص منى ، ولكنها كانا يتحينا الفرص . لأن كتشنر أخبرنى ، بعد
أن عاد من اسكندرية عقب الوليمة التى كنت أعدتها اليه في سفواى
أوتيل - وأظنها كانت يوم ٢٠ نوفمبر - أنه تكلم مع الخديوى
بخصوصى ، واعتذر عنى في مسألة العفو عن الأقباط ، وأنه سوى
المسئلة الآن على هذا . وقال لى : الأحسن أن لا تفعل الآن شيئا ، وأن
تنام ، لا أريد أن أسير بالود والوفاق مع الخديوى . قلت : إني سأفعل

ذلك ، وإن كنت على يقين أنك لا تنسجم معه (٢٩٥) ثم انصرف .
ولكنني شعرت من عبارته جفوة ، وشممت منها رائحة تشتت لى .

فما عارضت من هذا التاريخ فى شيء ، ولا تعرضت لأمر لى
أصلا ، وأوقفت الأعمال التى كنت أنظر فيها ، وكلما كان يطلب
الحديثى شيئا أفعله . ولكنه لم يقابلنى إلا مرة واحدة فى أول محرم ،
وعنفنى فيها تعنيفا شديدا ! ورجعت الى كتشنر ، فلم يقل لى شيئا ! ولو
قلت له فى ذلك الوقت إنى أريد الاستعفاء ، ما تأخر ! ولم يشجعنى
بكلمة ولا بدعوة ، وما رأيته التفت الى بانمطاف خاص ولا عام .

[ص ١٣٢]

عقب أن انتهيت من كتابة هذا ، دخل على عزيز باشا كحيل (٢٩٦)
زائرا ، فتجاذبنا أطراف الحديث . وجاء ذكر « الأهرام » ،
فامتدحتها ، وأشارت الى أنه يكتب فيها بعض أفاضل الكتاب - كالذى
يكتب فى القانون النظامى (٢٩٧) .

(٢٩٥) قراءة ترجيحية .

(٢٩٦) عزيز باشا كحيل هو قاضى سورى .

(٢٩٧) يقصد بالقانون النظامى ، « القانون النظامى بإنشاء الجمعية
التشريعية » الذى صدر فى أول يوليه ١٩١٣ ، ويمقتضاه تحمل الجمعية
التشريعية عمل مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية .

وكان السبب فى أحداث هذا التغيير فى النظام النيابى ، هو غضب
اللورد كتشنر على مجلس شورى القوانين لتعرضه فى الفترة الأخيرة من
حياته لما اعتبره اللورد كتشنر أمورا خارجة عما يقتضيه تركيب
المجلس ، ولا يصلح لابتداء الحكم فيها - خصوصا تناول المجلس
مسألة مد امتياز قنال السويس ! . وقد اعتبر هذا تناول بمثابة « ترك »

مصالح البلاد العظيمة الشأن في أيدي رجال قليل الاختبار تسلط عليهم المؤثرات الخارجية ، ويدير زمامهم ذؤو المآرب السياسية ١
هذا - اذن - هو السبب الرئيسى في لجوء اللورد كتشتر إلى إجراء هذا التغيير في النظام النيابى ، وهو ما اعترف به في تقريره إلى السير إدوارد جراى في ٢٨ مارس ١٩١٤ .

على أنه قدم لذلك بشرح مستفيض للنظام النيابى الذى أقامه اللورد دفرين في مصر ، مع تقييم له من وجهة نظر دولة الاحتلال . ونظرا لأهميته فإننا ننشر نصه لما فيه من فائدة تاريخية .
« لما أخذت الثورة العربية ، نشرت قوانين نظامية وانتخابية بإنشاء مجلس شورى القوانين وجمعية عمومية ، بناء على نصيحة القنصل الجنرال للدولة البريطانية .

وقد استوفى اللورد دوفرين الكلام على ذلك في تقريره المؤرخ في ٦ فبراير ١٨٨٣ ، حيث شرح كيفية تركيب الهيئات النيابية التى أنشئت بتلك القوانين ، وما أعطيت من السلطة ، وخلاصة ذلك بالإيجاز هى :

- (١) إن أهل البلاد من الذكور البالغين ينتخبون مندوبين عنهم .
- (٢) إن مندوبى البلاد ينتخبون أعضاء مجالس المديريات .
- (٣) إن مجالس المديريات تنتخب ١٤ عضوا^(١) من أعضاء مجلس شورى القوانين ، والحدديوى يعين ١٢ عضوا^(٢) آخرين بمشورة نظاره .
- (٤) إن الجمعية العمومية تحتوى على ١٠٠ نفسا^(٣) وهم النظار الثمانية وأعضاء مجلس شورى القوانين الستة والعشرون^(٤) والستة والأربعون عضواً الباقون ينتخبهم مندبو البلاد .

• (٢) صحتها ١٤ عضوا .

• (١) صحتها ١٦ عضوا .

• (٤) صحتها ٣٠ .

• (٣) صحتها ٨٤ نفساً .

= وكان الغرض من إنشاء مجلس شورى القوانين أن يكون هيئة صغيرة مختارة منظمة أتم التنظيم مستعدة دائماً لكى تساعد النظار فى إتقان مشروعاتهم ، وتحول دون سنّ القوانين التى لا توافق الأهالى أو التى فيها حيف وظلم عليهم ، وأن يكون محتويها على رجال من الدين امتازوا فى البلاد باختبارهم وعلو مقامهم بين أقرانهم ، ورجال ينوبون عن العنصر القبطى من المصريين . فتعرض عليه كل القوانين والأوامر العالية التى تشتمل على تغيير فى الإدارة ، قبل المصادقة عليها ، ويجوز له أن يشير على الحكومة بما يتعلق بالقوانين الداخلية وبأعمالها الإدارية ، وأن يطلب من الوزارة أن تنظر فى الطلبات التى يحولها إليها ، وأن تحجب عليها ، وأن ينتقد الميزانية ومصرفات الحكومة ، ويشير بما يسدوله فيها ، وأن يسأل النظار عن كل أمر يطلب إيضاحه أو يروم معرفته .

وكان الغرض من الجمعية العمومية أن تكون هيئة أجبرق من مجلس الشورى فى الديمقراطية . وكانت مؤلفة من مندوبين اثنين من كل مديرية ، وعدد مناسب من المدن والبنادر ، ووظيفتها البحث فى المسائل التى تهم مصالح البلاد كلها ، ويجوز لها ما يجوز لمجلس شورى القوانين من المناقشة ، والانتقاد ، وإبداء الرغبة ، وعرض الآراء ، ولكن فى أوقات أقل ، وفى مسائل أهم . وكان يشترط أن تصادق الجمعية العمومية على كل مشروع يتضمن صرب ضريبة جديدة قبل صدوره القرار به نهائياً ، وقد قصن اللورد كرومر فى تقريره عن سنة ١٩٠٥ كيفية قيام هذين المجلسين بأعمالهما ، فقال : إن مجلس شورى القوانين تقلب على ثلاثة أطوار : الأول كان فى السنين الأولى من سنى الاحتلال البريطانى ، ولم يكد أحد يلتفت إليه حيثل . والثانى سلك فيه المجلس سبيل العداوة للحكومة ، ولكن زمانه لم يكن طويلا لحسن الحظ . =

= والثالث كان حين كتابة اللورد كرومر لتقريره المذكور ، وقد تقاعد فيه بالخير: لأن المجلس كان يفرغ جهده حيثئذ في معاونة الحكومة على ادخال الإصلاح وترقية مصالح أهلها .

ولكن قال جناب اللورد لم يتحقق كله لسوء الحظ ، فقد تلا تلك الأطوار طوران آخران : أحدهما يمتد على الأسف ، وهو سعي المجلس في التعرض لأمور يقضى نفس تركيه بأنها خارجة عما يحسه ، وأنه غير صالح لابتداء الحكم فيها، عوضا عن المثابرة على الاجتهاد في قضاء الواجبات والوظائف التي أنشئ لقضايتها . وقد بلغ هذا الطور غايته بتناقص المجلس في مسألة قنال السويس ، مما دل على أن ترك مصالح البلاد العظيمة الشأن في أيدي رجال قليل الاختبار تتسلط عليهم المؤثرات الخارجية ، ويدير زمامهم ذوو المآرب السياسية ، يكون محفوفًا بالأخطار وغير مأمون العواقب . غير أن البلاد أدركت ما تؤدي نصائح المتطرفين من وخامة العاقبة ، فمالت إلى ضدها برد الفعل . وعقب ذلك الطور الأخير وهو طور الأعمال النافعة التي يذكر خبرها بالرضى والسرور .

فاتضح مما تقدم أن هذا المجلس ، الذي كان أهم مجالس البلاد النيابية ، مرت عليه في ما مضى أطوار صعود وهبوط ، وأدوار أعمال نافعة ، وأدوار انفساك وإبتعاد ، لو ترك فيها خلوا من المراقبة لعادت على البلاد بشر عظيم ، وأظن أن الاختبار الماضي أظهر للمصريين أنه لا يرجى خير من السعي في الارشام على العجلة بالتحريض وبالمعارضة ، وأن ذلك إنما يؤخر كل تقدم في البلاد ويضيع الوقت الثمين . وأرجو أن يكونوا قد تعلموا من العجز الماضية وجوب إبعاد المتطرفين المشاغيين ، وكذلك المؤثرات السياسية الخارجية ، إذا أرادوا أن تكون الجمعية ممثلة بالحقيقة للسواد الأعظم من الأمة ، الذين يكونون =

ويعبدون وهم صامتون لا يسمع لهم صوت ، والذين يرومون الإصلاح وتحسين أحوال المعيشة ، ويتظنون أن يتم لهم ذلك على يد النواب الذين انتخبوهم ليكونوا عوناً للحكومة على ما فيه الخير لهم .

إن الثلاثين سنة ليست إلا كطرفة عين في حياة الأمة ، وقد قضت بلادنا نحو ألف سنة حتى بلغت مجالسها النيابية ما هي عليه ، فإن كانت الأمة المصرية تحصل على مزايها المجالس النيابية بالصبر الذى لا حد له ، والجهد الدائم المتواصل ، فلذلك الصبر والجهد لا يذهبان ضياعاً بل يكون جزأؤهما عظيماً ، على أن الإختبار قد كشف بعض العيوب والنقائص الجوهرية التى تحول دون النجاح فى تجربة دام الآن تجربتها ثلاثين سنة ، فتقرر عوضاً عن الاستمرار على الخطة القديمة التى لا تؤدى إلى نتائج تشدد بها العزائم ، أن تزال تلك العيوب والنقائص ، وأن يعطى المصريون فرصة جديدة يحلون بها مسألة مجالسهم النيابية فى المستقبل بأن يشتوا أنهم أهل للثقة التى وضعت فيهم .

وهناك سبب آخر حال دون الانتفاع بهذه المجالس فى الماضى بلا ريب، وهو خطأ بعض الأعضاء فى الطريقة التى يتصورون وجوب السير فيها لجعل شكل الحكومة أقرب إلى الديمقراطية مما هو عليه . إذ الهيئات النيابية انما ترقى الترقى المأمون العواقب متى ثبت اقتدارها على قضاء الوظائف المعينة لها حتى قضائها ، فيرجى لها إذ ذلك القيام بأعباء مسؤوليات أخرى أهم مما هو منوط بها وأشق . أما إذا كانت لا تستطيع القيام بواجبات الحكومة النيابية فى أبسط أشكالها فلا يرجى أن نفعها يزداد بتوسيع نطاق أعمالها . وليس فى الأرض حكومة تعدم عقلها إلى حد أنها تزيد سلطة للمجلس الاستشارى ومراقبته لكونه عجز عن قضاء وظائفه قضاءً معقولاً مقبولاً .

وزد على ذلك ان نظام مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية كان قاصراً من وجوه كثيرة . فان انتخاب أعضاء من مجالس المديريات لمجلس شورى القوانين لم يكن مطابقاً للعقل ولا لاحوال البلاد ، لاختلاف وظائف المجالسين اختلافاً عظيماً . فكثيراً ما يتفق أن الرجل الذى يحسن إختياره عضواً لمجلس المديرية نظراً إلى معارفه المحلية ومقامه فى مديريته ، لا يوافق إنتخابه لمساعدة الحكومة فى المسائل التشريعية العمومية . وكذلك يتفق أن الرجل الذى يكون رايه أدنى من رأى أقرانه كثيراً فى مسائل المديرية يكون عوناً عظيماً للحكومة فى الشؤون التشريعية

ولذلك نهجنا المنهج الذى جرت عليه سياستنا بشأن المجالس النيابية فى مصر فتقرر اصلاح الطريقة المتبعة بسخاء فى العطاء وإزالة كل الأسباب المعترضة فى سبيل النجاح . وعليه من القانون الجديد الذى تقرر فيه مبدأ الفصل بين مجالس المديريات والهيئة التشريعية ، وجعل الأهالى ينتخبون نوابهم فى الجمعية التشريعية رأساً . ولما كان لا مسوغ فعلاً لوجود مجلسين ، وأعنى بهما مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية ، ما دام أحدهما أكبر من الآخر قليلاً ولا يختلف عنه كثيراً فى تركيبه ولا فى وظائفه ، فقد مزجا معاً وجعلوا هيئة واحدة هى الجمعية التشريعية ، التى أعطيت ما كان لهما من السلطة ، ووسعت سلطتها أيضاً فى أمور أخرى مهمة أهمها : (١) السلطة التى أعطيت لها لتأجيل التشريع (٢) اضطرار الحكومة إلى تبرير اصرارها على تقرير مشروع اذا أبت الجمعية للمصادقة عليه (٣) اعطى لها حق اقتراح مشروعات وأوامر عالية من تلقاء نفسها (٤) إيجاد أداة بها يتيسر للحكومة أن تعرف رأى الناخبين رأساً فى كل مشروع تعارض الجمعية التشريعية فيه . فكل ناقل

= خالى الغرض خبير بهذه الأمور يرى التوسع العظيم الذى حصل فى المبدأ
النيابى بهذه الأمور .

وقد أصحح قانون الانتخاب أيضاً بحيث يتيسر للأهالى أن ينتخبوا
نوابهم رأساً ، ويمثلوا تمثيلاً أتم ، وبحيث يتمتع الضغط عن الناخبين
على قدر الامكان ، وتظهر الانتخابات بوجه عام ، وتصير أبسط حالاً
وأيسر استعمالاً .

أما النجاح أو عدم النجاح فى هذه التجربة ، فيتوقف على أمر واحد
هو الروح الذى تتم به تلك التجربة . فان كانت الجمعية التشريعية
تعاون الحكومة بروح الاخلاص والجد ، قاصدة خير أهل مصر
وارتقاءهم واثماء ثروتهم وتحسين ادارة شؤونهم ، وكانت الحكومة تقبل
منها تلك المعونة بمثل ذلك الروح ، كان اصلاح القانون المذكور كله نفعاً
وبركات لهذه البلاد ، وربما كان خطوة واسعة فى سبيل التقدم الحقيقى .
وأما اذا تغلبت على الجمعية المؤثرات الخارجية والآراء السخيفة ،
فتشبثت بعداوة الحكومة بلا مسوغ ، وتعلقت بأهذاب المباحكة
والمخاصمة غير اللائقة ، والمعارضة غير المعقولة ، والسعى الباطل فى
زيادة نفوذها الشخصى واستخفت بالمزايا التى تنال فى هذه المجالس
النيابية ، وأخرت تقدم الاصلاح ، وسارت ضد مصالح الشعب
المصرى الحقيقية ، فهى إنما تخرب نفسها بيدها ، ولا تقتصر على ذلك
فقط بل تقنع كل العقلاء بأن بلاد مصر لا تصلح الآن للمجالس النيابية
التي تجرب فيها . على أنى واثق بما إتصفت به الأمة المصرية من الرأى
الصائب والفهم السليم ، وأرجو أن الذين ينوبون عنها فى الجمعية
التشريعية يثبتون رغبتهم فى تقدم حكومتهم فى أعمالها باتباعهم خطة
التعاون الحمى بين الهيئة المحكومة والهيئة الحاكمة » .

فقال : إنهم يقولون بأنك أنت الكاتب لها ! قلت : من ذا الذى قال ؟ قال : (٢٩٨) إني سمعت في البحر عند عودى ! فقلت : لا ! لا علم لى بها . فقال : أنا كذلك . قلت : وانها ليست من نفسك ، وفيها ما ليس من فكرك . ثم غيرت موضوع الكلام .

وفهمت أن الذى قال ذلك ، قاله له في البر لا في البحر ! وفي نفس ادارة الاهرام ! وأظن أن للشيخ يوسف الخازن دخلا في ذلك ! نشرت جريدة الاهرام ، من بضعة أيام ، فصلا بامضاء (ك) (٢٩٩) يدعو الأمة فيه الى الانتفاع بالنظامات الانكليزية ، من مراسلة جرائد انكلترا ، وعقد الصلات بين أرباب النفوذ فيها ، بحيث يمدوهم بالمعلومات النافعة ، فيمكن مجلس النواب الانكليزى من إجراء المراقبة اللازمة .

فقامت جريدة الوطن تندد بهذه الفكرة ، وتقول إنها ترمى إلى إعادة الوفد الأباطى ، لغرض الشكوى من رجال الاحتلال وعميدهم . وردت عليها جريدة الأخبار بأن هذه الفكرة نافعة جدا . ونددت « بالوطن » تنديدا عظيما . ورأيت اليوم - ٢١ سبتمبر - في « الجريدة » - نقلا عن الوطن - أن هناك مساعى لتأليف حزب جديد .

[ص ١٣٣]

زار محمد سعيد مدينة طنطا يوم الخميس الماضى ، ثم توجه مع ناظر الأشغال ومنصور يوسف ومحمد يكن والمدير ومفتش الرى وغيرهم

(٢٩٨) أضيفت « قال » ليستقيم المعنى .

(٢٩٩) قراءة تقريبية .

الى شربين . ويقال إنه كان معه جملة من العمد . والغاية من زيارة هذه الجهة ، استمالة الناس الى شراء تفتيش شربين المؤلف من سبعة آلاف فدان .

تقابلت أمس مع نجيب غالى (٢٩٩) فى منزل الجزيرة ، وأخبرنى بأنه علم اليوم من ثقة ، أن سعيد حائز على ثقة كشنفر، وأن الخديو لا يزال غير راض عنه .

أخبرنى فتح الله بك بركات ، عن محمد يوسف (٣٠٠) عن إبراهيم باشا مراد - أن هذا الأخير مكلف من قبل الانكليز بالوقوف على أسماء الذين يريد الخديو أن يرشحهم للانتخاب .

لا تزال فكرة الاسترضاء (٣٠٠) تتردد على خاطرى . وقد شرعت اليوم فى كتابة خطاب شكر الى يوسف صديق (٣٠١) على ذكرى بالخير لدى الجناب العالى . فلم أوفق لكتابة ما استحسن !

وفى ظنى أن الأليق انتطار عودة المسافرين ، وسبر الحالة ، ومعرفة سيرها . وإنى أخشى الفشل ، فلما وجه وفرت ، ولا أملا حققت ،

(٢٩٩ م) نجيب غالى بك ، مدير أعلام الخارجية ، وهو ابن بطرس غالى باشا .

(٣٠٠) محمد يوسف بك ، حامى ترافع عن المتهمين فى قضية دنشواى ، ثم ترافع عن سعد زغلول فى قضية ضد إسماعيل أباطة باشا .

(٣٠٠ م) يقصد : استرضاء الخديو .

(٣٠١) يوسف صديق من خاصة الخديو ، وكان قاضيا وطنياً فى المحاكم المختلطة ، وعندما كوّن الخديو عباس حلمى مجموعة فرنسية تعمل لاستقلال مصر ، أدخل يوسف صديق فى هذه المجموعة .

ولا راحة استبقيت . وما أنسب بي بترك الأمر للأقدار تجري في
أعنتها ، فقد تعودت أن يأتي الخير عفواً وبلا تعمولرب صدقة خير من
جهد عمر طويل ! على أني ما تعودت الاختيار لنفسي ، وربما أن يكون
ما أردت من الخير (٣٠٢) موحياً للشر (٣٠٣) ، فأترك على الله وأكل اليه
أمرى ، إنه بي بصير . وإني أخلص [ص ١٣٤] له النية ، وأدعوه أن
ينجيني من ضعف نفسي ، إنها (٣٠٤) أصل كل بلاء وشر ، ولقد جنت
على جناية لازلت أرزح تحت أثقالها .

والغريب أني أحس منها بشيء من هذا الضعف ، بعد أن كنت
ظننت أنه انقطع دابره ، وذهب رسمه . ولكني سأعالج ما أشعر منه
بدوام الفكر فيما أدى إليه ، وبالاشتغال بما يقويني من القراءة والكتابة .
ولا يفسد شيء أكثر من البطالة ، ولا يصلح أكثر من العمل . ومن
العمل ما تمجد النفس فيه لذة فتلزمه ، وتقبل عليه ، وتبشره من غير
ملل فيه ، ولا غضاظة تشعر بها منه ، بل كلياً (٣٠٥) أوغلت فيه كلياً
أحسست بنوع من المسرة .

ولا يكون ذلك الا فيما يظهر أثره للناس أولاً فالول ، كالكتابة في
الجرائد مثلاً ! اذ كلياً كتب الانسان مقالة ، ووجد من الناس إستحساناً
لها ، سر بذلك سروراً عظيماً ، ويعتز بما يجهد عند الناس من فهمها ،
وتقدير قدرها على كتابة مثلهما ، وعذيب عبارته ، وانتخاب موضوعه -
غير أن لكل كاتب موضوعاً يقدر على الجولان فيه ، ولا يقدر على

(٣٠٢) كلمة مطموسة .

(٣٠٣) كلمة غير مقروءة .

(٣٠٤) في الأصل : ان هذا .

(٣٠٥) في الأصل : كل ما .

الجولان في غيره - فيجب عليه أن يلزم من الموضوعات ما يتقن الانشاء فيه ، والا توزعت قوته ، وتفرقت ملكته ، فلا يحسن ما قدر عليه ، ولا يبلغ ما في نفسه مما عجز عنه . ولقد أجدني أقدر على الموضوعات القانونية ، وأعجز عن غيرها - خصوصاً ما احتاج منها الى الخيال ، فأنصح للناس بلزوم الأولى ، وترك الثانية . والله وبلى التوفيق ، والموفق لأحسن طريق .

[ص ١٣٥]

٢١ سبتمبر سنة ٩١٣

زارني رشدي باشا أمس في الساعة الثامنة ، وعزمت عليه أن يتعشى ، فقال إنه مدعو عند أخته وأن يتغدى غدا . وتغدى اليوم ، وقدمت له بعد الغدا بهاء الدين وسعيد .

وجرى الكلام في شؤون شتى ، وفهمت منه أن رضى الخديوي عن سعيد ظاهري ، وأن بينه هو وبين سعيد فتور . وسألته عن المرشح لوظيفة مدير في مجلس إدارة قومية قنال السويس ؟ فقال : إنهم ثلاثة : أرئين باشا ، من طرف الانكليز ، ويوسف صديق وشكري باشا ، من طرف الخديوي . وقال (٣٠٦) : إنك إذا كنت تسأل لأن تكون فيها ، فإن الأولى بك وظيفة أخرى ، مثل رئاسة إحدى محاكم الاستئناف ، المزمع انشاؤها بناء على تنظيم القضاء الجديد ، أو رئاسة الجمعية التشريعية ، ولم يتفق الى الآن على واحد لها . وإن سعيد كان

(٣٠٦) في الأصل : « فقال » .

تكلم معى عند ذهابى الى الاسنانة بخصوص محمود فهمى (٣٠٦) ولكنى
تصورت أن تكون لك ، ولكن لم أقل إلى الآن شيئا عنك . وأريد أن
أسعى لدى كتشنر ثم لدى الخديوى .

ثم قال : (٣٠٧) أفلا يوافقك هذا ؟ قلت : لا بأس به . وبعد أخذ
ورد فى هذا الموضوع ، أشار فيه الى أن سعيد ربما توقف ، قال (٣٠٨) :
ولكنه اذا اتفق الأخيران [ص ١٣٦] لا يتوقف هو ، ويمكن تسهيلها
من طرفه . وقال إنه سيعتمد فى هذه المرة أن يُعين للاستئناف من
الخارج ، بدل عابدين الذى توفى اليوم إلى رحمة مولاة .

وفهمت منه أنه دافع كثيرا فى موضوع القانون النظامى (٣٠٩) ،
وان مشروعه كان (. . .) (٣١٠) وتلطف كثيرا ، ودم عليه (٣١١)
كثيرا ، وقال : إنه لا يفهم ما يلقى اليه ، وإنه ينفذ ما يقال له من غير
تصرف ولا تأمل فيه ! و نسبته الى الوشلية . وهو ينقد على سعيد
اهتمامه بمسألة بيع أطيان الخديوى فى شرين .

(٣٠٦ م) محمود فهمى باشا ، رئيس الديوان العربى ، وقد أحيل إلى المعاش
سنة ١٩٠٣ ، وخلفه حسن عاصم باشا ، ثم عينه الخديوى وظيفة
باشمهندس ديوان الأوقاف .

(أحمد شفيق باشا : مذكراتى فى نصف قرن ، الجزء الثانى ، القسم
الثانى ، ص ٤ ، ٢٣٧ ، ٢٧٩) .

(٣٠٧) أضفنا « ثم » لبداية فقرة جديدة .

(٣٠٨) فى الأصل : « ثم قال » .

(٣٠٩) يقصد الدستور الجديد .

(٣١٠) كلمة غير مقروءة .

(٣١١) أى : على سعيد .

وقد كنت له بهاء الدين^(٣١٢) وسعيد ، فتكلم مع الثانى ، وأكمل الأول ، وكنت أود المساواة أو العكس ! وحضر للغداء الساعة الثانية ، وانصرف الساعة الرابعة .

وبلغنى مركز قتال السويس ، لأنه لا مسئولية فيه ، ولا مشقة على من يشغله ، وفيه حجة لفارقة هذا الديار . فان أصبناه^(٣١٣) كان خيرا ، والله يفعل ما يشاء .

[ص ١٣٩]

١٤ سبتمبر سنة ٩١٣

اعتزنى أمس شيء من الاسهال أسهرنى هزيعا من الليل ، ولكنى أصبحت بحمد الله معافاً تقريبا منه . وقصت على حرمى مناما جميلا ، وفسرته بأننا سنصيب خيرا كثيرا ! واستوعدتنى أن أتخفها بنصيب وافر منه ، فوعدتها ! حقق الله رؤياها .

أمس حضر محمد بيك راسم ، وفهمت منه أنه جاء الى مصر من قبل العيد بيوم ، وأنه كان باسكندرية نازلا فى منزل سعيد باشا ، وأن الخديوى دعاه للافطار بغير مسعى منه ، وأنه استقبله استقبالا حسنا . ولكنه لم يقبل هو يده خلافا لعادة مثله ، وأن الخديوى غضب من ذلك .

وفهمت منه أيضا أن الخديوى ساع بواسطة نظاره والمديرين أن يحملوا الناس على شراء تفتيش^(٣١٤) للخاصة تبلغ مساحته سبعة

(٣١٢) يقصد محمد بنى الدين بركات .

(٣١٣) فى الأصل : « أصابناه » .

(٣١٤) هو تفتيش شرين (أنظر صفحة ١٣٣ من هذه الكراسة) .

آلاف فدان ، وأتته مملوك لزر فوداكي (٣١٥) وعليه رهن للبنك العقاري بمبلغ ٢٧٠ ألف جنيه ، وقسطه السنوى ٢٥ ألف جنيه ، وأيراده ١١ ألف جنيه ، والخديوى ضامن فيه ، وقد تراكم عليه من متأخر الأقساط ثلاثون ألف جنيه ، وأن الشراء لم يتم الى الآن ، ولكن هناك بعض وعود به .

[ص ١٤٠]

أحس من نفسى اليوم بشى من الانسراح فى الصدر ، وقل تردد
خواطر الطمع والتذلل على نفسى !

١٩ سبتمبر سنة ١٣

زرت أمس البرنس حسين فى محل ادارته ، وفهمت منه أن

(٣١٥) زرفوداكي ، هو صاحب بيت مالى فى الاسكندرية ، وهو صاحب صفقة قديمة مع الخديوى فى عام ١٩٠٤ حين اشترى من الحكومة حديقة وسراى الجزيرة وجزءا من الأرض الزراعية التى أمامها على النيل ، ثم اتفق معه الخديوى على أن يستبدل أرض الوقف الواقعة بجوار الكوبرى الأعمى ، بتفتيش الخديوى بمشتهر . وكان الخديوى يرغب فى هذه الصفقة من ناحيتين : الأولى بيع تفتيش مشتهر ، والثانية الاشتراك مع زرفوداكي فى الأراضى التى تشتري من الوقف ، وذلك على أساس البخس بثمن أرض الوقف ، والمبالغة فى ثمن تفتيش مشتهر ، والحصول على الفرق بين السعرين . ولكن حسن عاصم باشا مع الشيخ محمد عبده فى مجلس الأوقاف الأعلى ، استطاعا قلب الوضع ، مما ترتب عليه مطالبة زرفوداكي بمبلغ ٢٠ ألف جنيه ، وأثار غضب الخديوى على حسن عاصم باشا .

(أحمد شفيق : مذكراتى فى نصف قرن ، الجزء الثانى ، القسم الثانى ص ٤٥ - ٤٦)

الخديوى قابل فى باريس حسين رشدى باشا مقابلة جافة ، وعنفه تعنيفاً شديداً عندما حمل إليه القانون النظامى . وأنه لا يزال غصباً منه ، حتى إن حسين رشدى اضطر أن يعود من الأستانة إلى مصر حتى لا يتقابل مع الخديوى فى الأولى !

قال البرنس : ولقد ألح كتشنر - قبل قيامه من مصر - على محمد سعيد بأن يمضى ذلك القانون من الخديوى ، وإن لم يقبل هذا ، وجب عليه هو أن يمضيه بصفة كونه قائمقام ! فاعتذر سعيد بأن إمضاء مثل هذا القانون خارج عن اختصاصه . فكتب كتشنر يقول له : إن أصرت على الامتناع ، فإن وزيراً غيرك يمضيه ! وكانت المحادثة بالتلغراف ، وحولت (٣١٦) فى البحر . ويقال إن الحكومة صرفت فيها أجر تلغرافات مصاريف باهظة !

وقال البرنس المشار إليه إن الخديوى كان تأخر عن السفر عن الموعد الذى ضربه ، ولم يقم الا بعده بساعات ، نظراً لخلاف حصل بينه وبين سعيد باشا فى الزمن الأخير ، ولكنه لا يعلم سببه .

وقد شكى البرنس من أن أكثر الناس قاطعوه لما أحسوا بخلافه مع الخديوى ! وقال إن الخديوى أرسل إليه أرتين للصلح ، فلم يقبل ! . ولكن رأى مضطرباً .

حضر عندى أحمد محمد ، وأخبرنى بأنه تقابل مع الخديوى فى باريز ، وهناه . وأنه جرى ذكرى لديه وذكر فتح الله بركات ، وقال له إنى (٣١٧) كنت تعهدت [ص ١٤١] قبل تعييفى بأن لا أمس الجامعة والأزهر ، فلم ألبث حتى استعفيت من الأولى ، وتداخلت بإنشاء مدرسة القضاء فى الأزهر ، ولم أنشئها الا لأخدم عاطف . وإن يوسف

(٣١٦) قراءاتقرية .

(٣١٧) أى : قال الخديوى له إن سعد زغلول .

صديق روى إليه عنى أنى عبت على الوزارة عملهم فى مسألة سكة حديد مريوط ، وقلت إنى لو كنت مكانهم ما عملت عملهم . وكان يوسف صديق حاضرا ، فأمن على ذلك . ثم قال الخديوى : وهذا يدل على أنى أريد الاستعفاف . . إلى غير ذلك ، مما يدل على أن الخديوى يريد أن أسعى إلى استرضائه .

فلما نقل إلى ذلك ، خطر فى بالى أن أكتب خطاب شكر إلى يوسف صديق ، وبيان لحقيقة الخلاف ، واستعداد لتسويته . فكتبت ذلك ، وقرأته لصديقى (٣١٨) ، فقال :

إن اسلوبه جميل ، ولكنى أكبر من أن أرسله ، خصوصا وأن الخديوى يتخذ على حجة أمام الناس .

فزلت نفسى هذه الملاحظة ، وشعرت أنى أثبت شيئا - أو شرعت فى إثبات - ما تأباه الكرامة وعزة النفس . فخرجت ، وأخذت أعتذر بأنى إنما كتبت ذلك الخطاب تجرية قلم فى الانشاء ، لا على قصد ارساله ! لأنى قرأت فى المؤيد رسالة للمنفلوطنى عنوانها : « كيف أكتب رسائل » ، ورد فيها أن كثيرا من حفاظ اللغة لا يعرفون فن الكتابة ، حتى إن احدهم حاول أن يكتب خطاب شكر لصديق بلغه أنه ذكره بخير عند الملك ، فلم يستطع أن يفعل - إلى غير ذلك من المعاذير ! ثم طويت ما كتبت .

لكن لا زلت أتلمس فى نفسى وسيلة للخروج من حالة الاعتزال التى أنا فيها (٣١٩) إلى عالم الأعمال ، وأن أعود إلى بعض ما كنت عليه . والذى يمحلى على ذلك هو ما أتوقعه من عدم إمكانى الاستمرار

(٣١٨) محمود صديق باشا ، عدل سعد زغلول .

(٣١٩) فى الأصل : فيه .

على أن أعيش كما عشت لغاية الآن [ص ١٤٢] نظرا لقلة الإرادة ،
وكثرة المضايقات .

ثم إنى أرى أن الناس قد انفصوا من حولي ، وتنكرني كثير من كان
يعرفني، وتعهد لا ساءق وإيذائي في أصدقائي وأقربائي كثير من الذين
وقع عليهم شيء من تصرفاتي ، التي كنت أباشرها غير ناظر فيها إلا
للمصالح العام - ومن الأسف أنهم الأغلب - ولم يكن لي حيال هؤلاء
قصور يردون غيبي ، وينصرون كلمتي ، ويعترفون بفضلي ،
وينصرونني .

لهذه الأسباب كنت أفكر كثيرا في أن أسمى للخروج من هذه
الحالة : إما باستعطاف كتشنر ، أو باسترضاء الخديوي . ولكن كلما
تفكرت في ذلك ، خطر في بالي أن هذا من ضعف النفس وذلتها ، لأن
القوى في نفسه ، العزيز في شرفه ، لا ينبغي له أن يتذلل - خصوصاً
لأهل الباطل - التماساً لنفع مادي أو وهمي .

وكان كلما ورد على هذا الخاطر ، تركت الفكر في التلمس ، ثم
لا ألبس حتى أعود إليه ! ولقد وازنت بين الخديوي وكتشنر ، فرأيت
أن في التقرب من كل ضرر ، ولكن ضرر الثاني أكبر ، لأن الخديوي إنما
يجهل أن ينتفع ، وما عليه انتفع غيره أو تضرب. وقد لا يؤثر انتفاعه في
المصلحة العامة تأثيراً مهماً بالإنزافانه يجب أن يكسب من كل شيء ،
ولكن ما يكسبه من هذا الطريق ليس إلا محدوداً ومحدوداً ضرره .
ولكن كتشنر يعمل على إذلال الأمة بأسرها ، بما يضع من القوانين
الهاضمة للحقوق [ص ١٤٣] وما يحقر من شأن أمالها . ولذلك
كنت في نفسي أميل للأول من الثاني .

والذي انتهيت إليه ، هو أن أنتظر عودة كتشنر ، وأتربق سير

الأحوال ، فإن رأيت دليلا على تغيرها ، أمسكت وانتظرت ،
والاجريت على حسب ما ترشد الظروف إليه .

زارني أمس مستر برونيت ، المستشار الخديوي ، مع قريبته .
ولبت طويلا ، ودار الحديث بيننا على موضوعات شتى . وفهمت منه
أنه منشغل للحكم الصادر في قضية قصيدة الهجوم ضد عبد الحليم
المصري^(٣٢٠) ، وإنه من رأى طلب التشديد ، لأنه يرى أن القاضي

(٣٢٠) عبد الحليم المصري من الشعراء الضباط ، ولد في مايو ١٨٨٧ ،
وتخرج من المدرسة الحربية في سنة ١٩٠٦ في التاسعة عشرة من عمره ،
وألحق ضابطا بالأورطة السادسة عشرة مشاة في كسلا . تعشق الشعر
والحرية منذ صباه ، فجاد بقصائد رقيقة في التغني بالوطنية والحرية .
كتب قصيدة يخاطب الخديو عباس الثاني ويطلبه بالدستور قائلا :

« رُدّ الوديعه لا مالا ولا شانا . لم نرج في جانب الدستور إحسانا
لسولا ولاؤك لم نبسط اليك يدا . من الرجاء ، ولم نسالك غفرانا
(الزايفي : شعراء الوطنية ،

مكتبة النهضة المصرية ١٩٥٤)

أما القصيدة التي حوكم لأجلها ، فمضمونها أن الخفيف بن عبد
الحميد ، عامل هارون الرشيد على خراج مصر ، كان قد فضل الحسن
بن هاني على باقي شعراء مصر ، وأجازه بما لم يميز به هؤلاء الشعراء .
فغضب أحدهم ، وهو مسلم بن الوليد ، ورحل من مصر إلى بغداد
يشتكي الخفيف للخليفة ، ويذكر مساوئه ومساويء شاعره ابن هاني .
وقد اتهمت النيابة عبد الحليم المصري بأنه كان يرمز للحضرة الخديوية
بالخفيف ، ويرمز لأحمد شوقي بك بابن هاني ، ويرمز لنفسه بمسلم بن
الوليد نفسه . وقد عينت أهل خبرة تكشف غامض القصيدة ، ولكن
عددا من أكبر شعراء شهدوا بأنهم لما قرءوا القصيدة لم يفهموا ما قصده
المتهم .

(أنظر حيثيات الحكم في قضية عبد الحليم المصري ، الوطن في أول أكتوبر

١٩١٣) .

يمكنه أن يحكم به بناء على معارضة المحكوم عليه . فعارضته في ذلك .
ثم فهمت منه أنه كتب للورد كرومر يشكو إليه من ضياع نفوذ
الأوروبيين - ويعنى بهم الإنكليز - في مصر .

نشرت جريدة « لا بورس ايجيسيان » ، في العدد الصادر منها
بتاريخ أول أمس ، أن يوسف صديق ومحمد علي وعباس حلیم ، سعوا
في مصالحة الخديوى مع البرنس سعيد وحزب الاتحاديين ، وأنه بناء
على ذلك توجه إلى الأستانة .

٢٥ سبتمبر .

علمت (٣٢١) من محمد راسم أن رشدى كان هو الساعى - أو من
أهم الساعين - في ذلك . وصدق رشدى على ذلك بعض التصديق .

نشرت جريدة المقطم ، بتاريخ أمس ، جملة قالت فيها : يتوقعون
[ص ١٤٤] في الدوائر الخصوصية حدوث تغيير مهم - بعد تأليف
الجمعية التشريعية - في نظام الحكومة ، بأن يستقل النظام بالأحكام مع
هذه الجمعية في صدورها تحت إشراف ملك البلاد ورعايته ، تشبها
بالنظام في البلاد الدستورية .

وقد ذهب الناس في تأويل القصد من هذه العبارة ، فالتبست على
البعض ، فلم يفهم شيئا منها . وذهب قوم - وكنت معهم - إلى أن
القصد أن يسود الخديوى ، ولا يكون له تدخل في الحكم (٣٢٢) . فإذا
صح ذلك كانت هذه فكرة مصطفى باشا ، وهى مطابقة لما قاله له لورد
كتشنر عام أول ، من أنه يريد أن يمنع الخديوى من التدخل في
الأعمال ، وما قاله قبل سفره في هذا العام من أنه يريد أن يتحصل من

(٣٢١) في الأصل : وإن علمت .

(٣٢٢) يقصد : يملك ولا يحكم .

حكومته على إذن يبيح له التداخل في المسائل الخاصة بالخدبوى ، حتى يمنعه من العبث بالمصالح .

غير أنى لا أعرف كيف يتوصلون إلى هذا المنع ، ويحولونه نظاما ، أو من ضمن النظام ؟ لا أرى أمامى سوى إحدى طريقتين : إما أن يعين للخدبوى مستشار (٣٢٣) لا ينفذ في المعية أمر الا رأيه ، ولا يتم عمل الا باطلاعه عليه - وهذا يوافق ما كان يتم في زمن كرومر . وما أشيع - بعد كتشتر - من أنه يريد أن يكون [ص ١٤٥] له مقام بسرأى عابدين ! وجعل هذا من نظام الحكومة يشبه أن يكون حماية - وإما أن يصدر قانون أوامر عال ، يقال فيه إن تعيين النظار وعزلهم يكون بناء على ما يعرضه العميد ، والقوانين تعتبر نافذة متى قررها مجلس النظار .

وهو أمر هائل جدا ، وفيه أزيد من معنى الحماية ، ويطابق ما تناقلته الجرائد من أن الدول لا ترغب في إلغاء الامتيازات لأن مركز انكلترا في مصر غير معين ولا محدود ، فهي التى تشير بالنظامات ، والحكومة المصرية هى التى تقتنها ، ويختلف الحال بتغير الظروف ، فإذا تقوت الحكومة المصرية استقلت هى بفرض القوانين ، وإذا تقوى الاحتلال كانت الكلمة النافذة له . وجعل النظام على الطريقة الثانية من شأنه أن يحدد مركز الاحتلال ، إذ يجعل الوزارة مسؤولة أمامه ، وهو مسؤول من عندنا عن إدارة البلاد .

وهذا يوافق أيضا ما يشير إليه كلام جرى بينى وبين مستر برونيت

المستشار الخديوى . فقد قال لى : إن القانون النظامى الجديد (٣٢٣)
ناقص ، لأنه خال من تحديد مركز الاحتلال فى مصر .

فاذا قارنا بين هذا القول وتوقيف الانتخابات بعد الشروع فيها ،
وما شاع من أن لهذا التوقيف علاقة بإلغاء الامتيازات [ص ١٤٦] -
أن تكون الطريقة الثانية ، أو ما يشابهها ، هى المقصودة !

زرت رشدى أمس ، ومكثنا معا ساعتين تقريبا . وقد قلت له :
إلى أفضل أن أكون فى شركة القنال على أن أكون فى وظيفة أخرى ، لأنى
أريد أن أعيش عيشة هادئة . وهو كان يقصد وظيفة فى الحكومة ،
كرئاسة الاستئناف ، أو الشورى . وانتهينا على أن يسعى فى الأسهل .

وفى أثناء ذلك قال إنه صالَحَ بحى باشا وابنه على سعيد . فأبيت
الدخول فى الصلح الآن . ثم فهمت منه أن يوسف صديق كان فى
لوندرة ، وأن الخديوى كان عزم على أن يقدم إليها بقصد تعديل القانون
النظامى ، فأقنعه بعدم فائدة ذلك ، واقتنع . وأنه قابل كتشنر فى
باريز ، وأن سكة حديد مرموط لم تنته (٣٢٤) ، وأنها بين الانتهاء
وعدمه .

وقد قرأت فى « مقطم » اليوم أنها انتهت على أن الحكومة تشتريها
بنفقاتها ، مع ثلاثة فى المائة فوائد .

يعاكس محب باشا فتح الله بركات فى الانتخابات ، وتقابل معه ،

(٣٢٣) صدر القانون النظامى الجديد فى أول يولية ١٩١٣ بإنشاء الجمعية
التشريعية .

(محمد خليل صبحى : تاريخ الحياة النيابية فى مصر الجزء الرابع
ص ٤٢ مطبعة الكتب المصرية ١٩٤٧) .

(٣٢٤) فى الأصل : لم تنتهى .

فقال له ما معناه : إني أفعل ذلك حتى تعلم أن الالتجاء إلى الأكابر لا يفيد .

علمت من فتحى أن شالا من شيلان السيد بقى بعد القسمة ، فاستحسن مدير الأوقاف الخاصة والشيخ محمد حسنين بيعه ، وكتبت الأوقاف إلى استورس^(٣٢٥) تعرض على كتشنر شراءه ، فلم يقبل ، فباعه فى خان الخليل بجنيه ١. فالشيخ حسين والى قَتَنَ للخديوى بأن الشيخ المذكور قدمه هدية إلى كتشنر ! فغضب من ذلك ، وعمل تحقيقا ووضح الحقيقة [ص ١٤٧] السالفة ، فغضب على الساعى ، وعين المشكر فيه مديرا عاما للمعاهد الدينية وملحقاتها .

علمت من رشدى أن كتشنر كان أراد أن يطلب من الخديوى رفت كل من عثمان مرتضى ويوسف صديق ، فأقنعه رشدى بعدم أحقيته فى التداخل فى ذلك .

يقال الآن إن الأول رئيس حزب فى المعية للاحتلال ، والثانى رئيس حزب ضده !

يقال أيضا إن هناك خلافا بين الوزراء . فسعيد ورشدى ووجه يكرهون كرها شديدا حلمى ، وسعيد يشك فى رشدى ، وحشمت مخالف لسعيد ! والحاصل أن لا اتفاق بينهم .

مرضت حرم مصطفى باشا فهمى ، ومرضها ابتداء بانحراف فى العقل ، يخشى من أن يصير جنونا^(٣٢٦) .

(٣٢٥) السيرروناالدمستورز ، السكرتير الشرقى لدار المعتمد البريطانى من سنة ١٩١٠ إلى ١٩١٧ .

(٣٢٦) وقد تقرأ « هستريا » وهى أضعف . والكلمة مطموسة .
سعد رفاول ج ٤ - ٢٠٩

لم تعلق الجرائد القومية شأنًا على عبارة المقطم ، وسكتت جرائد المعية عنها وأغفلتها ، إلا جريدة « الشعب » ، فانها أخذت في التعليق عليها . ولكنها تريد أن تقدم المقدمات لما تقصد أن تقوله في شأنها .

وتداولتها جريدة دى كير^(٣٢٧) بأن القصد أن لا يرأس الخديوى مجلس النظار ، [ص ١٤٨] وأن تجعل ادارة الأوقاف نظارة . ولكن هذا التأويل غير منطبق على المعقول ، ولا يفيد في المقصود . وقد علمت من نشره أن مصدره غير موثوق به .

وعبارة المقطم — إن صحت — لا يمكن تأويلها إلا باحدى الطريقتين اللتين أسلفت بيانها . وربما كان القصد منها مجرد الإيهام ، حتى لا تتداخل المعية في شأنها ، ويساعد على ذلك أنه لوح إليها في عدد يوم الثلاثاء ، في آخر عبارة كتبها بشأن الانتخابات ، وتفتتح عيون الاحتلال لها ، وتسهرهم على مراقبتها ، ومنع كل تلاعب فيها . ويدل عليه أيضا غياب أغلب الذين يمكن أن يعول عليهم في معرفة هذه الأخبار ، وأهم مصادرها .

خطر في بالى أن رشدى إنما يغشنى بعض الشيء ! لأنه لا يزال يحذر منى ، ولا يبدى لى من الأخبار الا ما كان محرّفاً ! وهممت أن أكتب إلى راسم خطاب عتب ، ولكنى ترددت في الكتابة ، خيفة أن يظن أنه مقدمة إسترضاء .

[ص ١٤٩]

نشر المقطم أن استورس يعود يوم الاثنين القادم . فوقع في

خاطري أن أكاشفه بعبارة إذا^(٣٢٨) لقيته ، لكى يساعدنى . ولكن يلوح لى أنه ربما كان القول له بعد مفاتحة اللورد أنسب ، حتى لا يكون هناك وقت لتمهيد علر تخفى معه الحقيقة التى أريد الوقوف عليها .

إنى أريد أن أبتدىء اللورد بها ، لأرى ما يكون من جوابه الفورى ، فإن ذلك يدلنى على معنى كبير من إقبال وإدبار ، واهتمام وانصراف .

٢٧ سبتمبر سنة ٩١٣

قابلت رشدى أمس . وبعد انصراف فتحنى من عنده قال : إنه نقل إليه أن المتهم فى قصيدة هجو الخديوى استشهد بك على أن حفى بك قال أمامك : إنه أبدى رأيه فى تلك القصيدة بالضغط عليه . فقلت : لم يستشهد بى أحد على هذا المعنى ، وهو غير صحيح . والذى حصل أنى سألتها عما إذا كان فهم من القصيدة عقب نشرها أنها موجهة ضد الخديوى ، فقال : لا ! فلمتة على كونه لم يذكر هذه الواقعة فى تقريره أيضا ، لواجب الذمة فقال : حسنا فعلت . وكذب ما بلغنا . ثم تحدثنا فى شؤون شتى ، ورويت له حكاية أمين أبى يوسف مع محافظ دمياط ونظارة الداخلية .

[ص ١٥٠]

قال لى راسم إن أمين يحبى وأبناه اشتريا شركة الاعلانات ، والجرائد التابعة لها ، وهى : الريفورم^(٣٢٩) ، والبورس^(٣٣٠) ،

(٣٢٨) فى الأصل : اذ .

La reforme (٣٢٩)

(٣٣٠) La Bourse Egyptienne لسان حال الجالية الفرنسية فى مصر .

والنيل^(٣٣١) - لكى تحمل حملة على كتشنر وسعيد . وأن ذلك سيظهر قريبا .

رأيت فى جريدة « الأفكار » ، الصادرة أمس مساء ، ردا على عبارة المقطم ، قال فيها إنه لا يمكن أن يتنازل الخديوى عن سلطته إلا إلى نواب الأمة ، لأنه هو النائب عنها . فإذا لم يكن النظار مسئولين أمامه ولا أمامهم ، فأمام من يكونون مسئولين ؟ ولزمت بقية جرائد المعية والوزارة الصمت .

قال لى هلباوى بك أمس : إن مركز الوزارة متزعزع جدا ، وإن الانكليز فى مصر يجاهدون بذلك ، ويسعون فى عرقلة مساعيها ، وسيكون لهم نفوذ أظهر فى المصالح من الآن ، ويحصل ذلك بعد عودة كتشنر . وإن هذا العميد ساير الخديوى أول الأمر لضمان الحاجة منه^(٣٣٢) بالنسبة لتدخله فى البلاد العربية ، وقد انتهت هذه المسألة الآن ، فانتهت مأمورية الخديوى عندهم . ولذلك بدأوا يناصبونه العداء من تاريخ الاتفاق على هذه المسألة العربية^(٣٣٣) . وكان يلوح لى شىء من هذا القبيل ، ولكن كان ينازعنى فيه مصطفى باشا كثيرا .

Le Nil (٣٣١)

(٣٣٢) قراءة تقريبية ، والمعنى ان كتشنر ساير الخديوى فى البداية لحاجته إلى تدخله فى البلاد العربية .

(٣٣٣) أغلب الظن أن هذه المسألة العربية هى الحرب الإيطالية الطرابلسية ، التى كان موقف الانجليز فيها مخالفا لمواقف الوطنيين المصريين . ففى الوقت الذى كان الوطنيون يرون اعلان مصر الحرب على إيطاليا ، كان الانجليز حريصين على حياد مصر ، حتى لا يدفع اعلان مصر الحرب على إيطاليا بحكم تبعيتها للدولة العثمانية - إيطاليا إلى مهاجمة الموانى المصرية ، ودخول انجلترا الحرب ضد إيطاليا لحماية احتلالها =

وقد ردد رشدى هذه العبارة أمامى مرارا ، وهى (٣٣٤) أنه لا يبقى فى الوزارة إذا ترأسها حشمت أو حلمى . وقال لى هلباوى [ص ١٥١] إن ورق هذا الأخير ساقط عند الانكليز الآن ، وورق حشمت أسقط .

ويظهر - من قرائن الأحوال - أن مركز الوزارة غير ثابت ، ولكنى لا يمكنى أن أجزم باستمرار تزعره ، حتى ولا أنا متأكد من وجود هذا التزعر ، رغما عما يؤكد الناس !

ويغلب على ظنى أن هذه أمانى الساعطين ، نسجوها حقائق . لأن سعيدا (٣٣٥) وبقية رفاقه فى يد كتشنر ، كحجارة الشطرنج فى يد اللاعبين ، ولا يحدون (٣٣٦) أطوع منهم لتنفيذ سياستهم . نعم إنه قد يوجد شيء من عدم الثقة فيهم ، ولكن من المؤكد أنه لم يكن لهم ثقة كاملة بغيرهم ، ولا وجه لاستبدال مشكوك بمشكوك !

ثم إن فى هذه الوزارة معايير لم توجد فى غيرها ، أولا ، أنها منتخبة بواسطة الخديوى ، وافتخر كثيرا بها ، ثم انقلب عليها ، وجاهر بالانقلاب ، وجاهر رئيسها بالانحراف . ثانيا ، أنها حاربت الحزب الوطنى محاربة شديدة ، حتى بددت شمله ، ومزقت روابطه ، وأخذت

= وقد كان تأييد الخديو عباس حلمى لموقف انجلترا ، وعدم عرقلة سياسة الحياد أمرا ضروريا لكتشنر لنجاح سياسة الحياد (أنظر : د . عبد العظيم رمضان : الجيش المصرى فى السياسة ١٨٨٢ - ١٩٣٦ ص ٩٠ - ٩٤) . وقد وقعت تركيا معاهدة « أوشى » مع إيطاليا فى أكتوبر ١٩١٢ .

(٣٣٤) فى الأصل : « وهو » .

(٣٣٥) فى الأصل : سعيد .

(٣٣٦) أى : الانجليز .

أنفاس الأحزاب ، وضيق السبل في وجوه الأحرار . ولا أظن أن
 مأموريتها انتهت من ذلك كله . زد على ذلك أنها كونت لها أنصارا
 كثيرين ، بما أغدقت من التحف والمزايا على المقرين منها . فكان من
 غير السهل اسقاطها . كل ذلك يحملني على استبعاد اسقاطها . والله
 أعلم !

[ص ١٥٢]

٢٨ سبتمبر سنة ٩١٣

اخبرني فتح الله بركات أن خليل بيك شاهين وعلى جاد الله قالوا
 له : إذا كان الباشا يقبل الانتخاب فإننا نتخبه ! فقال : إنه يقبله
 ولكن لا يسعى إليه (٣٣٦) .

حضر راسم (٣٣٧) أمس ، وجلس إلى حتى منتصف الساعة
 الواحدة بعد نصف الليل ، وتحادثنا في شؤون شتى ، وأهمها ما حدث
 بيني وبين سعيد . وكان هو يدافع عنه دفاعا عاما ، بأنه حسن النية في
 عمله . ولكنه لم يستطع أن ينقض حرقا مما أوردته . ولم أفهم منه سوى
 أن سعيدا (٣٣٨) متألم من زملائه ، حتى من رشدي ، وأهمهم
 لا يستطيعون أن يسروا معه ويتجاوزون (. . .) (٣٣٩) كثيرا ، وأنه
 يبست ليلالي يقظا من كثرة الهموم والأحزان .

(٣٣٦) هذه أول مرة يرد فيها ذكر لترشيح سعد زغلول نفسه في الانتخابات .
 ولم يعلق عليها .

(٣٣٧) يقصد محمد راسم .

(٣٣٨) في الأصل : سعيد .

(٣٣٩) كلمة غير مقروءة .

أشرت على فتح الله بـيك أن يلين مع محب ، وأن يقبل وساطة أحمد باشا محمود بينهما . فامتثل ، وسيسمى أحمد فيه على ما يظهر .

أجد في نفسى نوعا من الاطمئنان ، ولكن لا أدرى مصدره الا في توهم^(٣٤٠) أن ينجح واحد من الأمور التي فتحت أمامى أبواهما ، وهى : (٣٤١) وظيفة القنال ، أو العضوية فى الشورى^(٣٤٢) ، أو الرئاسة فيها ، أو فى الاستئناف - أو لأنى رضى النفس على الاكتفاء بما يسر الله من الرزق ، وعدم الانشغال بالمستقبل ، وترك الأمر فيه إلى الله . [ص ١٥٣] وهذا الأخير هو الذى يجب أن أقويه فى نفسى ، لأن غيره صعب جدا : فالخديوى عدو لدود ، وسعيد حقود ، وكشتر رجل ملاعب ، وبين طباعنا تنافر ، فما أظنه يهتم بشأن اهتماما يكسر معارضة الأولين . ولهذا أرى أن الأصوب أن أسمى لهما سعى ، ولكن لا أعلق قلبى بهما ، وأفرض أن المساعى خابت فيهما ، حتى لا أكون فى قلق قبل معرفة أمر الله فيهما ، وفى حزن بعدهما . واليأس - كما قيل - إحدى (...)(٣٤٣) .

يخطر ببالى ، من وقت لآخر ، أن أدفع بعض الجرائد لأن تنسوه بذكرى ، وتلفت الناس إلى انتخابى ! ولكن الناس لا يقرأون ، ومن قرأ منهم لا يهتم ، وإنما يهتم خصومى منهم بمعارضتى ، فأكون قد فتحت على نفسى بابا من الشر كان مقفلا ! فالأحسن دفع هذا الخاطر .

(٣٤٠) قراءة تقريبية ، والمعنى : احتمال أن ينجح سعد زغلول فى الحصول على إحدى الوظائف اللتين فتحتا أمامه .

(٣٤١) قراءة تقريبية .

(٣٤٢) هذه أول مرة يفكر فيها سعد زغلول فى الحصول على إحدى الوظائف اللتين فتحتا أمامه .

(٣٤٣) كلمة غير مقروءة .

وأظن أنه لا يحلولى من العيش الا ما كان لدنا لا جافا ، ولا من الحياة الا ما كانت هادئة ، ولا من الوسط الا ما لا أحتاج إلى من حولي فيه ، ولا أصبو من الأعمال الا إلى ما لا مشقة فيه ، ولا يسعه عدو^(٣٤٤) وربما كان هذا حالا من أحوال (. . .)^(٣٤٥) ، ونتيجة من نتائج التقدم فيه . ولقد رأيت أن صحى تقدمت ، ونفسي اطمأنت ، فلا أعمل على تأخير الأولى وإقلاق الثانية ، والحكمة في الزهاد والرضا بالموضوع .

[ص ١٥٤]

يخطر ببالي أن أرحل عن هذا الوطن ، وأختارلى سكنا فى غيره ! ولكننى عاجز الآن عن تعيين هذا الغير ! وربما كان هذا الخاطر شهوة ، حتى اذا أرضيتها ندمت على ما فرط ، وحننت إلى وطنى حنينا يتعبى الخروج منه ، ويشقى الاحتباس فيه . فالأولى أن لا أمضى معه ! ولا أجد مسليا إلا إشغال النفس بقراءة أستفيد منها ، أو كتابة أقيد بها بما يخطر بالبال ، وليس بينى وبين الآخرة الا القليل ، ولا أعلم ماذا ألقى فيها ، فلا بد من انتهاز فرصة الحاضر ، والعيش فيه كما هو بدون شغل بالمستقبل .

صدر الحكم اليوم فى قضية المعارضة ، التى رفعها عبد الحليم المصرى ضد الحكم الصادر عليه فى تهمة قذفه الخديوى بقصيدة - بالبراءة . وبلغنى من بعض الذين حضروا الجلسة أن شهود الاتبات تلعثموا فى الشهادة ونال الخزى أهمهم ، وهو حفى بيك ناصف . وأن المحكمة أعطت للمترافعين الحرية التامة فى القول والدفاع . وقال

(٣٤٤) قراءة تقريبية .

(٣٤٥) كلمة غير مقروءة .

الرئيس بعد المداولة : إنه لا ينبغي لأحد أن يسدى ، بعد النطق بالحكم ، علامة استحسان أو استقباح ، ومن فعل شيئا من ذلك عوقب عليه عقاباً شديداً . ثم نطق بالبراءة .

وإني أستحسن هذا الحكم ، وأعده أنسب بالخدوي من حكم الإدانة بالحبس ثلاثة أشهر، وهو مطابق للعدل ، [ص ١٥٥] لأن القول ، الذى لا يصح الحكم عليه بأنه قذف الا بواسطة أهل خبرة ، لا يعتبر قذفاً ، فان شرطه أن يكون موجبا للاحتقار أو للعقوبة (٣٤٦) ، وما لم يكن مفهوما لا يوجب شيئا من ذلك ا

ولا أعلم موقع هذا الحكم من سمو الأمير ، ولكن القرائن تدل على أنه سيكون شيئاً ، لأن ديوان الأوقاف رفت الشاهر ، وحرمة من المعاش . ولأن شهود الاثبات لم يعدلوا عن القول بأن القصد من القصيدة الهجو . والذى كانت أقواله أول الامر مبهمة فى هذا المعنى ، أزال هذا الابهام ، وأكد بأنه فهم من قراءة القصيدة قصد الهجو موجها لسمو الأمير .

ولا يبعد أن يشتد غضبه (٣٤٧) على رشدى باشا ، لأنه ناظر الحقائق ، وربما كان يعلق أمرا كبيرا على وجوده فى القطر وقت نظر هذه القضية .

أخبرنى راسم أن فى نية الخديوى أن يعين نجيب باشا (٣٤٨) رئيسا للجمعية التشريعية ، وعثمان مرتضى مكانه ، وسيف الله باشا مكانه . وكنت قد سمعت من قبل عن تعيين الثالث مكان الثانى ،

(٣٤٦) قراء ترجيحية .

(٣٤٧) أى يشتد غضب الخديوى .

(٣٤٨) إبراهيم نجيب باشا ، مدير عموم الأوقاف .

فجاءت رواية راسم مؤيدة لما كنت سمعته . غير أنه يقول انه لم يسمع روايته من سعيد .

٢٩ سبتمبر سنة ٩١٣

ان لذة الحياة أن يكون للانسان أصدقاء ، وأن يكون [ص ١٥٦] غنيا عن الناس . ولا يكون ذلك الا اذا كان قنوعا ، ولذلك قيل في الأمثال : القناعة كنز لا يفنى .

مادام الموت يهدد الأحياء ، وهو لهم آخر ، فلا ينبغي لهم أن ينزعجوا لمكروه يصيبهم ، أو يجوب بيوتهم ، كما لا يحسن لهم أن يسروا لمحبوب يوافيهم . والعاقل من عرف الدنيا ، وأعد نفسه لتغيرها وتقلب أحوالها .

إفعل المعروف لا تنتظر عليه جزاء ، والا طال انتظارك ، وفقدت صبرا .

قول من يتمنى موت الغنى وارثه ، فلا تكن غنيا ولك وارث .
الطامع في الشيء فعلا يزهد عنه قولا ، من أحب شيئا ، أكثر من ذكره ، ولو بالتبرء منه !

أكثر الرذلاء يطعنون على الرذيلة !
اكتنم سر ، واكتنم أنك تكتنم ! فان التظاهر بالكتمان إظهار لسوء الظن بالناس ، وفيه مودة عليك لهم .

لا تعرض نفسك لسخط الناس عليك ، فان لا تفعل ناصبوك العداة وقصدوا لإسكاتك ، كل مقصد .

أسوأ الناس من كان خيرا ويعرفه الناس بالشر ، وأشرهم من كان شريرا معروفا بالخير .

أحسن في احسانك بعدم المن به والتكره من فعله ، فان المن يطله
والتكره يضعف من أثره

لا تطلب معائب الناس ، واستر ما استطعت عوراتهم ، واذكر
ما أمكنك محاسنهم ، واذا عرفت لك عداوة ، فادفع بالتي هي
أحسن ، فاذا الذي عاداك كأنه ولى حميم .

إياك أن تنقص من أقدار الناس وتبخس ما عملوا . واستعن على
عطفهم اليك بالاحسان لهم في القول والعمل .

لا تعمل في ضعفك عمل الأقوياء ، ولا في قوتك عمل
الضعفاء ، بل اعمل في كل حال ما يناسبه ، والا داسك الأقوياء في
ضعفك ، وغلب عليك الضعفاء في قوتك .

عامل الناس في إعطائهم معاملة الأصدقاء ، وفي الأخذ منهم
معاملة الأعداء ، تحقق أملهم فيك ، ولا تنتظر منهم أن يحققوا أملك .

من الناس قوم يتفكرون بعد الكلام ، ويتكلمون قبل التفكير ،
فلا تركز إلى قولهم ، ولا تعول على آرائهم .

كن تاجرا مع التجار ، وأول محسن بين المحسنين .
لا تنصح من لا يستنصحك ، فتفريه باستغفالك ، واستمراره في
غيته .

حاسب نفسك آخر النهار على ما فرط منك في أوله [ص ١٥٨]

فاذا كنت أسأت فتب واستغفر ، وإن كنت أحسنت فاستزد . واعزم
أول النهار على فعل الخير ، واجتناب الشر .

عظم الناس ، ولا تطلب أن يعظموك ، وخير تعظيمهم (٣٤٩)
الاحسان اليهم .

دار السفهاء ، ولا تعرض نفسك لسفههم ، لأنهم أقدر على
إهانتك أكثر من قدرتك على عقابهم .
إذا كانت القوة محتاجة الى التخيل ، فان احتياج الضعف اليه
أشد .

أحسن ميزان ترجع اليه في معرفة عملك ، أن تنظر لثله من غيرك
في نفسك ، فان شعرت به سرورا فافعله ، والا فاجتنبه .

قبل أن تحكم على غيرك في تهمة ، افرض انك متهم بها ، وأنت
أنت الجاني فيها ، ثم احكم بعد ذلك على غيرك بمثل ما كنت تحب أن
يُحكم به عليك .

أنظر الى من تحتك في القناعة تنفع ، والى من فوقك في الفضيلة
تستزدد منها .

لا تنس أن تنصح نفسك كل يوم في (. . .) (٣٥٠) .

إذا غضبت فلا تفعل حتى يسكن غضبك ، [ص ١٥٩] وإذا
رضيت فلا تعجل الى المكافأة قبل أن يستقر حال الرضا في نفسك ،
لأن العمل وقت الغضب يجاوز في الأغلب الرأى ، والمكافأة وقت
الرضا ربما صادفت غير أهل ، أو جاءت على غير حقيقة .
إذا مدحك مداح بما لا تعرفه أنت من قبل في نفسك ، فاعتقد بأنه
منافق يواريك ، ومغائل يداجيك (٣٥١) والمبالغة في هذا الباب لا تختلف
عن الاختراع .

(٣٤٩) قراءة تقريبية .

(٣٥٠) بياض في الأصل .

(٣٥١) يداجيك أى يدريك .

خالف هواك الى عقلك ، ولا تعكس !
 فر من معاشرة اللاعبيين والمغازلين وأهل الانهماك في الشهوات ،
 فانهم يلوثون نفسك ، ويضعفون عقلك ، وسيجرونك الى ما يقضى
 على مالك ، ويفسدون حالك . فاجتنب معاشرتهم اجتنابك للجذام
 والبرص ، ولا يغرنك منهم ظاهر لطف ، ويادى ظرف ، فان تحت
 الظواهر الغرارة بواطن ملؤها الشر والخبيث . اللهم ثبتني على الفرار
 منهم ، واجعلني من أعداء صحبتهم ، والبعيد عن مجالسهم .
 لا تُثر ابنك منك إلا جهة الخير ، واجعل جهة الشر مجهولة
 عليه . إنه لا شيء يؤثر في نفس الصغير أشد من عمل أبويه .

[ص ١٦٠]

٣٠ سبتمبر سنة ١٩١٣

لم تعلق الجرائد شيئا على الحكم في قضية عبد الحليم المصرى ،
 ما عدا « جورنال دى كير » ، فانه تكلم عنه بأن الذين أشاروا باقامة
 الدعوى لم يحسنوا الشورى ، كأن الخديو موعود بعدم اخلاص النصح
 له ، لا في القصائد ولا في مسألة مريوط (٣٥٢) . !

(٣٥٢) كان الخديو عباس قد ساق الحكومة إلى مساعدته في إنشاء سكة حديد
 مريوط ، وكانت خاصة به ، وبعد احتلال إيطاليا لليبيا فكر في سنة
 ١٩١٣ في بيعها إلى شركة إيطالية لتمدها إلى جهة السلوم ، مع ما في
 ذلك من التهديد الاقتصادى والحربى لمصر ، وتناول هذا التصرف
 أراضي تلك السكة ، رغم أنها غير مملوكة للخديو بل ملك للدولة
 المصرية . ولكن كتشنر اعترض على هذا التصرف ، فرضخ الخديو ،
 وسعى في بيعها للحكومة المصرية ، وتمت الصفقة ، وامتلكت
 الحكومة المصرية السكة الحديد وأنواتها بمبلغ كبير (أنظر مذكرات

= محمد علي علوية : ذكريات إجتماعية وسياسية ص ٧٥ - ٧٦ ، المركز العربي للبحث والنشر ، ١٩٨٢ .

وقد أورد أحمد شفيق في توضيح هذه القضية ، أن الخديوي عباس حلمي كان قد أنشأ سكة حديد مربوط لاصلاح أراضي الزراعة بغرب الاسكندرية ، وقدمت له مصلحة السكة الحديد بعض ما عندها من الأدوات المستعملة اللازمة لهذه السكة بثمن قليل .. وكذلك أرسلت له نظارة الداخلية جماعة من المحكوم عليهم بالسجن ليسانده في مدها ، كما كان الخديوي يشغل رجال الحرس فيها .

وفي أوائل سنة ١٩١٣ ، أي بعد عقد الصلح بين الاتراك والطلبان بثلاثة شهور ، وفي أثناء استمرار القتال في طرابلس والبلقان ، أراد الخديوي بيع السكة الحديدية ، لشركة انجليزية ، ولكنه وجد منافسا كبيرا هو البنك الايطالي ، فأمضى العقد مع البنك المذكور ، ورخص له بأن يمد هذا الخط لنفاية حدود طرابلس والسلوم . فذهب اللورد كتشنر في الحال إلى السراي ، وأبلغ الخديوي أنه باع أرضا ليست ملكا له وأنه لذلك يعد مسئولا شخصيا أمام الحكومة المصرية صاحبة هذه الأرض . فخاف الخديوي ، ووعد بإلغاء البيع ، وطلب بيع هذه السكة للحكومة ، فرفض اللورد أولا ، ولكن الخديوي وسط محمد سعيد باشا في الأمر ، فوافق اللورد ، وتمت الصفقة في ٥ مارس سنة ١٩١٣ بتسليم الحكومة السكة ، وقبضت الخاصة الخديوية ثمنها من الحكومة ، وقدرها ٣٩٠ ألف جنيه ، بحساب الكيلومتر ثمانمائة جنيه .

ولما علم كتشنر بأن الوسيط في الصفقة هو يوسف صديق باشا ، رئيس الديوان الخديوي ، عزم على نفيه من مصر ، ولكن الخديوي عباس حلمي ، أسرع بفصله من رئاسة الديوان الخديوي ، وعينه ناظرا لخاصته ، وأعطاه أجازة يقضيها في أوروبا ثم يقابله في باريس .
(أحمد شفيق : المرجع المذكور ص ٣٢٥ - ٣٢٦) .

زارني أمس عزيز باشا كحيل ، وكنت متوقعا هذه الزيارة ، وفهمت منه أن الحكم بالاجماع ، وانه غير مثال بما يقال .
والذى يلوح لى - من غير أن يكون لى دليل عليه سوى خيالات ضئيلة هاربة - هو أن القضاة أكبروا (٣٥٣) شأن التشديد ، فلم يريدوا أن يحكموا به لأول مرة ، وخلافا للقانون وللذوق السليم ، ورأوا - من جهة أخرى - أن الحكم بالتأييد مغضب جدا ، ولا يرضاه الخديوى لنفسه ، ولا ترضاه الحكومة له ، فتحتمت البراءة .

ولا يبعد أن يكون لاقامة رشدى باشا فى العاصمة من الأسبوع إلى ما بعد النطق بالحكم ، علاقة بهذا الموضوع ، قصد بذلك أن يرى الجنتاب العالى شدة اهتمامه بالأمر ، ولكن ما كان هو ما أمكن .
والمستقبل كشاف الغيوب .

أراني غير قلق ولا مفكر كثيرا فى تحقيق شيء مما آمل ، وإلى أهنع نفسى على ذلك ، وأرجو الله أن يقدرنى على أن يصرفنى عن كل أمل من ورائه اذلال كريمة من كرائم النفس - خصوصا وما بقى من الحياة أقل بكثير عما مضى ، [ص ١٦١] وربما كان أقصر من ترداد النفس .

كان التحليل اليوم جيدا . وهو من شهرين كذلك . وقد أكلت أمس خمس منجات : ثلاثة فى الظهر ، واثنين فى المساء ، وبقيت ثلاث كبار . وقد كثرت الأرياح عندى على أثر ذلك ، والظاهر ان هذا لأن بعضها كان فى غير نضج .

من يوم أن أكلت هذه الفاكهة ، لم أر فى التحليل سكرا ، حتى يمكننى الآن أن أتأكد بأنه لا ضرر منها فى مرض السكر ، خلافا لأغلب ما نعرف من الفواكه ، وربما كانت نافعة لهذا الداء !

أكلت أمس الظهر فتة ملوخية من العيش الأبيض الناعم المبروم (٣٥٥) مع جانب من الأرز ، وبلحيتين ، وقليل من المانجو ، وعنقود صغير من العنب . وفي المساء ثلاثة منجات . وكان التحليل جيدا . وكنت فطرت في الصباح بفول أكلت منه الكفاية . فالحمد لله .

أحسست بميل في الفكر الى مصالحة كل مخالف ، حتى محمد سعيد ، حتى الحديدوى ! ولا يمنعنى من السعى اليه الا عدم الوثوق باخلاص الاثنين ، أو الشك في جدوى المسعى . [ص ١٦٢] وأرجح أن أسير على النهج الآتى : أفاتح كتشنر - في زيارة السلام أو بعدها (٣٥٦) - وعند غلبة الظن على الأقل بوصول خطاب مصطفى اليه . فان رأيت منه اقبالا ، عطفت على سعيد ، حتى لا تكون منه معارضة إن لم تكن منه مساعدة . وإن لم أر منه الاقبال اللازم ، نظرت في الأمر ، فان كان مطلقا انطلقت الى سبيل ، ووليت وجهى شطر من لا ينجب رجاء ، ولا يرد طالبا . وإن كان نسبيا (٣٥٧) فعلت على ما يقتضيه .

على أن اذا فعلت ذلك ، فلا يكون الا قضاء لحق على نفسه ، فان نجحت ، فيها ونعمت ، وإن كانت الأخرى ، فوفاء الحق راحة ضمير واطمئنان خاطر .

(٣٥٤) في الأصل : أول نوفمبر ، ولكن السياق يدل على أنه أول أكتوبر .

(٣٥٥) أى العيش الفينو .

(٣٥٦) قراءة ترجيحية .

(٣٥٧) أى لو كان عدم الاقبال من جانب كتشنر على فكرة زيارة السلام نسبيا .

أعوذ بالله من الشهوة اذا غلبت ، ومن الطمع اذا اتسع ، ومن النفس اذا غفلت عن نهامة البدن ، ومن العقل اذا سهى عن الآخرة .
لقد مات أبائونا ومن قبلهم ، وسنموت موتهم ، وما هي الا أنفاس نردها ، وأوقات نعددها ، فلا تكدر صفونا فيها بقى ، ولنعش بلذة الرضا بما غللك ، والزهد فيما لا تملك ، والزهد نوعان : أن تنصرف عن الشيء المطموع فيه عادة ، ولا تلتزمه بوسيلة ، ولا ترغب فيه بحيلة ، ولا تتوجه إليه بعمل ولا فكر ، وهو أكمل النوعين ، [ص ١٦٣] ولكنه أليق بالفانين في الآخرة ، المنقطعين عن الدنيا .
والثاني ، أن ترغب في الشيء رغبة عقل ، لا رغبة شهوة ، فاذا وصلت إليه بالسعى المشروع ، والوسيلة المحمودة ، استعملته في الخير الذي تريد . وإن لم تحصل عليه فلا يمس قلبك حزن ، ولا يأخذك بقوة غم ، بل تكون كرسول بلغ رسالته ، وما عليه من العاقبة !

في الأمم العتيقة تقل الفضائل الاجتماعية ، وهي التي يعبر عنها بالتواصل - أى الأخلاق التي ينتفع الغير بها - وتكثر الصفات التي ترجع إلى محبة الذات . وكل يشتغل لفائدته غير مهتم إلا بما يفيده خاصة . في هذه الأمم يكون الفاضل منبوذا دائما من أصدقائه والجماعة ، فيقل الأولون ، أولا يكونون، وتكثر المعارضة في الأعمال التي يباشرها . ذلك بأنه لا ينظر لمصلحة الأفراد ، بل لمصلحة الجماعة ، التي قل من يفهمها (٣٥٨) ، وكثر من يعارضها ، لأنها تخالف كل مصلحة فردية . فيكثر شاكوه ، ويقل شاكره ، ويصبح ملوما من الأغلبية ، ملعونا على لسان الأكثرية . أما من لم يشتغل بالمصلحة العامة ، فكل الذين انتفعوا منه باجراء المصلحة العامة من أحزابه ومن أنصاره .

(٣٥٨) في الأصل : « قلمن » ، بدلا من « قل من » .

فالعامل للمصلحة العامة خادماً لمخدوم غير معروف في هذه الأمم
يحترمه ، ولا شعور بفائدة عمله ، فيعاقب . ومصلحة الكل لا تتفق مع
مصلحة كل فرد على حدة ، وحيث أن يكون المصلح عدواً لكل من وقفت
المصلحة العامة ضد المصلحة الخاصة ، ويكونون عوناً عليه لمن يعمل
لهذه المصالح .

ولا ينجو المصلحون من شر المصلوحين إلا في الأمم الحية ، التي
تشعر بنفسها ، وتفرق بين مجموعها وأفرادها ، أوفى الأمم التي يبغ
الله المصلحين فيها قوة تجذب اليهم الناس ، وتعطفهم عليهم .

أول أكتوبر سنة ١٩١٣

لا يخلو الحال من أحد الأمور الآتية

إما أن يقول : (٣٥٩) إن هذه الوظيفة مالية ، ولا كفاءة لك في
الأمور المالية - فالجواب أنها لا تتطلب كفاءة أكثر من كفاءة ناظر
المالية . على أن - فيما أظن - أن الذي كان يشغلها لم يقدم محاسبات عن
عمله . (٣٦٠)

ولما أن يقول إنه ترشح لها أحد آخر ، وتم له الأمر ١ - فلا كلام
بعد - إلا أن أكون على ذكر منه في وظيفة أخرى (٣٦١) . [ص ١٦٥]

(٣٥٩) يقصد : كشنر .

(٣٦٠) يقصد سعد زغلول بهذه الوظيفة ، وظيفة شركة قناة السويس .

(٣٦١) أي أن يذكرني في وظيفة أخرى .

وفى هذا الرجاء ارتباط لا تُعرف نهايته ، على أنه لا يكون ارتباطاً (٣٦٢) غير قابل للانفكاك ، فيجوز أن يُفك إذا وُجد ما هو أحسن منه منجزاً .
ولما أن يقول : إن الحالة صعبة ، ولم يحن الوقت لمفاتيح الحديدى فى شأنك ! - فيقال له : إن همتك فوق كل همة ، وتُذلل كل صعب .
ولما أن يقول : سنتظرفى الأمر ! - فيقال : إننا نعتد على كرمك !
ولما أن يقول بأنه ليس فى الامكان ! - وهو ما أتوقعه صريحاً أو ضمناً .

٢ أكتوبر سنة ٩١٣

اشتد المرض أمس مساء على مدام مصطفى باشا ، وتأخرت ابتنتها (٣٦٣) عندها . فذهبت إليها فى نحو الساعة الحادية عشرة (٣٦٤) ، ووجدتها أصيبت بمغص ثم قيئوها وشرَّبوها ، فخرج منها شيء يشبه الدم ، وارتاحت بعد ذلك ، فعدت .

نمت أول الليل نوماً فى راحة ، وتيقظت آخره ، ثم لم أنم إلا نوباً (٣٦٦) . وتيقظت فى نحو الساعة التاسعة . وكان التحليل جيداً ، مع أنى أكلت فى الظهر عنقوداً من العنب فيه ١٥ حبة ، وثلاث منجات . وفى المساء منجتين ، وثلاث أصابع ضويلة كرونب مع رز [ص ١٦٦] فالحمد لله تعالى .

(٣٦٢) فى الأصل : ارتباط .

(٣٦٣) يقصد : صفة زغلول .

(٣٦٤) فى الأصل : الحادية عشر .

(٣٦٦) أى نوبة بعد نوبة ، أو حصة بعد حصة .

وأغلب ما أفتكر فيه أثناء الليل وأطراف النهار ، ما يكون من كتشنر معي ! وعندما أستحضر كل ما رأيته منه ، يشت من مساعدته : فإنه لم يظهر لي أقل انعطاف من يوم أن تقابل - في نوفمبر - مع الحديوي المقاتلة الثانية ، وأشار - في أثناء محادثة بعد حادثة محرم باشا - الى أني غير صادق ، إشارة خفية ! ثم عمل على عدم مقابلتي ، وامتنع عن أن يعطيني رأيا في الاستعفاء وفي صيغته ! وأرسل الى مع المستشار - بعد الاستعفاء - رافضا ما طلبته من التعويض ، بحجة أني أتيت بشيء منكر في مسألة محرم ، وأنه هو عدها علي ، وهو المؤاخذ بها ! ولم يحضر لزيارتي الا بعد أن ألفتته اليه نازلي خانم ، ولم يذكر لي في أثنائها ، ولا عند ردها اليه ، شيئا يطيب خاطرا ! ثم لم يدعني (٣٦٧) - كعادته - الى وليمته ، كما دعا (٣٦٨) غيري عن خرجوا معي ! وزرته مرة في مناسبة رسمية ، فأرسل رد بطاقة الزيارة مع ساع ! وكان وعدني بأن يرسل الى نسخة من مشروع قانون التراكات ، لأرسلها الى مصطفى باشا فهمي حسب وعده لي ، فلم يرسلها ، واستفهم من منزله (٣٦٩) عن عنوانه ، ولم يرد الاستفهام مني !

كل ذلك يدل دلالة قاطعة على أن الرجل لا عناية له - على الأقل - بشخصي ، إن لم يكن في نفسه شيء مني ! [ص ١٦٧] وما يكون لي - مع قيام هذه الأحوال - أن أطلب منه مساعدة ، لأنني لا أأنالها . ومع ذلك فاني سأقدم عليه ، لعل أن حادثة محرم في شراء الدائرتين الى محجورة (٣٧٠) باسكندرية بأثر من مساعيه ، تكون غيرت من فكره ،

(٣٦٧) في الأصل : يدعوني .

(٣٦٨) في الأصل : دعني .

(٣٦٩) أي : من منزل مصطفى فهمي باشا .

(٣٧٠) والمقصود بالمحجورة هي صالحة هانم ، أرملة البرنس محمد إبراهيم .

(أنظر قصة حسين محرم في هذه المذكرات ، كراسة ٢٠)

والأنت من تصلبه ، ولكى لا يكون لشهوته على عقله من حجة ،
وزيادة عن ذلك مسوغاً لى أمام نفسه أن أسلك سبيلاً آخر^(٣٧١) .

بلغ ما دفع لأحمد من مصاريف شهر أغسطس ٥٤٠٠ قرش ،
ويبلغ ما سينصرف فى الداخل ١٨٠٠ قرش ، فيكون المجموع ٧٢٠٠
قرش ، وإذا أضفت الى ذلك أيضاً مصاريف منزلية^(٣٧٢) ١٢٠٠
قرش ، يبلغ المجموع ٩٠٠٠ قرش ، وهو مبلغ مقدور إذا بلغ مع
الكسوة مبلغ مائة جنيه !

٢ أكتوبر سنة ٩١٣

فى نحو الساعة الخامسة ، توجهت مارا بالوكالة البريطانية الى
الجزيرة ، فرأيت أن أسأل فى مرورى عن اللورد . وقد كنت قرأت فى
بعض الجرائد أنه وصل بعد الظهر . فقلت إنه وصل . فدخلت ،
وانتظرت برهة ، وإذا [ص ١٦٨] بياورانه أقبل ، فقادنى اليه ، وقد
كان جالساً فى الترسانة^(٣٧٣) مع عبد الخالق مذكور، فاستقبلنى استقبالا
حسناً ، وتكلم فى القطن ، وجودة محصوله ، وارتفاع أسعاره . ثم
انتقل الى الانتخابات ، فتكلم فيها كلاماً طويلاً عريضاً استغرق
المسافة كلها ، وكانت تقرب من الساعة .

ومحصل كل ما قال إنه يجب على الشعب المصرى أن ينتخب

(٣٧١) يقصد سعد زغلول هنا تبرير محاولته مع كتشنر بأن فشلها سيكون
مسوغاً له بسلوك سبيل آخر . وواضح أن المأزق الذى وجد سعد
زغلول نفسه فيه بعد الاستقالة ، ومحاولة الخروج منه ، دفعه الى
التفكير فى وسائل للخروج منه لا تتفق مع ما طبع عليه ، ولذلك
يحاول إيجاد المبررات لهذه الوسائل .

(٣٧٢) وقد تقرأ « نثرية » .

(٣٧٣) يقصد : التراس terrace أى : الشرفة .

للجمعية الجديدة رجالاً من ذوى الأفكار المعتدلة ، والذوق السليم ، الذين لا يراعون في إبداء أفكارهم الا مصالح صغار الناس وعامتهم ، ولا تأخذهم في الحق لومة لائم، ولا ترتفع حرارة رؤوسهم الى حد أن تحملهم على الطيش في الآراء ، والمعارضة في المشروعات النافعة معارضة بغيضة عمياء خالية من العقل .

فان تألفت الجمعية من مثل هؤلاء الرجال ، أمكن أن تفيد البلاد فائدة قليلة ، [ص ١٦٩] لا بالنسبة لأن يكون لصيوتها نفوذ فقط في القوانين ، بل وفي غيرها من أمور الحكومة . أما اذا ضمت في صفها المشايخين (٣٧٤) ورجال الأحزاب ، واتبعوا في الشورى الأهواء وميول أحزابهم ، فان البلاد لا تنجي من ورائهم الاشرار . وأقل ما يترتب على خطتهم أن يقفل الباب الذى فتح للأمة في وجهها .

ثم قال (٣٧٥) : وإن الأحزاب شر على البلاد ، وإنى مسرور من أن الأمة عرفت ضررها ، وابتعدت عنها ، واستهجنّت فكرة تأليف ما يقوم على أنقاض ما اختفى منها . وزاد سروري أن هذا الاستهجان بدى (٣٧٦) منها وقت أن كنت غائبا عن مصر ، حتى لا يقال إن لى يدا فيه يسوق المستنكرين له الى الاستنكار . وقد لاحظت ذلك الى السير ادوارد جراى في حديثى معه !

(٣٧٤) فى الأصل : المشايخون .

(٣٧٥) فى الأصل : قال . وأضافنا : « ثم » .

(٣٧٦) فى الأصل : بدى .

ثم قال (٣٧٧) : ولابد أن يفهم المصريون أن الانجليز اذا تخلوا عنهم فلا بد أن تستولى عليهم دولة أخرى ! وأن الانكليز خير لهم من غيرهم !

قال : وإن القانون الجديد قد وسع من حقوق الشورى ، وأعطى للجمعية حقا عظيما جدا أنشأته لهم ، حتى يتمكنوا من وضع القوانين النافعة ، وحمل الحكومة على قبولها - وهو ذلك الحق الجليل : حق اقتراح القوانين .

وإن الأهالي يجب أن يعرفوا أني سهلت عليهم الانتخاب ، بأن جعلت لكل خمسين منهم حقا في أن ينتخبوا واحدا منهم - وهى فكرة قويت في لؤندره بمزيد الاستحسان .

وإنه سمع من بعض المعارفين بالأحوال أن الناس مهتمون بالانتخاب الى حد أنه أكد له بأن لا واحد من أعضاء الشورى يمكن أن يتجدد انتخابه [ص ١٧١] فى الجمعية الجديدة . ذلك بأن الناس يشعرون الآن بحريتهم ، ويأنهم يستقلون فى الانتخاب هذه المرة عن العمد ، إذ كان القانون القديم يحتم أن لا يُنتخب عن البلد الا واحد ، فكان هو العمدة ! أما الآن فأصبحت البلد تنتخب أكثر من واحد ، بل عددا وافرا . فهؤلاء المنلوبون الناصبون سيكونون مستقلين عن العمد ، وحينئذ لابد أن ينتخبوا غير من كانوا ينتخبون لغاية الآن ! وقد وافقه مذكور على كل ذلك .

(٣٧٧) أضيفت : (ثم) .

ولكنى قلت له : إن الذين في الانتخاب ليتقسمون الى قسمين :
قسم (٣٧٨) الذين يريدون أن يكونوا أعضاء في الجمعية ، وقسم (٣٧٩)
الذين لهم حق الانتخاب ، ولا يريدون أن يتخبوا منهم لعلّة
أو لأخرى . فاما هؤلاء فغير (٣٨٠) مهتمين بالانتخاب الا قليلا جدا .

وعارض [ص ١٧٢] هنا المذكور ، فقال : إن الكثير مهتمون
بالجمعية ، وأما الأولون مهتمون ، والمنافسة بينهم حادة . وفي
البلاد (٣٨١) يمكن أنؤكد بان الانتخاب في الدرجة الأولى لا يخرج في
كل بلد عن رأى عمدتها ، والمندوبون الناخبون لا يخرجون عن رأيه
أيضا في انتخاب عضو الجمعية - وهذه حقيقة أنا متأكد منها كل
التأكيد ، ولا يمكن أن تجري الانتخابات كما ينبغي الا اذا امتنع
التداخل فيها ، فاذا أمكن ذلك لضمنت أن يكون في الجمعية رجال
يمكن الاعتماد بهم .

وقد طالت المناقشة في ذلك ، وتحلل كلامه (٣٨٢) الاشارة الى أنه
أوقف الانتخاب منعا للمداخلة . وقلت : إن حق الاقتراع ليس
جديدا ، بل كان قديما ! فاضطرب ، [ص ١٧٣] وعلت وجهه
الكآبة ، فقلت : لا العفو ، إلى ظننته أمرا آخر ، حقيقة إن هذا الحق
جديد . وكان المذكور يوافقه . وما زلت أبين مزية هذا الحق حتى اقتنع

(٣٧٨) في الأصل : « ان الذين في الانتخاب ليتقسمون إلى قسم » ، وقد
عدلنا العبارة ليستقيم المعنى .

(٣٧٩) أضفنا : « قسم » .

(٣٨٠) أى الآخرين .

(٣٨١) يقصد : في الأقاليم .

(٣٨٢) أى كلام كشنر .

بأنى كنت خالطا (٣٨٣) ، وانشرح صدره من الموافقة على رأيه بعد المعارضة . وكنت أيضا اعترضت على قلة عدد الناخبين للمندوب الناخب ، ولكنى لم أطل في المعارضة خشية الإعنات .

وقال إنه أشار على محمد سعيد أن ينشر منشورا للذين سقطوا من القيد وأهملوا غلطا ، أن يعيدوا قيدهم ، ولو مضت المدة عليهم ، رافة بهم ، وحتى لا ينسب للحكومة أقل غرض . فقلت : إن هذا ضد القانون ! ثم وافقت بعد قليل خشية الإعنات أيضا .

[ص ١٧٤]

وقلت : إن عقلاء المصريين يرون بلا شك أنه - إذا كان لابد من تداخل أجنبي في أمورهم - فهم يفضلون تداخل الانكليزى على غيره .

وبعد كلام طويل في هذه المعاني وأمثالها ، نهض قائما : وتخلقت عن الخروج ، وقلت له - بعد انصراف مذكور - إلى أريد أن أعرض عليك مسألة ! فقال : افعل . فقلت : وظيفة « أوليفيه » أريد أن أشرح نفسى لها . قال : نعم ، إنها خلت من بضعة أيام بموت صاحبها ، وكنت ليلته عند يعقوب أرثين ، لأن المراد تعيين رجل يكون ذا معارف مالية في مثل هذه الأمور ، وهو عملا (٣٨٤) هذه الوظيفة ، أليس كذلك ؟ قلت : ليس لى أن أظعن فيه ، قال : ولكن الأمر لم يتم بعد ، وسأفعل جهدى .

قلت : إن لم يكن عمل شىء في هذه المسألة ، فإنى أكون شاكرا

(٣٨٣) قراءة تقريبية ، وقد تقرأ : « غالطا »

(٣٨٤) في الأصل : « يمل » .

إذا فكرت في أخرى ، [ص ١٧٥] والغرض أن لا أكون منسيا ،
وأن أكون على البال - نعم إنى أخطأت في الماضي ، ولكن - فقال :
سأبذل جهدى . قلت : إنى لم أختَر هذه الوظيفة - مع ما فيها من
التغريب - إلا لبعدها عن الحكومة ، وعدم تعلقها بالخدوى .
فضحك ، وكرر أنه سيبدل جهده .

ثم قال : أين الآن مصطفى باشا فهمى ؟ فقلت : إنه فى نابلى ،
وسيعود فى ٢٠ الشهر الحالى . ثم قال : ماذا تقول فى توقيف
الانتخابات ؟ فقلت : إنها ضربة معلم ، وقد أوقفت كثيرا من
المفاسد . فقال : صحيح ؟ قلت : نعم . فقال : إنهم يرشحون لهذه الوظيفة
أيضا يوسف صديق ١ - قالها بطريقة استخفاف (٣٨٥) . قلت وهذا
أيضا ؟
نشر المقطم أن اللورد كشنر سلم على محمد سعيد سلام الصديق
المشتاق لصديقه المسرور بلقائه .

[ص ١٧٦]

٤ أكتوبر (٣٨٥)

نشر جورنال « الأهالى » من منذ يومين أو ثلاثة ، جملة قال فيها :
إن الحكومة كلفت أحمد زكى باشا (٣٨٦) أن يبحث مسألة القتال ، فقدم
مذكرة بأنه بعد تعيين أوليفى بثلاث سنين رغب نوبار باشا أن يعين فيها
مصريا ، فلاحظت شركة القتال أنه يلزم أن يكون الذى يشغلها ملما

(٣٨٥) أضفنا كلمة « قالها » لسلاسة العبارة .

(٣٨٥) فى الأصل : ٤ نوفمبر ، ثم شطبها سعد زغلول بخطه ، وكتب ٤
أكتوبر .

(٣٨٦) أحمد زكى باشا ، سكرتير مجلس النظارة .

بالقوانين ، فأهمل نوبار باشا الطلب لعدم وجود مصرى توفّر فيه هذا الشرط . (٣٨٧)

يظهر لى من هذا ، وما سمعته من كتشتر إن المسئلة لم تتم ، ومن كون رشدى لم يرتح لإخباره بأن فائحت اللورد فيها وبأن مصطفى باشا ربما يكاتنه فيها - أن أنصار يوسف ، أو الذين يريدون إبعاده ! أرادوا أن يبعثوا عن وسيلة يتوصلون بها الى دفع ترشيح أرتين (٣٨٨) ففعلوا

(٣٨٧) كان اتفاقا ١٨٥٤ ، ١٨٥٦ يقضيان بأن ينوب عن الحكومة المصرية فى مجلس إدارة شركة القتال مندوب مصرى يتقاضى من خزينة الشركة مرتبا قدره ثلاثون ألف فرنك . وفى سنة ١٨٦٥ - أى بعد تعيين إميل أوليفيه ، وهو وزير فرنسى سابق ، مثالا لمصر ! أراد نوبار باشا أن يستبدل به رجلا مصرية قحا ، وكان غرضه خدمة شخص معين ، وكان من سوء حظه أن من رشحه كان من خريجي المدارس الابتدائية فقط ! فلقى الاعتراض من رئيس شركة القتال وبعض أعضائها ، وأبلغوا نوبار باشا أن هذا الممثل يجب أن يكون عارفا بالقوانين الدولية ، فاقترح نوبار باشا ، وأهمل المسئلة المصرية . ولكن مع تزايد الوعي الوطنى ، لم يكد أوليفيه يتوفى حتى علّت الأصوات الوطنية بتعيين مصرى مندوبا لمصر فى شركة القتال . (أنظر الأهالى فى ٢ أكتوبر ١٩١٣) ومن هنا فكر سعد زغلول فى ترشيح نفسه لهذه الوظيفة لكى يحل أزمتته المالية من جهة ، ولكى يحل مصرى محل فرنسى فى هذه الوظيفة التى هى من حق المصريين . (أنظر الأهالى فى ٢ أكتوبر ١٩١٣)

وقد كانت جرائد الأهالى ومصر والمؤيد من الصحف التى طالبت بتعيين « مصرى حقيقى » فى هذه الوظيفة ، بعد أن أمضى فيها إميل أوليفيه ٤٦ سنة !

(الأهالى فى ٢٧/٩/١٩١٣)

وفى الأصل : « فائحت اللورد فيها ولا بأن مصطفى باشا » ، وقد حذفنا « ولا » من العبارة .

الى (٣٨٩) هذه الوسيلة . ويجول بوهى أنه اذ كان الأمر كذلك ، ربما نجحت ، حيث أن اللورد لا يريد تعيين يوسف ، فإذا تعطل تعيين ريتين ربما تم الأمر لى ! والله أعلم !

[ص ١٧٧]

فى يوم ٢ أكتوبر (٣٩٠) عاد لورد كتشنر ، وفيه صدر الأمر بتجديد ميعاد الانتخاب الأول فى يوم ٢٦ أكتوبر. وإذا أضفنا الى ذلك ما كان من توقف الانتخاب بإشارة منه ، والخديوى موجود من غير بيان سبب - رأينا أن هذه الأمور مقصودة، وربما كان الغرض منها مقابلة التوقف عن إمضاء القوانين النظامية (٣٩١) بما يائله .

نشرت جريدة المقطم اليوم أسماء جميع الذين زاروا الوكالة البريطانية أمس لتنهتة اللورد كتشنر بالعودة ! وهى أول مرة حصل هذا النشر بالصفة المذكورة .

كذبت هذه الجريدة خير « الجورنال دوكير » فيما يتعلق بتعيين هذا اللورد سفيرا لدولته فى باريس ، وقالت عن تعيينه حاكما للهند بأن هذه إشاعة كان ردها مكاتبه (٣٩٢) فى لوندرة من منذ زمن ، وأنها سابقة أوأنها ، لأن حاكم الهند الحالى لا تنتهى مدته الا بعد سنين من الزمان . وهذا يدل على أن للخبر صحة ، خصوصا وقد قيل إن الحاكم المذكور يريد الاعتزال قبل انتهاء مدته لمرضه . والله أعلم .

(٣٨٩) فى الأصل : عل .

(٣٩٠) فى الأصل : نوفمبر ، وهو خطأ . وقد ارتكب سغد زغلول هذا الخطأ مرارا ، وكان يصحح بعض التواريخ بالشطب على « نوفمبر » وكتابة « أكتوبر » . ولكنه نسى بعض التواريخ الأخرى .

(٣٩١) أى توقف الخديوى .

(٣٩٢) أى : مراسله .

[ص ١٧٨]

ذكرت الجرائد خبر اكتشاف مؤامرة ضد كتشنر في المنوفية (٣٩٢م). ويظهر لي من تكرر اكتشاف المؤامرات أنها مفتعلة ، بقصد الإرهاب ، حتى يتمكنوا من فعل ما يريدون - خصوصا ضد الأحراب .

(٣٩٢م) هذه الكلمة تقرأ على وجهين : البندقية والمنوفية . وبالنسبة للقراءة الأولى ، فإن اللورد كتشنر كان ، قبل عودته إلى مصر ، في وطنه إنجلترا ، وعند عودته إلى مصر مر ببباريس ، حيث اجتمع بوزير خارجية فرنسا ، ثم سافر إلى روما ، فالبندقية ، حيث غادرها يوم ٢٨ سبتمبر على الباخرة شلزويج ليصل إلى الاسكندرية يوم ٢ أكتوبر (الوطن في ٣٠/٩/١٩١٣) .

وبخصوص ما أورده سعد زغلول من أن الجرائد ذكرت خبر اكتشاف مؤامرة ضد كتشنر في البندقية ، فقد اطلعت على جرائد : الأهالي ، والوطن ، والمؤيد ، والمحروسة ، ومصر ، والأفكار ، في شهرى سبتمبر وأكتوبر سنة ١٩١٣ ، للاطلاع على تفصيلات هذه المؤامرة ، ولكن لم يرد في أى منها ذكر لها . ولست أدري أين قرأ سعد خير هذه المؤامرة ، التى لابد أن تهتم بها كافة الصحف المصرية بالضرورة ، على نحو ما كانت تهتم بتحركات كتشنر منذ مغادرته إنجلترا إلى فرنسا فايطاليا فمصر ؟

على أن هارولد ويلز Harold Wheeler يروى في كتابه : « قصة اللورد كتشنر » أنه كانت هناك مؤامرة لاغتيال كل من الحديو عباس حلمى واللورد كتشنر ومحمد سعيد باشا ، وقد اكتشفت في صيف عام ١٩١٢ ، وأن السلطات ألقت القبض على ثلاثة من المتآمرين ، وكان أحدهم صحفياً على صلة بجريدة « اللواء » . وقد تعرف الكاتب فيتزجيرالد ، بإور اللورد كتشنر على رجل آخر رآه يتردد

من عجب ما نشاهد أن اللورد كتشنر يقول لكل زائريه من الأهلالي ، إنه يريد أن يكون الانتخاب حرا ، وأن الفلاحين ينتخبون من يرون فيه اللياقة التامة للنيابة عنهم من غير أن يكون لأحد ما تأثير على اختيارهم. ويقول : إنهم لو أحسنوا الاختيار ، ولم ينتخبوا ذوى الأفكار الثائرة ، والعقول الهائجة ، مثل الصوفاني - كما قال لفتح الله بركات - ومثل لطفى السيد - كما قال لي - وكغيرهما مثل ما قال لسوانا - إذا فعلوا ذلك كان لهم من الجمعية التشريعية هيئة نيابية صحيحة ، تُحترم آراؤها ، وتتولى النظر ، ليس في القوانين فقط ، بل في غيرها من أهم مهام الشؤون والأحوال . وقيل إنه يقابل المديرين واحدا بعد

= كثيرا حيثما يكون اللورد كتشنر موجودا . وقد عقدت عاصمة لهؤلاء انتهت إلى الحكم على رئيس العصاة بالأشغال الشاقة لمدة خمسة عشر عاما ، وحكم على الآخرين بالسجن لمدة ١٥ عاما .

وقد ذكر هارولد ويلر أنه عندما اكتشفت المؤامرة كان اللورد كتشنر على وشك مغادرة القطر إلى إنجلترا في بداية شهر يوليو . وأن الصحافة الأجنبية لاحظت عند وصول اللورد كتشنر إلى دوفر أن سلطات البوليس والمخابرات اتخذت احتياطات خاصة . وقال هارولد ويلر إن اللورد عندما زار باريس زار الخديو عباس ثم سافر إلى البندقية حيث أجرى محادثات مع مستر أسكويث Mr. Asquith رئيس الوزراء البريطانى ، الذى كان يقضى أجازة قصيرة في البندقية . ثم عاد إلى مصر بالباخرة شلزويج : Harold. F. B. Wheeler The

Story Of Lord Kitchner, Edinburgh 1924

ومن هذا العرض نرجح أن الكلمة كانت « المنوفية » وليست البندقية ، لأن المؤامرة اكتشفت في مصر لا في البندقية وفقا لهارولد ويلر . مع ملاحظة أن عام ١٩١٢ الذى أورده « ويلر » فيه خطأ ، وأنه كان ١٩١٣ على الأرجح ، لأن الرواية التى أوردها عن رحلة كتشنر ، خصوصا عودته بالباخرة شلزويج ، تتعلق برحلة عام ١٩١٣ .

واحد ، بدعوة منه ، ويعطى لهم التنبيهات اللازمة . ولم أقف لغاية الآن على نوع هذه التنبيهات .

[ص ١٧٩]

ذهبت الى رشدي ، فوجدته خارجا الى اللورد ، وكان مهتما جدا ، ووعدني بأن يمرى الليلة ، ونبه على خادمه بأن يجعل عبد الخالق باشا ينتظره حين قدومه . وعلمت من شكرى أن هذا توجه اليوم مساء الى إسكندرية ، وأن سفره ربما كان لمسئلة جمل (٣٩٣) سرقة رجال الخاصة من قاسم باشا مراد ، وحفظت الدعوى بحماية ، ويراد الآن إقامة دعوى البلاغ الكاذب ضد المبلغ - هذا ما قال شكرى باشا .

والذى يظهر لى من قرائن الأحوال وشواهد المقال ، أن هذا الرجل (٣٩٣) يريد أن يجعل الناس أحرارا له على غيره (٣٩٤) ، والا كانوا خائنين .

واحس أن فيه هشاشة ويشاشة أزيد من الأول ، وربما كان يريد بذلك أن يملك قلوب الناس قبل زحيله .

يوم ٤ أكتوبر سنة ٩١٣ (٣٩٥)

حضر رشدي باشا فى نحو الساعة العاشرة ، وقال إنه فاتح كشنر

(٣٩٣) قراءة ترجيحية .

(٣٩٣ م) يقصد : كشنر .

(٣٩٤) يقصد : تحرير إرادة الفلاحين لصالحه ضد الأعيان .

(٣٩٥) كتب سعد زغلول فى الأصل : ٤ نوفمبر ، ثم شطب نوفمبر وكتب

أكتوبر سنة ٩١٣ . ونلاحظ أن سعد زغلول خلط بين نوفمبر وأكتوبر

منذ بداية الشهر ، كما أوضحنا .

في مسألة القنال^(٣٩٦) ، فقال إن الأولى بها [ص ١٨٠] أرتين ، وإن جرای تكلم فيها ، وطلب منه أن يعاونه في ذلك . قال لأن أرتين ألقى بها من سعد ، وأنسب بالوسط الأوروبي منه . فقال له : ومع ذلك فإن سعد يمكنه أن يكون مفيدا في مسألة أخرى .^(٣٩٧) فقال كتشنر : نعم .

ثم دار الكلام^(٣٩٨) على رئاسة الجمعية التشريعية ، فقال : إنه لا صحة لما قيل من أن في نيتي تعيين فتحي ، أو البرنس حسين ، أو إبراهيم نجيب باشا^(٣٩٩) ، وإنما أريد أن يكون فيها رجل لا لون له . فرشدي قال له : إن كان الأمر كذلك ، فهناك عمود فهمي ا فقال : إن لم نجد غيره فإني أميل اليه .

قال لي رشدي : وفي نيتي أن أرشحك لرياسة محكمة الاستئناف إن تحتم تعيين من لا لون له . فقلت : إني أفضّل أن أكون عضوا متخبا على أن أكون رئيسا . وقلت له : إني أفضّل جانب الخديوي على غيره ، لأنه لا يخالف ضميري .

قال: إن حلمي في مجلس كان فيه كتشنر عندما أريد الكلام في مسألة مربوط ، قال: إن هناك عجزا في المالية ثلاثمائة ألف جنيه عن السنة الماضية - كأنه يريد عرقلة التسوية ا ورشدي يؤكد أن التسوية حصلت بواسطة كتشنر ولكن غيره يؤكد غير ذلك . [ص ١٨١] وفهمت من رشدي أنه هو الذي يشتغل في مسألة سكة حديد مربوط .

يوم ٥ أكتوبر سنة ٩١٣

عندما بلغني رشدي من مسألة القنال ما بلغني ، لم أتأثر ، ولكني

(٣٩٦) أي في مسألة تعيين سعد زغلول في وظيفة شركة القنال .

(٣٩٧) أي : في وظيفة أخرى .

(٣٩٨) أي : بين رشدي وكتشنر .

(٣٩٩) إبراهيم نجيب باشا ، مدير عموم الأوقاف .

شعرت - بعد انصرافه - بنوع من التأثر ، أخذ يزداد حتى منعني النوم . وكنت أستغرب لنفسى : كيف تأثرت ، مع أن وطنها على ما علمت ؟ وما زلت أعالجها بتذكر ما وعدت ، حتى اعتدلت ، وأخذ التأثر يزول شيئا فشيئا . وهو الآن على آخره . وإنى الآن متيقن أن كتشنر لا يميل لى قطعا ، أو أنه لا يرغب فى مساعدتى . ولذلك يجب على أن أصرف النظر عنه ، والأمل فيه .

ولكن من الخطر أن أمشى خلف ما يتردد على السوهم من وقت لآخر من التعرض لا تتقاه ، فلا أنال منه نيلا ، وأزيد به فى أعدائى عدوا قادرا يشتد به أزرهم ، ويكثر شرهم ، ولا قبل لى بدفعهم . فأولى بى أن أترك الاشتغال به ويتصرفاته ، وأشتغل بأمر آخر . وإذا أمكن أن أزيل ما بينى وبين الخديوى ، من غير أن أزيد فى مسخط ذلك الغاشم ، فعلت . ولكن على أن أسلك سبيل الحكمة ، ولا أتعجل فى الأمر ، وإنما أنتظر سنوح الفرصة . والله على كل شيء قدير ، وفوق كل قاهر .

[ص ١٨٢]

استغن عن من شئت تكن نظيره ، واقتنع بما فى يدك ، وخذ نفسك عن الطمع فى الزيادة عليه ، ورتب أمورك وفقه ، فإن القناعة كنز لا يفنى ، والطمع مجلبة للذل والهوان .

نشرت جريدة الأهرام تلغراف كتشنر من غير أن تعلق عليه ، ولم ينشره المؤيد ، ولا « الجريدة » ، ونشره ما عدا ذلك : وقال أغلبهم : إن رحيل هذا الرجل عن القطر فى الظروف الحاضرة خسارة لا تعوض ، لأنه ابتداء مشروعات نافعة لم تعط إلى الآن كل نتائجها .

ويلوح لى أن أغلب هذه المدائح مشتراه ، لأنى لم أرين المشروعات

التي وضعها ما يستحق أن يسمى اصلاحا ، بل أكثرها زخارف
وتعويضات . والمستقبل كشاف الغيوب .

في ٦ أكتوبر سنة ٩١٣

تمت البارحة متأخرا ، واستيقظت باكرا . وأول ما فكرت فيه هو
آخر ما تمث عليه ، من عدم التعويل على كثرته . فقد تبين أني لست من
رجاله ، ولا هو من أنصاري . فصرفت النظر عن كل ما يتعلق به
ويتوقف على تداعله .

قد كان التحليل جيدا ، وكنت آكل بالأمس شيئا من الأرز مع
الحمام في الظهر ، ومع الملوخية في المساء ، ثم فطير أيضا ، وكثيرا من
المانجو ، وقليل من البلح ،

طلبت مني السبت كل نقودها ، ومقدارها خمسون جنيهه ، على
طريقة دلت أنها غير مرتاحة [ص ١٨٣] لقطع مرتبها، وخاطبتها في
ذلك ، فنفت عدم الرضا نفيا أثبت ما فهمت ! ولذلك عزمتم على أن
أدفع لها الكل ، وأحفظ ذلك في نفسي .

وقد حصل عندي من مجموع هذه الأحوال شيء من الانفعال ،
أو الانقباض ، ولكني أحالجه بتذكر الآخرة وفناء الدنيا !

سهرت أمس مع فتح الله وابنه إلى الساعة ٢ ، وكان موضوع
الكلام محب^(٤٠٠) ودسائسه ، فأشرت عليه أن يتقى شره بجميع

(٤٠٠) محمد محب باشا ، كان مديرا للغربية ، ثم عين ناظرا لنظارة الزراعة
من ١٩١٣/١١/٢٠ إلى ١٩١٤/٤/٥ . وقد وصفه محمد فريد
وصفا قاسيا ، فوصفه بأن « رجل سراق نهاب وعباد المال وخدام
الانكليز » ، وأنه لم يصل إلى مركز ناظر الزراعة إلا « بالتمريض

الوسائل ، مداراة للسفيه ، ودفاعا عن الحوزة بالسلاح الماضى
والوسيلة الناجحة .

وجرى ذكر الانتخابات ، فقلت : إني لا أشك في تدخل
الحكومة فيه ، حتى لا^(٤٠١) يقع الانتخاب الا على من لا تخشى
بواده ، ولا تنهاب ظواهره ، ولا يقدر على معارضة إن أرادها ،
ولا يصلح الا للتصديق^(٤٠٢) على ما يقال له ، وتنفيذ ما يشار به . من
نوع الشيخ محمد زيد ، ومثل محمد جتانة . قلت : وسوف ترون
ذلك ، لأنه موجود في كلام اللورد كشنر ، حيث يقول : إننا لا نريد
الطائشة أجلامهم ، ولا الذين يتمون الى الأحزاب ، ولا الذين عرفوا
بالتهور في الأفكار . ولا بد أن تصحب هذه المقالة التنبهات على الحكام
بأن يتعهدوا أن لا ينتخب أحد من هذه الأصناف ، أو يقعوا تحت طائلة
العقاب .

علمت من حسن صبرى^(٤٠٣) أن الاتفاق تم بين الخديوى وكشنر

== والديانة لمن يسمى برش باشا الانكليزى لما كان مفتشا بالداخلية .
وله وقائع سرقة بالغربية ، أهمها سرقة أموال تركة البدرائى باشا من
أهالى سمندوف سنة ١٩١١ ، وقد ثبتت عليه ثبوتا كما سمعت ذلك من
نفس محمد سعيد باشا ، ومحمد بك هلام الذى حقق المسألة من طرف
الحقانية ، وعمود بك زكى الذى حققها من طرف الداخلية ، ولكن
حماء السير غورست بدعوى ان الحزب الوطنى والخديوى متحاملان
عليه لمحبه الانكليز ، وبذلك بقى فى مركزه ، ثم رقى إلى منصب
الوزارة .

[أوراق محمد فريد ١٢٤]

(٤٠١) فى الأصل : لأن لا .

(٤٠٢) فى الأصل : إلى التصديق .

(٤٠٣) حسن صبرى ، محامى ومستشار بديوان الأوقاف ، وله علاقة وثيقة
بالخديوى .

على جعل ادارة الأوقاف نظارة ، في مقابلة إلحاق وقف القلعة^(٤٠٤) ، وأم حسين بيك بالأوقاف الخاصة . وإيراد هذين الوقفين سيبلغ في السنة مائة وعشرين ألف جنيه .

[ص ١٨٤]

فاذا صح هذا الخبر كان مصيبة كبرى على الأمة الاسلامية ، لأنها لا تريح من هذا التعديل كل سنة ما يوازي هذه القيمة، ولا يأكل الخديوى من الأوقاف مقدارها !

خذ العاجل ولا تهتم بالأجل ، واترك الماضى ودع القابل ، ولا تشغل الا بالحاضر تستريح .

يوم ٧ أكتوبر سنة ٩١٣

اعتراى أمس اسهال وقىء بعد أن نمت في الساعة الواحدة . حيث استيقظت في نحو الساعة الرابعة وأنا أشعر بمغص ، ثم حصل القيء والاسهال . وفي الساعة الثامنة أخذت شربة زيت الخروع ، وشربت لاستعمالها كراوية ، فاستعملت أربع^(٤٠٥) مرات ، ومن وقت الظهر انقطع الاسهال . ولم أكل الا في الساعة الخامسة بعد الظهر قليلا من الأرز والفول النبات ، وأحس الآن بجوع شديد ونحن في الساعة الثامنة مساء .

كان التحليل عظيماً اليوم أيضاً ، وقد كنت أكلت أمس فولاً في الصبح ، وثلاث منجات في الظهر ، وبلحا وعنبا بمقدار قليل . وكذلك في المساء .

(٤٠٤) قراءة تقريبية .

(٤٠٥) أى : تردد على الحمام أربع مرات . وفي الاصل : « أربعة » .

علقت الجرائد على بلاغ اللورد كتشنر للأمة المصرية أنه تضمن حكماً عالية ، ونصائح ثمينة . واتفقت كلها على امتداد خطته في إطلاق حرية الانتخاب . والذي أراه أن هذا تمويه على العقول ، والقصد منه منع تداول بتداول آخر !

[ص ١٨٥]

يجهت المديرون أن يحملوا الناس على إيفاد الوفود للسلام على اللورد كتشنر ، ويحملون الأهالي بالاشارات التليفونية على أن يرسلوا إليه تلغرافات التهاني بالقدوم السعيد . ومعنى ذلك أن الطريقة التي كانوا يستعملونها في الاحتفال بالخدوي أصبحوا يستعملونها للعميد ! وأخذت جرائد الاحتلال تنشر أسماء الوافدين ، وتتغنى بوفودهم ، وتتخذ منه الأدلة على تعلق الناس باللورد كتشنر امتيازاً له على سابقه ، لأنه اذن للكافة أن تطرق بابه ، وتحل برحابه فتعرف بهم وتعرفوا . وتمنت لو أن بقية الانكليز يقتفون أثر خطاه في الاختلاط بالمصريين ومعاشرتهم .

ولأن متأكد كل التأكيد أن كل هذه المظاهرات صناعية ، وأن الرجل لم يعمل لمصر عشر معشار سابقه ، وأن هذه المظاهرات أثر من آثار استبداد الحكام ، والجام المطبوعات . وسوف يرى من يعيش صحة ذلك عند تغير الحال ، وانتقال هذا اللورد الى غير هذه البلاد .

أخذت اليوم خطاباً من مصطفى باشا يقول فيه : إنه كتب الى كتشنر في خصوص مسئلة تعيينى عضواً في ادارة القناة . وارسل لى صورة هذا الخطاب ، وترجمته أن وظيفة أوليفيه خلت بموته ، ويرجو أن يساعدنى على التعيين فيها . [ص ١٨٦] وقال لى فى كتابه إنه يظن أن اللورد كتشنر يساعد ، إن لم يجد معارضة من الحكومة الفرنسية ،

أو من جهة أخرى . فشكرت له عنايته وكتبت اليه بمضمون ما صار في مقابلة اللورد ، وما علمته بعد . وقلت إنه لا عشم لي في التعيين .

ولم يحدث عندي من خيبة هذا الأمل تأثير شديد ، لأنني كنت وطلت نفسي عليه ، ولأنني انتهيت أن أنظر الى الأشياء بعين حقيقتها .

ولقد أخذت من كلام رشدي - وإن لم يصرح تمام التصريح - أن اللورد كثر ذكر له ما أبديته من سبب ترشيح نفسي لهذه الوظيفة . واستكرر هذا السبب لأنني لم ألتجع في الدفاع . وقال إن أرتين أليق مني بهذه الوظيفة . وطلب من رشدي أن يساعده على تعيينه فيها .

واستنتجت من مجموع ذلك أن ليس للورد ميل لي ، وأنني إما أن أكون مكروها له ، أو لا شيء لديه . ومهما كان ، فلا ينبغي لي أن أتعرض له بشيء لأن قوته عظيمة ، ولا يتج من معارضته إلا إغضابه . وإغضابه من النقم التي لا أستطيع دفعها . والله أعلم .

كتب المقطم اليوم فصلاً طويلاً حريضاً ، تضمن أغلب ما كنت سمعته من اللورد كثر في موضوع الانتخاب . وقال إنه يلزم أن يكون [ص ١٨٧] الانتخاب في مصلحة العامة أرباب الجلاليل الزرقاء ، وأنه لا يستطيع أحد أن يتعرض للانتخاب ، وإلا حقت عليه كلمة العقاب ، ولو كان أكبر الحكام . بل كلما كان التداخل من الكبير كلما كان العقاب عظيماً . وأنه لا يصح الانتخاب من الأحزاب أو الفئات (...) (٤٠٦) ولا انعكس القصد . أما إذا جرى الانتخاب ووقع على الصالحين ، فإن قرارات الجمعية تكون نافذة ، وبتترقى بعد قليل لأن تكون مجلس نواب .

كلام محم لا يوجه إلا من القوة للضعف ، ومن المستخف بالدين

يخاطبهم ، لأنه لا يتفق مع اشتراط المال في القانون إذ لا يكلف الغنى بأن يكون عوناً للفقير على نفسه ، وأن يقدم مصلحة الجلاليلب الزرقاء على مصلحة الطيالة (٤٠٧) البيضاء ، والطرايش الحمراء ، والألقاب الفخيمة، ولا يرشد الى أمر معين ، لأن العامة ليس أمامها مثال تحتذيه في معرفة من يكون في انتخابه خير وبركة ، الخ .

[ص ١٨٨]

في يوم ٨ أكتوبر سنة ٩١٣

أصبحت بحمد الله معافاً من الإنحراف الذى كان اعترانى أول أمس ، وحلّ نوع من الإمساك على ما كان من الإسهال .

ذكر المقطم اليوم أن الترشيح لرئاسة الجمعية التشريعية انحصر بين فتحى ويحيى .

أشعر بنوع من الانصراف عن الاشتغال بالمناصب . وأرجو الله أن يتم حلّ تمام الانصراف لأن فوائدها لا توازى (٤٠٨) متاعبها ، والقناعة هى الغنا الكامل ، والراحة الشاملة .

يأمرنا القرآن والسنة بأن نفكر فى خلق السموات والأرض ، لنستبدل على وجود الاله . وإذا فعلنا ذلك ، وشككتنا بسلامة نية ، حققت علينا كلمة العذاب . وكذلك يقول اللورد كيتشنر انتخبوا الأكفء العقلاء ، الذين يعبرون عن ارائكم ، لا السطائشين المحازين (٤٠٩) . فإذا فعل الناس ذلك ، وانتخبوا بغاية الحرية من يظنون

(٤٠٧) قراءة تقريبية .

(٤٠٨) فى الأصل : « تواز » .

(٤٠٩) أى المتحيزين ، أى المنحازين للأحزاب .

فيهم توفر هذه الصفات ، وخالفوا جانب الحكومة في مشروع من المشروعات ، حق المقت عليهم ، وقفل على الأمة باب التقدم ! نعوذ بالله من التشبه بالخالق في جبروته ، والمتمثل به في قدرته .

[ص ١٨٩]

٩ أكتوبر سنة ٩١٣

سهرت أمس لغاية الساعة ١ واحدة بعد نصف الليل . وكان حضر هذه السهرة فتح الله بيك ، ونجله بهاء الدين ، ومحمد أمين يوسف .

ودار الكلام في انتخابات العاصمة ، وأجبت على سؤال الأخير ، بأني لا أريد أن أسعى للانتخاب ، لأن فيه تعباً ومشقة ، وما لا يلائم حالتي - ولكن إذا انتخبني الناس من تلقاء أنفسهم لا أتردد في القبول^(٤١٠) . فقال : إنني يمكنني أن أكون من الساعين . ووعده بأنه يتكلم مع بعض أصدقائه في نادي الحزب الوطني ، ليحملهم على التداول بينهم في شأن من يصح انتخابه عن العاصمة ، ويتخبرني نتيجة ما تنتحط عليه آراؤهم .

ولقد لمحت من الأول والثاني عدم ارتياح هذه الطريقة ! ولم أفهم لغاية الآن إن كان ذلك لاعتبار عدم نجاحها ، أو عدم لياقتها بي^(٤١١) ، أو لسبب آخر ، ولكن الآن يكشف الحاضر ، ومن اليوم غدا قريب .

(٤١٠) هذه أول مرة تأخذ فكرة ترشيح نفسك للانتخابات شكلاً جاداً ، ويرجع الفضل في ذلك لمحمد أمين يوسف ، والذي مصطفى أمين .

(٤١١) باعتباره وزيراً سابقاً

وقد أصبحت اليوم غير منقبض ، وكان التحليل جيدا . وكنت أكلت أمس (. . .)^(٤١٢) ومكرونة ، وشورية مع مكرونة ، وبطاطا مهروس ، ومنجاة واحدة . وفي المساء كذلك ، وزيادة شيء من الأرز مع السممان^(٤١٣) . فالحمد لله . ولكني أشعر بشيء من الامساك ، فاني لحد هذه الساعة - ١٠ صباحا - لم أقض حاجة ، وأشعر بهرياح تتحرك في بطني ، وتنصرف من وقت إلى الآخر في رائحة كريهة .

عندما تيقظت باكرا ، افكرت^(٤١٤) في الماضي ، وحال كنتشر معي من أوله الى آخره . والسبب في ذلك أني كنت أقرأ قبل النوم شيئا من مذكرتي ، ووجدتني قيدت فيها حادثة المجلس [ص ١٩٠] الحسبي ، وحسين محرم ، وحديث سعيد في شأن اتفاق السلطين على إخراجي من الحكومة . وقد وصلت من الفكر في هذه المسئلة وتمحيصها ، أن مزاج اللورد كنتشر لم يتفق مع مزاجي ، وأنه ضحائي^(٤١٥) ليكسب رضا الخديوي . ولا أمل لي الآن في تغيير فكره .

ولم يبق عليّ الا النظر فيما اذا كنت أبقي متباعد^(٤١٦) عن الجهتين ، أو أميل الى الثانية ؟ والأول أجدر بالكرامة ، والثاني أقرب للندامة والشماتة . والأحسن التروى ، حتى لا تدفعني العجلة الى انحراف يكون فيه الموت المدني ، أو بحيث يكون من نتائجه السقوط الأدبي .

عليّ أني إذا اخترت ألا أنحرف ، لا أكون الا أخذا بمذهب

(٤١٢) كلمة غير مقروءة ، ولعلها : « عدا » .

(٤١٣) قراءة تقريبية .

(٤١٤) في الأصل : افكر .

(٤١٥) أي : ضحى بي .

(٤١٦) في الأصل : تباعد .

القناعة ، وجارى على ما يوافق طبعى . ويلزمى - فى هذه الحالة - أن أبتعد عن كل قول لا يجدى ، وعن كل عمل غير مفيد ، وأن لا أحدث نفسى بأن أتحرك حركة للانتقام ، أو أبدي كلمة للتشفى - لأن خصوصونا كبار ، وقوتهم أشد ، بل الفرق بيننا وبينهم كالفرق بين القوة والضعف ، والقدرة والعجز . وإذا شغلت نفسى بإيصال شىء من الألم الى نفوسهم ، حملنى ذلك ألماً أشد وأنكى . ويغلب - أن لم يكن من المحقق - أن لا يصل شىء من الألم اليهم ! على أن إعتاب الانسان نفسه لإيلاام غيره ، تعذيب لا يليق بالعاقل أن يختاره لنفسه .

١٠ أكتوبر سنة ٩١٣

لم يحدث فيه شىء ، غير أن الشيخ يوسف الخازن حضر ، ووجدنى أكتب مشروع معاهدة عن الانتخابات ، وترشيحى اليها ، فأراد أن ينشرها فى « الوطن » [ص ١٩١] أو « الجورنال دوكير » ، فلم أقبل . وانطلق بعد حديث طويل فى موضوعات شتى ، ثم عاد فى المساء ، فأخبرنى أنه كان بادارة المقطم ، وتحادث مع خليل ثابت - أحد محرريه - فى شأن الانتخابات ، فقال هذا له : إن سعد يميل الى الانتخاب فى الجمعية ، ولكنه يريد أن تجلبه الجرائد اليها ! على أنها لا شأن لها فى ذلك ، وإذا كان له رغبة فى ترشيح نفسه ، فلا عيب عليه أن يباشر ذلك بنفسه ، وإذا سقط ، فقد سقط أعظم منه - كموسيو بلفور ، رئيس حزب المحافظين ، لولا أن تخلى له بعض رجال حزبه عن مركزه . ثم قال^(٤١٧) : وقد بلغنى أن سعد يهوى كتابة للجرائد فى شأن الترشيح ! فقال له الشيخ يوسف : إنى لا أعلم ذلك .

فاستغربت لوصول خبر هذه الكتابة الى المقطم ! وفهمت أنه لم

(٤١٧) أضفنا « ثم » .

يبلغها الا حسن صبرى ، فانى لم أكتشف بها أحدا غيره ، وفتح الله بركات ، والحاظن . فقلت للشيخ يوسف : الأولى ترك هذه المسئلة ، ولا تعد الى الكلام فيها ثانية مع أحد .

فانصرف ، بعد أن قرأت له شيئا من مذكراتى فى مسئلة القناة ، ومسئلة رغبتى فى رئاسة مجلس شورى القوانين .

حضر الشيخ عبد الرحيم الدهرداش . وكان عندى حسن عبد الرازق ، وأخوه الشيخ مصطفى ، وفتح الله ، ونجمله . وأسرى الشيخ الدهرداش بأن جماعة من الأقباط شارعون فى عمل مظاهرة اكراماً للاسطول الإنكليزى القادم فى عشرين الحالى ، وأنه يريد أن ننضم الى هذه الجماعة .

فقلت : إنى لا أتعرض لذلك ، لا أنا ولا فتح الله بىك ، لأننا لا نريد أن نعرض أنفسنا لسخط قومنا من غير أن نرى إقبالا من الآخرين [ص ١٩٣] (٤١٨) وإن من سفه رأى أن يعرض المرء نفسه لغضب أهله ، حتى لو كان فى ذلك فائدة كبرى له من الأجنبى (٤١٩) . وما نلنا من الأجنبى فائدة ، فقد تخلى عنى العميد ، وضحانى (٤٢٠) للخدوى ، الذى لم يغضب منى الا لأعمال تمت بواسطته وإغرائه وسعيه ، وعاملنى معاملة البغيض ، فلا يدعونى لعزومة ، ولا يخصنى باتصال ، ويلومنى فى حضرة من هو أدنى منى ، ولا يتنازل لرد زيارة أزورها اليه - لا بنفسه ولا بورقة منه - ولا ينظر الى أهلى بنظرة انعطاف ، الخ الخ !

فقال : إنى سأقابل اللورد غدا وأخذ رأيه فى مسئلة الأسطول ،

(٤١٨) ص ١٩٢ خالية .

(٤١٩) فى الأصل : « الأجنبى عنه » ، وقد حذفنا « عنه » لزيادتها .

(٤٢٠) أى : ضحى بى .

وأخبره بأن هذه المسألة موافقة لرأيك . ومن هنا أحدثه في شأنك حديثا ، أجعله من عندي لا عن لسانك ! فقلت : لك أن تفعل ما تشاء ، ولكن من غير أن تنقل عني شيئا . وانصرف على أن يعود غدا .

١١ أكتوبر :

نمت الليلة نوماً هادئا . وأصبحت لا منقبضا ولا منبسطا ، وأخذت في كتابة المحادثة ، ولكن افكرت أن ترك المسألة^(٤٢١) أولى ، وأن تعب الترشيح^(٤٢١) أكبر من مزيتة ، وأن الأحسن أن يعيش الانسان حرا ، ولا يتجر بكرامته ، ولا يتعب نفسه بين قوم لا يفرقون بين أقدار الرجال ، ولا ينظرون لصالح عام ، وآخرين يشبطون كل همة ، ويحلمون كل عزيمة ، ويسيرون بالعقبات في وجه كل نابغ ، ولا يخلصون الا لكل خائن . والباقي من الحياة قصير ، فلا تستحق التعب الشديد . والله على ما أقول شهيد .

[ص ١٩٤]

١٢ ، ١٣ ، ١٤ ، أكتوبر :

لم يحدث في القاهرة الأيام الثلاثة شيء يستحق الاثبات . غير أن المقطم نشر ، في يوم ١٣ منه ، جملة أورد فيها أنه في نحو سنة ١٨٧٨ ، أصدر الخديوى أمرا بتاريخ ٢٨ أغسطس بأن مجلس النظار يتعقد تحت رئاسة رئيسه نوبار باشا دائما . ثم شكى من هذا الرئيس ، وقال لقنصلى فرنسا وانكلترا : إنه لا يضمن^(٤٢٢) الحالة مع بقائه .

(٤٢١) يقصد مسألة الانتخابات .

(٤٢١ م) في الأصل : « التشريع » ، ولكن السياق يدل على أنها « الترشيح » .

(٤٢٢) وقد تقرأ : لا يعجبه .

فاستعفى ، وتعين توفيق على شرط ألا يرأس الخديوى مجلس النظار .
ويعد ذلك صار يترأس الى يومنا هذا !

ويظهر من هذه الجملة أنها مأخوذة من محفوظات الوكالة
البريطانية - كما يدل عليه مضمونها ، وقول المقطم إنه رواه عما أثبتته
الثقات - وهى تدل على أن فى النية إبعاد الخديوى عن رئاسة المجلس .
وفى ظنى أن ذلك لا يسهل على الخديوى قبوله ، فإما أن يكون مقدمة
لعمل أكبر يقصد عمله - كوضع الحماية أو الإلتحاق ، وإما أن يقضى
الى إسقاط الوزارة - إن كان لا يزال غير راض عنها - فيقول : إني
لا يمكننى أن أسلم الرئاسة فى هذه الحالة إلا لمن لى فيه ثقة ، ولا أتق
بالموجود ! فسقطت الوزارة حتما . ولكن هل يتمكن من انتخاب (٤٢٣)
هذه الثقة ؟ ربما يكونه هذه الدفعة ، توصلاً لتقرير المبدأ ، ثم إذا لم
يسر على طريقتهم يسهل عليهم إسقاطه جدا .

أما إن كان الخديوى راضيا عن الوزارة ، فانه ربما يقبل هذا
النظام ، وحينئذ يتم الأمر لسعيد . غير أنه لا يلبث الا قليلا حتى
يستخف به الانكليز ، ويلعبون به لعب الكورة ، ولا يكون له من
الأمر الا الطاعة للإشارة .

[ص ١٩٥]

وإذا تمكن الخديوى من الانتخاب ، فرميا انتخب نجيب باشا
لرئاسة ويوسف صديق ! ولكنى أستبعد جدا أن يرضى بمصطفى

(٤٢٣) إختيار هنا معناها . إختيار . والمعنى : هل يتمكن الخديوى من أن
تكون له حرية الإختيار - حرية إختيار رئيس نظاره ؟ . ان سعد
زغلول يقول ان الانجليز ربما يكونونه هذه المرة فقط لتقرير المبدأ ، ثم
يسقطون حق الإختيار من الخديوى إذا لم يسر على طريقتهم .

باشا ، أو بى ، إن عُرض واحد منا . وربما لا يكون ذلك الا بعد سقوط^(٤٢٤) الثقة . والله أعلم !

نشر المقطم أمس أنه لا يتعين أحد من الذين رشحتهم الجرائد للجمعية التشريعية ، وهؤلاء هم: فتحى - يحيى - نجيب - حسين البرنس^(٤٢٦) محمود فهمى . وقد سمعت مثل ذلك .

يوم ١٥ أكتوبر سنة ٩١٣

لم يحدث شئ يستحق الذكر أمس واليوم . غير أن « الجريدة » نشرت جملة أمس ، قالت فيها : إن مستشار الداخلية أجاب أحد سائليه من المأمورين ، عن ما يكون جوابه فيما اذا سأل أحد الناخبين عن أى المرشحين أصلح للانتخاب ؟ فقال إنه^(٤٢٧) لا بأس على المأمور أن ينصح للناخبين بانتخاب رجل من أولى الماضى الطاهر ، والاستقامة ، والكفاءة ، والقدرة على الدفاع عن مصالحهم ، وحمل الحكومة على الاهتمام بها . وعلقتُ على ذلك بقولها : تلك عناية بحرية الشعب ، تجعل الاعتقاد عاما بأن الحكومة أرادت أن تشتغل مع الأمة ، وتشركها شركة حقيقية فى ادارة شئون البلاد !

وهو تمويه ، القصد منه التمويه على العقول ، وامتداح الحكومة بما يعلم المادح بعده عن الصواب ، بغية أن تساعد على الانتخاب .

(٤٢٤) أى بعد أن يفقد الحديوية حرية إختيار رئيس نظاره .

(٤٢٦) أى : البرنس حسين .

(٤٢٧) فى الأصل : بأنه .



الكراسة الثالثة والعشرون

الكراسة الثالثة والعشرون

من ص ١١٠٧ - ١١٥٨

من ١٦ أكتوبر ١٩١٣ - ٢٥ نوفمبر ١٩١٣

محتويات الكراسة :

- إشاعة تعيين الخديوى ملكا على مصر .
- مشروع منع محاكمة كبار الموظفين الا بأمر من الحكومة .
- إشاعة ترشيح عدلى باشا رئيسا للجمعية التشريعية .
- وفاة الشيخ على يوسف .
- حوار هام بين الشيخ محمد عفيفى الخضرى وسعد زغلول حول مصادر التاريخ الإسلامى .
- زيارة مصطفى باشا لكشنر بخصوص تعيين سعد فى شركة قنال السويس .
- إجراء انتخابات الدرجة الأولى .
- موقف الصحف من ترشيح سعد بين التأييد والهجوم .
- ونود المؤيدين لسعد زغلول .
- ته تر العلاقات بين الخديوى وسعيد باشا .

- مقابلة كتشنر للخديوى ومسألة الأوقاف والنياشين .
- موافقه الحكومة العثمانية على تحويل ادارة الأوقاف إلى نظارة .
- الوساطة بين سعد الخديوى .
- فكرة إلغاء الرتب والنياشين .
- انطباعات سعد حول وزارة الأوقاف .
- الخديوى يطلب من سعد تشكيل حزب موال له .
- رفض سعد مقابلة الخديوى في عيد رأس السنة الهجرية .
- تحويل الأوقاف إلى نظارة .
- زيارة أخى مصطفى كامل لسعد زغلول ، وتقرب الحزب الوطنى من سعد زغلول .

[ص ١١٠٧]

يوم ١٦ أكتوبر ٩١٣

نشرت أمس جريدة مصر خبراً ، قالت إنها تلقت من مصادر تتحرى الصواب في روايتها ، أنه سيعلن - قبل نهاية السنة الحالية - الخديوى ملكاً ، ويستقل مجلس النظار عن المعية تحت إشراف اللورد كتشنر ، ويتعين للخديوى وزير يكون واسطة بين المعية ومجلس النظار (٤٢٨) ، وأنه يحصل بعد ذلك تغييرات هامة في النظارات .

(٤٢٨) أى وزير قصر . وهذه أول نشأة لفكرة وزارة القصر في مصر . ومن المفروض أنها فكرة تضمن التنسيق بين القصر والوزارة ، وعدم تدخل القصر في الحكم ، ولكن بشرط أن تكون البلاد مستقلة ، والحكم فيها في يد الشعب والوزارة تمثل الأغلبية الشعبية . ولكنها في الصورة التي وردت في المتن ، حيث الوزارة تمثل الاحتلال تحت إشراف اللورد كتشنر ، فإن معناها إبعاد الخديو عباس حلمي عن العمل الوطنى =

ومثنت الجريدة بعد ذلك أن يكون من وراء هذا التغيير خير لمصر كبير !
وقد ظهر الأهرام اليوم ، ولم يأت بذكر لهذا الخبر ! ولا أدري إن
كانت تتعرض له الجرائد الأخرى ؟ وقد قُرى الخبر أمامي على بعض
الناس ، فلم يهتموا له ، كأنه من الأخبار العادية !

زارني اليوم لطفى بيك السيد ، فلم أظهر له تغيراً منه ، وجريت
في الحديث معه على ما تعودته مني ، وما سألته عن حادثة مهمة ، ولا هو
فتحها من نفسه ! وفهمت منه أن النظار كان لهم دخل في سبيل إيقاف
الانتخابات ، لأن الخديوى كان أثقل الأمر عليهم فيها .

وهو لا يتحرز في كلامه من أن يلزم النظار ، ولكنه يلزم الخديوى
أكثر ! ورأيت أنه يظهر الأمل في نجاحه في الانتخابات ، وعدم التخوف
من تداخل الحكام . ولكن ، إذا كان ما سمعته من كتشنر صحيحاً ،
يكون النجاح غير ميسور !

وقد فهمت منه أن المستشار الداخلى هناك على ترشيح نفسه
للانتخاب ، وأظهر له سروره من نجاحه فيه. ولا أظن هذا إلا خدمة
اليهم . [ص ١١٠٨] وقد دعوته للغداء معي يوم السبت القادم .

نشرت جريدة « الأهرام » اليوم فصلاً عن إضافة ديوان الأوقاف
للحكومة ، وجعله نظارة . فقالت : إن دون ذلك عقبات ، أهمها
علاقة الديوان بالقاضى الشرعى ، واستقلال أوقاف كل طائفة عن
الحكومة . وزادت بأن هذه الإضافة لا حاجة إليها الآن ، لأن الديوان
في إدارته الحالية غاية في الانتظام . ولهجة هذا الفصل معتدلة اعتدال
الحائض لا المتأدب ، والمرتأب لا المتحقق (٤٢٨م)

= الذى كان يخلط فيه بين مصالحه الشخصية ومصالح البلاد ، واسقاط
الحكم في يد الاحتلال وحده لا شريك له فيه .
(٤٢٨ م) في الأصل : الحق .

همت الحكومة أن تضع مشروعا يمنع من محاكمة كبار الموظفين الا باذن من الحكومة . وهذا عقب قضية سب وبلاغ بأمر كاذب أقامها محمد سعيد عبد المنعم المحامي على محب باشا ، مدير الغربية ، وحكمت فيها المحكمة الجزئية بمصر على المتهم بالغرامة في نظير السب ، وبرأته من القذف .

وقد قامت الحكومة وقعدت لهذه القضية ، وسعت جهدها في إطفائها ، وتوسط ناظر الحفانية رشدي لدى رافعها ومحاميه في التنازل عنها ، فلم يفلح السعى . وبعد الحكم ، روى محمد يوسف عنه أن محاميه أحمد عبد اللطيف ، طلب منه أن يتنازل بعد الحكم ، لأن استمراره في الدعوى يعطل عليه تعيينه في محكمة الاستئناف مستشارا . فلم يقبل ، وفصله من التوكيل عنه .

ولقد انتقدت أغلب الجرائد المشروع الذي نوت الحكومة وضعه^(٤٢٩) ، وعدته امتيازاً مضراً بحقوق الأفراد . وكان إحدى الجرائد : [ص ١١٠٩] جريدة « جورنال دو كير أقد »^(٤٣٠) قالت إن تنفيذ هذا المشروع في بلاد تقيدت فيها حرية الصحافة ، وتجردت هيئتها النيابية من حق المراقبة على أعمال الموظفين وسؤال النظار ، يكون خطراً عظيماً على حرية الأفراد .

وكانت الحكومة همت ، عقب قضية شمس بيك على نجيب باشا غالى بوضع هذا المشروع ، فلم أرض به لمثل تلك الأسباب .

في ١٨ أكتوبر سنة ١٩١٣

علمت مساء من رشدي أنه أقنع كتشنر بالعدول عن ذلك

(٤٢٩) أى مشروع منع محاكمة كبار الموظفين إلا باذن من الحكومة .

(٤٣٠) في الأصل : فلانها .

المشروع ، وأنه تقرر عدم وضعه ، وسيقول لسعيد إنه على غير رأي ولا يجبره هذا القرار .

وقد حصلت بين رشدي ومحمد سعيد مناقشات حادة في شأن قضية محمد (٤٣١) ، وخلاف شديد . فان هذا (٤٣٢) أراد أن ينقل القاضي الذي حكم فيها غاييا إلى جهة أخرى ، علامة على عدم رضا الحكومة عن حكمه . وخالف رشدي، ورأى أن هذا العمل يهز بثقة الناس بالقضاء . ولكن سعيد لم يحفل برأيه ، وخاطب كتشنر في الموضوع ، وساعده على رشدي . فاغتاظ هذا من ذلك جدا . ورأيه في أشد حالات الغيظ ، وقال : إنه يستعفى اذا حصل الاقرار على هذا النقل . ثم اجتمع بكتشنر ، وأقنعه بالعدول عنه . [ص ١١١٠] ولكنه (٤٣٣) طلب أن تتخذ الوسائط الغير رسمية لمنع القاضي من تلقاء نفسه من الحكم في المعارضة .

ويظهر لي أن الخلاف بين الناظرين ابتداء من قبل الآن بمدة، فإن كنت أشم رائحته من حديث رشدي معي ومع غيسري ، ومن إجراءاته (٤٣٤) . ويظهر أن سعيد عاكس في تعيين عبد اللطيف أحمد مستشارا بالاستئناف ، بعد ما كان ضم إليه كل الآراء . فزاد هذا الخلاف ظهورا وتمكنا . فلما جاءت هذه القضية أخذ شكلا حادا . وفي ظني أن هذا الخلاف لا يدوم طويلا ، فإما أن ينتهي بالصلح لضعف المخالفين ، وإما بالسقوط - والأقرب الأول !

كنت دعوت لطفى السيد أن يتغدى اليوم عندي ، فحضر ، وتحدثنا في مسائل شتى ، وكنت أرى فيه اكتئابا ، وأحس منه انقباضا

(٤٣١) يقصد : محمد سعيد عبد المنعم المحلى .

(٤٣٢) أى : محمد سعيد .

(٤٣٣) أى : كتشنر .

(٤٣٤) في الأصل : « إجراءاته » .

ووحشة ، من مثل ما يعترى الانسان يشعر بشك فيه ، ويكون في وسط مرتاب منه .

وتنقلنا في أحاديث شتى ، منها (٤٣٥) : تغيير الجريدة مبدأها ! فأنكره . وصلححه مع سعيد من غير إعلامي ، فأقر بخطه فيه (٤٣٦) . واكتفيت منه باعلانه . وفهمته أنه عُين في هذا الصلح ، لأنه عجل بتغيير مبدئه (٤٣٧) ، ولا يدري إن كان يحصل على بغيته في الانتخابات . وآتى متأكد تقريبا من أن الحكومة لا تتركه يفوز ، لأن تصريحات كتشنر لزارئه ، ولأصحاب المقطم ، تشير بصريح العبارة إلى التوصية بعدم انتخاب رجال الأحزاب المشتغلين بالسياسة !

[ص ١١١١]

فاضطرب من ذلك اضطرابا شديدا . وقد شعرت من مجموع كلماته أنه لم يكن صريحا ، وأن حالة الاكتئاب ، التي شعرت بها فيه ، ناشئة عن شدة خوفه من عدم النجاح ، فيكون (٤٣٨) قد خسر شهرته ، ولم ينل بغيته (٤٣٨م)

١٩ أكتوبر سنة ٩١٣ .

نشرت اليوم جريدة تدعى « الايكودي إيجبت » ، وروت أن عدلى باشا يكن مرشح لأن يكون رئيسا للجمعية التشريعية ! ولا أظنه يقبل

(٤٣٥) في الأصل : منه .

(٤٣٦) في الأصل « بخطائه فيه »

(٤٣٧) في الأصل : مبدأه .

(٤٣٨م) وهذه الرواية تصبح ما فسر به أحمد لطفى السيد أسباب سقوطه في ذكرياته المنشورة بعنوان : « قصة حياتي » (العدد ١٣١ من كتاب الهلال) التي رواها لطاهر الطناحي ، من أن الذى أسقطه مودعوته إلى الديمقراطية « التي كانت تؤول تأويلات فيها خروج حل الدين

هذه الوظيفة ، لأنه سبق أن رفض وظيفة مثلها في مجلس الشورى .
والوظيفة هي بعينها لم تتغير .

٢٠ و ٢١ و ٢٢ أكتوبر

سافرت يوم ١٩ منه إلى اسكندرية ، لاستقبال مصطفى باشا في
غد على الباخرة المسماه : « برنس هنرى » من شركة النورويتز
لويد (٤٣٩) . وكان معى صدقى (٤٤٠) ، وعمد حتاتة ، وطاهر
اللوزى . ووصلت اسكندرية في الساعة ٦ مساء .

وفى الغد استقبلنا الباشا فى الساعة ٥ بعد الظهر ، ووجدناه
ضعيفا ، متغيرا لونه ناحلا جسمه . وقد وزن جسمه فى اليوم التالى
فوجده قد نقص سبعة كيلو . فتأثر من ذلك . ثم عدنا أمس .
ولم نسمع ، فى أثناء هذه الأيام الثلاثة ، شىء مهم فى الأحوال .

[ص ١١٢]

نوّهت « الجريدة » عن وجود مصطفى باشا بعبارة غاية فى
الاختصار ، « والمقطع » بعبارة أقل اختصارا ، ولكنها أدخلت فى باب
الاستهتار ، لأنها ذكرت أن الذين قابلوه ثلاثة أنصار ! ولكن « الأهرام »
أشار إليه بجملة ملؤها الاحترام ، ويشتم فيها رائحة قصد إغاضة قوم
آخرين !

الاسلامى » ! (ص ١٤٠) . صحيح أنه نسبها إلى « اشاعة » ولكن
مصالحة مع محمد سعيد - الذى حفل عنه بالاعتداء على الحريات -
نزعت عنه صفة الديمقراطية ، وجعلته يفقد شهرته كمدافع عن
الديموقراطية . كما أن الشعب كان يفهم الديمقراطية جيدا ، ولم
يكن يؤولها هذا التأويل . (٤٣٩) قراءة تقريبية .

(٤٤٠) محمود صدقى باشا ، عدل سعد زغلول .

بعد أن نشرت جريدة « الأهالي » جملة نوهت فيها بكتشنر ،
وبكونه نال في سنتين ما لم ينله جورست في أربع ، وكرومر في أزيد من
عشرين - نشرت جملة أخرى في يوم ١٩ منه ، تحت
امضاء (. . .) (٤٤١) أثنت فيها على الحديوى أطيّب الثناء ، ونسبت
إليه كل تقدم في مصر . واستنتجت من ذلك قصد مداراة ما سببته
الجملة الأخرى .

نشرت « الجريدة » بتاريخ ٢٣ منه ، جملة كلها مدح وثناء على
مستشار الداخلية (٤٤٢) لحضه على حرية الانتخاب ! والمطلع عليها يرى
أن كلها ملق ونفاق للمذكور وللورد كتشنر .

[ص ١١١٣]

من العجب العاجب أن الحكومة تعطى رئاسة لجان الانتخاب لمن
تنديه ، وتحتم في منشوراتها أن يكون الانتداب من الموظفين ، ثم
يخطب رجالها في حرية الانتخاب ! ألم يكن الأكرم - إن كان القصد
اطلاق الحرية - منع الحكومة بالكلية من أن يكون لها مندوبون في
الانتخاب ، الا من يكونون مكلفين بحفظ النظام ؟ أليس هذا بمثابة
جعل الذئب (٤٤٣) حارسا على الأغنام ، ثم نصحه أن يعاملها معاملة
الزاهد فيها ، الحريص على حياتها ؟ أفى القوم به ، أم هم غاشمون ؟
أجد في النفس تأثرا من كتشنر ، وأبحث عن كل ما ينو (٤٤٤)

(٤٤١) كلمة غير مقرومة .

(٤٤٢) كان مستشار الداخلية هو المستر جراهام ، وهو في نفس

الوقت المدير العام لمصلحة الصحة .

(٤٤٣) في الأصل : الديب - باللغة العامية .

(٤٤٤) في الأصل : « ينو » بدون ياء .

عمله ، ويُظهر خبث نيته ، وسوء طويته . ولا أحتمل مديحه ، وأرغب دائماً بتجريحه !
والأليق بي الاعتدال ، وأن لأحاول المحال ، فأكون كناطق الصخر . والعاقل من عمل للفائدة ، لا إرضاء للشهرة .

[ص ١١١٤]

في ٢٣ أكتوبر

يظهر أنه لا يصح لي من الآن أن أنتظر من جهة الانجليز خيراً على الأقل ، مادام كنت شر عميداً ، والحديوي حانقاً (٤٤٥) ، ورئيس الوزارة عدواً (٤٤٦) . فماذا يجب عليّ لنفسي في هذه الحالة ؟
هل أبقى معادياً لهذه السلطات ؟ أو أستميل بعضها ؟ وما هو ذلك البعض ؟

كل واحدة ألعن من أختها ! ولا بد من إستبعاد استرضاء سعيد ، لأنه لا يفيد ، وقد يضر ، وليس من الشهامة استرضاء اللثام ! وأما الحديوي فثمن الاسترضاء كبير جداً - وهو الذمة والاستقامة !

على أنه قبل تعيين الجهة يلزم تحديد الفائدة !
إني لا أجدها أصلاً ، هذا رأيي الآن .

(٤٤٥) في الأصل : حانق .

(٤٤٦) في الأصل : عدو .

حضر عندي محمد بيك محمود^(٤٤٨) ، وزعم أنه عاد من أوروبا أمس مساء ، وأنه لم يتكلم في حق فتح الله بركات بالوكالة^(٤٤٩) ، إلا لأنه تكلم في حق أبيه وشعراوى باشا بأنها مضادان لمشروع قانون التركات ، وأنه لم يصطلح مع سعيد باشا إلا لأمر شخصي سوف تكشفه الأيام .

[ص ١١١٥]

ويظهر لي أنه غير مخلص في أقواله ، لأن هناك قرائن كثيرة تدل على كذبه - ولكني ، مع ذلك ، إرتضيت منه بما ظهر ، رجاء أن يأتي في المستقبل بما يحوما غير .

وقد حضر الدمرداش ، وصدقي ، وفتح الله . وجرى الكلام في الانتخابات ، وحررتها ، ومسئلة محب باشا ، والخلاف بين رشدي وسعيد في مسئلة نقل القاضي^(٤٥٠) الذي حكم فيها إلى جهة أخرى - وغير ذلك من المسائل ، ثم تفرقنا .

وقد لأمني الدمرداش على كوني تكلمت في مسئلة الانتخاب أمام محمد محمود ، وذلك عند ذهابنا معه في الأتومبيل إلى الجزيرة ، حيث كنا مدعورين - بما عداه - إلى الغدا عند مصطفى باشا .

(٤٤٧) غير موجودة « أكتوبر » في الأصل .

(٤٤٨) محمد محمود باشا فيما بعد ، زعيم حزب الاحرار الدستوريين .

(٤٤٩) أى : بالوكالة البريطانية ، وهي دار الاحتلال .

(٤٥٠) في الأصل : « ألقا » فقط دون « ضى » - أى نصف كلمة « القاضي » .

أما محب باشا ، فهو مدير الغربية .

وقد قال الدمرداش إنه سمع من أحد المتردين على منزل سعيد
باشا ، أنه يقول ويسعى بجعل الأوقاف نظارة لأن^(٤٥١) ، ادارتها
ساعات .

يوم ٢٥ منه

تلفن لى الشيخ يوسف الخازن فى الساعة التاسعة صباحا بوفاة
الشيخ على يوسف ! فقلت : مسكين ! ولكنى لم أتاثر للموت بفرح
ولا بحزن !

ثم فطرت ، وكان التحليل عظيما ، مع كوفى كنت أكلت بالأمس
جانبا من العسل مع العيش المفتوت فى اللبن ، والمبثوث فى السمن ، فى
الصباح - وأرزا مع ملوخية ، وأرزا مطبوخا بالدجاج ، ويلحاً وشماما
فى الظهر ، وقليل من ضوالة القرع ، وثلاث بلحات وخمس موزات فى
المساء ، وكانت النسبة ٢٠ فقط [ص ١١١٦] ثم خرجت إلى
المكتب ، وكتب ما تقدم وما يأتى .

زارنى أئس الشيخ الخضرى^(٤٥٢) ، وجرى الحديث معه على سند
التاريخ الإسلامى ، وأول من دونه فقال : إن أول من دونه هو أبو
إسحاق - معاصر الامام مالك فى القرن الثانى للهجرة - وسنده رواية

(٤٥١) كتب سعد زغلول كلمة « لأن » على مقطعين : « لا » فى نهاية سطر ،
و « ن » فى بداية السطر التالى . ولم تكن هذه هى المرة الأولى التى
يجزىء فيها سعد زغلول الكلمة إلى مقطعين فى سطرين متتاليين .

(٤٥٢) هو الشيخ محمد عفيفى الخضرى (١٨٧٢ - ١٩٢٧) وكيل مدرسة -
القضاء الشرعى ، وأستاذ التاريخ الإسلامى فى الجامعة المصرية ، وقد
لام الأقدمين على جحودهم ، ودعا إلى النهضة والإصلاح . مؤلف
كتاب « تاريخ الأمم الإسلامية » [المنجد فى اللغة والأعلام - دار
المشرق - بيروت] .

الرواة . فقلت : إنه اذا سهل حفظ مجمل الوقائع الحربية ، والغارات التى شنت فى الاسلام من بدء ظهوره ، فلا يسهل على الرواة رواية تفاصيلها وقائعها ، إلى حد تعيين الضاربين ، وضرباتهم ، ومواقعها ، والمضروبين ، وما قالوه من الألفاظ ، وما تناشده من الأشعار وقت النزال والاقبال والإدبار - وغير ذلك من الجزئيات التى لا يلتفت إليها - خصوصا والرماح مشتبكة ، والأخطار تتهدد الأرواح ، والسيوف تقتل النفوس من الأحياء، وتَسِيلُ الدماء من الأكباد .

فقال : إنه كانت لهم عناية خاصة بالتاريخ ، يحافظون على روايته أكثر من محافظتهم على رواية الأحاديث . لأن فى التاريخ مفاخرهم ومآثرهم .

قلت : إن ذلك يطرق الشك إلى الرواية ، قال : إنهم من الصحابة ! قلت : وهل الصحابة معصومون لا يُشك فى حديثهم ؟ فقال : إنهم ليسوا بمعصومين ، ولكن لا يُشك فى صدقهم ! قلت : إنى أريد بالعصمة الثقة فى الرواية ! قال : هم ثقة ! قلت : ومن أين يكون لهم ذلك ، وقد كانوا يرتكبون الجرائم ، ويأتون الأثام - كما يرويه المؤرخون ؟

وقد كان أحاط الضيق به ، وأخذ الغضب بنفسه ، فكان يسكت سكوت الحنق على مجادلته ، الغضبان من مجادلته ، ولا يجيب اذا سئل . وبدت منه حال من الغلظة الساكنة ، والفظافة الهادئة ما كنت أعهد لها فيه من قبل .

وأخيرا جاء العشاء^(٤٥٣) ، فدعوته إليه ، فامتنع ، فألححت ، فدخل إلى قاعة المائدة ، وأراد أن يجلس إلى ناحية متعللا بالشبع ،

فكررت الدعوة ، فجلس يأكل ، وأكل من كل صنف أكثر من غيره ، وهو يقول إنه شبعان ، وإنه أكل فوق الكفاية ! وقال عارفوه : إن التمتع من عادته ، وكثرة الأكل من طبيعته ! [ص ١١١٧] وهذه أول مرة رأيت منه هذه الحالة ، ففهمته واطرحته^(٤٥٤) من نفسى ، وعزمت على ألا أعول عليه ، ولا على أحد من نوعه .

أحب ميل الناس إلى ، ولا أميل إلى الخوف من سلطتى . إذا تناقشت مع شخص فى إبداء رأيه يقتنع ببرهاني ، لا أن يخضع لسلطانى . ولتكن هذا المعنى من نفسى ، ترائى وأنا رئيس أجادل مروضى^(٤٥٥) كما أجادل نظيرى ، واستعمل من رفع الصوت والحدة معه ما استعمله مع غيره . ومن لا يفهم معنى هذه العادة يتوهم أنى أعتمد على الإرهاب بالسلطة ، لا الإقناع بالحجة ، وأنى خشن مع المروءيين ، مع أنى أعد ذلك من اللين .

لا تغزع من عاقبة أمر عملته ، فان إقدامك عليه رضاء بنتيجته ! إذا تعمد صديقك إيذاءك^(٤٥٦) من غير عذر له ، فلا تعاتبه على ما فعل ، فان ذلك لا يصلح من شأنه ، ولكن تسلل بلطف من صداقته ، وتحلل من قيود مودته .

أرى الحرية مع الفقر ألد من الغنى مع الاستعباد .

إن الذين يقولون الزور ، أو يسكتون عن الحق ، لئلا يقبضونه ، أوجاه سبطونه ، ما فعلوا شيئا الا أنهم باعوا مشاعرهم بأبغض الأثمان .

(٤٥٤) فى الأصل : « اضطرحته » والمقصود انه استعمله من اهتماماته .

(٤٥٥) فى الأصل : مروضى .

(٤٥٦) فى الأصل : إيذاك .

زار مصطفى باشا اليوم اللورد كتشنر ، فاعتذر له عن تعيينه في وظيفة قنل السويس ، وقال إن سابا باشا رشح الآن نفسه لهذه الوظيفة ، وإن كثيرا من الناس ضدى ، وإنه لا نصيب لى منها . فقال له مصطفى : إن سعد شاب أيضا ، [ص ١١١٨] وفيه كفاءة ، ولا ينبغي إضاعة مستقبله - خصوصا وأنه سينفعك^(٤٥٧) بصدقه فى القول وإخلاصه فى العمل . وإذا كان الناس يمدون منه صلابة وغلظة ، فإن صداقته تنفع . ومارغب هذا المحل الا لبعده عن المعارضة ، ولكونه لا احتكاك فيه مع الحكومة - فوافق على الأوصاف التى استندها مصطفى باشا ، ولكنه لم يجب بشئ يصح الركون إليه . ويظهر لى أن هناك وشايات ألقبت إليه فى حقى .

وقد أخبر مصطفى باشا بأنه ينوى أن يجعل مجلس النظار مستقلا عن الخديوى ، وأن أسكويث^(٤٥٨) قال له ذلك ، وأنه سيسعى فيها ، ولكنه اذا رأى شدة^(٤٥٩) لان . وكذلك سيسعى فى جعل الأوقاف وزارة ، وإذا اعترض الخديوى أمر بإجراء تحقيقات عن الادارة . قال وسيتفاوض معه فى شأن سكة حديد مريوط ، على طريقة ربما تستميله إلى الرضا بهذه المطالب كلها أو بعضها .

(٤٥٧) قراءة تقريرية .

(٤٥٨) أسكويث Asquith هربرت هنرى اسكويث ، سياسى بريطانى رئيس الوزراء فى بريطانيا من ١٩٠٨ إلى ١٩١٦ ، وكان رئيسا لحكومة حزب الأحرار ، ثم استقال وخلفه لويد جورج من ١٩١٦ - ١٩٢٢ . وقد أورد سعد زغلول الأسم : « اسكويث » .

(٤٥٩) قراءة تقريرية ، وقد تقرأ : « خشونة » .

[ص ١١١٩]

شيعت جنازة الشيخ على يوسف . وقد حضرتها ، فوجدت هناك
كثيرا من العلماء . وحضر سعيد ، ورشدي ، ويوسف وهبه ،
ومرتضى ، ونجيب . والمحافظ ، ووكيل الحفانية ، ومحمد فهمي -
من طرف الخديوى . وكثير من الدين لا يُعْبَأُ بهم . وكانت الجنازة
خالية من الترتيب والنظام ، وتخلفت عنها بعد الصلاة؛ كما تخلّف كثير
غيرى . وقد رثته الجرائد بغير حرارة ، وأحسنها كان المقطم ، وأقبحها
الشعب ثم الأهالى .

[ص ١١٢٠]

يوم ٢٦ أكتوبر ١٩١٣

هذا يوم انتخاب الدرجة الأولى . وقد حضر أمس شيخ الحارة ،
ونبه بالحضور إلى القسم اليوم لإجراء الانتخاب ، وطاف على كثير
منهم . وقد أخذ صدقى ثمرة كشفى فوجدته ٥٣ . وليس هذا الكشف
مكتوبا على ترتيب الحروف الهجائية ، ولا بحسب التجاور ، ولا يدري
على أية قاعدة تحرر !

كان التحليل اليوم جيدا ، وأكلت بالأمس قليلا من الأرز في
الظهر والعشاء ، وكثيرا من البلح الزغلول والحيان .

في الساعة الثامنة صباحا حضر صدقى ، وتوجهت معه إلى قسم
السيدة زينب ، فوجدنا اللجنة الثالثة على يسار الداخل ، يرأسها
فؤاد أمين شوقى باشا ، ومن أعضائها الدكتور كفاوى ، ومحمود بيك

عارف ، واثنان اخران ، قيل إن أحدهما هو إبراهيم حفظى ، أما الثانى فلم نعرف اسمه .

وقد ناولنى الرئيس ورقة صغيرة عليها ثمرة ٥٣ ، فكتبت فيها اسم من انتخبته ، ووضعتها فى العين المفتوحة فى الصندوق للخانة ثمرة ٥٣ ، وانصرفت ..

وقابلنى مأمور القسم ، وقال إن الكثير انتخبوك . قلت : متشكر ، وإنى حضرت لاستعمال حق يجب على كل الناس استعماله . ثم قابلت مختار بيك ، الذى كان فى السودان ، وكنت حكمت له فى قضية من زمان مضى ، فقال : إننا نريد انتخابك ! قلت : ولكم الفضل . ثم انصرفت .

وقد وجدت محمود الباجورى فى مدخل القسم ، ولا أدري إن كان حاضرا للانتخاب أو للاستخبار .

[ص ١١٢١]

توجهت مع صدقى إلى الجزيرة ، ثم ركبنا مع مصطفى باشا للفسحة ، وعدت مع عربته للترزه . وقد قال لى إنه نسى أن يخبرنى أنه علم - وهو فى أوروبا - أن شارع فى استرضاء الخديوى ، حتى اذا سقطت الوزارة سهل عليه تعيينى وزيرا ! وبذلك المعنى أشار فى أحد خطاباتة .

وفى الحقيقة أنه كان قال لى فى خطاب : إن الأحوال عندكم رديئة ، والأحسن الابتعاد عنها . ثم تأكدت منه أن اللورد كتشنر متغير على ، وأنه لا بد أن يكون كثيرون قدحوا فيك عنده ، وملثوه منك . فقلت له : إنى لم أفعل إلى الآن شيئا أتقرب به ، ولكنى إذا وجدت

طريقا إليه سلكته ، لأنى ضائع بين القوتين ، فالأحسن الاستناد على أحدهما ، أو الخروج من القطر . فلم يستحسن ذلك ، وقال : انى على خلاف ما ترى .

والحقيقة أن مركزى دقيق للغاية ، ولا أنجو من خطره إلا بقطع النظر عن كل شيء يأتى من الحكومة ، وعن كل أمل فى تحسين الحالة - أو ترضى إحدى السلطتين ! ولكن الوسائل غير متوفرة ، فالأصوب ترك الأمر لله ، والقناعة بما فى اليد ، والله الموفق .

يوم ٢٧ أكتوبر سنة ٩١٣

قرأت فى الجرائد أمس أن الخديوى عاد من () (٤٦١) فى الساعة الخامسة صباحا ، ووصل المنتزه ، وأن النظار سافروا إلى مقابلته . وقيل إنهم لم يكونوا يعلمون بحضوره الا الساعة ١١ مساء يوم ٢٥ ، وإنهم سافروا مع وابور خاص فى الساعة ٣ صباحا ، فوصلوا بعد وصوله ، ولم يقابلهم الا فى نحو الساعة الحادية عشرة .

[ص ١١٢٢]

وأكد المعارضون أنه قابل النظار ببرود ، ولم يوجه الخطاب - من بينهم - الا إلى سرى باشا. وشاعت إشاعة عن سقوط الوزارة ، وتعيين سرى باشا رئيسا للنظار.

[ص ١١٢٣]

ونشرت جريدة الاهالى هذه المقابلة البسيطة جدا من غير تفخيم

(٤٦١) اسم غير مقروء .

ولا مبالغة . وأشاعوا أن الخديوى تعمد عدم مقابلتهم وقت وصولهم ، وأن وابورا خصوصيا قام قبل وابور النظار ببضع ساعات يقل غبرا سوريا !

حصلت الانتخابات أمس ، ويتنا الليلة الماضية ولم نعلم من أخبارها شيئا ، لأن الجرائد لم تنشر أخبارا خاصة عنها ، ولم تصدر ملحقات بها . ولغاية هذه الساعة - وهى تسعة صباحا - لم أسمع بشيء عنها (٤٦٢) . وقد قيل إن لجنة الانتخاب فى حلوان لم تنعقد لغاية الساعة تسعة ونصف صباحا . وفى عابدين لم تنعقد الا بعد الساعة الثانية ، وفى بولاق لم ينتخب الا ١٨ ، لقلة المنتخبين . ولكن هذه أقوال طائفة على الأفواه . وقد مر مستشار الداخلية على اللجان ، وأمكن للشيخ الدمرداش فى قسم الوايل أن يتحصل على انتخاب عدد فوق السبعين من أتباعه .

(٤٦٢) لفهم مسألة الانتخابات التى جرت ، فإن الحكومة اكتشفت أن عدد الناخبين الذين قيدت أسمائهم فى السجلات الجديدة يبلغ نحو مليونى ناخب . وقد قُسم هؤلاء الناخبون إلى خمسينات - حسب القانون .

وكان تقسيم هذا فى القرى بحسب حصص مشايخها وفى المدن بحسب أهل الجيرة الواحدة . وبعدها عُلقت كشوف الخمسينات ، وعلم الناخبون ما فيها . إبتدأ أول عمل من أعمال الانتخابات فى أواخر أكتوبر ، فاختر حينئذ المندوبون الذين ينوبون عن الخمسينات فى إنتخاب أعضاء الجمعية . وهذا الإنتخاب جرى فى ١٣ ديسمبر ، وأعيد بعضه فى ٢٠ ديسمبر ، فكانت نتيجته أن ٤٣ دائرة انتخبت أعضاها بأكثرية مطلقة فى ١٣ ديسمبر ، و٢٣ دائرة أعادت انتخابها فى ٢٠ منه

(أنظر : تقرير الفيكونت كشنر إلى السير ادوارد جراى عن المالية =

كان التحليل جيدا ، وكنت أكلت بلحا وارزا مع حمص .
 أننت جريدة « المؤيد » في عدد أمس على عبد الرازق الفار ،
 وقالت إنه مرشح عن قسم دسوق وفو . . الخ . وإنه جامع للصفات
 التي تؤهله إلى هذا المركز .

في يوم الثلاث ٢٨ أكتوبر سنة ٩١٣ ، قابلت أصحاب المقطم
 عند مصطفى باشا ، في نحو الساعة الثامنة مساء ، وجرى ذكر
 الانتخابات ، فسألني هؤلاء عما إذا كنت مرشحا نفسي ؟ فأجبت :
 نعم وطلبوا مني أن ينشر المقطم خطتي التي أريد اتباعها عند انتخابي .
 [ص ١١٢٤] ، ونشرت في اليوم التالي باختصار ، كما نشرت في
 اليوم بعده « بالشعب » (٤٦٣) ، وحاصلها : تعديل القوانين الغير
 موافقة - توسيع المعارف وجعلها أهلية - تحسين الزراعة - تحسين شوارع
 العاصمة - حرية المطبوعات - تأييد الأمن - ضبط مصروفات الحكومة -
 وتقدير الحاجي على الكمالى - وتخفيض الضرائب .

وقد أننت الجرائد - على اختلاف نزاعاتها ومشاربها ولغاتنا - على
 هذه الخطة ، وأكبرت حضورى للمقسم يوم الأحد ٢٦ لمباشرة
 الانتخاب (٤٦٤) الا جريدتا الأهالى والمؤيد ، فلم تقولا شيئا عنه ، بل
 لزمت جانب الصمت .

وقد وردت على خطابات وتلغرافات من بعض الناس بشكرى
 وتشجيعى ، وما رأيت إنسانا الا شاكرا ومُثَنِّيا .
 غير أن فتحى لم يستحسن ترشيحى ، وأخذ الجانب عنى . وخاف

= والادارة والحالة العمومية في مصر والسودان سنة ١٩١٣ - ترجم في
 إدارة المقطم سنة ١٩١٤)

(٤٦٣) جريدة الحزب الوطنى .
 (٤٦٤) كلمة « الانتخاب » غير موجودة في الأصل .

مصطفى باشا أن لا تنقلب الحركة إلى ما تكره الحكومة^(٤٦٥) ، وحضر
لى بعض الناس شاكرين وعارضين أنفسهم للخدمة ، وشعرت بميل
عام هزنى وأطربنى !

وكانت جريدة المؤيد نشرت يوم الخميس ، ٣٠ أكتوبر ، إعلانا
عن مقالة وردت اليها بخصوص حديثى فى المقطم والشعب ، ووعدت -
بأنها ستنشرها يوم السبت . وقد ظهرت خالية عنها وعن الإشارة اليها !
ولكن جريدة الأفكار نشرت مقالة ، فى عدد ٣١ منه ، بهذا
المعنى ، كله سخافات [ص ١١٢٥] ولا أدرى إن كانت هى
ما أشار اليها المؤيد أو غيرها ! ومن المحتمل أن يكون سكوت المؤيد -
مؤقتا ، ومن المحتمل أن يكون نهائيا رغبة من المعية فى تحسين
العلائق . وستظهر الحقيقة .

وقد قرأت فى الأفكار الصادرة بتاريخ^(٤٦٦) أمس مقالا آخر -
عنوانه : « خشونة وجفاء » أسند إلى هذه الأوصاف ، وحكى وقائع
غير حقيقية ، حيث نسب انضمامى إلى عصبة جمال الدين^(٤٦٧) ،
وحبسى فى جمعية الإنتقام ، وترقيتى من قلم الوقائع إلى غيره أى معاون -
فى الداخلية . ومن قلم قضايا مدير الجيزة ، ومن المحاماة ، ومن
القضاء - إلى الوزارة ومن هذه الأخيرة إلى الخشونة^(٤٦٨) .
وقرأت أيضا مقالا آخر فى جريدة الاكسبريس - التى تطبع

(٤٦٥) هكذا فى الأصل ، ويقصد سعد زغلول أن مصطفى فهمى باشا خشى
أن تنقلب الحركة إلى ما تكره الحكومة .

(٤٦٦) كتب سعد زغلول فى الهامش تاريخ ١ نوفمبر ١٩١٣ ، وقد يكون
التاريخ الذى يقصده ، وقد يكون عنوان هذه اليومية .

(٤٦٧) يقصد : جمال الدين الأفغانى .

(٤٦٨) هكذا فى الأصل . والمعنى : الغلظة والعنجهية (مع احتدبوى)

بالاسكندرية - نسب إلى فيه عدم الإخلاص للوطن ، والإتفاق مع
الحزب على المساعدة على ترشيحي ، وإيعاز الوكالة البريطانية لي في
كوني أقر بترشيحي ، حتى أكون حجة لها . وفيه طعن شديد على
أمانتي .

وعندما قرأت هذه المقالات شعرت بشيء من التأثر ، ولكني
حاولت كتمانها والضغط عليه ، وأخذت أتوسل الى ذلك بتذكر
ما حدثت به نفسي وعاهدت عليه ربى ، من أنى أصبر على المكروه ،
ولا ألتفت إلى ما يقول الأعداء في الإجمدار ما ألتخذ منه عظة لنفسى
وعبرة ببناء على ذلك طويت المقالات ، وحفظت صحفها . وأرجو الله
أن يوفقني إلى الثبات في هذا الظلم ، وأن يوسع من صدرى في هذه
الأيام حتى تنتهى هذه المسئلة .

[ص ١١٢٦]

الغضب مجلبة الندم ، وباعث الزلل . إدفع بالتي هي أحسن ،
وتذرع^(٤٦٨) بالصبر ، فلا ينفع غليان الدم إلا في إحراق النفس
وتغطية العقل .

هدى الله خصومى إلى صوابهم ، وبصرهم بفوائدهم ، وأطفأ
جمرة الحقد في صدورهم ، وبصرهم بعواقب أمرهم .
لوعقل خصومى ، لكانوا أول راضين عني ، لأنى لا أقصد إيذاء
أحد ، ولا أبغى الا الخير .

عقب أن نشرت الجرائد شكرى لمتخبي ، ووعدى بالإجتماع بهم

(٤٦٨) في الأصل : واذرع .

(٤٦٩) في الأصل : اذاية .

لمشاورتهم فيمن يرضون أن يكون نائبا في الجمعية ، تبغى بعض
المندوبين الناخبين والمرشحين ، ففعلوا مثل ذلك .

٥ نوفمبر

نشرت جريدة الأفكار إلى الآن أربع مقالات ، بالطعن الشديد
في . ونشرت جريدة « النوفيل » فصلا من هذا القبيل ، ترجمته جريدة
« البروجريه » وجريدة « المؤيد » ، وحشاه محمد عثمان - طريد العدالة -
بعبارة أوقع من سحته . وعلى مقالات الأفكار مسحة من أباطلة !
ولقد أغضيت عنها إغضاء الكريم ، ولم يكن لها تأثير - فيما يظهر -
عند الناس ، فكل من لاقيت من المعارف يظهر لي سروره من ترشيح
نفسى . وزارنى مستر بوند ، وهنأتى ، وقال إنه كان فى نيته [ص
١١٢٧] أن يكتب لى من إيرلنده (٤٧٠) يستحثنى على ما فعلت .
وقال : إنك لا تلاقى من الوكالة معارضة .

وقد وعدنى الكثير بالمساعدة ، منهم أحمد راشد - قيل إنه صاحب
نفوذ فى جهة الخليفة . ومعه خمسون ناخبا مندوبا تحت تصرفه ، ولكن
يظهر لى أنه فخور نوعا ، وربما كان فشارا ! وحضر لى من يدعى
الدكتور حسنى ، فى شارع محمد على . وقدم لى - بعد ذلك - عبد
الكريم بيك صبرى ، وعلى صالح بيك الملاح ، ووعدا بالمساعدة .
وسعى محمد بيك يوسف فى مصر القديمة بوساطة كافية ، وأخبر بأن
فيها عشرين مندوبا من المخلصين لى . وأخبرنى أحمد بيك الحسينى أنه
يدعو الناس فى حلوان لى . وكذلك أخبرنى أحمد باشا محمود أنه ذهب
إلى محمد البابلى فى حلوان ، واجتمع بابراهيم شريف ، وتعاهد

(٤٧٠) فى الأصل : إيرلنده .

الاثنان على الدعوة لى . كما أخبرنى على باشا شعراوى أن رجلا من أهل النفوذ فى مصر عتيقة^(٤٧١) تكفل باستمالة أهلها لجهتى . وجاءنى أحمد فريد من شبرا ، وعرض على مساعدته . وأخبرنى أحمد باشا محمود بأن خالد مهدوى فى بولاق من الداعين لى . واختلف الناس فى حسن صبرى ، فمنهم من قال : إنه يدعو لنفسه ، ومنهم من قال : إنه يدعو لى .

[ص ١١٢٨]

وفى هذا اليوم ورد تلغراف من لوندرة إلى « المقطم » ، بأن نشرّ الناس خططهم فى الانتخاب وقع فى لوندرة موقعا حسنا ، وأن فتح باب هذه البيانات بمعرفة سعد زغلول قد أزال سوء الأثر من الفكرة عنه . وقد نقلت هذا الخبر « الجريدة » ، وجورنال لا بورس ايمبسيان « فى عدد اليوم . وربما كان لهذا التلغراف شأن هنا . وسوف ننظر .

أعادت الداخلية الانتخاب عن الكشف^(٤٧٢) التى اتحدت فيها أصوات الناخبين على مندوب واحد ، والتى وجدوه مبطل لها . ولكنها لم تعلم الناس بذلك الا اليوم ، حيث رأيناه فى الجرائد ، لا على كونه منشورا رسميا ، بل خبراً من الأخبار ! وتحدد موعد الانتخاب بعد غد - الجمعة ٧ نوفمبر - وهى سرعة غريبة ، واجراءات أغرب !

لم يحضر عندى فتحى من قبل الانتخابات بعدة أيام الا أمس ، وما تكلمنا فيها يختص به .

شاعت إشاعات عن الوزارة ، وكُتبت فى « جورنال دوكير » ، ولكنى أراها - على الأقل - سابقة لأوانها .

(٤٧١) أى : مصر القديمة .

(٤٧٢) فى الأصل : الكشفة .

حضر عندي مكاتب التيمس اليوم في الساعة ٤ ، وحادثني في شأن الانتخابات والقانون النظامي . فقلت له : إن الحركة في الاقاليم أشد ، لأن العمدة هم الذين قيدوا الأسماء ، وجعلوا من يحضر ينتخب ، ثم هم انتخبوا لمن غاب ! وأما في المدن فإن مشايخ الحوارى لم يقدرُوا على القيام بهذا العمل من جهة ، لعدم وجود نفوذ لهم ، ولأن هنا قسما عظيما من الناس ذوى التربية الراقية نوعا ، يعتبرون الجمعية التشريعية أقل أهمية من مجلس الشورى . ومن ثم دخلوا^(٤٧٣) في انتقاد القوانين الجديدة ، فانتقدوا حق اقتراح القوانين ، وتناقض الحكم في حالة ما اذا كان المشروع مقدما من الحكومة أو من الجمعية ، والجمع بين حق الحل وحق المخالفة ، وعدم احترام رأى الجمعية الجديدة .

وفي قانون الانتخاب ، جعله من درجتين . ومسئلة الخمسينات وما جرى فيها ، وحرية الانتخاب ، وعدم التوفيق بينها وبين السلطة التى جعلت للحكومة [ص ١١٣٠] فى ترأس لجان الانتخاب ، واعطاء الموظفين الحق فيه حتى فى دائرة وظائفهم . واشترط القيد فى الجهة التى منها المندوب^(٤٧٤) .

(٤٧٣) فى الأصل : دخلت .

(٤٧٤) ربما يساعد القارئ كثيرا على فهم هذا النقد للقانون النظامي وقانون

الانتخاب من جانب سعد زغلول ، أن نورد هنا مضمون القانونين :

أولاً : بالنسبة للقانون النظامي المصري بإنشاء الجمعية

التشريعية ، وقد صدر فى أول يولية ١٩١٣ .

« وتتألف الجمعية التشريعية من أعضاء قانونيين وهم نظار

الدواوين ، وأعضاء منتخبين وعددهم ستة وستون عضوا ، ينتخب =

أحدهم وكيلا بمعرفة الجمعية ، وأعضاء معينين عددهم سبعة عشر
عضوا ، أحدهم رئيس ، والثاني وكيل ، والخمسة عشر الآخرون
يعينون على نحو يكفل النيابة عن الأقلية والمصالح التي لم تنل نصيبا
من الانتخاب ، ويختارون من قبل الحكومة بحيث يكون لجميع
الطبقات من الأهالي حد أدنى لعدد من ينوب عنها ، فخصص للأقباط
أربعة كراسى ، ولعرب البدو ثلاثة ، ولكل من التجار ، والأطباء ،
ورجال التربية العامة أو الدينية اثنان ، وكرسى واحد لكل من
المهندسين ، والمجالس البلدية ، ومدة عضوية الأعضاء المنتخبين
والمعينين في الجمعية ست سنوات ، ويتجدد ثلث كل من الفريقين في
كل سنتين ، ولا يعزلون في غضون تلك المدة إلا بأمر عال يصدر من
الجمعية بأغلبية ثلاثة أرباع الآراء .

ويجوز حل الجمعية التشريعية بأمر عال ، متى حلت وجب إجراء
الانتخابات والتعيينات الجديدة في بحر ثلاثة أشهر من تاريخ حلها .
ووظيفة الجمعية هي على الأكثر استشارية ، وبغض النظر عن
بعض المسائل المعينة وعلى الأخص المسائل الدولية الخارجة عن
اختصاص الجمعية ، فإنه لا يجوز إصدار أى قانون ما لم يقدم ابتداء
إليها لأخذ رأيها فيه ، وإذا حصل هناك خلاف بين الحكومة والجمعية
يعقد مؤتمر منها .

فإذا لم يؤد بحث المؤتمر إلى الاتفاق ، يؤجل مشروع القانون
المعروض مدة أسبوعين ، وبعد انقضائها يقدم المشروع ثانية إلى
الجمعية بصورته الأولى ، فإذا ظلت الجمعية على رفض قبول
المشروع ، جاز للحكومة أن تحمل الجمعية وتقدم المشروع من جديد
للجمعية التشريعية الجديدة ، أو أن تصدر هذا المشروع على الصورة
التي تستحسنها .

ويجب أن تقدم المسائل الآتية للجمعية التشريعية لأخذ رأيها
فيها ، وهي : الميزانية ، والحسابات ، والسلف العمومية ، وتقدير

درجات أموال الأطيان بوجه عام ، والخطط المتعلقة بإجراء تحسينات مهمة بالرأى أو بنظام السكة الحديدية .

ولا يجوز ربط أموال جديدة على الأطيان أو عوائد شخصية إلا بعد مصادقة الجمعية التشريعية .

وللجمعية التشريعية في مسائل التقنيين حق تحضير مشروعات القوانين ما عدا ما يتعلق من ذلك بالقوانين النظامية ، على أنه لا يجوز لها أن تنظر مشروعا في جلسة علنية إلا إذا سبق إقراره من مجلس النظام .

ودور إنعقاد الجمعية التشريعية ينتهى من أول نوفمبر ويتهى في ٣١ من مايو من كل سنة .

ويمنح المنيون والمتخبون من الأعضاء مكافأة قدرها خمسة وعشرون جنيها شهريا .

وليس من إختصاصها النظر في خصصات الحديدوى ، وويركو الإستانة ، والدين العمومى ، وكل الواجبات والالتزامات الناتجة من قانون التصفية ، أو الاتفاقات الدولية ، والمسائل المتعلقة بالدول الأجنبية ، وعلاقات مصر بهذه الدول ، والمسائل المتعلقة بتعيين أحد موظفى الحكومة أو أحد مأمورها ، أو بترقيته أو نقله ، أو عقوبته أو فصله ، وكل عمل آخر تجبره الحكومة بالنسبة لأحد موظفيها أو مأمورها .

وترسل ميزانية إيرادات ومصروفات الحكومة للجمعية قبل إنتهاء السنة المالية بأربعين يوما على الأقل ، ولها أن تبدى ملاحظاتها أو رغباتها في كل قسم من أقسام الميزانية ، وترسل آراءها ورغباتها وملاحظاتها إلى ناظر المالية ، وعليه في حالة رفضها أن يبين أسباب ذلك ، وللجمعية أن تبحث في هذه الأسباب ، وأن تبدى ملحوظات جديدة .

ويجوز للأعضاء أن يوجهوا إلى النظام أسئلة في المسائل الإدارية

ذات المصلحة العامة ، ويجيب النظر عنها ، ولهم ألا يجيبوا عن سؤال يرون من المصلحة العامة عدم الإجابة عنه .

وجلسات الجمعية علنية ، عدا جلسات المؤتمرات والاجتماعات التي تعقدها الجمعية بهيئة لجنة عامة فغير علنية ، ولا تصح مداولاتها إلا إذا حضر الجلسة ثلثا الأعضاء على الأقل » .

وقد اشتمل القانون النظامي على ٥٥ مادة ، منها ٣٤ مادة لنظام الجمعية التشريعية ، والباقي لاختصاص مجالس المديرية .

وفي أول يولييه سنة ١٩١٣ صدر قانون الانتخاب ، وقد اشتمل على المبادئ الآتية :

« لكل مصري من رعايا الحكومة المصرية بالغ من العمر عشرين سنة كاملة حق الانتخاب ، بشرط ألا يكون من المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة أو السجن أو سرقة أو نصب أو خيانة أو تزوير أو انتهاك حرمة الآداب أو رشوة ، أو من المعزولين من الوظائف الأميرية ، أو من المحامين الذين شطبت أسمائهم من جدول المحاماة . أو من الذين أشهر إفلاسهم ، أو من المحجور عليهم .

وهذا الانتخاب غير رأسي ، لأن كل خمسين ناخبا ينتخبون ناخبا مندوبا واحدا لا يقل عمره عن ثلاثين سنة كاملة ، وهؤلاء الناخبون المندوبون هم الذين ينتخبون أعضاء الجمعية التشريعية ، على أنه يجب عليهم أن يشاوروا من ينوبون عنهم للوقوف على ميلهم نحو المرشح الذي ينتخب عضوا في الجمعية التشريعية ، ويكون الانتخاب الأولي والثانوي بالاقتراع السري .

ويشترط في من ينتخب عضوا في الجمعية التشريعية ، أن يكون عمره خمسا وثلاثين سنة كاملة ، وأن يكون عارفا بالقراءة والكتابة ، وأن يكون قد دفع منذ ستين مال أطيان سنوي قدره خمسون جنيها ، أو عوائد مبان عشرون جنيها في السنة ، أو خمسة وثلاثين جنيها مال أطيان وعوائد مبان معا ، تخفض هذه القيمة إلى الخمسين ($\frac{50}{100}$)

فأمن على ذلك كله الا الأخير فانه تردد فيه ، وقال : ربما كان ذلك لحكمة ! قلت : إن شر القوانين ما قضت حكمته على المخاطبين به ، وهذا هو السر في تفوق قوانينكم ، لأنكم تشعرون بها قبل أن تصاغ وتوضع !

ثم قلت له : إن الذى حملنى على الاقدام على الترشيح هو تشجيع الناس ، وتشويق القادرين على تقديم أنفسهم . ومن حسن حظى أن حصل ذلك فعلا .

ومن جهة أخرى ، فإني أعلم أن الحكومة تميل إلى أن تعرف حقيقة الأشياء ، وكل الناس الذين يذهبون لدى اللورد كتشنر لا يجاهرون بما فى نفوسهم ، وينخدع هو بما يزينون من الآراء . وربما كان الموظفون كذلك . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإن الناس يتوهمون لوقالوا الحق ربما يسامون فى مصالحهم ، فيحجمون عن قوله فى الجمعية النيابية . [ص ١١٣١] وذلك ما يحملهم أيضا على الخوف من إعطاء آرائهم أمام المدير ، خوفا على مصالحهم .

بالنسبة لمن كان حائزا لشهادة من مدرسة عالية ، وأن يكون اسمه مدرجا منذ ثلاث سنين بجدول الانتخاب فى المديرية أو المحافظة التى ينتخب فيها .

ولا يجوز انتخاب الموظفين العموميين بصفة أعضاء للجمعية التشريعية ، وإذا انتخبوا يجب عليهم أن يتنحوا أو يعتبروا متخلين عن وظائفهم ، وفى الحالة الأخيرة يعطى لهم حق العودة إلى وظائفهم عن انتهاء مدة العضوية .

ولا يجوز الجمع بين عضوية مجلس المديرية وعضوية الجمعية التشريعية .

محمد خليل صبحى تاريخ الحياة النيابية فى مصر ، الجزء الرابع ص ٤٢ - ٤٥) .

وهذا آت من النظام ، لأنه ليس للمهيئة النيابية مراقبة على الحكومة في شيء . فأننا أريد - من جهة - أن أساعد الحكومة على استطلاع الحقيقة ، حتى تجرى على أساسها ، وقد تكون مرة عليها في بعض الأحيان ، ولكنها تنتفع منها كثيرا . ومن جهة أخرى^(٤٧٥) ، دفع زملائي على بيانها بلا خوف ولا وجل .

قلت : ومهما كان في النظام من العيوب ، فإننا - مع الأسف - لانزال بعيدين عن فهمه حق فهمه ، ونحتاج لزمن أطول حتى نتعود عليه . وتكلمت أيضا على السرعة التي عملت بها^(٤٧٦) القوانين ، وتكلم هو على تكلمنا ، وقال إنه انتقد ذلك .

وفي النهاية تشكر ، وانصرف مظهرا سروره ، وقال إنه أرسل تلغرافا بأن دخولي في الانتخاب حرك الناس إلى الإقدام عليه ، وأن انتخابي محتم . فقلت : إني أشك في ذلك ، لأن الناس جاهلون ! فقال : إننا نحن نشعر بغير ذلك !

[ص ١١٣٢]

٨ نوفمبر سنة ٩١٣

يتحدثون من يوم عودة الجناب العالي بفتور العلاقات بينه وبين سعيد باشا . وقد وصل القاهرة أول أمس - ٦ منه - وكان غضبا منه ، عندما كان معه في موكب وصوله إلى عابدين ، وأرسل إليه يكلفه بالاستعفاء ، غير أن كتشنر بعث إليه بعدم التعجل فيه حتى يقابل سموه . وقد قابله أمس في الساعة ٣ .

(٤٧٥) أضفنا « أخرى » لتضج العبارة .

(٤٧٦) أضفنا « بها » لتضج العبارة .

وظهرت جرائد الصباح ، ولم يتكلم « المقطم » بشيء عن موضوعها .

وقال « الأهرام » : إن مسألة الأوقاف عرضت معرض البحث . وقال « ايكودى ايجيبت » . إن موضوع المقابلة لم يجر فيه حديث عن الوزارة ، وسيظهر بعد أيام العيد . ورأيت رشدى ذاهلا أمس في جناز بنت البرنس حسين ، ومحمد سعيد في أتعس حالات الغم ، وقد أحاطت عيونه دائرة سوداء ، وعلته الكتابة .

وسألت الأول عن شأنه ؟ فقال : إن الحزن على الفقيدة اخذ مأخذه منه ! وزاد بأن حالة الوزارة اليوم أثبت منها قبل . ورأيته حذرا من الكلام ، فتركته .

وعدت من السيدة مع نجيب باشا في أوتومبيله ، وفهمت منه شدة غضب الخديوى . وجرى ذكر قصته في قضية البرنس عزيز ، فأحكيتها . وأحكيت عبارة^(٤٧٧) حسين محرم ، وعبارة^(٤٧٨) العفو عن الأقباط . وانصرف قائلا : إن كل ذلك سينصرف مع الزمان . قلت : لا أهمية عندى لا نصرافه !

وتقابلت اليوم مع أحمد عبد اللطيف وفهمت منه أن الخديوى نيه [ص ١١٣٤]^(١٢٤٧٨) على سعيد أن لا يفتح كتشنر في مسألة الأوقاف ، أو سيعفى ! وكلفه بأن يقول ذلك الى كتشنر . فلم يوافق رشدى سعيد على أن يقوم بهذه المأمورية ، لأنها ثقيلة وغير معقولة . واتفقا على أن يقولوا : إن مجلس النظار لا يمكنه أن يبحث في هذه المسئلة ، لأنها فوق اختصاصه ، والخديوى هو الذى يتصرف فيها حسب ما يراه .

(٤٧٧) (٤٧٨) « عبارة » هنا معناها : « قصة » .

(٤٧٨ م^١) رقت صفحة ١١٣٤ قبل صفحة ١١٣٣

ولكنى لم أنهم حق الفهم هذه الرواية ، لأن فيها شيئا غامضا ، أو ناقصا ، وسنعلمه بعد ذلك !
لو أمكن للإنسان أن يضبط عند الجدل - نفسه ، لكانت له دائما الغلبة !

من عجز الإنسان أن يحتد ، ومن قوته ان يحلم (٢٤٧٨) !
الغضب مجلبة الخطأ ، والحلم باب الصواب .
لا تعجل بالشىء قبل أن يأتىك ، فهو آتاك لا محالة !
من الناس من يعيشون من التملق لغيرهم !
من الناس من يتقرب للأقوياء بهضم حق الضعفاء !

[ص ١١٣٣]

١١ نوفمبر

علمت من مصطفى باشا عن كتنر ، أن هذا الأخير لما قابل الخديوى ، عرض عليه وضع نظام للرتب والنياشين (٣٢٤٧٨) فقبله .

(٤٧٨ م ٢) أى يكون حليا

(٤٧٨ م ٣) كان غرض اللورد كتنر من هذا النظام غلّ يد الخديوى من بيع الرتب والنياشين للعمد والأعيان . وقد ذكر محمد فريد أن هذا التصرف من جانب الخديوى كان نتيجة من نتائج طمعه وسوء تصرفه ، وقال أن الخديوى سبق أن تعهد أمامه هو ومصطفى كامل والدكتور رمضان بك - بمقام التبرى - فى إحدى مقابلاتنا السرية سنة ١٩٠٧ بأنه عدل عن هذه الأمور التى أساسها الطيش والشبوية ! (هذه ألفاظه هو) ولكن حب المال غلبه ، فنزل به إلى هذا الحضيض . (أوراق محمد فريد ١٢٤)

فعرض عليه مشكلة جعل الأوقاف نظارة ، فقبل مبدئيا ، وتناقش في التفاصيل . ثم في النهاية استأذنه كتشنر في أن يكتب لدولته أن جنابه العالى قبل هذا التغيير مع الإرتياح ، فقال : لا تفعل ذلك . وبعد انصرافه من عنده ، أخبر سعيد باشا ، وكتب لدولته تلغرافا بهذا المعنى .

ثم قابل سعيد الخديوى ، فأنكر القبول ، وغضب ! فرد سعيد على كتشنر ، فأصر على قوله الأول ، وقال : إن الخديوى عنده أربع (٤٧٩) وعشرون ساعة يتفكر فيها إن شاء أن يكتب شيئا للحكومة الانكليزية .

ويقول مصطفى باشا : إن كتشنر في أشد حالات الإنفعال ! أما الوزارة فلا كلام فيها الآن ، وربما أصبح مركزها أثبت من قبل .

وقد زارنى أمس شفيق باشا (٤٨٠) ، وفهمت منه أن الخديوى لم يقبل ، ولكن يظهر أن الدولة (٤٨١) متفقة مع الدولة الانكليزية على ذلك . وشملت من هذا القول أن الحاشية تريد أن تلصق عار المساهلة بالدولة العلية ، ويقال في الدوائر الوزارية إن مشكلة الأوقاف أصبحت الآن في حكم المنحلة !

زارنى أمس وفد من « كُمن الخليفة » (٤٨٢) ، مؤلف من المعلم أحمد راشد ، وحسين دسوقي ، وصالح بك الملاح ، ومعه مصطفى بك ، وكيل أقلام عربى نظارة الأشغال . وأكيدوا لى أنهم معى ، وإن

(٤٧٩) فى الأصل : أربعة .

(٤٨٠) أحمد شفيق باشا ، مدير عام مصلحة الأوقاف .

(٤٨١) يقصد « بالدولة » هنا : الدولة العثمانية ، صاحبة السيادة على مصر رغم الاحتلال .

(٤٨٢) أى : من قسم الخليفة .

الطحاوى من رجالهم ، [ص ١١٣٥] وأنهم سيجهتدون فى إستمالة رجال محسن أيضا . فشكرتهم . وأخبرنى راشد بأن حسن صبرى تكلم معه ، فأجابه بأنه (٤٨٣) يشتغل لحسابه . فقال : له وأنا أيضا كذلك .

ثم زارنى خالد بيك مهدى ، ومعه محمد بيك راغب ، وعبد الهادى أفندى الجندى ، من ثُمن الخليفة ، وقالوا : إن معهم أغلب مندوبى بولاق ، وإعهم يرغبون فى انتخابى . فقلت : إن الهلباوى مرشح نفسه عندكم ا فقالوا : لا نرغب غيرك ، وإن لم تقبل فلنا نختار غير الهلباوى ا فقبلت .

ثم جاءنى على بك شاكى أمس ، وأخبر أنه يشتغل لحسابى . وكذلك عبد المجيد أفندى حمزة - حكيم بقسم الخليفة ، مع خليفة بك محمود . ومثل أحمد بك فريد من شبرا . وأخبرنى كذلك أحمد على بك .

زارنى كثير من الناس فى هذا العيد من جميع الأحزاب ، وساعد على ذلك أمران : أولا تواتر الاشاعات بتزعزع مركز الوزارة ، وثانيا ، مسألة الترشيح .

وقد قابلت الجميع بما يليق بكل من الحفاوة والاكرام ، ورديت الزيارة لأغلبهم ، وأرسلت كارت الزيارة لكثير منهم ، وما تركت الآن شيئا ، والله يعفو عما سهوت .

وقال لى حافظ أفندى : سياتى أيضا بشأنى كثيرون . هذا وقت انتخابات ، فتكثر الزيارات . ثم ضرب مثلا عبد الرحيم

(٤٨٣) أضفنا : « بأنه » ليستقيم المعنى .

الدمرداش^(٤٨٤) وطرافه بالناس . وما من زائر يجيئني أو فرد^(٤٨٥) أقابله الا ويمتدح خطي من الترشيح .

[ص ١١٣٦]

نشرت « الأهرام » اليوم أن الوزارة حائزة لثقة الخديوى ، وأن الإشاعات التى طارت عنها أيام العيد ، غير صحيحة الآن ، وأن مسئلة الأوقاف روجعت فيها الدولة العلية ، صاحبة القول فى هذا الشأن ! وهذا تمهيد للعذر عند الناس فى قبول التحويل الى نظارة ! والله اعلم .

١٢ نوفمبر سنة ٩١٣

زارنى أمس يوسف صديق باشا^(٤٨٦) ، وقال إن : الخديوى سأل لماذا لم تكن فى تشريفات العيد ؟ فقلت . إني كنت أود الحضور فيها ،

(٤٨٤) الشيخ عبد الرحيم الدمرداش ، كان عضوا منتخبا عن محافظة مصر فى الهيئة النيابية الخامسة عن المدة من أول فبراير ١٩٠٩ إلى ٣١ مارس ١٩١٢ (أنظر ٨٧٠ ، ٨٧٢ ، ٨٧٤ ، ٨٨٨ ، ٨٨٩ من الجزء الثانى من المذكرات)
(٤٨٥) قراءة تقريرية .

(٤٨٦) فى ترجمة محمد فريد ليوسف صديق باشا كتب يقول انه ابن إسماعيل باشا صديق ، الشهير بالفتش ، الذى قتله الخديوى إسماعيل . اشتغل بالسياسة فى بادىء الأمر مع إسماعيل بك الشيمى وعمود بك سالم ، وكان موظفا بالقضاء المختلط ، فرفت منه هو وزميلاه بسبب اشتغالهم بالسياسة ضد الاحتلال ، واشتغل بالسمرة فكسب أموالا طائلة خسرها فى المضاربات . وصلته قدمية بالخديوى عباس حلمى من عهد التلمنة بالمدرسة بالعلية ، ثم بجنيف ، وقد وظفه عنده وكيلا لوكيل الحكومة المصرية بالأستانة (قبوكخيا) ، ثم قبوكخيا .

بل في الخطة (٤٨٧) ، ولكن خشيت أن سموه لا يرتاح الى ذلك ، فقعدت . فقال : لا شيء من ذلك .

ولمَّح الى الخطة التي أسلكها في الجمعية التشريعية بالنسبة لجعل الأوقاف نظارة ! فقلت : ان هذا التغيير لا يحل المسئلة . فقال : ويحصل الكلام في المصالح الأخرى ! فقلت : طبعا ، ولكني لست على يقين من انتخاى ، فان أذئاب المعية تتحرك ضدى ! فقال : لك أن لا يتحرك أحد منها ، وأنت تعلم كيف أن الخديوى يشنها عن ذلك .

ثم فهمت منه أنهم كتبوا الى روبرسون (٤٨٨) في مسئلة الأوقاف ، وانهم أعدوا مذكرة الى نظارة الخارجية ، يرسلونها بواسطة كشنر ،

وكانت له اليد الطولى في القبض على الشيخ جاويش في سبتمبر ١٩١٢ ثم عين رئيس ديوان « خديوى » . والرجل خال من المبادئ الشريفة ! لا يحمه إلا كسب المال ، وقد قال لى : « إنه يلزمه سنويا خمسة آلاف جنيه ليعيش عيشه هنية ، ولابد من كسبها بأى كيفية » ! - هذا مبدأه وقد أضطر الخديوى إلى نقل يوسف صديق من وظيفة « رئيس ديوان خديوى » إلى نظارة الخفاصة ، ونقل مكانه عثمان مرتضى باشا السر تشريفاتى ، تحت ضغط اللورد كشنر ، وهو ما اعتبر تنقيصا لقدره ، حيث أصبح لا دخل له في الأعمال السياسية . (أوراق محمد فريد ص ١٢٧) .

أنظر ايضا ترجمتنا ليوسف صديق في الجزء الثانى من مذكرات سعد زغلول ص ١٥٤

(٤٨٧) أى أن زيارة الخديوى كانت في خطة سعد زغلول .

(٤٨٨) جون روبرتسون ، نائب بمجلس العموم ، من الأحرار الراديكاليين الذين تعاطفوا مع مصر في حادث دنشواى ، وقد حضر وليمة أقامها مصطفى كامل في زيارته للندن في ٢٦ يوليو ١٩٠٦ في أعقاب حادث دنشواى .

وفيهما يدافعون ضد هذا التغيير بأن هذه الإدارة اسلامية محضة ، ولا يصح أن تختلط بمصالح الحكومة ، لأن ذلك يترتب عليه استياء العامة .

وقال : إني أريد أن أخذ رأيك شخصيا ! فقلت : إن ذوى الشأن في هذه المسئلة مسلمون ، وميزانية الأوقاف يجب أن تكون منفصلة عن ميزانية الحكومة ، واجراءاتها يلزم أن تكون منطبقه على [ص ١١٣٧] الشرع ، ويلزم أيضا أن يكون لذوى الشأن من المسلمين مراقبة عليها .

فقال : سوف نضمّن المذكرة ذلك . وأخبرني بأنه ورد على القومسيرية العثمانية تلغراف يقول فيه إن الدولة العلية لم يسبق أنها تداخلت في مسئلة كهذه ، ولا يمكن أن تتداخل فيها ، لأنها مسئلة داخلية تخص الخديوية المصرية ! والخديوى ينتظر الرد اليه مباشرة من استامبول .

ثم قال : إن سليمان أفندى فهمى أخذ في تختيم عرائض ، هو وحافظ عوض ، في معارضة التغيير . وهو لا يستحسن ذلك . فلم أستحسنه أيضا .

وبعد إنصرافه ، حضر جبرائيل بك تقلا ، ودار بينى وبينه كلام ، فهمت منه أنه مكلف به من قبل الخديوى ، وعحصله أنه يود أن أكون مع الخديوى على وفاق ، وأن أبحث عن استرضائه ليكون معى ، وأن أخدم عرشه في الجمعية التشريعية .

فقلت : إن أود شىء علىّ ، أن أحوز رضا سموه ، وأن أكون على اتفاق معه في خدمة الأوطان ، لأن هذا مذهبى . وهو (٤٨٩) قوة

لا يستهان بها ، غير أن من حوله يفسدون دائما العالم^(٤٩٠) ، لا يدعون أحدا يخلص ليلاده. فقال: الغرض خدمة العرش . فقلت: مذهبي خدمة بلادى . فقال: إن « الأهرام » يكون تحت تصرفك ، وانصرف بعد كلام طويل من هذا القبيل .

حضر وقد من مصر عتيقة ، مؤلف من الشيخ أبو زيد صلاح ، وعبد الخالق الصواف، وعبد أفندى إبراهيم ، والشيخ عبد السلام ، والشيخ عبد الرازق خضير [ص ١١٣٨] والشيخ حسن طنطاوى ، وعمود حسين البربرى ، وإبراهيم محمد الجندى ، وعفيفى البربرى ، وأبدوا رغبتهم فى انتخابى ، فشكرتهم . وسألونى فى مزايا القانون الجديد ؟ فأبنت شيئا منها ، ومن مضاره اجمالا ! فسروا بالبيان ، ودعونى لأن أزورهم . فوعدتهم ، وانصرفوا شاكرين .

حضر خليفة بك محمود ، وقال إن الدكتور فريد مدحنى ، ويريد زيارتى . فقبلت . وفهمت أن معه ناس آخرين .

أبو سعده أراد مقابلتى أمس ، ولكنه سافر على عجل الى اسكندرية ، واعتذر بتلغراف على أن يعود للمقابلة يوم السبت القادم .

١٤ نوفمبر سنة ٩١٣

حضر أمس مساء سيد أفندى رفعت ، حكيم^(٤٩١) مستشفى المنشية ، وزعم أن معه أربعين ناخبا مندوبا ، ورغب أن تكون

(٤٩٠) أى : الناس .

(٤٩١) أى طبيب .

أصواتهم لى ، فى مقابلة (٤٩٢) أن يترشح هو (٤٩٣) فى قسم آخر !
فقلت : انى مرشح نفسى فى جميع الدوائر ، فإذا تم لى الانتخاب فى
أكثر من واحدة منها ، تنازلت عن بعض ، وحفظت بعضا ، وأعدك
أنى أرشحك بدلى فى القسم الذى اتنازل عنه . وتم الاتفاق على ذلك .
ورجوته أن يرسل كشفا بأسماء الذين معه .

ثم حضر أحمد عبد اللطيف بك ، وحسن بك صبرى ، وقال
الأول إن الثانى حضر ليزيل ما حدث من سوء التفاهم فى شأن
الانتخاب . فان حسن بك لم يتنازل عن الترشيح مطلقا ، بل عن قسم
السيدة ، والآن يرغب أن تختار قسما من بولاق أو السيدة ، والآخر
يكون فيه حسن بك .

[ص ١١٣٩]

فقلت - بعد أن قبلت واقعة التنازل : إنه كان مطلقا لعل
التوظف (٤٩٤) فى الأوقاف . وانا مرشح نفسى فى كل الأقسام ، ولا بد
أن اختار واحدا وأتنازل عن الباقي اذا انتخبت فى أكثر من واحد (٤٩٥)
وعرضت عن القسم أن انتظر نتيجة الانتخاب ، فان كانت لى فى أكثر
من قسم ، رشحت حسن بيك مكانى فى القسم الذى يحصل التنازل
عنه : وارى أن نحكم مبدأ مخصوص فى أن يكون لى أصوات

(٤٩٢) أى : فى مقابل .

(٤٩٣) أضفنا : « هو » لتوضيح العبارة .

(٤٩٤) قراءة تقريبية ، وضمير الغائب هائد على الخديوى . والجملة فى هذه
الحالة تكون اعتراضية .

(٤٩٥) قراءة تقريبية .

(. . . .) (٤٩٦). أخذ عبد اللطيف يتناقش في ذلك مناقشة
(. . . .) (٤٩٧) ، وصبرى كان ساكتا ، فدعوته للكلام ، فلم ينس
ببنت شفة . ثم خضنا في حديث غيره . وكان كل من صدق بيك
ومحمد بيك عمود ، محافظ القتال ، حاضرين .

أخبر هذا الأخير بأنه ورد على الخديوى تلغراف من الباب
العالى ، أمس الساعة ٣ بعد الظهر ، يبلغه فيه أنه لا يرى مانعا من
جعل الأوقاف نظارة ، وأن هذه مسألة داخلية لا تعلق للباب العالى
بها (٤٩٨) . وأن الخديوى جمع النظار ، وبلغهم بهذا التلغراف
مستسليا . وأن اللورد كتشنر تقابل في منزل سعيد مع الشيخ سليم
البشرى ، وسأله عما اذا كان هذا التغير مخالفاً أو موافقاً للمصلحة ؟
فأجاب بأنه لا مانع منه شرعا . وزاد بأن السنة انتهت على ذلك ا

حضر عندى أمس البرنس حسين ، وأطال المناقشة ، وفهمت منه
أنه متأثر من الخديوى لكونه لم يعزیه ، ومتشكر من كتشنر لكونه حضر
اليه مرتين ، وأنه جلس معه في الوكالة مدة أزيد من ساعة ، ووجده في
أشد حالات الانفعال ضد الخديوى ، ويقول كلاما لا يقوله ملك

(٤٩٦) كلمة غير مقروءة ، والجملة بأكملها قراءتها تقريبه .

(٤٩٧) كلمة غير مقروءة .

(٤٩٨) أضفنا « بها » لتستقيم العبارة ، وفيهم من مذكرات محمد فريد أن
السبب في موافقة الباب العالى بهذه السرعة ، هو أن الموعز بهذه الفكرة هو
سعيد حليم باشا ، الصدر الأعظم ، لأن الخديوى أراه أنواع العذاب في
مسائل الوقف ، وعاكسه وعاكس عائلة حليم باشا كثيرا ، فانتهاز فرصة
وجوده في هذا المركز السامى ، وأوعز إلى سفير انجلترا بذلك ، وهو أوعز
إلى حكومته ، ومن هنا كان من الطبيعى أن يوافق الباب العالى على تحويل
الأوقاف إلى نظارة . فزالت أموال الأوقاف الطائلة من تحت يد الخديوى .

(أوراق محمد فريد ص ١٢٣)

الانجليز نفسه ! ولقد كان محمد محمود مبتهجا جدا ، وما أظهرت فرحا ولا ترحا ، غير أنى اعترضت أمامه على تعيين محب ناظرا ، وسعيد كرئيس النظار .

[ص ١١٤٠]

يوم ١٥ نوفمبر ٩١٣

نشرت جرائد أمس أنه ورد أول أمس تلغراف من الحكومة العثمانية بأنها لا ترى مانعا من تحويل ادارة الأوقاف الى نظارة . وان الخديوى استدعى عقب ذلك النظار ، وبلغهم ذلك ، وبأن يتخذوا ما يلزم لوضع نظام لهذا التحويل .

وقد أخذ المقربون يستكتبون عرائض ضد هذا التحويل ، وكان القائمون بها : سليمان أفندى فهمى ، والشيخ محمد حسنين ، وحافظ عوض ، وأباطة . غير أن اللورد كتشنر لما علم بالخبر ، أرسل للخديوى مع رئيس النظار - فيما يقال - يهدده بأن أقل مظاهره تحصل ضد هذا الأمر تقابل بالمقاومة من عساكر الاحتلال ، وتستلزم حصر سراى القبة (٤٩٩)

وعلى اثر هذا التهديد ، نبه الخديوى على المتحركين بالسكون ، واستحضر محمد سعيد أول أمس لمناقشة شيخ الجامع . ثم حضر اللورد كتشنر فى نحو الساعة السادسة ، وسأل شيخ الجامع عن حكم الشرع فى التحويل ؟ فقال : لا مانع منه ما دام القصد منه المصلحة من تنمية الأموال وزيادة الربح .

(٤٩٩) أى : حصار سراى القبة بعساكر الاحتلال .

ونبهوا على المديرين بأن يغادروا القاهرة فوراً ، ويتخذوا كل ما يلزم من الاحتياطات لمنع هذا التختيم^(٥٠٠) وتلك المظاهرة .
وسمعت أن التحقيق جار لمعرفة أساس هذه الحركة ! وشاع أن
كتشنر طلب من الخديوى تطهير المعية من الأتباع الذين يقومون
بها^(٥٠١) .

٥

[ص ١١٤١]

تقرر انفصال الأوقاف وجعلها وزارة . فلم أجد لهذا الأمر في
نفسى أثراً كبيراً من الفرح ، مع أن الخديوى إنهمز فيها شر
انهزام^(٥٠٢) !
ولا ادري لهذا الجمود من سبب ، إلا أنه ، من طرف كتشنر :

(٥٠٠) أى : التختيم على العرائض .

(٥٠١) قراءة تقريبية .

(٥٠٢) علق محمد فريد على هذا الخبر في مذكراته بأن العالم كان يعرف عدم
انتظام أعمال الأوقاف ، بسبب تدخل الخديوى فيه ، وتعيين محاسبيه
وجواسيسه بمرتبات باهظة ، مع عدم كفائتهم . ومن جهة أخرى فإن
الخديوى يصرف كثيراً من إيرادات الأوقاف الخيرية في شئونه الخاصة - أى
بسرقه شركته ! - بمساعدة الموظفين من رجاله . لذلك لم يزعج هذا الخبر
أحدًا ، لأن الكل ساءط على الخديوى وسرقته لأموال فقراء
المسلمين . . . ونتمنى جميعاً أن تؤخذ منه أوقاف العائلة الخديوية وتضم
إلى نظارة الأوقاف ، حتى يحصل المستحقون على نصيبهم فيها ، فإن أعلم
جيداً أنهم لا يستلمون عشر ما يخصهم ، ولا يستلمونه إلا بعد أن
يصدقوا على الحساب على علاقته . وإلا فلا يأخذون شيئاً ، وقد سمعت
هذه الشكوى من كثير منهم .

(أوراق محمد فريد ص ١٢٣)

حق أريد به باطل : وطريقة صالحة قصد بها غاية فاسدة ! أريد الانتقام من الخديوى ، لا لسوء تصرفه في الأوقاف - فإنهم كانوا يعلمون ذلك من قبل ، وكان حاصلا على مشهد منهم ، وربما كان بتشجيعهم - فلما قضت سياستهم بتغيير الحال ، انقلبوا عليه ، ومانفعه أعوان ولا مخلصون . وأضف الى (٥٠٣) ذلك أنه أظهر التودد لى ، وخطب بلسان بعض المقربين ودى (٥٠٤) ، وما عندى من الكره لكتشنر ، والحقه عليه. والوزارة واحتقارها - تلك أسباب جعلت نفسى غير مستعدة لقبول هذا الأمر بالارتياح .

قد اطلعت أمس على نبذة في « الشعب » تفيد أن الانفصال ، الذى كان حصل لديوان الأوقاف عن الحكومة ، كان وقع بخطاب من نوبار باشا يقول فيه : إن الحكومة تستقل بالمسائل السياسية والادارية ، والأوقاف تستقل بالأمور الدينية ، ولا مناسبة لخلط الاثنين . ولا ندرى لماذا لم يتدفع الخديوى بهذه الحجة ؟

[ص ١١٤٢] .

أخبرنى محمد محمود بأن الوزارة لا بقاء لها ، وعما قليل تسقط . وأن الذى سيعين للأوقاف هو ابراهيم باشا فتحنى .
حصل كلام طويل بينى وبين صروف (٥٠٥) ونمر عندهما فى موضوع

(٥٠٣) أى إلى أسباب جحود مشاعر سعد زعلول تجاه فصل الأوقاف .

(٥٠٤) يقصد . يوسف صديق .

(٥٠٥) صروف ، هو يعقوب نقولا صروف (١٨٥٢ - ١٩٢٧) أديب وعالم

لبنانى ، ولد فى الحدث (قضاء بعبداء) وتولى فى مصر . أصدر مجلة

« المقتطف مع فارس ممر وشاهين مكاريوس ١٨٧٦ » ، ثم انتقلوا بها إلى

مصر ١٨٨٥ ، ساهم فى إصدار جريدة « المقطم » ١٨٨٩ . كان له ==

الحالة الحاضرة . فأظهرا أنهما من طرف الخديوى ، وأنهما يودان عودة مصطفى باشا كرئيس نظار ، وأنهما غير راضين عن سياسة كتشتر - لا هو ولا الانجليز في مصر ، وأنه^(٥٠٦) لا يلبث في القطر طويلا ، لأنه يرغب أن يكون في الهند .

وانتقدت عليه^(٥٠٧) عدم حسن الاختيار للرجال ، وعدم اهتمامه بصفات النزاهة في الموظفين ، وأمره للمرؤوسين بعمل ما هو من خصائص الرؤساء ، وعدم تدبره في صرف الأموال ، وباصغائه لما يقال ، واستبداده بالأمر . فوافقا على ذلك .

وقلت - في عرض الكلام - إنى لا أرغب أن أكون ناظرا ولا رئيسا للجمعية التشريعية ، بل عضوا فيها ، لأنى أكون أوسع حرية ، وذلك أوفق لميل الطبيعى . وانصرفت .

حضرت مساء أمس وليمة في بيت المرحوم الشيخ محمد عبده ، أعدت لزفاف كريمته عائشة بشاب كان موظفا في الأوقاف ثم استعفى ولا عمل له ، وهو أخو مأمور مركز قوص . وكان حاضرا^(٥٠٨) فتحى

الفضل بتعريب مناهل العلوم الغربية إلى قراء العربية ، فأغنى المكتبة العربية بترجمته المؤلفات الرياضية والفلسفية والعلمية وبإبحاثه المتواصلة في مجلة المقتطف التى داوم على تحريرها حتى الأسبوع الأخير من حياته . أما نمر ، فهو فارس نمر باشا (١٨٥٦ - ١٩٥١) ولد في حصيبيا (لبنان) . أديب لبنانى هاجر إلى القاهرة ، أنشأ « المقطم » والمقتطف بمساعدة يعقوب صروف (المتجدد فى اللغة والأعلام - بيروت ١٩٨٦) .

(٥٠٦) أى كتشتر .

(٥٠٧) أى : على كتشتر .

(٥٠٨) فى الأصل : حاضر .

ورشيد بصفة رسمية . قُبِلَتْ، ونسيت أذاهم^(٥١٠) (. . . .)^(٥١١) ورأيت أن الدنيا لا بقاء لها ، ولكنها خطوة (. . . .)^(٥١٢) .

[ص ١١٤٣]

ما معنى جعل الأوقاف نظارة ؟

معناه أن تكون جزءاً من أجزاء الحكومة ، تتأثر بجميع ما تتأثر الحكومة به ، سواء كان بالنسبة للأشخاص أو للنظمات . فنأظرها يلحظ فيه أمران : أولاً أن يكون موافقا لسياسته للأحوال الحاضرة وثانياً ، أن يكون اداريا ماهرا . وقد لا يمكن أن يوجد من يجمع بين الأمرين . وأما بالنظمات فان كل ما يكون للأوقاف يكون للحكومة ، وكل ما يكون للحكومة يكون للأوقاف ، ولا يمكن الخلط بين الاثنين ، لأن أموال الأوقاف أموال خاصة لا عامة ، ولا تخص سوى طائفة خاصة ، وذلك يقتضى أن يكون لها ميزانية خاصة .

هذه الميزانية يلزم أن لا تعمل فيها يد المستشار المالى ، لأنه يجب أن توضع على حسب القواعد الشرعية لا على القواعد الاقتصادية - وليس المستشار المالى بمختص .

[ص ١١٤٤]

أخبرنى محمد بيك يوسف أن سعد أبو رابية كان اسمه مقيدا فى دفتر انتخاب الجيزة مدة سبتين ، ثم تقيد فى دفتر انتخاب مصر^(٥١٣) مدة سنة . فاستفتت محافظة مصر الداخلية عما اذا كان يجوز ضم هاتين

(٥١٠) قراءة تقريبية وضعيفة .

(٥١١) عبارة غير مقرومة .

(٥١٢) عبارة غير مقرومة

(٥١٣) مصر هنا معناها : القاهرة

المدينين لبعضهما ، واعتبار الشخص مقيدا في احدى الجهتين للمدة كلها ؟ فالداخلية أفادت سلبا . وكان ذلك الجواب من الوكيل بعد أن تداول مع من يدعى محمود بيك صادق .

وبعد ذلك ظهر ترشيحي على السنة الناس ، وتناقلته أحاديثهم ، فذهب أبورابية الى اسكندرية ، وأفهم سعيد باشا أنه يريد الدخول في الانتخاب لمعاكستي . فبناء على ذلك ، أصدر منشورا عاما يجوز الضم ، من غير أن ينظر الى نص القانون ، ولا الى الجهة التي أقام الانسان فيها أكثر ! ويظهر ان هذا المنشور حصل للجهات العليا (٥١٤) .

١٦ نوفمبر

علمت من رشدي باشا أن أبارابية المذكور ، اشتكى الى الوكالة الانجليزية أني استعمل اسمها واسم الحكومة لترويج انتخابي ! قلت : إنى أرفع من ذلك ! وترويج الانتخابات ينجح أكثر إن كان على العكس من ذلك !

ثم أقنعته بوجوب عرض مشروع انشاء نظارق الزراعة والأوقاف على الجمعية التشريعية ، بأنه ، بعد أول نوفمبر ، تعتبر المدة مدة تشريع لا يملك فيها الخديوى وحده حق التشريع . واتفقت معه على أن يكون لنظارة الأوقاف مجلس مؤلف مثلا من : اثنين من محكمة الاستئناف ، واثنين من الجمعية التشريعية ، يختارون بمعرفة الجمعية العمومية . وقلت - فيما قلت - : اعملوا لمستقبل بلادكم ، فلستم بخالدين [ص ١١٤] في وظائفكم !

(٥١٤) قراءة ترجيحية .

قال : أخشى أن يكون في تشكيل هذا المجلس على هذه الصورة ما يجرح خاطر الخديوى !

قلت : لا تخش^(٥١٥) من ذلك ! وإذا أردت أن يصل الخديوى ذلك من طريق آخر ، فعلت ! قال : إفعل !

ثم تقابلت في الكلوب مع يوسف صديق أول أمس ، ووعد بعرضه على جنابه . وخاطبته أيضا في شأن ارجاع أبو رابية وحافظ عوض وسليمان فهمى . قال : كذلك .

وقد اعترضت جرائد أمس - وخصوصا المؤيد والمحروسة - على خبر العزم على عدم عرض مشروع إنشاء الوزارتين من غير استشارة الجمعية التشريعية .

وكتبْتُ نبذة في هذا المعنى ، بعثت بها الى « المؤيد » و « الجريدة » لتنشر فيها اليوم ..

حضر أمس في نحو الساعة الثالثة بعد الظهر ، عثمان باشا عبد الحميد العبادى ، وقد كان انقطع عنى مدة عدة أعوام . وقال : إنه يريد أن يكون واسطة لارجاع المياه إلى مجاريها بينى وبين الخديوى . وطلب أن أجتمع بهذا الجناب سرا . فقلت : إني خادم الأمة ، وما دامت مصلحة الخديوى تتفق مع مصلحة البلاد فانا خادمه . ولقد أفسد الخبثاء بيننا ، ولكنه سيعلم نخبث طوياتهم ، والحق لا يد يعلم . ولقد دافعت عن حق الخديوى بما لم يتصور ، وخذلت باطله ، ولا أريد أن أجتمع معه سرا لأن ذلك لا يليق بكرامتى ، وإن شاء فاني أشرف بها جهرا ، حسب ما يليق بمقام وزير ! فقال : كذلك ! وانصرف ، بعد أن أشرت اليه بما يفعل سليمان فهمى وأبو رابية ، وحافظ

(٥١٥) في الأصل : « تخشى » .

عوض ، وغيرهم من المقربين [ص ١١٤٦] ابتغاء إرضاء الخديوى .

يظهر أن كتشنر أمر بأن يحاسن الخديوى - وذلك من كلام بعض من رأوا كتشنر المذكور ، ومن تبرز رشدى من إغضابه ، ومن تساهله فى مسألة الرتب والنياشين .

١٧ نوفمبر سنة ٩١٣

يؤكدون أن شوقى ، ودلاور^(٥١٦) ، والعلايل^(٥١٧) وحافظ عوض ، انفصلوا من وظائفهم !

ومن قائل : إن ذلك بناء على طلب كتشنر ! ومن قائل بأنه من تلقاء نفس الخديوى ! ولكن الظروف تدل على صحة الأول ! وإذا كان الطلب لم يحصل صريحا ، فلا أقل من أن يكون حصل ضمنا - حيث أن^(٥١٨) إلغاء الرتب والنياشين يستلزم الاستغناء عن سماسرتها ! ولقد ذكر « شعب »^(٥١٩) اليوم أن اجتماعا ذا معنى كان انعقد فى

(٥١٦) هو محمد على دلاور بك . كان مدير الادارة والحسابات بادارة الأوقاف ، ثم ألغيت وظيفته فى عهد أحمد شفيق باشا ، وفى يولية ١٩١٣ كان وكيل الخاصة .

(٥١٧) حامد العلايل بك ، كان طالبا بانجلترا ، واشتهر فى أول أيامه بالوطنية ، وترأس نادى الطلبة بلندن ، وفى سنة ١٩١٠ اشتغل كثيرا فى تحضير مؤتمر الحزب الوطنى ، وقد استطاع الخديوى تجنبه لصفه ، لتقريب الطلبة فى الخارج منه ، ووظفه بالمعية ، وأصبح من المقربين .
(أوراق محمد فريد ١٤٩ - ١٥٠)

(٥١٨) فى الأصل : على أن

(٥١٩) أى جريدة الشعب ، وهى جريدة الحزب الوطنى .

بيت بجوار الداخلية وبيت سليمان افندى رمضان ، وفيه واحد من هؤلاء (حافظ عوض) ، وذلك^(٥٢٠) لكتابة منشور معارضة لبعض المشروعات (جعل الأوقاف نظارة) ، وثلاثة من الحاضرين نقلوا خبره ! فقعدت الحكومة وقامت ، وانتهت بفصل ذلك الموظف - وقيل إنه أحد كبار الموظفين في المعاهد الدينية .

وقد كتبت جرائد الشعب والمؤيد أمس اعتراضات على إنشاء نظارة الأوقاف والزراعة من غير انتظار انعقاد الجمعية ، ومن بينها كتابتان لي : أحدهما باسم « عدلى » - وكانت أرسلت « للجريدة » فلم تنشرها - والثانية بامضاء « محام قديم » ، ونشرها الشعب .

[ص ١١٤٧]

ويرشحون اليوم لنظارة الأوقاف أبو الفتوح^(٥٢١) ، وثروت^(٥٢٢) وصدقي^(٥٢٣) ، ونجيب ، وإبراهيم فتحى^(٥٢٤) .

(٥٢٠) أضفنا « ذلك » لتوضيح العبارة .

(٥٢١) على أبو الفتوح (أنظر ص ٩٠٩ من الجزء الثانى من المذكرات) .

(٥٢٢) عبد الخالق ثروت .

(٥٢٣) إسماعيل صدقي باشا ، وكيل وزارة الداخلية في ذلك الحين .

(٥٢٤) إبراهيم صدقى باشا ، ضابط مصرى شهير ، إشتراك فى حروب السودان ، وعين مديرا لاسيوط والغربية ، ثم عين فيها بعد وزيراً للأوقاف فى وزارة حسين رشدى باشا من ٢٠ مايو ١٩١٥ إلى ١٩ ديسمبر ، ثم وزيراً للحربية والبحرية مرتين : الأولى من ٢٢ مايو ١٩٢١ إلى ٢١ ديسمبر ١٩٢١ فى وزارة عدلى يكن باشا ، والثانية من أول مارس ١٩٢٢ إلى ٢٩ نوفمبر ١٩٢٢ فى وزارة عبد الخالق ثروت باشا .

أخبرني عزيز باشا عزت^(٥٢٥) أن مخصصات الجناح العالي زادت خمسين ألف جنيه في العام . وإذا صح هذا الخبر ، كان ذلك عوضاً عن الرتب والنياشين والأوقاف ! ويظهر لي أنه بعد أن حُجِرَ على الخديوي إعطاء هذه الامتيازات ، وتحويل نظارة الأوقاف من يده إلى الحكومة ، يصبح بلا عمل ، فلا يكون هناك وجه لأن يتفر الناس منه ، ويتحول جميع النظر إلى الحكومة وأعمالها .

وهي إذا استمرت على السرعة في التشريع ، والخفة في الانتخاب للوسائط ، وسارت طبقاً لعوامل الهوى ، وأطاعت دواعي الشهوة ، فسوف يعم سخط الناس منها ، ويزيد الضغط عليهم في سخطهم ، لأن الناس في مصر في طبعهم ملل من الاستمرار على حال ، وفيهم ميل للانتقاد . وفي الحكومة الآن شدة ضغط على الأفكار .

فاذا اجتمعت كل هذه الأسباب ، لا يعم إلا السخط العام ! ومن يعيش ير^(٥٢٦) ، وإن غدا ليس منابيعيد . وقد كنت تبادلُت الحديث في هذا الشأن اليوم مع مصطفى باشا فوجدته على هذا الفكر .

[ص ١١٤٨]

يوم ١٩ نوفمبر

خطر على بالي صبيحة أمس ، أن أحسن طريقة لضمان سير

(أوراق محمد فريد ، ص ٢٥٥ حاشية ٢)

(٥٢٥) وكيل وزارة الخارجية (أنظر ص ٥٠٧ من الجزء الأول من المذكرات ،

وص ٣٣٨ من الجزء الثالث)

(٥٢٦) في الأصل : يرى .

الأوقاف ، وانتظام أمورها ، أن يكون للجمعية التشريعية مراقبة عليها - بمعنى أن قوانينها ولوائحها وميزانياتها يكون رأيا فيها قطعيا ، وأن يكون المتولى أمورها مسئولاً أمامها عن تصرفاتها ، ولها أن تحرك هذه المسئولية بجميع الطرق التي تتحرك بها في أوروبا .

فكتبت جملة بهذا المعنى ، وأعدتها للنشر ، وحضر يوسف الخازن عقب كتابتها فاستحسنها ، وتكلمت بمضمونها للشيخ عبد الرحيم الدمرداش ، فأشار أن لا أكتب شيئا رعاية لحاظ الانكليز ، توهم أن ذلك لا يوافقهم .

وتكلمت مع مصطفى باشا ، فقال : إنهم ربما قبلوا الشق الأول دون الثاني . ثم بعثتها لكل من جريدتي « المقطم » و « الأهرام » ، و ينتظر أن تظهر اليوم فيها . وما من واحد تكلمت معه في شأن موضوعها الا استحسن .

أخبرني أمسي يوسف صديق أن سعيد باشا قال له - أثناء حديث - إن سعد كان - قبل عبارة الكلوب (٥٢٧) - سيأخذ على ، ثم صار بعدها حلمي (٥٢٨) هو المرشح . وأخبرني أيضا بأن رشدي وسعيد وضعنا نظام الأوقاف على أن يكون نظارة ذات ميزانية مستقلة ، ولا تنتظر مسأله في مجلس النظار . وأن ناظره يضع نظاما له ، ويعرض هو الميزانية على

(٥٢٧) يقصد : القمار .

(٥٢٨) أحمد حلمي باشا ، ناظر المالية ، وكان رئيسا للمحكمة الأهلية ، وأصبح مديرا للمنفوقية ، ثم ناظرا للمالية بدلا من يوسف سابا باشا الذي أحيل إلى الاستيداع . وقد تولى هذا المنصب في الفترة من ١٥ ابريل سنة ١٩١٢ إلى ٢٠ نوفمبر سنة ١٩١٣ في وزارة محمد سعيد باشا الأولى .

(أوراق محمد فريد ص ١١٤)

الجمعية التشريعية . وأن حلمى باشا كان من رآيه أن ينظر مجلس
النظار^(٥٢٩) فى مسائل الأوقاف ! ولكن رشدى عارضه ، وهدد
باستعفائه اذا حصل ذلك . ولكن اللورد سسل راح وعاد مؤيدا رأى
رشدى وسعيد . ولولا ذلك لحصلت أزمة وزارية . وحشمت لم يبد
رآيه .

ويظهر أن هذا هو منشأ [ص ١١٤٩] الرضا الآن عن
الوزارة ، ومدح « المؤيد » لمحمد سعيد ورشدى !

ولقد فهمت من يوسف باشا أنه طلب ميعادا من كتشنر ، فتحدد
له ، وفيه قيل له إنه مشغول ! فقفل راجعا بعد أن أفهم « استورس »
أنه مصر لأن يؤدى حسابا دقيقاً عن أعماله العامة . وكنا فى أودة
المكتب^(٥٣٠) ، وبالباب مغلق ، فدخل علينا اسماعيل صدقى ، وجلس
يكتب برهة ، ثم انصرف .

والذى أرى ، أن لا أتهور فى المسائل قولاً ، وأن أقطع كل أمل من
جهة الانكليز ، أو من جهة الخديوى ، وأن أسير على حسب ما اعتقده
الحق ، وأن لا أطمع فى تقدم من هنا أو هنا ، فان ذلك مصرع
النفس . ويلزم أن أخفض الجانِب للناس ، وألين العريكة لهم
ما استطعت إلى ذلك سبيلا .

التحليل اليوم جيد .

اليوم موعد الانتخاب الثالث فى الدرجة الأولى . وقد توجه إليه
محمد نيك يوسف من الصباح .

نشرت « المقطم » « والأهرام » « والجريدة » الجملة التى وضعتها

في نظام الأوقاف^(٥٣١) ولم تعلق عليها شيئا ، وقال عنها « البرنس » إنها في محلها ، وموافقة للصواب . وقال مصطفى باشا كذلك ، ولكن سعادته يرى أن المراقبة الأجنبية أفيد ! وذلك إضطرادا لمذهبه^(٥٣٢) . وقال سرهنك باشا : إنها حق ولكن لا يقبلونها . وقال أمين الرافعي : إنها عظيمة جدا ! - ولاندرى ماذا يقول الآخرون ؟

[ص ١١٥٠]

٦ نوفمبر سنة ١٩١٣ (٢٥٣٢)

يوم ٦ نوفمبر سنة ١٩١٣ ، تقابل محمد يوسف بك مع إبراهيم رفعت باشا في المحطة ، وتكلم معه عمن ينتخبه ؟ فقال : إنه ينتخب سعد باشا ! ثم بلغنا أنه يرشح نفسه ! فخطبه حسن باشا ، وخوله في هذا الشأن ، وأتى به إلى ، وصرح بأنه - بعد أن صرح بذلك لمحمد يوسف - اتفق معه إبراهيم مصطفى بك ، وحسن صبرى ، على أن ينتخب الأخير ! وسئل عن رأيه ، فتردد وقال : إنه يدعو الناس إلى ! فقلت : لا معنى لأن تدعو لغير من تختار ! وأخيرا تكلم معه من يعارضون في انتخابي ، واتفق على أن يعطيني صوته ! ولكنه مذبل ، لا يصح التعويل عليه ! فلعنة الله عليه وعلى الانتخاب وقارمعه !

٢٠ نوفمبر سنة ١٩١٣

في نحو الساعة ٦ أمس ، حضر السيد أفندى كامل رئيس تحرير « المؤيد » ، وأخبرني بأنه عز عليه أن أبعث لغيره من الجرائد برأى في نظام الأوقاف الجديد ، وأنه لذلك وضعه في باب آراء الجرائد . وأنه

(٥٣١) أضفنا « الأوقاف » لتستقيم العبارة .

(٥٣٢) أى : اتفاقا مع مذهبه .

(٥٣٢ م) غير موجودة في الأصل .

كان في نيته أن يحضر للزيارة ، ولكن أراد أن يكون حضوره باذن من
الجناب العالي ، وأنه أذنه (٥٣٣) اليوم ، وأنه استحسن رأى في نظام
الأوقاف .

ثم قال ، وأطال القول ، ولبت لغاية ما بعد نصف الليل يقول في
موضوع الإتفاق مع الخديوى ! والذي استخلصته من كلامه والمناقشة
معه ، أن الخديوى يريد أن أكون من رجاله ، وأن أتقيد في الجمعية
التشريعية برأيه ، وأنى أعارض [ص ١١٥١] الاحتلال، وأؤيده ،
أو أكون على الحياد اذا لم يكن من رأى موافقه .

وقال لى (٥٣٤) لا بد أن أسعى في تكوين حزب ، يكون من ورائه
الجناب العالي ، ويكون نصيرا له في الجمعية وخارجها . وأخبرنى بأنه
مأخوذ على أن في مسألة القنال تعهدت بعدم الدفاع عنها ، ثم دافعت
واستوليت على كل الدفاع خلافا للتقسيم !

فقلت : إن مركز الجمعية (٥٣٥) لا لذة فيه ، إلا إذا كان الانسان
حرا ، يدافع عن مبادئه ، وينصر مذهبه . فاذا كنت أريد أن أتقيد
برأى غيرى ، ولا أسير الا طبقا لمشيئته ، أو اسكت - فليس ذلك المركز
مركزى ، ولا هو من اللائق بى ، بل هو مركز الأباطين (٥٣٦) !

لنى لست رجل الاحتلال ، ولا أنا من مواليه ، وكل مشروع منه
أرى الضرر فيه ، أعارضه . ولا أتعرض بسوء للخديوى ولا أخالفه الا
فما إذا كانت مصلحته لا تتفق مع مصلحة البلاد .

ولقد عشت إلى هذا السن حياة قضيت أغلبها في أعمال خفية عن

(٥٣٣) هكذا في الأصل . أى : « أذن له » .

(٥٣٤) أضفنا : « وقال » لبداية فقرة جديدة .

(٥٣٥) أى : الجمعية التشريعية .

(٥٣٦) يلحق سعد زغلول إلى إسماعيل أباطة باشا .

العامه ، وكان خصومى يتوهمون حقيقتها^(٥٣٧) ، ويظهرونها للناس فى غير لباسها ، وأريد أن أختتم حياتى فى أعمال علنية يراها كل الناظرين ، ولا يقدر على تأويلها أرباب الغايات الفاسدة .

« فإذا كان الخديوى يقبل منى أن أكون مخلصا فى ولائه اخلاص الأحرار ، ونحادما له خدمة الأمانه ، ومتفانيا فى ترويج ما كان من مقاصده نافعا للأمة ، ونافيا للضرر عنها - فانى هذا المخلص الأمين ، والا فلا طمع لى فى شيء منه .

« وإذا كنت لا أريد موالاة الاحتلال - مع كونه أصبح صاحب السلطان الغالب ، [ص ١١٥٢] والنفوذ الشامل - حبا فى الحرية ، وأخلاصا لبلادى - فمن الحق أن أقيد نفسى للخديوى بقيد يضيّق من حريقى ، ويثقل على ذمى ، ولا يتفق مع طبيعتى ، لا لغاية سوى كونى أكون مشمولا بالرضا العالى !

« لا قيمة فى عيى لهذا الرضا ، ولا مطمع لى فى الزيادة على ما أنا فيه . وقد كنت أرغب فى شيء من ذلك قبل ما خبرت الأمور وجربتها ، وذقت حلو الوزارة ومرها ، وتواردت على أحوال الغضب والرضا^(٥٣٨) ، ولكنى ، بعده^(٥٣٩) أفضل البعد عن القرب ، ولا يهمنى سحق يقع على ولا غضب يشملنى !

« أما الانتخابات - وقد كان أشار إلى معاكستى فيها - فإن نجحت فيها - مع معاكسته ومعاكسة سعيد والاحتلال - فذلك يكون فوزا كبيرا ، وفضلا من الله عظيما وإن كانت الأخرى ، فلا أحزن ، لأن

(٥٣٧) أى يعيشون فى وهم من حقيقتها .

(٥٣٨) يقصد : غضب الخديوى ورضاه .

(٥٣٩) أى بعد أن خبر الأمور .

قوى المعارضة أشد من بطبيعة الحال، ولا أخسر - في اعتبار العقلاء - بالخفية ، بل ربما زادتني رفعة (٥٤٠) .

فلما سمع ذلك ونحوه ، قال : إني تكلمت معك في هذا الموضوع من تلقاء نفسي ، ولم أكن مأموراً به ! فأرجوك أن يبقى بيننا . قلت : لست أنت أول من تكلم . فقد سبقك إلى هذا الأمر الكثير . ولا أهمية له عندي تحملي على ذكره لغيري ، فكن مطمئناً .

وكان أراد أن تكتب مذكرة تؤيد ما قبلت أن يكون ، فكتبها بخطي وهي كما يأتي :

أولاً ، خدمة المصلحة العامة في جميع المواطن .

ثانياً ، إخلاص الولاء للجناب العالي ، وترويج مقاصده السامية في كل ما فيه نفع للبلاد ودفع للضرر عنها .

ثالثاً ، معارضة جميع المشروعات الضارة ضرراً عاماً أو خاصاً . وكتب التاريخ : ١٩ - ١١ - ١٩١٣ .

(٥٤٠) أرجو أن استرعى اهتمام القارئ إلى هذا الحديث ، فهو نقطة محول في حياة سعد زغلول ، يمثل انتقاله من مرحلة الاهتمام بالوظيفة وخدمة أمته من خلالها ، بكل ما يقتضيه ذلك من ضرورة حصوله على رضا صاحب السلطة في تعيينه في هذه الوظيفة - وقد وصل في ذلك إلى حد السعي إلى التعمين في وظيفة شركة قناة السويس لتحسين أحواله المادية - وهو التعمي الذي يمثل آخر درجة في درجات النزول في حياة سعد زغلول بعد خروجه من الوزارة - إلى هذه المرحلة الجديدة ، بعد أن اكتشف إقبال الأمة عليه ، على غير ما كان يتصور أو يتوقع ، وأنها كانت تقدر عمله الوطني في خدمتها ، رغم تشويه محصومه لهذا العمل . فقد شعر بأن الأمة هي المركز الذي لا يجيب ، والشاطئ الحقيقي الذي يجب أن ترسو عليه مركبه .

وأبيت أن أقابل الخديوى سرا ، وقلت : إنى مستعد لمقابلته فى يوم
تشريفات عيد رأس السنة الهجرية ، وسأقول له إنى مستعد لخدمة
مقاصده السامية التى توافق دائما مصلحة البلاد .

وقد تخلل كلامى الإعتراض على الخديوى ، وطمعه ، وعدم
اهتمامه بالأمور العامة ، واشتغاله عنها بالأمور الخاصة ، وعدم
مساعدته وزرائه على السير فى خدمة البلد ووصلت^(٥٤١) إلى أنى قلت :
إن غضبه على يجب الناس فى إماما مسئلة القنال ، فسردت له
تاريخها ، وذكرت له أنى كتبت فى جريدة « الأهرام » انتقادات كثيرة
على القوانين الحديثة .

وقد رأيت من هذا الشاب أنه مفتون بالخديوى ، مندفع فى قوله ،
متساهل فى مبادئه بواضع فوق كل شىء مصلحة الخديوى ، يضحى فى
سبيلها كل مصلحة . وهو قليل المعرفة باللغة العربية ، ودرجته فيها
عادية ، ومعلوماته ليست واسعة ، ومنظره قبيح ، وفيه نوع من
الوقاحة .

هذه أحكام أول نظرة ، وتقدير سهرة . ولعلى أكون غخطا فى
بعضها ، ولكن من الصعب أن أكون غير صائب فى كل منها !
وسببى ، الذى يجب أن اسلك فيه ، هو الحق ونصرتي ، وعدم
الارتباط بأى طرف من الطرفين^(٥٤٢) . نعم إن هذا سبيل صعب ،

(٥٤١) أضفنا « ووصلت » لتستقيم العبارة .

(٥٤٢) يقصد : الخديو والاحتلال ، أو السلطة الشرعية والسلطة الفعلية .

خصوصا مع الأمة التي لا قوة فيها ، [ص ١١٥٤] ولكن ذلك رسم للضمير^(٥٤٣) . والله على شيء قدير .

حضر عثمان باشا العبادي من طرف الخديوى ، وأقرأنى سلامه ، وقال : إني أبشرك بأن ستكون رئيس نظار !

صدر اليوم الأمر العالى بتحويل الأوقاف إلى نظارة ، وانشاء مجلس عال له جميع الاختصاصات التي للمجلس الحالى ، الخ . وتعين حشمت ناظرا لها ، ومحمد شفيق وكيلها ، وحلمى ناظرا للمعارف ، وسعيد ذى الفقار للمالية ، ومحب للزراعة .

ويظهر أن هذا المشروع لم يغير من الأوقاف شيئا ، الا اسمها ، وعرض أمورها على الجمعية التشريعية . وهو مفيد للخديوى أكثر منه للحكومة ، ولا يمنع التلاعب بل يوسع دائرته ! والله أعلم .

[ص ١١٥٥]

٢٥ نوفمبر

أظهرت جرائد المعية نوعا من الارتياح إلى تسوية مشكلة الأوقاف على ما صدر به الأمر العالى السالف ذكره . وقد قالت « الأهرام » فى افتتاحية أمس إن السبب فى هذه المسئلة هو ارادة المالية أن تجعل مصاريف الميدان لدى الدفاع^(٥٤٤) على الأوقاف ، ولا تدفع الخمسين ألف جنيه الذى تقلد لها . واعترض المؤيد على عدم ما ذكر فى المقدمة مقرر فى المواد^(٥٤٥) . وهو اعتراض وجيه فى نظرى .

(٥٤٣) أى امتثال للضمير .

(٥٤٤) هكذا فى الأصل ، والعبارة غامضة .

(٥٤٥) العبارة غامضة أيضا .

اعترضت جريدة « الأهالي » على اقتراحى فى نظام الأوقاف الجديد ، من جهة كون الشق الثانى منه عملا بالتضامن الذى هو أساس كل وزارة . وماردًا عليها أحد ، ولكنى كتبت فى « المؤيد » والجريدة « والشعب » - بامضاءات مختلفة ا - ردودا على هذا الاعتراض . ومن العجب العاجب أن الشعب^(٥٤٦) لم يتعرض لهذا الدفاع ، ولا تكلم فى الاقتراح أحد من تلقاء نفسه ! وهو علامة الموت فى الأمة عموما ، وفى الطبقة المتعلمة خصوصا ، وفى أهل القانون على الأخص .

وقد اعترض رشدى على الاقتراح بأنه يقتضى استبقاء ناظر وثقت به الجمعية^(٥٤٧) على غير رغبة الحكومة ! فقلت : إن ناظر الأوقاف • مسئول كباقى النظار عن السياسة العامة ، ويسقط بسقوط الرئيس ، أو إذا أتى عملا بخلاف سياسة الحكومة العامة. فقال : كذلك ، موافق .

حضر الهلباوى مع شكرى باشا أول أمس ، واتفقنا على أن يتنازل عن الانتخاب ، وإذا نجحت فى دائرتين ، واخترت أحدهما ، تنازلت له عن الأخرى ، ونصحت أهل الثقة بى بانتخابه . ولكنى لا أثق بإتفاقه ، فإنى رأيت عليه علامة [ص ١١٥٦] الحقد عقب ذلك ، إذ سألته عن رأيه فى اقتراحى ؟ فقال : إنه لا يستحسنه ، لأن الحكومة لا تقبله ! قلت : إن قبول الحكومة ورفضها لا يؤثر على صواب رأى وخطئه^(٥٤٨) ! فقال : إنه يفضل مراقبة كشنر على مراقبة الجمعية^(٥٤٩) ! وأشار إلى أن الاقتراح وُضع مساعدة للخديوى ، ونُشر

(٥٤٦) قراءة ترجيحية ، والشعب جريدة الحزب الوطنى .

(٥٤٧) الجمعية التشريعية .

(٥٤٨) فى الأصل : وخطئه .

(٥٤٩) أى يقصد مراقبة كشنر على مراقبة الجمعية التشريعية !

بعد أن صدر الأمر العالى بإنشاء نظارة الأوقاف . وقال غير ذلك مما شملت منه رائحة الحقد ، فمن اللازم الاحتراس منه على قدر الإمكان .

وأظن أن ما أظهره من التساهل ناشئ عن كون قضية إخوته عند صدقى ، أو يمكن أن يجلس فيها ، أو عن كون قضية الاستئناف من أصدقائى فى الأغلب . وعلى كل حال فباطنه غير مأمون .

أبلغنى يوسف صديق وفؤاد باشا الأرناؤوطى أن كشنر كان أراد تعيينى فى مسئلة القنال ، لإيعادالى من مصر ، خشية الضجة التى تثار حولى !

ولقد تكلمت مع يوسف صديق فى أن يمنع تداخل المقربين فى الانتخاب ، وأعطيت له أساءهم ، فتعهد بذلك ، وأنا منتظر التنفيذ .

حضر أمس - لأول مرة - أخو مصطفى كامل الصغير ، وأظنه يدعى صبرى ، كان بينى وبينه صداقة من قديم ، ومعه كاتب تركه فى أودة أخرى . ودعانى للحضور فى إحتفال مدرسة مصطفى كامل ، مشيراً إلى أن رشدى باشا سيكون فيه - استمالة لى !

ثم أفهمنى أن أخاه أرسل إلى مع الكاتب خطاباً ! فحضر الكاتب ودفعه لى ، فأعطيت له ثلاثة جنيه مساعدة ، إجابة لما فى الكتاب من طلب مساعدة المدرسة. وهى أول مرة دفعت فيها مساعدة لمدرسة مصطفى كامل ! - وطلب أن أعين لأخيه على بك موعداً لمقابلتة ،

فأجبت ، وحددت اليوم الساعة ١١ صباحا .

نشرت جريدة صباح التركية^(٥٥١) فصلا أثنت فيه على الشئ
الجميل ، ودعت قومها . [ص ١١٥٨] إلى الاقتداء بي . ونشر
المقطع ترجمة هذه المقالة في عدد يوم الجمعة الفائت .

(٥٥١) قراءة تقريرية .

(٥٥٢) صفحة ١١٥٧ خالية .



الكراسة الواحدة والعشرون

الجزء الثاني

الكراسة الواحدة والعشرون

الجزء الثاني

من هل ١٠٥٧ - هل ١٠٩٢

من ٢ ديسمبر ١٩١٣ - ٢٦ ديسمبر ١٩١٣

محتويات الكراسه :

- تعيين حسن صبرى مستشارا للأوقاف .
- تعيين مظلوم باشا رئيسا للجمعية التشريعية .
- صلح الخديوى مع كتشنر .
- رسل الخديوى إلى سعد زغلول طلبا للصلح .
- طموح سعد إلى أن يكون وكيلا منتخباً في الجمعية التشريعية .
- استهجان سعد برنامج أحمد لطفى السيد للانتخابات .
- رساله تهديد من كتشنر لسعد زغلول .
- الخديوى يطلب مقابلة سعد خفية في مشتهر ، وسعد يرفض .
- حديث مصطفى فهمى باشا وكتشنر حول سعد زغلول .
- السلطان الفعلية والشرعية تُخطبان ود سعد زغلول ، وسعد يقسم بيمين الولاء للامة التى رفعتة .

- سعد في المعركة الانتخابية .
- فوز سعد في إنتخابات قسم بولاق والسيدة .
- وفاة أصاقيش خانم حرم مصطفى باشا فهمى .
- تهديد كتشنر بنفى سعد زغلول إذا ترأس الحزب الوطنى .
- لقاء سعد بالخدويى عباس ، والخدويى يقول سعد : إنك نفخت في الانتخابات روحا عظيمة .
- زيارة سعد الأولى لكتشنر واتفاقهما على خطة العمل .
- زيارة سعد الثانية لكتشنر ، وطلب سعد إيقاف جمع اكتتابات لصالح المديرين .

[ص ١٠٥٧]

يوم ٢ ديسمبر سنة ٩١٣

أول جلسة انعقد فيها مجلس الأوقاف الأعلى - ٢٩ نوفمبر - تقرر تعيين حسن بك صبرى المحامى بوظيفة مستشار الأوقاف ، بمأهية شهرية مأهية جنيه ، مع حفظ مكتبه. وقد وقع ذلك وقعا سيثا عند الناس .

اتفقت الآراء على تعيين مظلوم باشا (٥٥٣) رئيسا للجمعية التشريعية ، بمأهية سنوية ثلاثة آلاف جنيه ، وتقدم فى الاحتفالات عقب رئيس النظر - حسب اشتراطه .

اصطالح الخديوى مع كتشنر . والواسطة فى الصلح أمين يحيى - على ما أخبر به يوسف صديق - وقاعدته : أن لا يستقبل كتشنر وفودا ، ولا يتجول فى المديرىات باحتفالات ، وأن يترك مظاهر الملك للخديوى . والخديوى يترك له الرأى النافذ فى الأعمال. وتنفيذا لهذا الاتفاق سافرا مع رئيس النظر أمس بعد الظهر إلى قلوب ، لزيارة المستشفى النقالى .

(٥٥٣) كان مظلوم باشا وزير المالية .

كثرت رسل المقرين من الخديوى ، وكثر تواردهم على للصلح .
فخاطبني منهم سيد كامل ، محرر أول المؤيد ، ويوسف صديق ،
وتوفيق زاهر ، وعثمان عبد الحميد ، وفؤاد باشا الأرناؤطى .

وقد أثبتت ما دار بيني وبين الأول فيها سبق ، وقد زارني من منذ
يومين - أى فى أول محرم . وقد كنت رأيت أن أنخلف عن التشريفات ،
وأخبرت يوسف صديق أن يعرض ذلك على الخديوى ، بحجة أن
الظروف غير مساعدة ، وأن ذلك ربما جلب على جنابه [ص
١٠٥٨] شيئا من تصديق الخاطر . فبلغ ذلك ، وأخبرني تليفونيا ،
ثم شفها ، أن الخديوى قابل ذلك بالارتياح . وقد أظهر سيد كامل فى
هذه المقابلة تلاؤما^(٥٥٤) وقال لي : إني لم أعد اليك بعد الزيارة
الأولى ، لأن لم أتمكن من مقابلة الخديوى بعدها !

يوم ٣ ديسمبر

حضر عندى أول أمس مساء توفيق زاهر بك ، وأخبرني أنه
سيقابل الخديوى غدا . فقلت له : إذا أردت أن تذكر شيئا عني - كما
تقول - فقل : إني رجل أريد أن أخدم بلادي بالذمة والصدق ، كما
خدمتها من قبل ، وليس لي ضلع مع جهة الاحتلال ، ولا ارتباط .
وبما أن الأشغال كلها من جهة الحكومة^(٥٥٥) ، فلا كلام عندى بمس
الخديوى بشيء ، وإنما كل الكلام إنما يكون فى أعمال الحكومة إذا كان
فيها مالا يطابق مصلحة البلاد .

فعاد أمس ، وقال : إن الخديوى ممنون من هذا التصريح ، وإنه
لا يتعرض لك بشيء فى سبيل الانتخاب ، وإنه ما من أحد يتبعه يمكنه
^(٥٥٤) قراءة ترجيحة . وقد كتبت : ثلاثا . ويقصد أنه أظهر المكر . واللهم
فى الأصل : الدقء ، البخيل .
(٥٥٥) أى أن الحكومة هى المسئولة عن الأعمال وشئون الحكم .

من الآن أن يتعرض لك (٥٥٦) بعباكسة ، وإن أبوابه مفتحة لى فى أى وقت شئت ، وإن الأحسن أن لا يتحرك الحزب الوطنى .

وشكاً (٥٥٧) اليه من كتشنر أنه طلبه للمفاوضة فى أمر ، فقال : إنه ليس عنده عمل يستلزم المفاوضة ، ورفض مقابلته ! وشكاً من أن مريضاً فى مستشفى قلوب - الذى زاره مع كتشنر - كأنهم علموه أن يقول لهذا اللورد أن يطلب منه أن ينقله لجهة أخرى ، حتى تعمل له عملية البواسير ! وهو يشكو أيضاً من عدم كفاءة من حوله لخدمته ، ومن انفضاض الناس عنه . وأراد أن يتكلم عن الوزارة ، فقال : لا تفتح زكية الموم . قال توفيق : وقد كنت أبكى عند سماعى لهذه الأحاديث .

[ص ١٥٩]

حضر عندى أول أمس من يدعى أبو سعده بيك ، وهو مندوب ناخب من قسم الأزيكية ، وتشكر لى على كونى قبلت أن أكون مندوباً عن قسم بولاق ، وكان معه عبد الهادى الجندى (٥٥٨) والدكتور على بيك حسين ، فشكرت له ، وانصرف .

وأمس تكلم معى الدكتور حراز ، من ادارة المقطم ، بأن هذا الرجل حضر اليه ، وأراد أن تنشر على صفحات المقطم تَحْلِيه عن الترشيح هو ومن معه ، فقلت له : لا بأس من اجابة طلبه .

وحضر من يدعى فهمى المهندس . وهو رجل ربعة ، أصر

(٥٥٦) أضيفت « لك » لتوضيح العبارة .

(٥٥٧) فى الأصل : شكى

(٥٥٨) وقد تقرأ : الميلى ، أو الجعدى

اللون ، شائب الذقن ، وبوجهه^(٥٥٩) خدش ، وغير نظيف البذلة ، ولكن ملامح وجهه وحركاته فرنسية وكلامه يدل على بساطة في خلقه ، وخفة في عقله . فقال : إنه قيل له أن ينتخبني ، وكان قد سمع بي ، فأراد أن يتعرف بي وينظر شكلي . وكان من قبل يرشح حسن صبري لأنه سمع أنه كان يعلم الشيخ عبده الانكليزي وأنه عضو شرف في^(٥٥٩) جمعية المحامين بلوندرة ! فضحكت من ذلك !

حضر أمس خالد بيك مهدوى ، ومعه من يدعى محمد عمران . وقيل هذا يدى ، وتشكر لى على قبول النيابة . وكان من أنصار محمد باشا حسن ، ويقول إن معه بعض الأصوات . فشكرت له ، وانصرف .

أخبرنى أحمد محمود أن أحمد بيك صادق قال له : الأحسن أن تكون بعيدا عن التداخل فى انتخاب فلان - يريدنى بهذه العبارة ! - وقد أخبرنى توفيق زاهر أنه بلغ هذه العبارة للخدوي من غير أن يذكر الاسم .

[ص ١٠٦٠]

أعلن فى « الجريدة » كل من عبد الله طلعت ومحمد رستم بأنهما يريدان الاجتماع بباقى المندوبين الناحيين ، ليتشاوروا فيمن يتخبونه .

وكذلك دعى محبوب ثابت بيك الناحيين إلى مثل هذا الغرض . وأظن أن الأوفق صرف النظر عن هذه الاجتماعات ، لأنها تضر أكثر مما تنفع .

(٥٥٩) فى الأصل : به وجه .

(٥٥٩ م) قراءة اجتهادية .

اشتاقت النفس ، بعد أن قوى الأمل في النجاح بقسم بولاق ، أن يكون كذلك في قسم السيدة . وأرجو الله أن لا يُصْبِحَ هذا الطمع ما جُمع لنا من الأصوات لغاية الآن . وقد حدث بالنفس شوق جديد ، وهو أن أكون وكيلا منتخباً في الجمعية التشريعية ! فهل تتحقق الآمال ؟ على الله الاتكال .

حضر لطفى بيك السيد هذا الأسبوع من بلده بورقين ، وما رأيته إلا أمس ، حيث سألت في التلفون عنه ، فحضر في نحو الساعة السادسة مساءً أمس ، ورفع إلى كراسه عن بيان خطته في الجمعية التشريعية . وما قرأتها إلا بعد انصرافه . وفهمت منه أن الأحكام يعاكسونه ! ويتم في المعاكسة الخديوى أكثر من الحكومة ومن الاحتلال ! ولقد رأيته غير راض عن مذهبي في الأوقاف ، لأنه كان يتكلف المصادقة عليه . وقد أظهرت له اهتمامي بنجاحه ونجاح عبد العزيز فهمي ، لأن لي عشما في أن نكون يدا واحدة .

وبعد انصرافه ، قرأت على صدقي تلك الكراسه ، فوجدته يعدّ القانون النظامي خطوة نحو الدستور ، ويبدى سروره من كون الحكومة تتدرج بالأمة نحو الحكم الذاتي ، ومن كون جميع حقوق الأفراد مضمونة الا حرية الصحافة ، فإنها - على ما يظن - لا تلبث زماناً طويلاً حتى تنطلق . ويستحسن تداخل الحكومة في حماية [ص ١٠٦١] مصالح الأفراد بما يقيد حريتهم في تصرفاتهم ، ويعجب بقانون الخمسة أفدنة . ويدعو (٥٦٠) لأن تكون مصر قائمة بذاتها (٥٦١) ولا يمكن لكثتنر نفسه أن يكون له مذهب أحسن !

(٥٦٠) في الأصل : : ويدعى .

(٥٦١) أى مستقلة عن تركيا وإنجلترا .

فعجبت كثيرا لهذا الموت ! ودعوت الله كثيرا أن لا ينجح له
سعيًا ، ولا يبلغ له أملا !

هذا الرجل كان ينادى صباح مساء بأنه رجل مبادئ ، وأنه إنما
يسعى لنصرتها ، ولا يبتغي عنها بدلا ولو بجله (٥٦١م) الأرض ذهبًا .
ثم رأيناه يغير من مبادئه ، ويعدل من مذهبه على حسب ما يوافق
الزمان وظروف الأحوال ! اللهم إنا نستغفر اليك !

لا ادري كيف هذا الرجل يقابل الناس ؟ وكيف يعتذر عن
ماضيه ؟ ويعلل آتيه ؟ إن كان عدل عن مذهبه لخطأ فهمه فيه ،
وصواب ظنه في غيره ، فهو معذور عندنا ، ولا لوم عليه . ولكنه يخفى
في نفسه الاعتقاد بصحة مبادئه !

في ٤ ديسمبر سنة ٩١٣

نشرت جريدة « البروجريه » مقالة بتاريخ اليوم ، حملت فيها على
مناسبة دفاع جريدة انكليزية عن ترشيحي تدعى (-) (٥٦٢). وقالت
إني أليق أن أكون ناظرا أكثر من أن أكون نائبا ، وسأكون - اذا
انتُخبت - مهبجا [ص ١٠٦٢] وأن الأفضل للناخبين أن يختاروا لهم
من أرباب المعاشات العاقلين ! وقالت (٥٦٣) إني أريد أن أتوسل بذلك
إلى النظارة ، ولكن ليس هذا سبيلها !

وقد قابلني اليوم رشدي في الطريق صدفة ، حيث كان ذاهبا إلى
ديوانه ، في نحو الساعة العاشرة ، وقال : إنك مرشح نفسك في
شبرا ؟ فقلت : نعم ، وفي كل مصر ، ولو ساغ لي بالأرياف لفعلت .
ولى عشم في النجاح بعناية الله . فقال : إني علمت بذلك أول أمس

(٥٦١م) في الأصل : بجله .

(٥٦٢م) أسم غير مقروءة وقد تقرأ Nord East .

(٥٦٣) في الأصل : وقال .

من كتشتر ، حيث قال : إن سعد رشح نفسه في شبراوهل لا يعلم أن وجوده في الجمعية التشريعية يجعله من صف المعارضين ؟ وهذا يسد عليه أبواب أخرى !

فقلت : أى نعم ، يسد على أبواب الوظائف العاطلة ! وضحكت ! فلما اطلعت - بعد ذلك - على جريدة « البروجريه » ، علمت أن هذه النخمة من ذلك الوتر ! والله ولى التوفيق .

٥ ديسمبر سنة ٩١٣

ينعقد اليوم اجتماعان : واحد في منزل محمود محرم بيك رستم ، قبل الظهر ، والثاني بعده في عيادة الدكتور محبوب ثابت . وقد قال لى أمس خليل جاهين إن أباطة^(٥٦٤) تخاير معه أن يحضر أولها !

والذى يظهر أن سعى أباطة في الحضور ، هو ومن معه ، لغرض تحويل الأفكار عنا بحجة كون أهل بولاق رشحوا ، وربما كان ذلك دسيسة من سعيد حتى لا يظهر شأننا ! وسوف نرى !

[ص ١٠٦٣]

يوم ٦ ديسمبر سنة ٩١٣

انعقد هذان الاجتماعان ، وحضرت آخر أولها ، وقد كان فرغ الخطباء تقريرا من خطاباتهم ، فوجدته في قاعة متسعة ، ومملوءة بالناس . فلما أقبلت عليهم ، قابلوني بتصفيق وهتاف شديد . وكان يحطّب عبد الملك حمزة معضدا ترشيحي ، فقام سليمان فهمى، واستهل

(٥٦٤) في الأصل : « وقد قال لى أمس خليل جاهين أن أباطة ، وأخبرنى بأن أباطة » . ويرجع السبب في التكرار إلى أن سعد زغلول قطع الكتابة بعد كلمة « أباطة » الأولى ، لنفاد الحبر من قلمه ، ثم استأنف بعد أن ملأ قلمه بالحبر .

كلامه بعبارة مفادها أن الانتخاب حر ، يستوى فيه الصغير والكبير ، وأن سعد زغلول كفؤ ، وانتخابه يكون لكفاءته لا للمناصب التي تقلدها . فظن أحمد بيك صادق أنه مخالف ، فرد عليه . ثم تكلم محمود بيك سالم مؤيدا لترشيحي .

وصفق الحاضرون عندما قمت ، وصوتوا يقطعونه التأثير من حسن اللقاء : اني جئت لا للكلام ، ولا أقدر على الكلام ، لأنى مأخوذ بما رأيته من الشعور الوطنى ، فأكتفى بشكركم والسلام . وخرجت .

ثم علمت بأن كثيرين تكلموا فى صالحى ، ولم يتكلم أحد فى غيره ، الا رجل من الطبقة الدانية ، رشح اسماعيل أباطة ، وذكر من فضائله أنه كان يعارضنى فى مسألة القنال ! ولكنهم قبلوه بأشد المعارضة .

وكان أباطة يريد الكلام ، فخوفوه بأن أغلب الحاضرين من الشبان ، وربما أهانوه ، فعدل ، وأرسل شخصا يقول : إنه لا يرشح نفسه ، لا فى مصر ولا فى الشرقية . فقابلوا هذا التنازل بالهتاف لى والتصفيق الحاد . وكان الحاضرون يزدون على المائتين .

وانعقد الاجتماع الثانى فى عيادة الدكتور محجوب بيك ثابت وحضره - فيما يقولون - نحو تسعين ناخبا ، وخطب الخطباء فيه مرشحين لى ، وحصل فيه مثل ما حصل فى الأول ، غير أن أحمد محسن ومحمود عارف تكلما عند الانصراف بكلام مخالف ، فردهما الحاضرون ردا عنيفا .

[ص ١٠٦٤]

أمس الظهر ، حضر عندى رشدى باشا ، ثم الدمرداش . ثم اختليت برشدى ، فتكلم معى فى مسألة محمد بسيونى القاضى ، المتهم بعدم المحافظة على كرامة القضاء لوجوده فى محل مومس يعربد ، وقال

إنه كان عازما على رفته ، ولكنه اكتفى بنقله إلى قنا . وإطال في حديثه معى .

ثم صرح بأنه كان مكلفا من قبل اللورد كتشنر أن يقول لى ما قال أول أمس .

وبعد ذلك اجتمع الدمرداش بنا ، فقال : ان الناس يتهمونك بأنك متفق مع الخديوى ، وأنه يسعى الآن فى ترشيحك ، وأنك اتفقت مع الحزب الوطنى ، وأنك مهيج ، وترئد بالترشيح التهيج .

فقلت - وكنت محتدا ، لأن الرجل كان يحكى على صورة تهديد ، وشمنت منه رائحة أنه مأمور من قبل السفارة - قلت : (٥٦٥) إن هذا كلام أطفال ، وتصورات خيال ، وسفاسف أقوال لا أعبا بها ! وعلى فرض أن أكون اتفقت مع الخديوى، فذلك تنفيذا لمقاصد كتشنر ! لأنه يود أن يلتف الناس حول الخديوى ! وقد رأيت منه بسبب غضب الخديوى على ما لاقيت ! ولا ينبغي أن يضرن غضب الخديوى منى ثم رضاه .

وأما الحزب الرطنى فلم أُنْفِق معه (٥٦٦) ، ولكن يجب على أن امد

(٥٦٥) فى الأصل : فقلت . وبالنسبة لكلمة « السفارة » فهكذا تقرأ ، وهكذا يوحى مدلول الكلام ، ولكن استخدام كلمة « سفارة » يبدو غريبا ، لأن الوكالة البريطانية لم تكن « سفارة » ، وإنما كانت دار ممثل الاحتلال فى مصر ، الذى كان يلقب بلقب : الوكيل البريطانى والفتنصل العام » وقد تقرأ الكلمة : أنصاره .

(٥٦٦) حول مسألة اتفاق الحزب الوطنى مع سعد زغلول لمساعدته فى الانتخابات ، كتب محمد فريد فى مذكراته يقول ان على نك فهمى =

= كامل ، كتب له بأن « لجنة الحزب الادارية قررت مساعدة كل مرشح تعتقد فيه النفع ، وإن لم يكن من رجال الحزب المعروفين ، وذلك بأمل استعماله وتكوين حزب داخل الجمعية التشريعية يسير على مبادئنا » .

وعلق محمد فريد على ذلك بقوله : « أرى أن الخوف من بطش الحكومة يمنع من تكوين هذا الحزب ، ومع ذلك فربما يوجد من بين المتخفين من تكون لديه الشجاعة الكافية للمجاهرة بأفكارهم » (أوراق محمد فريد ١٢٥) وكتب محمد فريد في موضع آخر قال يقول « ورد لي جواب من عبد الملك حمزة ، به هذه الجملة بخصوص ترشيح سعد باشا : « لم نرشح سعد إلا بعد أن عاهدناه على أن يكون معنا قلبا وقالبا ، وأشهد هذا التعهد . وإذا وفقنا إلى الفوز بإنشاء الله ، نجدد ذلك العهد ، ونعلنه للناس » . وقد أجبت به بجواب في ٢٢ منه (ديسمبر) قلت فيه ما يأتي : « إنما يلزم كذلك أن يعلن انضمامه للحزب ، بعد أن تتأكدوا إخلاصه ، وأن قصده لم يكن الاستعانة بنا للوصول إلى الوزارة ، ثم ينقلب علينا كما فعل سعيد باشا . يجب الاحتراس الكُل مع هؤلاء الناس الذين يسرون مع الحوادث Opportunists أن أعرف سعد من مدة نحو عشرين سنة أو أكثر ، وسحت معه بأوروبا ، ولا أشك في وطنيته ، ولكني - من جهة أخرى - أعرف أنه يكره الخديوي ، وربما تؤديه هذه الكراهية للاتفاق مع الانجليز للانتقام منه ، فاحترسوا جيدا ، وخذلوا منه المواثيق كتابة حتى يخشى التحول (أوراق محمد فريد ١٣٠ - ١٣١)

وعندما نجح سعد زغلول في الانتخابات ، أخذت الأنباء تصل إلى محمد فريد تنبئ عن السعي في تشكيل حزب معارضة في الجمعية التشريعية يكون تحت رئاسة سعد زغلول باشا - على حسب قول محمد فريد . ويقول : « وقد كتبت لهم في ٣١ من هذا الشهر (يناير ١٩١٤) بأن يمتثلوا في إدخال سعد باشا للجنة الادارية ، وانتخابه وكيلا بعد أحمد لطفى ، الذي برهن على أنه رجل مال ليس إلا . فلو =

يدى لكل من ساعد على انتخابى ، ولو كان من أعدائى . وإنى قائم الآن بخدمة الأمة ، فكل من اتفق معى على خدمتها فإنى أرحب به ، وإذا رأيت - فى المستقبل - أن صالح أمتى يتفق مع الحزب الوطنى ، فلن أتاخر عن الاتفاق معه ، لأن انسانا لم يكن له على من فضل . وكان يوافقنى على هذه الأقوال .

أمس توفيت احدى حريمات ذو الفقار باشا ، وشيعت جنازتها فى الساعة الرابعة أمس مساء ، وهناك تقابلت بسعيد باشا ، فافتتح كلامه [ص ١٠٦٥] يقول : أهلا أيها النائب ! فقلت : فإلى حسن ! وحصل كلام فى موضوعات شتى ، من وقت خروج الجنازة من بيتها إلى وصولها إلى السيد زينب ، وفى (٥٦٧) الانتخابات .

فقال : إن الخديوى يدفع فلوسا لترشيحك للشعب دلوقت !

= تحقق ذلك لأصبح مركز الحزب قويا فى الظاهر والباطن ، وإن كان فى الحقيقة قويا فى الباطن » (أوراق محمد فريد (١٣٧) .

ونلاحظ حول هذا الاتفاق بين سعد زغلول والحزب الوطنى أن سعد زغلول تحدث فى يومية ٢٥ نوفمبر ١٩١٣ ، ص ١١٥٦ من الكراسة ٢٣ - عن زيارة أخى مصطفى كامل الصغير له ، ومعه كاتب ، ودعاه لحضور إحتفال مدرسة مصطفى كامل ، وسلمه خطابا من على فهمى كامل يطلب منه التبرع للمدرسة ، كما يطلب تحديد ميعاد لمقابلته . ويقول سعد زغلول إنه دفع ثلاثة جنيهات تبرع ، وفى الوقت نفسه حدد الساعة ١١ من صباح يوم ٢٥ نوفمبر ١٩١٣ لمقابلة على فهمى كامل .

على أن سعد زغلول لم يورد لنا فى مذكراته شيئا عن هذه المقابلة . وما جرى فيها ، رغم أهميتها !

(٥٦٧) فى الأصل : فى

قلت : إني أستغرب ذلك ، والذي أعرفه أن كثيرا من المقرين له يعاكسون ترشيحي مثل محمود محمد ، وسليمان فهمي ، وغيرهما . قال (٥٦٨) : نعم إن بعض المقرين تكلم معي بأن الخديوي لا شيء لديه ضدك الآن . فقلت : كذلك . إني الآن قائم بالترشيح ، فإذا انتُخبت فلا أخدم إلا صالح وطني ، فإن اتفق ذلك مع صالح الخديوي كان ذلك من سعدي . قلت : وهذه دسائس يحسن عدم الالتفات إليها .

وفي نظارة الأوقاف ، فهمت منه أنه عين حشمت (٥٦٩) فيها (...) (٥٧٠) لأن المراد كان تعيين حلمي . وفهمت منه أنه (...) (٥٧٠) بينه وبين حشمت ، وأنه اتفق مع محب (٥٧١) ضدهما (٥٧٢) . وأن كتشريعين عند اتفاقهم . فقلت له : اصطليها ! وحلف لي بدمته ويشرفه بأنه لو كان له صوت في الانتخاب لا تتلخني . وقال : إن الرتب باقية في يد الخديوي . وقلت : إني غير محتاج لمساعدة الخديوي ، لأن قوتي فوق قوته .

حضر اليوم عبد الله أفندي طلعت ، في الساعة ٣ بعد الظهر ، وقال لي : إن حامد العلايلي كان عند الصوفاني ، وطلب مني أن أرجوك

(٥٦٨) في الأصل : « قلت ك » ، ولكن السياق يشير إلى أن الكلام كان لسعيد باشا .

(٥٦٩) أحمد حشمت باشا ، وكان ناظرا للمعارف العمومية .

(٥٧٠) عبارة غير مقروءة .

(٥٧٠ م) كلمة غير مقروءة .

(٥٧١) محمد محب باشا ، وكان مديرا للمفوضية ، فعين ناظرا للزراعة . وقد سبق الترجمة له .

(٥٧٢) قراءة تقريبية .

في أن تتنازل وتقابل الخديوى في مشتهر خفية . فقلت : ان الأحسن تأخير ذلك الى ما بعد الانتخابات ، لأنى لا [ص ١٠٦٦] أريد أن أقيّد نفسى بجهة من الجهتين . ولو كنت أريد قيدها ، لما تركت مسندى ، وكان أرفع مما أطلب الآن ، وفيه بسطة في العيش ، وزيادة في الجاه . والرأى عندى أن تتأخر المقابلة إلى ما بعد الانتخابات ، وأنشرف بها في أقرب الأوقات . فانصرف معجبا بالرأى ، مثنيا . وجاء فى كلامه إنه حلف العلايل بالطلاق أن لا يقول لأحد .

أخبرنى محمد باشا حسن بالتلفون ، بعد أن تخابر معى محمد يوسف ، بأنه تنازل عن ترشيحه . فشكرته .

أخبرنى أحمد أفندى فهمى بالأشغال ، أنه علم بأن أحمد محسن يريد أن يرجونى فى التنازل عن قسم السيدة ، اذا انتُخبت فى قسم آخر . ثم جرت المخابرة فى ذلك بين محسن وأحمد صادق ، وسيحضر معه بعد قليل من الدقائق .

حضر الشيخ الدمرداش ، وفهمته أن يفهم بأنى لا علاقة لى بالجناب العالى ، وبأن قصدى من الترشيح أن أوافق على النافع والصائب ، وأنفاهم فى الخطأ ، ولا ارتباط لى الا بالصالح العام .

٧ ديسمبر

بعدما تقدم ، علمت من مصطفى باشا أن اللورد كتشنر أرسل « كارت (٥٧٣) دى فيزيت » للبت ، يستعلم عن صحتها . ثم أرسل خبرا بأنه قادم فى الساعة ٤ بعد الظهر . فقلت للباشا : إن هذه الزيارة لا بد أن [ص ١٠٦٧] يكون القصد منها الكلام فى شأنى ! فقال :

(٥٧٣) أى بطاقة زيارة .

أرجو أن لا يفتحني في شيء من هذا القبيل ، لأنى مشغول البال .
وكننت أفهمته عبارة الدمرداش وما سمعته من غيره في شأنها .

ثم أشار علىّ ، بعد أن تقابل مع كشنر ، بواسطة محمود
صدقى ، أن أقابله فى الحرم . فقابلته فيه ، فقال : إن كشنر تكلم معه
فى مسألة الأوقاف ، وقال إن ما فعله هو بداية لا نهاية ، وإنه لم يرد أن
يذهب للأخر لما فى ذلك من الخطر ! وإن غلط حشمت فى تعيين صبرى
يعد غلطاً لا يفتنر ، وإن الإصلاح الحقيقى انما هو رفع
الخدوى (٥٧٤) ، وذلك غير ميسور .

ثم قال : إنه يعلق شأن كبيراً على الجمعية التشريعية ، ويود أن
يجعلها دستورية ، وأعضاءها أحراراً . وأكد أنه هو الذى اختار مظلوم
للرياسة . فامتدحه له (٥٧٥) ولكنه قال إنه ربما لا يتحمل ضخامة (٥٧٦)
هذا المسند .

ثم انتقل إلى الكلام عنى ، فقال : إن انتخابه مؤكد - وكرر
ذلك - وإنه ينفع كثيراً ، وإنه يعول علىّ فى هذه المهمة ، ويريد
الاشتغال معى - خصوصاً فى الأوقاف . وإن فى عييين لا يتفقان مع
صفة النظارة : أنى أتكلم كثيراً ، فتنتقل الجرائد كلامى ، وأنى
إذا أخرجنى منظارى فى مناظرة ، تصدر منى بعض كلمات جارحة .
وهذان عييان ينبغى التجرد منها . وإنه بلغه أنى تصالحت (٥٧٧) مع
الخدوى !

(٥٧٤) يقصد : خلع الخدوى .

(٥٧٥) أى امتدح مصطفى فهمى باشا مظلوم باشا للورد كشنر .

(٥٧٦) وقد تقرأ : فخامة .

(٥٧٧) فى الأصل : « أنه تصالح » ، وقد عدلنا العبارة حسب السياق .

فقال مصطفى باشا : إن الصلح مع الخديوى محال ، وإنه قال لى : إن اصطلحت لا أعرفك ، ولا تدخل بيتى ! ولذلك لا يتأتى أن يكون رجلا للخديوى .. وأما العيب الأول فلا أعرفه ، وأما الثانى فهذا ميسور الاقلاع عنه . وكن واثقا أن سعد لا يعارضك ولا يعاديك (٥٧٨) ، وقصده أن لا يكون معارضا لك ولا للحكومة ، ولكنه يريد أن يشتغل لصالح بلاده .

ثم قال كتشنر : أما مشكلة القنال (٥٧٩) فقد عزمت فيها لسابقة وعد سجل من جورست ، وهناك وعود كثيرة من هذا [ص ١٠٦٨] القبيل ، ولكنه عزم أن لا يعمل بها . وقال : إنى سأجتمع بسعد وأشاوره ، وإنه يعرف فى (٥٧٩) الصراحة فى القول ، والصدق فى اللهجة ، وحرية الضمير .

فقلت للباشا : ما كان أحسن هذا الكلام عند طلب وظيفة القنال ! وأحمد الله كثيرا على أن الحالة وصلت إلى هذا الحد ، من كون الطرفين اللذين اتفقا على اقضائى ، أصبحوا يخطبون ودى ، ويلتمسون القرب منى ! أشكر الله على هذه النعمة السابعة شكرا جزيلا ، وأؤكد لك إنى لا أكون رجل الخديوى ، ولا رجل الاحتلال ، ولكنى رجل الحقيقة ولا أبغى عنها حولا .

٨ ديسمبر سنة ١٩١٣

أمس رغب محمد محمود فى مقابلتى ، وقد كان متوعكا . فذهبت إليه فى الساعة السابعة ، وبعد كلام التحية ، قال ما محصله إن اللورد

(٥٧٨) قراءة ترجيحية .

(٥٧٩) يقصد : وظيفة شركة القنال التى طلبها سعد زغلول .

(٥٧٩ م) فى الأصل : فيه - باللغة العامية

كتشتر تكلم معه في شأنى ، متخوفا من أن أكون رجل معارضة في الجمعية التشريعية ، وظيفتى فيها هدم أعماله ، والاساءة إلى إصلاحه ، وأن أكون متحدا مع الخديوى على هذا بقصد الانتقام منه على أن له في أمالا كبارا، وفي نيته أن أكون في النظارة قريبا ، وإنى (٥٨٠) أعرف حسن مقاصده (٥٨١) . وإنه يريد بالجمعية التشريعية خيرا ورفع شأن ، وإنه يحب الحق والعدل ، وإنى كثيرا ما اتصلت معه في الآراء ، ورأيت منه سعة في الصدر .

فقلت : أما المعارضة فلست برجلها ، ولا هى من قصدى ، ونبقى أن أشتغل بروح المسألة . حتى إذا أرادوا أن يطلعونى على المشروعات قبل تقديمها للجمعية ، للمداولة فيها من قبل ، فتتفق على ما نتفق عليه ، ونختلف فيما نختلف فيه - كان ذلك أوفق وأدعى للمسألة .

أما الخديوى ، فلا ارتباط لى معه ، وقد تكلم معى بعض المقربين في مقابلته مرتين ، فلم أقبل الا بعد الانتخاب : وإنى أحتقر نفسى اذا كنت آلة في يد الخديوى .

وكذلك لست رجل الاحتلال ، ولكنى [ص ١٠٦٩] رجل الأمة، والبلاد التى رفعتنى إلى هذا المكان ، وأنابقى عنها للدفاع عن صوالحها . فإذا التحدث مع صالح الخديوى كنت من المخلصين له ، وخدمت هذا الصالح المشترك ، وإن اختلفت كنت مع الأمة . وكذلك الأمر في الاحتلال . نعم إن عندى أسبابا كانت تحملنى

(٥٨٠) أى : كتشتر .

(٥٨١) أى : مقاصد سعد زغلول .

على الانتقام ، لأن كتشنر لم يقدرنى قدرى ، وعده (٥٨٢) ذنباً أن أقول
فى رجل اعتقادى على خلاف اعتقاده - ولكن مصلحة الأمة عندى فوق
كل شهوة ، وإن أضحى جميع شهورى للصالح العام .

فوافق على ذلك ، بعد أن قلت له : هذه خطي . ودعوته أن
يدخل عليها التعديل الذى يراه مناسباً إذا لم يرأى . فوافق عليها .

ثم قلت : وإذا كانت هذه الخطة تؤدى إلى الوزارة ، فيها ، والا
فلا رغبة لى فيها بعد ما لا قيت منها ما لا قيت . ومن ذا الذى يرضى أن
يكون بين كتشنر والخديوى ؟ ذاك يأمر وهذا ينهى ؟ .

فقال : إن كتشنر باق ! قلت : باق أوزائل ، هذا لأهمية له !
وإذا كان يعد وعداً صادقاً ، فلماذا قال لأحد اصدقائى إنه لا شيء
يأخذه على الا مسئله حسين محرم ؟ على أنه تبين له أنه هو المخطئ
فيها ! وما كنت ملزماً أن أقول عن رأى يخالف اعتقادى ، لأنه كان يميل
إلى تعيين المذكور . على أنه قد ظهر له فساد الرجل . وحكى
ما حصل بينى وبينه فى هذا الخصوص .

ثم قلت : لماذا لا تعرض رئاسة الجمعية التشريعية على رجل مثل
مع أن كل الناس يقولون إنى رجلها ؟ أو نظارة الأوقاف ؟

على أنى احتقر النظارة . وقد كتبوا فى جريدة « البروجيه » إنى
طامع للوزارة ! وكنت وددت أن أرد فأقول : إنى احتقر هذا المنصب فى
بلادى ! على أنى كتبت [ص ١٠٧٠] ما يقرب من ذلك فى
« الأهرام » .

(٥٨٢) أى : اعتبره ذنباً ، وفى الأصل كتب سعد زغلول كلمة : « وعده »

على هذه الصورة : « وأعده » !

وانصرف ، بعد أن قال إنه سيبلغ زبدة (٥٨٣) ذلك إلى اللورد غداً . وفهمت منه أنه عارف بأن رشدي تكلم معي في هذا الشأن . ثم قلت له : إن اللورد كان أمس عند مصطفى باشا ، وتكلم معه أيضاً في هذا الموضوع ، وقال إن في عيين - وذكرتهما - ولكن لم أقل غير ذلك مما دار بينه وبين مصطفى باشا ، وإنما قلت له : إن كلام اللورد معك كان أصح .

٩ ديسمبر

حضر الشباسي أمس ، وقال : إن الطحاوي يسعى ضدي . ثم أكد ذلك المعلم أحمد راشد ومعه نسيبه حسن أفندي . فدعوت محسن في التلفون ، فقال إنه لا يمكنه الحضور الا ليلاً ، لأن عنده تعليمات ! ثم قال : إنه يحضر . ولكنه لم يفعل . ثم دعوت الطحاوي ، فحضر ، وفهمت من تلونه ، ومن اعترافه ، أنها كانا يطوفان معاً مساء على المندوبين ، ليستميلاهم إلى محسن ، وعرضاً على أبو رابيه أن يعطيها ما عنده من الأصوات أو يعطيانه ما عندهما ، فلم يقبل ، لأنه يتجر بالأصوات ! وأخشى أن يكونا قد انضما !

فغضبت من تلون هذا الرجل وكذبه وبهتانه ، وقلت : إني أعلن من الآن أني ناقض للاتفاق مع محسن ، وإن له أن يفعل ما يشاء بالاستقلال عني . ثم اختل به صدقي ، وحلف له بالطلاق - ثم كرر

(٥٨٣) يقصد بكلمة « زبدة » خلاصة .

الحلف أمامي ، بأنه يعطيني صوته وأصوات الأربعين الذين معه .
 وفهمت من أقواله أن مأمور « ثمن » (٥٨٤) الخليفة معهم :
 اننى اذا لم أوفق ، ينبغى أن أعترف بأننا فى جهنم (٥٨٥) ، وأننى
 لا يجب أن أغضب كثيرا (٥٨٦) !

[ص ١٠٧١]

يخطب ودى كل من المقامين (٥٨٧) ، ويجذبني كل من القوتين ، وأنا
 واقف بين الاثنين أشعر بلذة من هذا التجاذب ، وأشكر الله على أن
 أخضع لى خصومى ، وجعلهما يطلبان القرب منى ، بعدما أقصيانى
 عنها ، وأبعدانى عن مقامهما . وأقول فى نفسى : اربأ بنفسك عن
 الطرفين ، والزم الوسط بين الاثنين ، ولا تكن رجل مصلحة الا
 مصلحة الأمة التى رفعتك على أعناقها ، بعد أن وضعاك تحت
 أقدامها . فإن ملت إلى غنى (٥٨٨) توسعه ، أوجه تعرضه ، فأنت
 خائن عهد ، وناكث وعد ، وأنت محترق عند نفسك .
 أقسم بالله وآياته والاخلاص وبيناته ، أن أكون على الدوام خلصاً
 فى عمل ، صادقاً فى قولى ، لا أطلب غير الفائدة العامة ، ولا أقصد
 سوى نفع الأمة .

(٥٨٤) ثمن الخليفة ، أى : قسم الخليفة . وكلمة « ثمن » جاءت من انقسام
 القاهرة إلى ثمانية أقسام للبوليس ، وما زالت الكلمة تستخدم باللغة
 الدارجة .

(٥٨٥) كلمة « جهنم » قراءة تقريبية .

(٥٨٦) كتب سعد زغلول هذه العبارة باللغة الفرنسية .

(٥٨٧) أى السلطتين الشرعية والفعلية .

٢ ٥٨٨ فى الأصل : « غنا » .

في الساعة الخامسة من هذا اليوم (٩ ديسمبر ١٩١٣) حضر
عندي محمد زيد بيك ، باشكاتب محكمة مصر الشرعية ، وقال إن
رجلاً لا يعرفه ، ذا لحية بيضاء ، لم يعرفه من قبل ، أعلمه (٥٨٩) بأنه
يدعى أحمد عاطف ، من أرباب المعاشات ، وقال له : إنك صديق
لسعد باشا زغلول ، فاذهب إليه وشره ! فقال له : بماذا ؟ فيعد أن
امتنع أولاً عن ذكر اسمه ، وعن موضوع البشارة - قال : إن سعيد
سيسقط أشنع سقطة ، ويتعين سعد مكانه رئيساً للنظار ، وسيكون
ذلك قريباً !

[ص ١٠٧٢]

١٠ و ١١ ديسمبر

يوم الثلاثاء ٩ ديسمبر ، انعقد اجتماع بشبرا في منزل فائق باشا ،
وحضره الناضحون المنديون في شبرا (٥٩٠) ، وبعض من ناخبي بولاق ،
وكان الداعون متفقين جميعاً على انتخابي ، ودعوا اخوانهم للاجتماع
لأجل ذلك . غير أن بعضهم أحس من فائق ومن بهجت تذبذباً ،
فراجعهما . ثم انعقد الاحتفال ، وتكلم فيه فائق معترضاً بي ،
وبعدلوني للحكومة والحدسيوى ، ومشاغبي ، وقال : الأحسن أن
نتخب من يكون محبوباً من الطرفين .

فلم يوافق أحد عليه ، بل رده أحمد فريد والبنداري وخالد بيك
مهدى ، وغيرهم من الخطباء . ولم يتكلم أحد في صالح حسين
واصف (٥٩١) سوى شخص يدعى محمد حمدى ، تابع للمدارس

(٥٨٩) في الأصل : وأعلمه .

(٥٩٠) في الأصل : في شوبرا .

(٥٩١) حسين واصف هو أخو مصطفى كامل . وكان رئيساً لمحكمة
الاسكندرية في عام ١٨٨٤ ، وبعد سنة عين مستشاراً في محكمة =

الخيرية - وهو غير مندوب ناخب - فقابلوه بالاستهجان ، وأجمعوا على انتخابه .

ولكن جريدة الأهرام ، في عدد يوم ١٠ ، أشارت إلى انقسام المذكورين بينى وبين حسين واصف ! فكذبها ، في يوم ١١ ، أحد الحاضرين تحت مسئوليته .

وقد حضر عندى أحمد أفندى حمدي ، خشاب ببلاق ، وحكى لى مفصل الحفلة ، وما تقدمها ، وعرفنى بأن حسين واصف يسعى للترشيح ، وأنه يريد أن يعرف نياته ، ويعود فيخبرنى بها ! فعاد أمس وأخبر بأن حسين واصف عرض عليه أن يدعو إليه الناخبين ، وأن يصرف عليهم ما شاء من النقود ، وهو يدفعها - فأبى أن يصرف الا من عنده هو . وأخبرنى أيضاً بأنه^(٥٩٢) ارسل إلى الجرائد خطته ، وعازم على أن يعقد اجتماعاً : إما فى أحد التياترات ، أو عند محمود عثمان ببلاق ، وأنه كلفه أن يطوف على أربعة عشر نفراً من سكان بلاق ، يدعوهم إليه - ولكنه سيدعوهم إلى التثبث فى آرائهم ، والتمسك بكلمتهم .

عقد أمس اجتماعان أحدهما فى الناصرية ، والثانى فى مصر العتيقة . الأول ، كان الداعى فيه أحمد محسن ومحمود عارف لمعارضة انتخابى ، ولكن (. . .)^(٥٩٣) [ص ١٠٧٣] سعى بواسطة العلايلى أن يثنى عارف عن عزمه ، فأقنعه . وهذا يدل على أن المعية كانت هى المحرك لهما . وحضر عندى محمود عارف وسليمان فهمى

الاستئناف ، ومن ١٨٩٢ إلى ١٨٩٥ شغل وظيفة مفتش فى نظارة الداخلية ، ثم رقى مديراً للمنيا وقتنا ، ثم محافظاً لقنال السويس . وعندما تألفت وزارة عبد الحالى ثروت باشا فى أول مارس ١٩٢٢ عين وزيراً للأشغال العمومية .

(٥٩٢) أى حسين واصف .

(٥٩٣) اسم غير واضح .

ودعاني للذهاب إلى اجتماعهما ، فأبيت ، وحصل كلام في خطبي
وهدفى ، فخشنت من القول لعارف ، وانصرف بعد أن وعد بأن يكون
الاجتماع في صالحى .

وقد وفى وعده . حيث خطب متنازلاً لى عن ترشيحه . وخطب
غيره كذلك من الحاضرين فى هذا المعنى . وقد أراد عارف أن يبين
تاريخى فى خطبة ثانية ، فقاطع عليه صوت من الحاضرين^(٥٩٤) بأن :
« يعيش أحمد عحسن ! »

وانصرفوا بعد أن تابعوا^(٥٩٤) الصوت وانصرف الناس بعدهم .
ثم انعقد الاجتماع الثانى فى مصر العتيقة ، وخطب فيه الكثير ،
وأطنبوا فى مدحى ، وقولت بهتاف عظيم ، كما شيعت بمثله ، وألقيت
بعض كلمات تشكر الله على الشعور الوطنى بالواجب نحو المهمة
النيابية .

وفى المساء ، احتفل فى (...) ^(٢٥٩٤) بجمع اعانة المدرسة
مصطفى كامل ، وخطب فيه على كامل ، ودعا الحاضرين لانتخابى ،
فصاحوا بالهتاف ، وقالوا : فليعيش نائب الأمة . ثم تلا خليل مطران
ببيتين ارتجلهما مدحا ، فقبولا بهتاف عظيم . وانصرفت مسرورا بعد
أن لبثت بضع دقائق .

فى يوم ١٣ ديسمبر سنة ٩١٣

لبثت أمس فى منزلى ، واستقبلت الكثير من الناس ، وكلهم يظهر
السرور ، وكلهم يفهمنى أن له فضلا فى جمع الأصوات إلى . وعلمت
أن حسين واصف يطوف على المننويين فى دائرة بولاق فردا فردا ،

(٥٩٤) وقد تقرأ : « المعارضين » ، والكلمة مكتوبة على هذا التكل :

الحضارين .

(٥٩٤ م^١) قراءة تقريرية ، وقد تقرأ : شاغبوا .

(٥٩٤ م^٢) عبارة غير مقروءة .

ويدعوهم اليه [ص ١٠٧٤] ويفتنهم بالنقود . وقد تمكن من فتنه بعضهم . ولبثت الليلة الماضية مسهدا ، ماتت الا قليلا ، وكنت أجبر نفسي على النوم ، وقلبي على عدم القلق ، وخاطري على الاطمئنان - ولكن لم يقد كل ذلك شيئا ، حتى إني قلت في نفسي : إن في النجاح تعب ، وفيه عدم راحة ، وقد حصلت - لغاية الآن - على اكتساب رضا العامة ، فاذا لم ينتخبني الناخبون لسعى أوجهل ، فذلك لا يدل على سوء طريقة الانتخاب .

ولكن رغما عن ترددي لهذا الخاطر ، فإن الواردات لم تنقطع ، ومكنت للصباح ، ثم فطرت^(٥٩٥) وكتبت هذه الكلمات ، حيث أنه كانت الساعة سبعة وأربعين دقيقة . أسأل الله حسن الختام .

توجهت الى قسم السيدة زينب في نحو الساعة ثمانية ، وكنت سائرا على قدمي ، والعربة تتبعني . فتلاقت بابراهيم زيتون بيك ، وفهمت أنه بذل مجهوده في الدعوة لي .

ثم قابلت أحمد صادق في أتوموبيله ، فأخبرني بأن اللجنة تشكلت من صدقي ، وعبد العزيز محمد ، وأحمد محسن . وكان أبو راييه انتخب ، ولكن بقاء على طعنهم انتخب عبد العزيز محمد . وأن الذين كانوا حاضرين من شيعتنا قليلين ، ومن شيعة محسن كثيرين ، وأن جماعة محسن قالوا : ننتخبه وأبو راييه وسعد ، فلم نقل شيئا . وقالوا : صدقي ، فأجمع الكل عليه . ثم قال جميعهم بانتخاب عبد العزيز محمد ، فانتخب ، وصاروا ثلاثة .

وقد رأيت القسم مملوءا من الناس ، ومزدحما ، فاخترقت صفوفهم ، وأوسعوا لي طريقا ، فوصلت الى مكان اللجنة . وانتخب نفسي ، وخرجت . فقابلني في الطريق داخلا حسن صبرى ، فسلمت ببرود .

وانطلقت في أتومويل أحمد صادق الى بولاق ، وتقابلت مع خالد بيك مهدي ، فأخبرني أن اللجنة تألفت من حناوي ، وأحمد فريد ، وأحمد بهجت المرتد (٥٩٦) ، وأن الحال جيد ، وأن واصف دفع نفودا كثيرة . ثم عدنا الى منزلي . وبعد هنيهة ذهب صادق الى « الثمن » ، وقد عاد الآن [ص ١٠٧٥] - عاد هو ومصطفى رشيد وأحمد مدحت ، وأخبروا أن الحالة جيدة . وفهمت منهم أن ابورابية هدد بالظعن في أعمال اللجنة ، لأنه بعد انتخابه صار انتخاب عبد العزيز بيك محمد . وأخبروني بأن يوسف مبارك انتخب حسين باشا غلطا . وقد تحدثنا في موضوعات شتى أهمها صفات حسين واصف ، وسو سيرته . ثم ذهبوا الى بولاق ، حيث كانت الساعة ١٠ . وقد حدث عندي شيء من الاطمئنان ، ولكن لم يكن ذلك تاما . اذا انتخبت في قسمين ، فلا يمكن الاختيار قبل انتهاء مواعيد الظعن .

في ١٤ ديسمبر سنة ٩١٣

بقيت في المنزل لغاية الساعة خامسة . والاخبار تتوارد على تارة مبشرة ، وتارة غير مسرة؛ فأفرح للأولى ، وانقبض للثانية ، ويضيق صدري ، ويخفق قلبي . وصرت أتمشى في الطرقة وحدي ، وكلما دق التلفون ذهبت إليه وتكلمت ، وأنظر في الساعة كثيرا ، وأحاول أن أجهز نفسي وأعدها للخيبة وتحمل نتائجها ، فكنت لا أستطيع أن أخيل ذلك ! حتى أنتقل منه الى خيال النجاح ، والنتائج المترتبة عليه . ومازلت كذلك إلى الساعة ٥ بعد الغروب .

واذا بدقة تليفون ، فأصغيت ، فقال لي صوت : أهشك ! قد خرجت أغلبية الأصوات لك في ثمن بولاق ! فتشكرت له . وفهمت

(٥٩٦) اسم غير مقروء .

منه أنه مندوب ناخب من بولاق ، وكان معه جمع من إخوانه . ولكنى
كتمت الأمر خيفة أن يكون ضحكة ضاحك أو هزء مستهزئ !

وبعد ذلك تكلم نجل عز العرب فى التليفون بأنى انتخبت عن
قسم السيدة ، بأغلبية مائة اثنين وستين صوتاً ، ثم قيل بمئة أربعة
وثمانين . ثم حضر محرم بيك أبو حسين ، وأكد ذلك .

ثم حضرت جموع حاشدة صائحة بقولها : فليحى نائب الأمة ،
فليحى سعد باشا ! - إلى أن وصلوا إلى المنزل ، فلأقمتهم [ص
١٠٧٦] وصافحتهم ، وعانقتهم ، وقبلتهم . ومازالوا يتواردون
جماعات جماعات حتى ملأوا الجنية ، وكانت أصوات الهتاف تخرق
عنان السماء . وكان منظراً مؤثراً جداً أخذ من نفسى مأخذاً عظيماً ،
وكنت أردد عبارات التشكر . ثم توارد المهتزون فجالستهم وحادثتهم .

وألحوا على أن اختار القسم الذى أنوب عنه ، فأهالى دائرة السيدة
يودون أن لأفارقهم ، وأهالى بولاق كذلك ، وأنا أقول لهم : سوف
أنظر فى المسألة بما ينطبق على ميولكم ، ويتفق مع المصلحة العامة .
ولكن الإلحاح كان شديداً جداً .

وحضر صاحب الأهرام ، وصاحب « الشعب » ومحرمه ثم الشيخ
الدمرداش ، وفتحى . وتعشى الأخيران معى ، وكان على فتحى شىء
من التكلف شعرت به ، وأرجو أن أكون مخطئاً . ثم حضر عبد الخالق
مذكور ، فتهانأنا ، وكنيت أكثر الشكر لله وللناس .

وبت الليلة مسهداً ، بعد أن غبت قليلاً . مقتكراً فيما يجب على ،
خصوصاً بالنسبة للقسم (٥٩٧) الذى أختاره . فإن اخترت قسم
السيدة ، أخشى أن يفوز فيه واصف ، وبلبته عظمى ، وإن اخترت

قسم بولاق ، أخشى أن يفوز اباظة أو محسن ، وهما بلية أيضاً !
وافكرت أيضاً فيما أصنع ؟ أأصنع اجتماعاً ؟ وفيما أقوله في ذلك
الاجتماع ؟

في يوم ١٥ ديسمبر سنة ٩١٣ .

أول ما فعلت أمس أن زرت الشباسي في مخبزه ، وهو الذي أصابته
ضربات من عساكر البوليس ، فطيت خاطره ، وتنازل عن دعواه .
وعلمت في المساء أن العساكر ضربوه طوعاً لاشارة عبد الكريم بك ،
ظناً منه أنه من خصومنا .

وقد زارني الكثير من الناضحين المندوبين ، وأهل السيدة ،
يشددون في أن لا أترك قسمهم . وأهل بولاق كذلك !

كنت في فرح ابن موريس باشا قطاوى في الكنيسة ، وتلاقيت
بعض النظار ، فما هتأى الرئيس ، بل سلم ببرود وكسوف ، ويوسف
وهبه وذو الفقار هنا بتأقل وافتعال ، ورشدى بحرارة . ثم تقابلت مع
سعيد في المنزل ، فهتأى ، وأجبتة .

[ص ١٠٧٧]

فرحت لنجاح فتح الله ، ولم أحزن لخيبة لطفى ، ورأيت في
انتخاب الصوفاني دليلاً على قوة الشعور نحوه ، وضعف تأثير الحكام
عنه ، وتفاءلت خيراً بذلك ، ويا انتخاب أمثال عبد العزيز فهمى ،
والمكباتى ، وعلى الشمسى ، وحسين هلال ، وعلوى الجزار ، وعلى
المتزلاوى ، وعلى باشا شعراوى . ورأيت في هذه حركة مباركة انشاء
الله تعالى .

ولقد أعلنت ذلك الى « استورس » عندما قابلته في الفرح ، فلم أر منه ارتياحاً - وهو طبعى . وصرح بأنه ممنون (٥٩٨) من انتخاب فتح الله بيك ، وأنه اجتهد (٥٩٩) فيه .

ورأيت نازلى في المساء ، وحكى لها جميع ما جرى من كتشنر في حقى . فاستغربت منه ، وقالت : لو كانت تعلم ذلك من قبل لكان لها معه شأن ! ولكنى أردت بذكره لها أن لا تطمع في أن أكون معه ، ولا أن أحيد سياسته (٦٠٠) .

استقبلت الجرائد - على اختلاف مشاربها - تعيينى بـالبشر والترحاب ، الا قليلاً منها . وقد ورد الى اليوم كتاب عن يدعى فرج

(٥٩٨) وقد تقرأ : محزون ، والأرجح ما أوردناه في المتن .

(٥٩٩) قراءة ترجيحية

(٦٠٠) في تقرير اللورد كتشنر إلى السير ادوارد حراى ، وزير الخارجية البريطانية ، بتاريخ ٢٨ مارس ١٩١٤ ، حلل نتيجة الانتخابات والانتهاآت الطبقة للناجحين على النحو الآتى .

« من جهة أوصاف الأعضاء الجدد فقد كان الملاك المعروفون عند الناخبين شخصياً أعظمهم فوزاً ، وأما السياسيون الأفاقون فلم يقضوا وطراً . وهاك خلاصة تركيب الجمعية الجديدة الآن .

٤٩	الملاك
٨	المحامون
٤	التجار
٣	العلماء والرؤساء الروحيون
١	المهندسون

وقد كان ٢١ من الأعضاء المنتخبين و٤ من الأعضاء العيينين أعضاءً في مجلس شورى القوانين والجمعية التشريعية .

أنطون يقول لى فيه : إنه ضحى بنفسه ، وخرج من جريدة المحروسة ،
لأنه أراد ترشيحي بمقالة ، فمنع منها بتأثير من سداخل والخارج !
(يلزم أن أنظر فى ذلك) .

ورد على كتاب اخر من رجل كان نصحنى أن أسعى فى الانتخابات
سعيأ خاصأ ، بأن أجمال الناس فى أحاديثهم . وهو كذلك ،
وسأجتهد فى ذلك انشاء الله تعالى .

فى ١٦ ديسمبر سنة ٩١٣

نشرت « الجريدة » « والجورنال دوكير » صوري ، « ولا بورص
ايجيسين » محادثة معى قلت فيها : إني أبحث دائماً عن مصلحة الأمة ،
ولا أقصد عنادا ، ولا أبغى سوى رضا الأمة عني دون سواء . وقد
وردت علىّ تلغرافات التهاني من كل الجهات ، وزارني خلق كثير .

وزرت [ص ١٠٧٨] مظلوم باشا فى الجمعية التشريعية ،
فوجدته مشغولاً بأعداد قاعة الشورى . وقد أحسن استقبالي ،
ومكثت معه نحو الساعة . وفرّجني على نظام قاعة الجلسة ،
وأبديت بعض الملحوظات . وكان كلما قلت له : أفعّل كذا ،
مثلاً : اجعل مقعدين بجانبك حتى يعاونك الوكيلان فى الملاحظة ،
فيقول : سأقول لهم على ذلك - معنى الحكومة - فقلت : ذلك لك .

ثم قال : إن الأعضاء يلزم أن يلاحظوا دقة مركزنا ، فإن حل
الجمعية ليس مما يستهان به ! فقلت : إن فى الأعضاء الجدد أناساً
متتورين عقلاً ، يقدرون الأمور حق قدرها ، ولا لزوم للتفكير فى هذه
المسألة الآن .

ثم طلب أن يلاحظ فى اللائحة الداخلية وضع عقوبة لمن ينقطع

عدة مرات عن جلساتها . فقلت : يلزم التفكير في ذلك ، لأن حرمان عضو من وظيفته ليس مما يستهان به . وقال : إني سأسير على الحياذ في (٦٠١) ضبط الجلسة . قلت : وهو كذلك . وشعرت بأن هاتين الفكرتين قد تلقاهما من كتشنر !

نشر المؤيد أول أمس جملة عن انتخابي ، بعنوان « الوزير القديم والنائب الجديد » سلك فيها سبيلا ثعلبياً . ولا أظن أن هذا إلا من نقمة ، لأن أفهمته إني لا أقبل () (٦٠٢)

٢١ ديسمبر سنة ٩١٣

في منتصف ليلة الجمعة ١٩ ديسمبر سنة ٩١٣ ، توفيت حماتنا الست أصباقيش (٦٠٣) خانم ، حرم عطوفة مصطفى باشا فهمي . وقد كانت مريضة من نحو أربعة أشهر ، مرضاً سبب لها كثيراً من الآلام ، ولعائلتها كثيراً من الأتعاب ، ولقريتها كثيراً من الهموم . وقد كانت طيبة القلب ، شفوقة ، كريمة ، تجمع الكثير من صفات الرجال . وكان لها منزلة خاصة بين سيدات مصر . ولذلك وقع نعيها موقع الأسى والحزن من أغلبهن . وكانت وفاتها في منزل محمود صدقي باشا ، الذي كانت انتقلت إليه لرطوبة منزلها . وكنا نجتمع كل يوم [ص ١٠٧٩] على مائدته ، حيث يأتي الباشا من الحرم في نحو

(٦٠١) في الأصل : « ولي » أو « وفي » .

(٦٠٢) كلمة غير مقرومة .

(٦٠٣) هذا الاسم تركي ، وهو غير واضح في مذكرات سعد ، ولكن استعنت بالأستاذ مصطفى أمين الذي نطقه لي : « قصباقيش »

ولكن سعد زعول كتب حرف القاف ألفا ، كما يحدث في نطقنا بالعامية ، كما كتب الألف مدودة

الساعة ١١ ، ثم ينصرف في نحو الساعة ٣ . وكان من عادته أن يصعد إليها عند عودته ، فيمكث لديها الى قرب الغدا ، ثم ينزل تغدى . معا . ثم بعد قليل يصعد ، ونصعد معه إلى قرب الساعة ٣ ، ثم يخرج ، وأخرج معه في العربة إلى منزلى ، أنزل فيه ، ويعود هو إلى الأهرام .

ولم يحضر خلق كثير ، ولكن مناسب . وحضر النظار ، واستورس ، سكرتير كتشنر ، ومندوب من قبل الخديوى . وسار النظار الى حد القبر - الا حشمت ويوسف وهبه ، فانها تخلفا في الطريق . وقد زارنا خلق كثير ، ووردت علينا بعض التعازى بالتلفراف ، ولكنها قليلة . وأقيم الميتم للرجال في منزل صدقى ، وللنساء في منزل الباشا . وقد كانت أوصت في آخر أيام بأن يلبس بعدها (. . .) (٦٠٤) وأن لا يُصَوَّت عليها ، وأن يبيت أولادها في المقبرة مدة ثلاث ليال . ففعلن البيات ، ونخالفن في لبس السواد ، وإطلاق الصوت (٦٠٥) .

قال لى رشدى : إن كتشنر تكلم معه (٦٠٦) مرة أخرى في شأنى ، فقال له إنه يخشى أن أترأس الحزب الوطنى ، وإنى إذا فعلت ذلك فلا بد أن يعمل على تسفيرى تسفيراً بعيداً (٦٠٧) . . . وكلفه أن يقول لى ذلك . قال رشدى : فلم أقبل . وأضاف بأن هذا هديان فى هديان ، وما من وزارة تصدق عليه !

أخبرنى على شعراوى بأنه ذهب الى زيارة استورس ، فأدخله عند

(٦٠٤) كلمة غير مقروءة . والمعنى الملابس العادية وليست الملابس السوداء .

(٦٠٥) أى : لبس السواد ، وأطلقن الأصوات .

(٦٠٦) فى الأصل : معها .

(٦٠٧) هذه أول مرة يحدث فيها تهديد إنجليزى بنفى سعد زغلول .

كتشنر ، ومكث يحادثه ساعة ، وأظهر له سروره من نتيجة الانتخاب . وإن استورس سأله عنى ، وقال إني لم أزر اللورد ! فقلت لعل شعراوى : إنه لا معنى لهذه الزيارة ، إذ لا مناسبة لها ! فقال : الأحسن أن تزوره فى ٢٥ ديسمبر فقلت : سأنظر فى ذلك .

فى يوم ٢٢ ديسمبر

أمس ، زارنا فى الميتم محمد باشا سعيد ، ومظلوم باشا ، والبرنس حسين باشا ، وغيرهم . وقد فاتحنى مظلوم فىا بينى وبين سعيد من الفتور ، فقصصت عليه طرفاً منه ، وقلت له إن كثيراً من أصدقائى تخوفوا من زيارتى لئلا تعفيهم^(٦٠٨) الحكومة ، وقيل لى : إني مراقب ! فاستغرب !

ثم لما حضر سعيد ، أخبرته ، فاستغرب ! وحلف أن لا علم له ! ثم شرع يحكى لى قصة تعيين الأعضاء الدائمين^(٦٠٩) ، وكيفية دخول مرقص سميكة^(٦١٠) ، حيث اتفق أولاً مع كتشنر على ابعاده ،

(٦٠٨) أى : تفصلهم .

(٦٠٩) أى تعيين الأعضاء الدائمين فى الجمعية التشريعية ، وكان القانون النظامى بإنشاء الجمعية يقضى بأن يكون عدد هؤلاء سبعة عشر عضواً : أحدهم رئيس ، والثانى وكيل ، والخمسة عشر يعينون على نحو يكفل النيابة عن الأقليات والمصالح التى لا تنال نصيباً من الانتخابات .

(٦١٠) عين عن الأباط : قلبنى فهمى باشا ، ومرقص سميكة بك ، وسينوت حنا .

ثم تداخل «سيسيل» (٦١١) في ادخاله - ولم يتم القصة حتى قطع الحديث البرنس حسين

حكى لى فتحي قصة طويلة مع كتشز - الذى قابله أمس -
حاصلها أن اللورد يحترمنى كثيرا ، وأنه بلغه أنى أميل إلى الحزب
الوطني ، وأن أكون بجانب الخديوى ، وأنه يجب أن يراى . فقلت
لفتحي : سأنظر فى ذلك .

فى يوم ٢٦ ديسمبر سنة ٩١٣

بعد ذلك بيوم أو يومين ، أخبرنى عدلى بأن اللورد امتدحنى له ،
واعتذر عن مشكلة حسين عزم بأنى عاندت فيها ، وأبدى رغبته فى
رؤيتى ، فقلت: سأفعل بعد الميتم .

فى يوم ٢٤ ذهبت مع محمد صدقى وسرهنك إلى القبة ، للشكر
للجناب العالى على حسن توجهاته بالنسبة لميتم حمايتنا . وكان ذلك فى
الساعة ١١ صباحا . فاستقبلنا استقبالا حسنا ، وأبدى أسفه على
مصائبنا ، وأشار إلى عنايته بعائلتنا ، وتقديره لارتباطها بعائلته ،
وللخدم التى أداها مصطفى باشا لحكومته وبلاده . وكان لا ينظر لى
أثناء هذا الحديث تقريبا .

ثم انتقل إلى الكلام على الانتخابات . فقال : إنى سأقول شيئا
حقا ، لا لأنك حاضر اليوم ، بل لأنه الحق . إنك نفخت فى
الانتخابات روحا عظيمة ، فقد كانت مهمة (٦١٢) قبلك

(٦١١) اللورد سيسل ، المستشار المالى .

(٦١٢) قراءة تقريرية .

[ص ١٠٨١] فلما ظهرت في الميدان ، التفت الناس لها ، وتسابقوا في الترشح .

وقد انتخبت الأمة رجالها على العموم من أهل الكفاءة ، غير أن تعيينات الحكومة جاءت على غير المراد ، فقد عينوا كثيرا ممن لم ينجحوا في الانتخاب . فقلت : نعم ، مثل أمين سامي . فقال - بعد تردد - وسينوت حنا ، والشريعي .

ثم قال : وإن مسرور من الأعضاء المنتخبين ، وقد جاهدت وحدي مدة اثنين وعشرين سنة ، فالآن ينبغي أن تشتغل الجمعية لخير البلاد وتقدمها .

ثم تكلم على الأوقاف ، وقال : إن العميد أرسل اليه يقول إنه «مستعد لارسال قوة عسكرية من جيش الاحتلال الى القبة» (٦١٣) ولقد كتبت - فيما كتبت إلى السير غراي (٦١٤) الأسباب التي دعت الاحتلال ، بعد دخوله ، إلى فصل الأوقاف عن الحكومة . وأشرت اليه عن ربح الصفقة التي اشتراها الأوقاف في «أرمنت» ، وهي

(٦١٣) وهذه إشارة أخرى تؤكد أن الأزمة بين كتشنر والحديوي عباس حلمي كانت تسير على نحو مشابه لما حدث بين كيلرن والملك فاروق فيما بعد ، وكادت تؤدي إلى حادث كحادث ٤ فبراير ١٩٤٢ وحصار الدبابات البريطانية لقصر عابدين - ولكنه قصر القبة في هذه المرة ! وبالفعل تؤكد المصدر أن كتشنر كان ينوي خلع عباس حلمي وتعيين سعيد حليم ، المصدر الأعظم مكانه (أحمد شفيق : مذكراتي في نصف قرن ، الجزء الثاني ، القسم الثاني ص ٢٩٧)

(٦١٤) السير إدوارد جراي Edward Viscount Grey of Falldoun (1862 — 1933)

وزير الخارجية البريطانية من ١٩٠٥ إلى ١٩١٦ حيث إسفال مع أسكويت Asquith رئيس وزراء حكومة الأحرار .

الثلاثة آلاف فدان المشهورة ، وأثبت أنها تبيع ثمانية ونصف في المائة .
وأنهم عينوا في الأوقاف ناظرا (٦١٥) ارتكب خيانة في الأوقاف ،
بإستبداله وفقا يملكه على وجه فيه غبن للجهة التي يتحدث هو عنها .

(٦١٥) الناظر الذى عين هو أحمد حشمت باشا . وقد ولد عام ١٨٥٧ بكفر
المصيلحة ، ودرس الحقوق باكس - ن - بروكس ، وحصل على
شهادة الدكتوراه ، وعاد إلى مصر عام ١٨٨١ ، وعين مندوبا لقسم
قضايا المالية والداخلية ، ورقى مديرا لأسبوط ، ثم إنتقل مديرا
للدقهلية ، وأحيل ظلماً إلى المعاش في ديسمبر ١٩٠٣ ، ثم عين ناظرا
للمالية في ١٢ نوفمبر ١٩٠٨ ، ثم ناظرا للمعارف في فبراير . ١٩١٠
عقب إغتيال بطرس غالى ، وكان وكيلاً لحزب الإصلاح على المبادئ
الدستورية .

وقد أورد محمد فريد عنه في مذكراته أنه كان في القضاء ، ثم انتقل
للإدارة ، وكان مديرا للدقهلية ، ثم فتن لسوء سلوكه وأحيل على
المعاش . ثم تزوج بفاطمة هانم ابنة معجون بك ، وكانت مشهورة
بسوء السلوك هي أيضا ، ولكنها صاحبة مال . وهو من أصدقاء
الشيخ على يوسف صاحب المؤيد ، فساعدته لدى الخديوى ! فدخل
الوزارة ، وعين ناظرا للمالية ثم للمعارف . وهو انكليزى محض جبار
يرتكب كل دنينة ارضاء لهم . وله قصة مشهورة في هذا الباب ، وهي
أنه لما كان مديرا لأسبوط أقام حفلة رقص لفتش الداخلية المدعو برش
بك ، وأحضر له راقصات من الفواحش ، وكان منزله بجوار - رئيس
المحكمة الأهلية إذ ذاك ، أحمد بك حلمى (أحمد حلمى باشا) فاحتج
عليه حلمى بك ، وأرسل له قائلاً بعدم جواز إحضار الفواحش وسط
بيوت الأحرار والأعيان ، وطلب منه تسريحهن حالا ، وإلا يخطر النبابة
لاتخاذ الطرق القانونية ، فخاف حشمت ، وانفضت الحفلة ، إلا أن
حلمى هذا أصبح الآن أطوع للانكليز من حشمت إن أمكن .

(أوراق محمد فريد ص ١١٤)

وقد استغرقت المقابلة عشرين دقيقة ، ثم انصرفنا . وتأخرت ،
توهما أنه يريد أن يكلمنى فى شيء ، فلم يقل لى سوى أنه عارف كيف
أشتغل ! وما سلم يده لأقبلها !

ونزلنا نتظر مصطفى باشا فى أودة التشرىفات ، حتى أقبل ، ثم
عاد ، وذهبنا إلى الحرم ، فبلغت تشكراتنا بواسطة أغاسى (٦١٦)
طويل القامة جدا ، بدين ، ولكنه خفيف الروح والجسم .

وقد ذكر لى مصطفى باشا أثناء العودة ، أن الخديو مملوء من سعيد
جدا ، لأنه عرض عليه أسماء الأعضاء المعينين من الذين ليسوا مخلصين
له ، ويعلم أنه لا يميل إليهم ! وأنه لم يعارض إلا فى تعيين محمود
شكرى باشا . وشكا (٦١٧) إليه مر الشكوى من تصرف سعيد .

(٦١٦) أغاسى ، هو أكبر موظفى القصر الذى يشرف على الحرم ، ولا يكون إلا
أسود خصيا فى الأصل ، يشرف هو ومن تحته من الأغوات السود على
الحريم . وفى التركية (دار السعادة أغاسى) ، وهو الذى يشرف على الحرم
الهامبورى .

وقد شغل هذا المنصب فى الدولة العثمانية بعض البيض فى القرن
١٦ ، ولكن ذلك لم يدم ، وأعيد المنصب إلى الأغوات السود ١٥٩٤ ،
وبقى فيهم إلى إن ألغى . وقد عظم نفوذ أغوات دار السعادة من بداية
القرن ١٧ إلى منتصف القرن ١٨ ، حتى استطاع بعضهم التدخل فى
تعيين الصدر العظام وعزلهم . وكان قصر الخديوى فى مصر صورة من
قصر السلطان العثمانى من ناحية نظام الحرم (أنظر : د . أحمد السعيد
سليمان :

تأصيل ما ورد فى تاريخ الجبرى من الدخيل ص ١٧ ، ١٨ ، ١٩ -
دار المعارف ١٩٧٩) .

(٦١٧) فى الأصل : شكى .

لما عدت ، قيل لى إن موسيو استورس سأل عنى بالتليفون ،
ورغب أن أحدثه فيه عند عودتى . فقال : إن اللورد يريد أن يدعوك
لوليمة عنده يوم الأربعاء القادم ، وفيها نواب العاصمة والبرنيس الذى
قبل أن يوقف الحداد رعاية لحاظر اللورد (٦١٧) .

[ص ١٠٨٢] فهل تقبل هذه الدعوة ؟

فاستعملته ، واستشرت مصطفى باشا - الذى كان عندى - فأشار
بالقبول . فقبلت . وقلت لأستورس : إن جناب اللورد أبدى رغبته فى
مقابلتى ، ولكنى لم أفعل إلى الآن ، لأنى كنت مشغولاً بالميتم ، وكان فى
نيتى مقابلته بعد انتهائه ، وقد انتهى اليوم ، وإنى مستعد الآن
للمقابلة . فقال : فى أى وقت تريد ؟ قلت : فى الوقت الذى يحده
جنابه . فقال : يمكنك أن تأتى فى نحو الساعة خمسة (٦١٨) اليوم !

فذهبت إليه فقال: إنى متأسف لما أصابكم ، وأبلغكم عبارات
أسفى ، خصوصاً بالنسبة لمصطفى ، الذى أعرفه من يوم أن كان ناظراً
بالحرية ، وله لدى مقام جليل . ثم قال : وإنى أهنيك بفوزك فى
الانتخابات . فقبلت تهنتته . وقال : إنك تعلم أنى أشتغل لمصلحة
بلادك ، ولا غاية لى الا تقدمها ، وإنى مسرور من نتيجة الانتخابات
على وجه العموم ، وأرجو أن تساعدنى الجمعية على بلوغ هذا القصد .
وإن مهمتهم بها غاية الاهتمام ، لأنها مولودتى ! وقد أكثر قومى اللوم على
فى انشائها ، واللورد كرومر وجورست لم يكونا يودان أن يحصل هذا
التغير ، ويستعظمون ما فعلت !

قلت : إن هذا لغريب ! هم يستعظمونه ، ونحن لا نعدله شيئاً !

(٦١٧) مقصد : البرنيس حسين .

(٦١٨) إن تحديد اللورد كشبر موعد مقابلة سعد زغلول فى نفس اليوم يدل على
تلهفه لهذه المقابلة .

فقال : ولذلك يهمنى أن تنجح كثيرا ، وأن تحوذ الثقة في الخارج ، حتى نندرج بها نحو الحكم الذاتي الذى ترغبونه . وإذا سمحت أن ألقى عليك قولاً ليس بالأمر ، ولا النصيحة ، ولا الإرشاد ، ولكنه استغفرت ، إن شئت أخذت به ، وإن شئت أعرضت عنه ؟ فقلت يهمنى جدا أن أسمع هذا القول من جانبك .

فقال : إنك إذا أخرجك خصومك في القول ، أخذتك الحدة ، فدفعتك إلى أن تقول ما ربما تتأسف عليه من بعد ، وهذا مضر بك وينجحاك ! فقلت : إن هذا ربما كان في المحادثات العادية ، ولكن في الرسمية أعرف أضبط نفسى . أما في الخصوصيات فهذا شيء آخر .

قال : وإنى قد نجحت - كما ترى - فى سياستى ، فكل شيء سائر فى طريقه ، ولا أعلم إن كان ذلك سعداً (٦١٩) ملازمنى ، أو نتيجة [ص ١٠٨٣] مهارى ؟ - فلم أقل شيئاً .

ثم قال : وإنه ينبغي للجمعية أن تسير فى مهمتها على مهل ، لئلا ينعكس القصد منها ، وينتهى الحال باخفاقى فى السعى للخيركم - وأطلب فى ذلك ، وكرره وأعاده عدة مرات !

فقلت : إن على الجمعية واجبات يلزم أن تقوم بها . وليس بصحيح أنها ستدك سبل الفساد ، لأنى أعرف كثيرا من أعضائها ، وأسمع عن غيرهم . إنهم متشبعون بروح الاخلاص والمسألة ، وإنهم يريدون أن ينفعوا بلادهم نفعاً حقيقياً ، بايضاح آمال أمتهم ، وتبليغ حاجاتها .

ثم إن مأمورية الجمعية محدودة باختصاصات معينة ، فهم لا يتخطونها ، ولكنهم يتحركون في الدائرة التي رسمت لهم على محور الحق ، غير ناظرين إلا الى مصلحة البلاد .

فقال : ولكن ما كل حق يقال ، ولكل مقام معه ! فالجمعية التي قررت (.....) (٦٢٠) لم تخرج عن حقها ، ولكنها نفرت الأذواق منها . وإن أعلم من الأمور كثيرا ، ويجب على أن أكشف بها دولتي ، ولكني لا أفعل ذلك خشية أن يحدث مالا يحمد عقباه .

قلت : ولكن رعاية المقامات والظروف تقتضى إحاطته بها ، والوقوف (٦٢١) على حقائقها . فإذا أردت ملاحظتها (٦٢٢) ، فما عليك إلا أن تكشف لنا عنها ، لتتحد في الرأي معك ، وإلا إذا كنت تعلم مالا نعلم ، وتفعل بناء على ذلك مالا ترغب ، فلا حرج علينا .

فقال : إني مستعد لذلك ، ولك أن تأتي كلما شئت ، وعلى أن أدعوك لتعريفك بما تمس الحاجة اليه ، فإن لم تقع فلعل منا رآه ! فقلت : وهو كذلك .

قال : إنه سيعرض عليكم مشروع إعادة النظر (٦٢٣) ، فما تقول فيه ؟ . قلت : إني على غير رأيك بشأنه ، وأخشى أن ترفضه الجمعية [ص ١٠٨٤] لأنه أحاطت به ظروف نفرت الناس منه . ذلك لأنه شاع وذاع وملا الأسماع ، أن فكر الحكومة لم يتجه اليه الا هقب حكم قى قضية بالبراءة ، فتقرر في الأذهان أن الحكومة لا تريد في الحقيقة تبرئة المحكوم عليه ، بل الحكم على المبرأ ! وقد تواتر عند الناس أيضا ،

(٦٢٠) عبارة غير مقروءة .

(٦٢١) قرأة تقريبية ، وقد تكون : والتعرف .

(٦٢٢) أى : إبداء ملاحظة عليها .

(٦٢٣) يقصد : مشروع إعادة النظر في الأحكام الجنائية .

أن نظارة الحفانية كانت طلبت رتبة لرئيس الدائرة التي حكمت ذلك الحكم ، وبعد أن تقدم الطلب الى مجلس النظار ، سُحب منه عقاباً على هذا الحكم ! فأحدث هذا التصرف سوءاً في الأذهان ، ونفر الناس من هذا المشروع ، وقالوا إن قنصل فرنسا سعى لديك في هذا المشروع !

فقال : إنى لا أعلم بذلك ، وما سعى قنصل فرنسا^(٦٢٤) عندي بمهمة ، ولكن المهم الدول الأجنبية ، فقد حصلت مساعى لىدى حكومتى ، وأمرتني بأن أفعل . هذا هو السبب ، ولا بد من تنفيذه . قلت : ذلك شيء آخر ! قال : لا مانع من تعديله إذا كان ولا بد ، ولكن رفضه ، مع كونه أول مشروع يقدم للجمعية ، ليس باللائق ! قلت : ولكن اللياقة ليست في وضع القوانين ، ومع ذلك سنتظر .

ثم قال : إلى تكلمت عن هذا المشروع كمثل ، والا فلن الحكومة لا تفرط في القوانين المتعلقة بالأمن العام . فقلت : إذا رأت الحكومة - ضرورة تنفيذ قانون برأى الجمعية ، يلزمها أن تقتنعها بفائدته أو ضرورته ، وإلا تستقل وحدها بالمسئولية عنه .

ثم قال : وكذلك الميزانية ! لأن فيها أشياء لا يمكن لكل الناس علمها .

ثم انتقل بسرعة إلى التوصية بالتأتى واستعمال الحكمة ! وقال : إنه يهمنى أمران : أولهما ، شخصك أن يلحقك ضرر ! والثانى ، المصلحة العامة ، فيلزم أن تضع هذه المصلحة نصب عينك وتنظر إليها أثناء سيرك كما ينظر البحار القطب ، [ص ١٠٨٥] وإلا غرقت وضاعت المصلحة .

(٦٢٤) في الأصل : « فرنسا » . وكانت البراءة قد صدرت في حق أشخاص من تمة قتل بعض الفرنسيين ، مما أثار الوكالة الفرنسية .

نسيت أن أذكر بمناخية منشأ إعادة النظر في الأحكام الجنائية ، أن أقول إني قلت له إنه كان في نيتي أن أسأل : لماذا الحكومة فكرت في هذا المشروع ؟ وما هي الأحكام التي صدرت خطأ ، ويراد بهذا المشروع تلافى أمثاله ؟ فقال : إن مثل هذا الطلب لا يجاب ، لأنه لا يمكن تعريض أحكام المحاكم للبحث والانتقاد ! قلت : إذا كان الأمر كذلك ، فإن الجمعية تكون معذورة في رفضه ، لأنها يجب أن تعلم جميع ما تعلمه الحكومة في المشروعات التي تعرضها هذه .

وقلت : (٦٢٥) إن الجمعية ستنظر بغاية الدقة في المشروعات التي تحول عليها ، ولكن نرجو أن تنبه على النظائر بأن لا يسرعوا في وضع القوانين ، لأن ذلك مجلبة للخطأ . فقال : إن هذا غير لائق (٦٢٦) وهم الذين يشتغلون بالقوانين ، وليس لي فيها عمل إلا الفكرة الأولية ، لأنني لست اختصاصيا . وقد حدث أن مشروعا أعطيت فكرته ، ثم تداولته النظارات ، فغيرت كل واحدة منها فيه ما شاءت ، حتى خرج عن أصله (٦٢٨) ولم يكن هو ما تصورت ابتداءً ! وكثيرا ما يحضر أمامي برونيث ومكلريث ويتناقشان (.....) (٦٢٩) .

قلت : إذن فإن انتقاد المشروعات لا يمسك بشيء . (٦٣٠) قال : إني أريد الاقناع ! قلت : ذلك ما قصدت (٦٣١) وأؤكد لجنايبك أنه ما من سياسة يمكن أن تنجح معنا سوى الاقناع !

(٦٢٥) في الأصل : فقلت .

(٦٢٦) أي أن الإسراع غير لائق .

(٦٢٧) كلمة غير مقروءة .

(٦٢٨) كلمة غير مقروءة .

(٦٢٩) عبارة غير مقروءة .

(٦٣٠) في الأصل : وقال .

(٦٣١) في الأصل : ذلك قصدت .

ثم انتقل الى الكلام على الأوقاف ، وقال : إنه يمكنكم [ص ١٠٨٦] أن توجهوا الى الناظر الأسئلة اللازمة عن الخيرات ، وكيفية صرفها ، وكل ما بهن لكم ، وهو يوضح لكم . وستجدون فيها من الوساخات (٦٣٢) ما يفوق الوصف . واعلم أن كل رأى صائب تبديه الجمعية في شأن الأوقاف يقابل بالاحترام ، ولا تتردد الحكومة في تنفيذه .

قلت : وبهذه المناسبة ، يمكن أن استلقت نظر جنابكم إلى اقتراحى في

(٦٣٢) هذا الكلام من اللورد كتشنر يؤيده المصادر التاريخية ، وعلى رأسها أحمد شفيق باشا في « مذكراتى في نصف قرن » . وأهمية أحمد شفيق كمصدر تاريخى تكمن في أنه كان مديرا للأوقاف ، ثم أصبح مديرا للأوقاف الخديوية ، ومن هنا فإن ما يقدمه إنما هو رؤية من الداخل . ونكتفى بما أورده بخصوص صفقة المطاعة ، التى كانت القشة التى قصمت ظهر البعير ، ودفعت كتشنر إلى الإصرار بهلابة على نقل الأوقاف من يد الخديوى كإدارة ، لتصبح نظارة تخضع للمحاسبة كأية نظارة من نظارات الحكومة . وكيف كان تصرف الخديوى في الأوقاف الخديوية نفسها . ونص ما أورده شفيق باشا هو كالتى .

« صفقة طيبة (أرض المطاعة) : في يوم من أيام سنة ١٩١٢ جادى على جلال باشا (أحد المقربين للخديوى) في ديوان الأوقاف وقال لى : « إن أفندينا أرسلنى إليك في شأن شراء أرض للأوقاف عن طريق الاستبدال ، وهى صفقة طيبة ، فسألته عنها ، فقال : هى أطمأن أخيك محمد توفيق بك وتادرس شنوده والباى الحلوى وتبلغ مساحتها ٣٥٠٠ فدان تقريباً في المطاعة .

وقد كنت خبيراً بهذه الأرض وفيها قصر عظيم أعده السير إرنست كاسل لاقامته مدة الشتاء ، وكنت عالماً بالثمن الذى اشتريت به ، فقلت له ان ليس لى ما يمنع من إتمام هذه الصفقة .

فسألنى : « أتعرف الثمن » ؟ فقلت : « إننى اشتريتها لأخى بسعر ٦٥ جنيهاً للفدان للأرض الطيبة العالية ، وكنت أعلم أن أوطى جزء فيها على الساحل كان معروضاً بأربعين جنيهاً فقط للفدان ، والملاك الآن في عسر =

== لتسديد أقساط البنك العقاري التي عليها ؛ لذلك فأنها ستباع بالمزاد في المحكمة ، فالثمن لابد أن يكون منخفضاً .

فقال لي : « كلا إننا نريد ثمناً عالياً لهذه الأرض » ؛ فأجبت به أن الذي أنوى اتباعه هو أن تؤلف لجنة وتفحص الأرض وتقدر لها الثمن المناسب ، ولما وجدني غير مستعد للسير في التيار الذي يريده ، قال لي : « إن لك فائدة في هذه الصفقة » ؛ فابتسمت وقلت له : « دعنا من هذا الآن ، فأنا على كل حال لا أستطيع أن أتصرف تصرفاً غير قانوني ما دمت في ديوان الأوقاف . »

وعندئذ سألتني : « ماذا ستصنع إذن ؟ فقلت له : « اتركوني لأتصرف بما توحيه المصلحة »

وفي مرة كنت مع الخديو ومحمد سميد باشا ومحمد عزت باشا في قطاره الخصوصي عائدين من تفتيش إنشاص إلى مصر بعد أن تفقدنا أعمال الإصلاحات فيه ، فقال لي محمد سميد باشا : لماذا لم تنه مسألة المطاعنة ؟ فأجبت به أن ضميري لا يسمح لي

وبعد أيام جاءني أحمد صادق بك وكيل الخاصة الخديوية وسألني عما عزمت عليه في هذه المسألة ؟ فأجبت به أنني أحب أن أتصرف تصرفاً لا انتقاد فيه ، وخصوصاً أن الخديو قد تدخل في هذا الموضوع ، فيجب ألا تعمل ما يسبب أي انتقاد ، فقال لي : « لا تفكر في هذه الأشياء ، فإن الخديو ينوي أن يملك ناظرأ في وقت قريب ، فأجبت به أنني علي كل حال رجل الخديو سواء كنت ناظرأ أو مديراً للأوقاف ، ولا أقبل على نفسي أن أعمل عملاً يسبب انتقاد على سموه .

ولما تبين للخديو أنني غير مستعد للتساهل في هذا الامر ، ترك المسألة مؤقتاً .

ولم يقاضى سموه ولا غيره في مسألة المطاعنة . ولما لم انفلد أمره سجع لي بأجاجة أقضيها مع عائتي في الاستانة بمجرد أن التمسها من سموه . وفي أثناء وجودي بها وصلتني عدة رسائل من عبد الرحمن فهمي بك ومن ==

محمد وجيه افندي سكرتيرى الخاص ، بالمحاولات التى بذلت لاتمام الصفقة بواسطة الأول . وبعد رجوعى علمت منه أيضاً أن أحمد صادق بك وكيل الخاصة الخديوية قابله ، وقال له إن الخديو يريد أن تعمل المباحثات اللازمة عن ٣٠٠٠ فدان وكسور بجهة المطاعنة كى تشتريها الأوقاف العمومية . وبينما كان بمسجد أبى العباس المرسى لصلاة الجمعة مع الخديو ، سأله سموه عما تم فيها أبلفه به . أحمد صادق بك ، فعرفه بأنه سيقدم تقريراً عما اجراه ، وبالتحرى علم له أن هذه الاطيان يمتلكها الان شخصان ، أحدهما عمده توفيق ، بك وله الثلثان ، واندراوس بشاره ، ويملك الثلث الذى اشتراه فى العام الماضى (سنة ١٩١١) من الباهى الحلوى الكتفى المشتري الاصل لهذا الثلث . وأن هذه الاطيان متأخر عليها قسماً سنتين للبنك المقارى الذى حل محل الدائرة السنية البائدة الأصلية ، وأن البنك المذكور شرع فى نزح ملكية هذه الاطيان وتحددت جلسة للمبيع .

وقد علم عبد الرحمن فهمى بك بأنه يراد مشتري هذه الاطيان للأوقاف العمومية بأكثر من ضعف ثمنها ليستفيد المالكان بعض الشيء ، والبعض الآخر لمن يلحون باجراء هذا المشتري ، فأسرع بمقابلة عباس فى سراى رأس التين وعرض عليه عدم إمكان مشتري هذه الاطيان بطريق الممارسة لأنها معروضة للمبيع بالمزاد الجبرى ، وأن هذا مخالف للقانون المالى ، فظهر له امتعاض الخديو من أقواله . وبجلسة أخرى مع سموه بوجود أحمد صادق بك قال : « تأكدنا أفندينا أننى أضعى كل شيء فى سبيل مرضاتك ولكنى فى الوقت نفسه أضعى حياتى فى عظم مساس المصلحة المرتبطة باسمك بسوء .

هذه الاطيان كان يمتلك ثلثها شخص يدعى الباهى الحلوى ، باع نصيبه فى العام الماضى إلى اندراوس بشاره بسعر الفدان ٤٠ جنيهاً مصرياً وقبل ب ٤٥ جنيهاً مصرياً ، وهذا الرجل وزع شجرة على جميع القناصل والنظار والمستشارين والعلماء وكل ذى حيشة فى البلد . قال فيها إن أموال العجزة والمساكين تبعثر ذات اليمين وذات اليسار ، وأن الأوقاف تريد مشتري أطيان ، لا يساوى الفدان منها أكثر من ٤٠ جنيهاً ، بخمسة وتسعين جنيهاً ، ويستهنض هم القوم إلى ملاقة هذا العمل ؛ فتلقت هذا يا أفندينا ترى أن

الحكمة تقضى بعدم التفكير في المشتري بالممارسة ، وأن المشتري بالمزاد العلى لا جناح عليه ولا تريب .

وعندئذ فكر الحديو برهة ، وقال له : « أعد فحص المسألة ثانيا ، وإن وجدت لها حلا فاشترها » ثم سافر الحديوى إلى أوروبا . ولكن عبد الرحمن فهمى لم يقبل تنفيذ الأمر ، ووقف موقفا مشرفا .

« اختيارى للأوقاف الخصوصية . وبعد رجوعى من الأجازة استدعانى عباس لسراى عابدين ، وهناك وجدت محمد سعيد باشا ، فقال سموه : « طلبتك مع سعيد باشا لتفكر فى اختيار رجل غير أحمد خيرى باشا يدير الأوقاف الخديوية لأنه ليس من المجددين الذين يدخلون الإصلاحات والنظم الجديدة » .

وفى مرة أخرى سألنى عما إذا كنت قد فكرت فيمن يصلح لهذه المهمة ، فأجبت بأتى أرشح على أبا الفتوح باشا لأنه رجل إدارى وقانونى وجدى فى عمله وتصرفاته . ثم سألت عن اختاره محمد سعيد باشا ، فقال إنه لم يرشح احداً لأن . ثم فكر قليلا وقال : « ولماذا نبحت يا شفيق بعينى عن رجل صالح للأوقاف الخصوصية وعندنا من يصلح ؟ » قلت : « ومن هو ؟ » قال : « أنت . »

وسألنى عما أتناوله من ديوان الأوقاف فقلت : « ١٧٥٠ جنيهاً . » قال : « وإذا أحلت على المعاش ؟ » قلت : « ثمانمائة جنيه » قال : « فإذا نلت هذين المبلغين تكون قد وصلت إلى مرتب ناظر ، وبعد ذلك ننظر فى ترقية أخرى » .

فقلت لسموه : « إن الناس كانوا يقولون عن ديوان الأوقاف إنه رجل مريض ويحتاج إلى علاج ، وأنا قد أخذت فى علاجه ، ولا أستطيع أن أقول إنه أصبح سليما تماما ، ولكنى أحب أن أتم هذا العمل حتى يقال : هذا هو المصرى الوحيد الذى ليس له « جوكى » انجليزى فيكون عمل نموذجاً للمصرى المصلح ، وهذا يعود لسموك ولاختيارك وإرشادك . »

== لآخر ، فسألني يوماً : « هل سترك الأوقاف العمومية ومحل محلك البك الذي أنا في خدمته ؟ ، فاستغربت لمعرفتها بأمر تم الاتفاق بيني وبين الخديو عليه فقط . وسألته عن مصدر هذا الخبر ، فقالت إنني سمعت في منزل مخدومي أنه باع قطعة أرض ، ودفع خمسة آلاف جنيه للموسيط من رجال المعية !

« عباس يصيب عصفوريين بحجر . عندئذ ظهر لي أن محاولة إخراجه من الأوقاف العمومية لها وجهتان : فالأولى هي أخذ الخمسة آلاف جنيه ، أما الثانية فهي تنفيذ صفقة المطاعنة ، وشراء الأحياء بمبلغ ٩٥ جنيهاً للفدان الواحد ، في مقابل سمسره قدرها ستون ألف جنيه ، تسلمها أحمد صادق بك من إدارة خزانة الأوقاف ، عدا ما استفاده البائعون .

« تحويل الأوقاف إلى نظارة . قد علم كتشتر بهذا السر (شراء الأوقاف أرض المطاعنة وأخذ الخديو مبلغ ستين ألف جنيه) وصمم على جعل ديوان الأوقاف نظارة. ولما كانت للمشكلة صبغة دينية ، فإنه أراد أن يعرف رأى الآستانة .

« كتشتر يستشير الصدر الأعظم وشيخ الاسلام : وكانت له علاقة مع عماد الدين بك وكيل دائرة الأمير حليم باشا ، فطلب منه عند سفره إلى استانبول في فصل الصيف مقابلة شيخ الاسلام « خيرى أفندى ، والصدر الأعظم « البرنس سعيد حليم باشا ، ومفاتيحهما لأخذ رأيهما في تحويل الأوقاف المصرية إلى نظارة ، فسافر ، وذات يوم عقب اجتماع الوكلاء في سراى الصدر ، عرض عماد الدين عليهم الموضوع ، فأظهروا جميعاً موافقتهم ، وكان البادى طلعت باشا ناظر الداخلية ، وكان الصدر الأعظم وشيخ الاسلام صامتين . ولما سئل الصدر الأعظم عن رأيه ، أجاب بأن رأى الحضره شيخ الاسلام . فقال هذا إنه لا يرى مانعاً فحسب ، بل يرى المصلحة في هذا التحويل ! فقال الصدر الأعظم : ما دمت قد وافقتهم جميعاً ، فأنا أوافق معكم .

« ولما عاد عماد الدين في الحريف ، أخبر كشنر بالنتيجة ، وكانت
وزارة الخارجية الانجليزية تركت لكشنر التصرف في هذا الأمر تحت
مسؤوليته .

« عندئذ أرسل حسين رشدى باشا للخديو ليفاتحه في الأمر ، !
فاعترض بأن المسألة شرعية ، وهو لا يستطيع أن يعمل فيها شيئاً ، ولما
سمع كشنر هذا الرد غضب وقال : « إذا كان لا يريد الموافقة ، فأنا
أسلم العرش لابن عمه » (يعنى سعيد حليم الصدر الأعظم ، وعداؤه
للخديو معروف) .

ودارت المخاطبات في الموضوع بضعة أيام ، بواسطة محمد سعيد
باشا ، وحسين رشدى باشا ، وانتهى الأمر بسؤال الخديو الصدارة
بصفة رسمية ، فوافقت على المشروع ، وبذلك تمت المسألة كطلب
كشنر .

« النظام الجديد للأوقاف : وقد اضطر الخديو للموافقة أخيراً
واجتمع مجلس النظار في ٧ نوفمبر لوضع النظام الجديد لهذا التحويل ،
وحضر الاجتماع لورد ادوارد سيسل مستشار المالية ، والسير ملكولم
مكليس ، والمسيوروكاسيرا المستشار الخديوى في مجلس النظار .
وفي ٢١ نوفمبر صدر الأمر بالتحويل ، على أن يتألف مجلس أعلى
لنظارة الأوقاف من ناظرها رئيساً ، ومن شيخ الجامع الأزهر والمفتى
وثلاثة أعضاء آخرين .

وتكون ميزانية الأوقاف نافذة بمقتضى إرادة خديوية ، بناء على طلب
ناظر الأوقاف ، وموافقة المجلس الأعلى ، ويعد أخذ رأى الجمعية
التشريعية .

وعدلت النظارة ، فعين أحمد حشمت باشا ناظراً للأوقاف ، ومحمد
شفيق باشا وكيلها ، وأحمد حلمى باشا للمعارف ، ! وسعيد ذو
الفقار باشا للمالية ، ! ومحمد عجب باشا للزراعة التى أنشئت حديثاً ،
= والمستر هينز وكيلها للزراعة .

خصوص مراقبة الأوقاف ! فقال : إنه لا يمكن إجابته ، ولا فائدة منه ، لأن الحكومة تؤكد أن رأى الجمعية يكون فى قوانين تنظيمية، وهذا كاف ! قلت : كاف مدة وجودك ، ولكنك غير مخلد هنا ، فإذا حدث وحرمت مصر منك فماذا يكون الحال ؟

إنى (٦٣٣) أرى أنه مادام ليس فى الإمكان أن تشتغل أنت بأمور هذه المصلحة ، ولا غيرك من رجال الاحتلال ، لطبيعتها الدينية ، ومادامت أمورها بيد ناظر وطنى وخمسة وطنيين آخرين فقط (٦٣٤) — فلا مانع يمنع من وضعها تحت مراقبة نواب الأمة ، وأن يكون رأياً فيها قطعياً . ولو فعلت ذلك ، لاكتسبت فخراً كبيراً ، وكان هذا أفضل مشروع وضعته وأبقى أثر تركته .

= وعين الأعضاء الثلاثة فى المجلس الأعلى ، وهم يحيى إبراهيم باشا ، وحسين واصف باشا المهندس ، واسماعيل حسنين باشا . وقد تردد يحيى باشا فى قبول منصبه هذا ، لأنه وهو رئيس محكمة الاستئناف سيكون عند انعقاد المجلس الأعلى تحت رئاسة وكيل النظارة عند غياب الناظر ، وحل هذا الاشكال بالآلى يحضر إلا الجلسات التى يرأسها الناظر .

الانتقام من عبد الرحمن فهمى بك : سبق القول بأن عبد الرحمن فهمى بك وقف فى وجه الخديو فى صفقة المطاعنة ، وقد حملها له الخديو ، وطلب منه مرات أن يستقيل من منصبه فأبى ، فانتهاز الخديو فرصة تحويل الأوقاف إلى نظارة ، وأشار باخراج عبد الرحمن فهمى بك منها على محمد سعيد باشا ، الذى اتفق مع عبد الرحمن بك على تعيينه مديراً للمنيا أو محافظاً للقنال . ولما سمع الخديو بذلك أظهر استياءه لمحمد سعيد باشا ، فعدل عن تعيينه بعد اخراجه من الأوقاف .

(٦٣٣) فى الأصل : « وإنى » .

(٦٣٤) أضفنا « فقط » لتوضيح المعنى .

فقال : ان ذلك غير ممكن ! قلت : إن هذا أمر غير كاف في الاتفاق ، الذى اتفقنا على جعله أساسا لأعمالنا ! . قال : لأنه يكون سابقة سيئة ! قلت : ما أحمد هذه السابقة !

وقد جاء فى كلامه ، أثناء الخوض فى بحث مشروع الجنائيات ، إن الحكومة لا تنظر فقط إلى مصالح طائفة واحدة ، بل إلى مصالح الطوائف المختلفة [ص ١٠٨٧] من نصارى وغيرهم .

ثم قلت له : إني أستمحك أن أقول شيئا ، يتعلق بما بلغك أني أتحدث مع الخديوي ، وإني أكون آله فى يده ، وإني سأكون زعيم الحزب الوطنى ! وهذا لا حقيقة له !

فقطع الكلام وقال : ما صدقت شيئا من ذلك ، وقلت : لا أصدق حتى يقوله لى هو !

قلت : لك الحق ، لأنى إذا كنت أفعل شيئا أفعله جهراً بلا مبالاة ولا خوف ، وأكون مستعداً لتحمل جميع نتائجه . وفى الحق أن الخديوي أرسل يطلبنى ، فما قابلته إلا اليوم . وما أنا بسهل المأخذ ، ولو كنت كذلك لكنت أنت أقدر عليه من سواك ! وما أنا إلا رجل أمى ، أخدمها وألاحظ مصلحتها ، ولا أحوى عنها . وهناك أمر ، ما أردت أن أطلعك عليه إلا بعد الانتخابات ، وهو أن الحكومة أحاطت منزلى بالجواسيس ، ونهبت على الموظفين أن ينقطعوا عن زيارتى ، وقد اخلت فى منع ترشيحى ، واستعملت الجرائد المساعدة من طرف الحكومة فى التشهير بى ، وفى جعلى رجلاً مخوفاً مهيجاً ولكن رغماً عن ذلك قد انتُخبت والحمد لله . فقال : إني لا أعلم شيئا من ذلك ، ولقد انتُخبت فى دائرتين فهنيئاً بذلك . قلت : أفتخريه ! فقال : لا تصدق ما يبلغك عنى ، ولا أدري كيف نقلوا لك عنى ما نقلوا ؟

قلت : إن الذين نقلوا مكلفون بالنقل من قبلك ، وهم : رشدى ،
وفتحى ، ومحمد محمود ، وعدلى .

قال : من هى الجرائد التى شهرت بك ؟ قلت : « النوفيل »
و« البروجريه » و« المؤيد » فقال « المؤيد » ؟ قلت : نعم ! قال إنه
قابل صاحبه ، ونصحته بالألا يكتب ما يعد صادرا من الخديو . فقلت :
إن ذلك مشاع (٦٣٥) قال : غريب جدا !

واتفقنا على أنى إذا سمعت شيئا ، أقول : إن اللورد كتشنر يعرفنى
وأعرفه — وهو يقول مثل ذلك ! [ص ١٠٨٨] وأنه يعلم (٦٣٧)
بعض أعضاء الجمعية (٦٣٨) بالصعوبات التى تعترض المشروعات التى
تضعها الحكومة ، وأنه يتكفل بمراقبة الأمور الخارجية ويبحثها ، ونحن
بالأمور الداخلية ، ويقول لنا ما يعلم وما يفتكر ، فإذا اقتنعنا فبها
ونعمت ، وإلا حفظ كل رأيه . وعلى أننا نعرض عليه ما نؤى ، فإذا
نفذ ، فيها ونعمت ، والا عمل كل واحد ما يراه صالحاً .

حضر عندى أمس أحمد باشا محمود ، وعبد الجواد نوار ، وأخبرانى
بأن بعض موظفى مديرية البحيرة — بايعاز المدير — شارعون فى جمع مبلغ
٣٠٠٠ آلاف جنيه لعمل تذكاره ! والناس متألون من ذلك ! فقلت :
إن فى نيتى وضع مشروع للجمعية التشريعية يمنع من هذه
الاكتتابات ، وسأسمى فى منع الاكتتاب المذكور .

(٦٣٥) أى : أن قصة نصيحة اللورد كتشنر لصاحب المؤيد معروفة .

(٦٣٦) كلمة غير مقروءة .

(٦٣٧) فى الأصل وأنه يعلمنا ، وقد كرر سعد زغلول هذه العبارة معدلة فى

أول الصفحة التالية كما هو واضح فى المتن ، ومن هنا حذفناها .

(٦٣٨) الجمعية التشريعية .

وفي هذا اليوم : طلبت مقابلة اللورد كتشنر . فتحددت في الساعة ١١ .

[ص ١٠٩١] (٦٣٩)

في يوم ٢٦ قابلت رشدي قبل الذهاب الى كتشنر، وفهمت منه أن كتشنر قال له على زيارتي، وأنه اتفق معي على أن نقبل المشروعات التي تamer بها حكومة لندن^(٦٤١). فقلت : لم نتفق على ذلك ، ولكنه يقول لنا معلوماته الخارجية، فإن اقتنعنا بها ، وألا أصر كل على رأيه. وقلت له ملخص ما كتبه آنفاً. وأفهمت رشدي أني معه قلباً وقالبا ، وأنه يكون آمناً من جهة ما يقوله لي ثم عدت إلى منزلي، وتوجهت منه إلى كتشنر .

[ص ١٠٨٨]

وقد وجدت (٦٤١) عنده البرنس حسين ، فانتظرت برهة ، ثم دخل علينا من باب الجنينة هو والبرنس ، فسلمت على البرنس أولاً ، ثم عليه ثانياً ، ثم استقبل أمامي ميشيل لطف الله^(٦٤٢) ، وتكلم معه بعض كلمات .

(٦٣٩) أثرتنا تقديم هذه الصفحة في الترتيب ، حسب ترتيب أحداثها .

(٦٤٠) في الأصل : لوندن .

(٦٤١) في الأصل : « ووجدت » .

(٦٤٢) ميشيل لطف الله ، سوري مسيحي ولد في ٢ سبتمبر ١٨٨٠ ، وتعلم في مدارس اللغات والعلوم بمصر وبيروت ، واشتغل في الأعمال المالية الكبرى في دائرة أبيه حبيب باشا لطف الله ، وأصبح عضواً في الجمعية التشريعية . وعندما تألف الوفد المصري في أعقاب الحرب العالمية الأولى : اختير عضواً فيه ، ولكنه لم يستمر . (الياس زخورا : =

ثم أخذني معه إلى الترسينه ، فقال لي إنه تكلم مع سعيد في شأن الجواسيس ، فأكد له بأنه لم يأمر بشيء من ذلك ، وكذلك هارفي . وقال (٦٤٣) إنه كان على (٦٤٤) مخبرون من جهة عابدين (٦٤٥) وقال (٦٤٦) : فاحتطت وأمرت (٦٤٧) بأن شيئا من ذلك لا يكون . فتشكرت له .

ثم قلت : طبقاً للاتفاق ، جئت اليوم لأمر صغير ، وهو أن بعض الموظفين في المديرية ، التي تحدث تنقلات فيها ، شارعون في جمع نقود للاحتفال بالستين (٦٤٨) وقد كان في نيتي أن أضع مشروعا لمنع ذلك . فقال : إني أمرت [١٠٨٩] قبل الآن بمنع ذلك قطعيا من الجهات على وجه العموم ، وقلت لهم عنه . انما قلت : إنه لا يكون خاصا بكمال (٦٤٩) ، وأرجوكم أن لا تقول عن كمال ! قلت : خيرا فعلت ! قال : ولكن هذا لأمر معتاد عليه !

قلت إنه (٦٥٠) كان ممنوعاً في عهد كرومر ، حتى إنهم حاكموا أحمد خيرى على كونه جمع مالا لزيينة للخديوى ، وحكموا عليه بالرفق . قال : وأنا منعه ! ألا تتذكر مسئلة المدير في جرجا الذى قهر

السوريون في مصر ، الجزء الأول ص ١٧ - ٢١ ، عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية في مصر من ١٩١٨ - ١٩٣٦ ص ١٢٦)

(٦٤٣) أضفنا « وقال » لتوضيح المعنى .

(٦٤٤) في الأصل : « عَليَّه » .

(٦٤٥) يقصد بعابدين : الخديوى .

(٦٤٦) أى يكثر .

(٦٤٧) في الأصل : « وأمر » .

(٦٤٨) أى الاحتفال ببلوغ سن الستين ، وقد تقرأ : « المسنين » .

(٦٤٩) هكذا في الأصل : ولم يرد ما يوضح شخصية كمال هذا .

(٦٥٠) أى : الإكتابات وجمع الأموال .

شخصاً على أن يدفع مبلغاً ؟ كيف صنعت به ؟ فقلت : ولكنك عيته بعد ذلك وكيلاً لنظارة ! فغمغم ببعض كلمات لم أفهمها !
ثم قال - بعد أن خضنا في موضوع آخر - : إني لا أحفظ لأحد ضغيته ، وإني أعفوا إذا عاقبت ، ولا أحب أن استبقى الحفيظة .

قلت : هذه صفة عظيمة ، ولكن لا يلزم تشجيع الرشوة !
فاشماز من هذه الكلمة ، وقال : كيف ؟ قلت : لأن الإغضاء عنها تشجيع لها !

قال : أما بالنسبة إلى ما يعمله الناس لي ، فهذا شيء نافع !
ولا يمكن أن يقابلني الناس في العراق (٦٥١) ؟ قلت : لا كلام لي في شأنك ، ولكن الكلام في الاكتابات التي تعمل للموظفين ..

قال لي : هل لم تذهب إلى طنطا وترى آثار عب باشا ؟ قلت : لم أرها ، ولكن هذه الآثار لا تشفع في الرشاوى وابتزازها (٦٥٢) من الناس بالاكتابات . فقد تألفت لجنة تحت رئاسة وكيل المديرية ، وطاف البلاد بها ، مصحوباً بأهل النفاق ، وأخذوا يبتزون الأموال من الناس ابتزازاً ، ودفعوا المرشحين للجمعية التشريعية كل واحد مائه من الجنيهات على الأقل ! [ص ١٠٩٠] وسمعت أن رجلاً من المرشحين ، أملاكه في المزاد ، ولا يجد قوته ، دفع مائة جنيه اقترضها !

قال : آتني بهذا الرجل ! قلت : لماذا ؟ قال : لأن يقول ما وقع

(٦٥١) كانت مقابلة الأهالي لكتشنر في الريف تتم في سرادق يقام لهذا

الغرض .

(٦٥٢) قراءة ترجيحية .

له ! قلت : إني لا أقول بأن الناس أكرهوا على ذلك إكراها ماديا ، بل معنويا ، بطريق تأثير الحكام عليهم . وهذا سيء جدا .

ولقد جمعوا لمحـب أربعة آلاف جنيه لمتحف ، صرفوا منها ألفا للاحتفال به ! ولا يفهم الناس من هذا المتحف شيئا ! إني — ويقولون إني رجل عظيم — لا أفهم شيئا منها ، فما بالك بالفلاح ؟ أتظن أنه يدفع بسهولة ايجادا لعمل لا يفهم له معنى ؟

إني أتأكد أنه لو حُمل لك أنت اكتبـات في العاصمة ، ما وجدت رجلا يدفع فيه مائة جنيه مرة واحدة ! — مع أن أشارك أعظم بكثير من آثار محب !

وهذا اللورد كرومر ، لم يتمكنوا من أن يجمعوا له — بعد خروجه — أزيد من خمسة آلاف جنيه ! فقال : ولماذا اكتبوا له ؟ قلت : لمساعدة ملجأ الأطفال الذي أنشأته حرمة .

قال : إن الاكتبـات كانت من قبل جائزة . قلت : كانت ممنوعة بمنشور رسمي ، وبأحكام صادرة على الموظفين ! وليس ضرر الاكتبـات قاصرا على ما يجمع رسميا، ولكنه ضرر معقد (٦٥٣) ، فإنه بجانب الرسمى يجمع أموال كثيرة . لا نظن أن ما جمع للهِلال الأحمر والحرب التركية من المال ، هو الذى يجمع وحده فقط ، بل يجمع بجانبه الكثير . وهذه مصيبة كبرى ينبغي العمل على ازالتها .

[ص ١٠٩٢]

قال : إني ما أردت أن أتدخل فى اكتبـات الدولة (٦٥٤) قلت : نعم، عجمالة للشعور الاسلامى . قال : نعم ، وهذا من حسن

(٦٥٣) قراءة تقريبية ، والمعنى أنها ضرر مركب . وقد تقرأ : « متعدد » .

(٦٥٤) يقصد : الدولة العثمانية

السياسة . قلت : نعم ، ولكن لا يمنع ذلك من الالتفات الى منع هذا الضرر ، بعمل لائحة في هذا الوقت ، تتضمن منع الموظفين من الاكتتابات الا باذن الحكومة ، ويعد تحديد قيمة ما يُكتب به .

قال : إني أمرت بارسال منشور للجهات ، قبل مجيئك بيومين . ولكن لا بد أن أراه وأسأل عما إذا كان تنفذ أولا ، لأن في هذا البلد لا يكفي أن يأمر الانسان بهبل لا بد أن ينفذ !

ثم قال : إنه سيكون عند مصطفى باشا في الساعة ٣ اليوم . وامتدحه ، فقال إنه الرجل الوحيد الذي أحبه . قلت : الذي تحبه ؟ قال : الوحيد .

وانصرفت مسرورا من كوني كنت معه حراً فوق اللازم ، وما تركت له شيئا الا قلته له ، حتى قال لي : إنك متشدد ! قلت : وأنت كذلك ! إذ يلزم ألا نشجع الرذيلة بأي حال من الأحوال .



الكراسة الثانية والعشرون

الجزء الأول

الكراسة الثانية والشؤون

الجزء الأول

من ص ١٠٩٣ - ص ١١٠٥

يوم ٢٦ ديسمبر ١٩١٣

محتويات الكراسة :

- مقابلة سعد للخديوي لشكره على تعزيتة في وفاة حماته .

- مقابلة سعد لكثشنر .

[ص ١٠٩٣]

٢٦ ديسمبر ١٩١٣

بعد أن رشحت نفسى ، وأخذ الناس يتحدثون بشأنى ، وظهرت علامات كثيرة دلت على ميلهم نحوى ، واتفاق الأغلبية على انتخابى - سعى اللورد كتشنر فى استمالتى إليه ، بمدحى عند أصدقائى وأصحابى ، ورغبته الأكيدة فى نجاحى . وكان المقربون من الوكالة يظهرون - ابتداء - عدم الاهتمام بأمرى .

ففى يوم ٥ ديسمبر الجارى ، رغب اللورد كتشنر فى مقابلة مصطفى باشا فهمى ، فى منزل محمود باشا صدقى ، حيث كان يتناول طعام الغداء فيه يوميا معى ومع كثير من الأقارب ، الذين يجتمعون لعيادة حرمه التى كانت مريضة . وتكلم معى بشأنى كلاما (مبسوطا فى كراسة أخرى) .

ثم تكلم بهذا المعنى مع البرنسييه نازلى ، ورشدى باشا ، ومحمد محمود ، وفتحى ، وعدلى باشا ، وأظهر لكثير من هؤلاء أنه عازم على أن يعدلى مستقبلأ مجيدا ، ويعتذر عما سلف فى حقى بتعنتى فى مسألة حسين باشا محرم . وأظهر للأخيرين منهم رغبته فى مقابلتى .

فلم تؤثر هذه الوعود على شيء ، واعتقدت أنها أحبولة صائد يدها لا تنتصي ، فلم أرد أن أقابله إلا بعد استقرار الأحوال ، على شرط أن لا أميل لغير مصلحة بلادى ، التى رفعت أبنائها الى هذا المقام ، بعد أن خفضت الحديدى وكشفت الى الدرك الأسفل .

وحدث أن توفيت حماق ، وأظهر الجنب العالى شيئا من الانعطاف . فاستحسن أن أذهب مع أصحابى للتشكر لسموه على هذا الإنعطاف . وقد كان أراد مقابلتى سرا عدة مرات ، فأبيت ذلك اجتنابا لما عساه أن يقال ، ولثلا يشوه قرى منه سيرى عند الناس ، وربما عطل الانتخاب .

ذهبت معهم ، ودخلت آخرهم ، فتقبلنا قبولا حسنا ، ولكنه كان فى أول [ص ١٠٩٤] الأمر مغضبا عنى ، فلم يلتفت إلى بنظره ، ووجه التفاته الى محمود باشا واسماعيل باشا سرهنك ، إلى أن انتهى من حديث العزاء ، الذى كان جميلا ومسليا .

ثم انتقل إلى الكلام عن الانتخابات - مقبلا على - فقال: تعلمون أنى لا أحب النفاق ، وسأقول ما أقوله - لا لوجودك ، بل لأنه الحق الذى لا ريب فيه : إنك نفخت فى الانتخابات روحا جلية ، ظهرت فيها بمظهر جميل . فقد كانت الهمم قبلك فاترة ، فلما ظهرت فى الميدان ، تنبهت ، ونهضت ، وتسابق الناس الى ترشيح أنفسهم . وترتب على ذلك انتخاب كثير من الأكفاء .

فقلت : أستغفر الله ! إن هذا من عنايتكم. ودعوت له . فقال : لا ، الحق أنك أنت الذى بثت هذه الروح فى الأمة ، وقد كانوا يظنون أنه لا حياة فيها - خصوصا بعد أن اشتغلت سستين فى حل الحزب

الوطني واضعافه (٦٥٥) . فالنهضة الجديدة أثبتت أن في الأمة حياة عامة ، خلافا لما كانوا يتوهمون .

ولقد اشتغلت وحدى في الدفاع عن صوالحها اثنين وعشرين عاما ، ولم يكن لى من معين . أما الآن ، وقد تألفت هذه الجمعية ، وفيها الكثير من الأكفاء ، فإنها ستتحمل أعباء العمل ، وأجراً تقوم به خير قيام . وبمقدار ما أحسنت الأمة في انتخاب نوابها ، بمقدار ما أساءت الحكومة في تعيين الأعضاء الذين من حقها تعيينهم ، فمنهم من سقط في الانتخابات .

قلت : كأمين باشا سامى ! - فتردد نوعا ، وقال : كذلك ، وسينوت حنا ، ومحمد الشريعى . وإنى لم أتدخل في هذا التعيين .

ثم إنتقل إلى الكلام عن الأوقاف ، فقال : إن العميد أرسل اليه أثناءها يخبره بوضع رباط من جيش الاحتلال في القبة ! عل أن مسألة الأقطان ، التي كانت من أسبابه [ص ١٠٩٥] قد خالف الواقع في تأويلها ، فإنه ثابت أنها تأسى بآرياح توازى ثمانية ونصف في المائة ، وقد أشرت الى ذلك في المذكرة التي كتبتهما للسير ادوارد جراى ، كما بينت تاريخ انشاء ادارة الأوقاف ، والأسباب الدينية ، التي عولت الحكومة عليها في فصلها من الحكومة وجعلها ادارة تابعة للمعية .

ثم قام ، وقمنا ، وعند السلام عليه قال : إنى عارف كيف تشتغل ! فدعوت ، وانصرفت . ولم يمكنى من تقبيل يده .

(٦٥٥) هذه العبارة تنقصه « الوكالة البريطانية » أو نحوها ، بمعنى أن الوكالة البريطانية تحت اللورد كتشير هي التي اشتغلت في اضعاف الحزب الوطني وحتى لو اشترك الحديرو عباس حلمى معها في هذا الاضعاف ، فلا يستطيع الحديرو أن ينسب لنفسه هذا العمل ، خصوصا وهو يحمى الروح الجديدة في الأمة التي بثها سعد زغلول .

ولما عدت في الظهر الى المنزل ، علمت أن ستورس يسأل عني ،
ويطلب غابرتة بالتليفون عند حضوري . فقال ان اللورد يريد أن
يدعوك الى وليمة يوم الثلاثاء القادم ، فهل يمنعك الحداد من قبولها ؟
إن البرنس حسين قبل أن يكون فيها مع حداده ، وسوف لا يكون بها
سيدات ، وتكون ليلة عائلية . فقلت - بعد استشارة مصطفى
باشا - : حبا وكرامة .

ثم قلت له : إن اللورد كان أبدى رغبته في مقابلتي ، وتأخرت الى
الآن بسبب المأتم ، وقد انتهت منه ، وإني مستعد للمقابلة في الساعة
التي يعينها .

فحين الساعة الخامسة من مساء أول أمس .

قال : إني آسف لمصابكم ، وأبلغكم عبارات أسفى ، ويشق عليّ
أن أرى مصطفى باشا في هذا المصاب ، لأنه صديقي من قديم
الزمان ، وكان ناظرا للحرية مذ كنت فيها ، وله عندي مقام جليل .

ثم قال : إني أهنيك بفوزك في الانتخابات ! فشكرته . ثم
قال : إنك تعلم أني أشتغل لمصلحة مصر ، ولا هم لي الا العمل على
تقدمها ، وإني مسرور من نتيجة الانتخابات (قال هذه الجملة بصوت
خافت مسحوب كأنما يشده شدا) وأرجو أن تساعد الجمعية على بلوغ
[ص ١٠٩٦] هذه الأمنية . وإني أنشأتها وقومى يلومونني على
التعجل فيها ، ومن ضمن اللائمين لورد كرومر الذى لا يجب تغيير
النظام القديم ، وكذلك سير غورست كان معارضا فيه .

قلت : كيف ذلك ؟ هل يستعظمون هذا التغيير على المصريين ؟
قال : نعم ! قلت : شيء غريب ! إن المصريين يعتبرون أنهم لم
يكسبوا من هذا التغيير شيئا عظيما !

قال : هكذا يلومونني ! ويهمنى أن تنجح هذه الجمعية ، فيبطل

لوم اللاتمين، وتتقدم مصر بالتدريج ، حتى تنال النظام النيابي . والذي أسمى إليه أن تكسب الثقة في الخارج ، وأن يكون لها شهرة عظيمة فيه . ولا يكون ذلك الا باستعمال الدقة والحكمة ، واجتناب التسرع في العمل ، ثم التروى فيه ، وملاحظة ظروف الأحوال والزمان ، فإن مع المستعجل الزلل ، والسرعة معطية الخطأ ! أما إذا أسرعت الخطأ ، ولم تلاحظ في سيرها المناسبات ، عاذ ذلك بالضرر العظيم على البلاد .

وعندى فكرة بالنسبة لشخصك ، اذ لا يمينى في الحالة الحاضرة الا أمران : أحدهما ، ألا يلحقك ضرر ما . والثاني ، المحافظة على الصالح العام .

إذا سمعت أن أبدي لك هذه الفكرة - لا على كونها أمرا أو نصيحة أو ارشادا ، بل على كونها مجرد إلفات ، فإن فاعل ، ولك لرأى في اتباعها وعلمها .

قلت : لك الفضل أن تقول . إلى مصغ ا

قال : إنك تحتد أحيانا في القول ، وكثير من خصومك يعملون على إثارة حدثك عند المناقشة معهم ، فتبذر منك كلمات ربما تأسفت بعد صدورها على قولها . فإذا حصل ذلك منك في الجمعية ، سبب ضررا لك .

قلت : ربما كان ذلك منى في المحادثات الخاصة ، ولكن للمناقشات العامة أحكاما [ص ١٠٩٧] تقضى على الانسان أن يزن كلامه ، ويتأمل فيه قبل إلقائه . فلا تخش من هذه الجهة شيئا ، وسوف يكون سبيل في الجمعية التعبير عن الحق ، وتبليغ حاجة الأمة ، فإن التزم أمامها أن أترجم عن آرائها ، وأدافع عن مصالحها باللغة والصدق .

قال : ولكن ما كل حق يقال ، ولكل مقال مجال . وإنى أعرف كثيرا من الحقائق ، ويجب على أن أبلغها لحكومتي ، ولكنى أكنم بعضها خشية أن يؤدى افشاؤها (٦٥٦) إلى ما لا تحمد عقباه . ولو قلت كل ما أعلم ، لكان فى ذلك خطر عظيم !

قلت : إننا نجهل كثيرا من ظروف الأحوال التى تحجب رعايتها فى القول والبيان ، فإذا لم تلاحظها الجمعية التشريعية فى آرائها ، فالخطأ ليس منها ، إذ لا يكلف الإنسان أن يلاحظ ما يجهل . فإذا كان عند الحكومة من المعلومات ما يحملها على وضع مشروع من المشروعات ، فلا تشريب على الجمعية إذا رفضته ، لتجردها من هذه المعلومات ! فإذا كنت تريد أن تشترك الجمعية التشريعية فى ملاحظة هذه الظروف والأحوال ، فسيبك أن تطلعها على هذه المعلومات .

قال : إنى مستعد لأن أعلمك بها ! قلت : وأنا مستعد لذلك ، على شرط أن يحفظ كل رأيه عند عدم الإقتناع ! قال : كذلك ! إنى أحب الإقناع . قلت : إنه ما من وسيلة تنجح فى الجمعية التشريعية إلا هذه الوسيلة . والإعتماد على غيرها لا يعود بطائل .

قال : عنك مثل : مشروع إعادة النظر فى الأحكام الجنائية ! ما رأيك فيه ؟ قلت : إنه مشروع غير محمود ، وأخشى أن ترفضه الجمعية لأنه وضع عقب الحكم ببراءة أشخاص من تهمة قتل (٦٥٦) بعض الفرنسيين [ص ١٠٩٨] فقامت الوكالة الفرنسية وقعدت لهذا الحكم ، وسعت فى وضع ذلك المشروع . ثم إن نظارة الحقائق كانت طلبت - بعد ذلك - لرئيس الدائرة التى أصدرت ذلك الحكم رتبة ،

(٦٥٦) فى الأصل : إلزامها .

(٦٥٦ م) فى الأصل : قبل ، ولكن السياق يشير إلى أنها « قتل » ، لأن الحديث

كان حول الأحكام الجنائية .

وتقدم الطلب لمجلس النظر ، ثم انسحب منه ، عقابا لذلك الرئيس .

فهذه الظروف التي أحاطت بذلك المشروع ، نفرت الناس منه . وقد كنت مستعدا لأن أطلب الأسباب التي حملت الحكومة على وضعه ، والأحكام التي يراد به التفادي من أمثالها ، فإن في البلاد الأخرى لا يعاد النظر على حكم البراءة ، بل على حكم الإدانة فقط - كالبلاد الفرنسية .

قال : إذا طلبت تلك الأحكام لا تعطيتها الحكومة ، لأنه لا يستغ المناقشة فيها . وقوانين البلاد الفرنسية تتغير كل يوم . قلت : إذا رفضت الحكومة تقديم تلك الأحكام ، كان نصيب ذلك المشروع من الجمعية الرفض ، إذ لا يمكن لها أن تصدق على مشروع قبل أن تقف على جميع المعلومات التي دفعت بالحكومة الى وضعه ، وبدون أن تشترك معها في تقدير هذه المعلومات . وتغير القوانين في البلاد الفرنسية لا يفيد شيئا في موضوعنا .

قال : إنى إذا كنت مصرا على هذا المشروع ، فليس ذلك لأن قنصل فرنسا تكلم معى في شأنه ، بل لأنه حصل سعى لدى حكومتى ، وهى أمرتني أمرا قاطعا بوضعه . وقد بحثه رجال القانون عندها ، واتفقوا عليه ، وما أنا الا رسول بتنفيذ أمرها . قلت : نحن نهمل ذلك . قال قد أعلنك به ، وهو سر بيننا . ولكن ألا تجد صعوبة فى أن ترفض الجمعية أول مشروع تقدمه الحكومة ؟ قلت : يجب على الحكومة ألا تقدم - أول الأمر - [ص ١٠٩٩] ما يكون قابلا للرفض ! قال : لكم أن تعدلوه بما تريدونه ! . قلت : سنتظر في ذلك .

قال : إنى على أن ألاحظ الأشياء الخارجية ، لأنى أعلم بها منكم ، وعليكم أنتم ملاحظة الأمور الداخلية ، لأنكم أعلم بها منى .

قلت : كذلك . قال (٦٥٧) : وإنى لا أتساهل فيما يتعلق بالأمن العام ، أما فى غيرها فالأمر فيه لكم - إلا ما يتعلق بالميزانية .

قلت : ان على الجمعية أن تبدى رأيا فى ذلك ، وإذا لم تعمل الحكومة به استقلت بالمسؤولية عنه . ونحن مستعدون للتفاهم والأخذ والعطاء عند كل مشروع ، فإن اقتنعنا بفائدته صدقنا عليه ، وإلا قلنا رأينا ، وللحكومة رأيا ، وعلى كل منها مسؤولية ما يراه (٦٥٨) .

(٦٥٧) أضفنا « قال » لأن الكلام منسوب إلى اللورد كتشنر .
(٦٥٨) هذا الحوار بين اللورد كتشنر وسعد زغلول عن دور الجمعية التشريعية ، يدعونا إلى تقديم نبذة عن تاريخها .

ففى ١٥ من مارس سنة ١٩١٤ وضعت الجمعية لائحتها الداخلية فى ٨٥ مادة وهى لا تخرج عن نطاق اللوائح الداخلية التى سنها مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية فى أثناء إجتماعها فى ثلاثين سنة .

وقد دام دور إنعقادها العادى الأول من ٢٢ من يناير ١٩١٤ إلى ١٧ من يونيه سنة ١٩١٤ . ونظرا لقيام الحرب الأوروبية العظمى فى سنة ١٩١٤ ، وإعلان الحماية على مصر ، وقيام الأحكام العرفية فى البلاد ، وخلع الحديوى عباس الثانى ، رأت الحكومة تأجيل إنعقاد الدور الثانى للجمعية ، فصدر أمر حال فى ١٨ من أكتوبر سنة ١٩١٤ قالت فيه :

« بالنسبة لهذه الظروف التى من شأنها أن توقف وضع مناهج نظامى للإصلاحات التشريعية ، فضلا عن أن تلك الظروف قد تضطر السلطة التنفيذية فى كل حين إلى اتخاذ تدابير إستثنائية ومستعجلة ، وأن كل أمر حال لا يكون بطبيعته ذا صفة وقتية محضة ، ويكون قد صدر دون عرضه على الجمعية التشريعية فى حين أنه كان من الواجب عرضه عليها بمقتضى أحكام القانون النظامى ، يبطل مفعوله =

= حتما بعد إجتماع الجمعية التشريعية بخمسة عشر يوماً ، إلا إذا حصل في خلال هذه المدة عرضه على تلك الجمعية معدلاً أو غير معدّل .

وفي ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩١٤ صدر مرسوم بتأجيل هذا الدور إلى ١٥ من فبراير سنة ١٩١٥ ، ثم أعقبه مرسوم ثالث في ٩ من فبراير سنة ١٩١٥ بتأجيله إلى ١٥ من أبريل ، ثم أعقبه مرسوم رابع في ١١ من أبريل سنة ١٩١٥ بتأجيله إلى أول نوفمبر سنة ١٩١٥ ، ثم أعقبه مرسوم خامس في ٢٧ من أكتوبر سنة ١٩١٥ بوقف العمل بأحكام القانون النظامي القاضي بالتجديد الجزئي فيها وفي مجالس المديرية ، وقالت الحكومة : « إن الأسباب التي دعت إلى هذه التأجيلات المتوالية لا تزال باقية ، وهي تدعو إلى تأجيل جديد لمدة أخرى ليس من المسور تحديد مقدارها منذ الآن .

وبما أنه مع عدم انعقاد الجمعية التشريعية لا يتسنى إجراء عملية الفرعة اللازمة لتعيين الأعضاء الذين تنقضى مدة نيابتهم .

وبما أنه ليس من المناسب في الظروف الحاضرة إجراء الانتخابات لتجديد أعضاء مجالس المديرية تجديدا جزئيا طبقا لما نص عليه القانون النظامي أيضاً » .

وقررت تأجيل إجتماع الجمعية التشريعية الذي كان محدداً له يوم أول نوفمبر سنة ١٩١٥ إلى ميعاد آخر يكون تعيينه بمقتضى مرسوم يصدر فيما بعد ، وأوقفت العمل بأحكام القانون النظامي القاضي بتجديد الأعضاء تجديدا جزئيا في كل من الجمعية التشريعية ومجالس المديرية ، ولم تدع إلى انتخاب أعضاء الجمعية التشريعية ، ولم تدع للاستقار ، واستمر أعضاءها يتناولون مكافأاتهم السنوية طوال مدة الحرب العظمى وبعدها ، إلى أن صدر القانون رقم ١٠٠ في ٢٩ من أبريل سنة ١٩٢٣ بحلها لصدور الدستور المصري في ١٩ من أبريل سنة ١٩٢٢ .

ثم انتقل الكلام في الأوقاف ، فقال : انها مصلحة مملوكة بالفساد ، وما عليكم إلا أن تسألوا الناظر ، وهو يبدى لكم ما تسألون عنه - خصوصاً فيما يتعلق باستحقاقات المستحقين في الأوقاف الخيرية ، فإن الخلل فيها فوق ما يتصور .

قلت : وبهذه المناسبة ، استلقت نظر جنابكم الى الاقتراح الذي وضعته بشأنها ! - وبنيته - فقال : إن هذا غير ممكن ، لأنه يكون سابقة سيئة ، وإن أعدك أن آراء الجمعية التشريعية في نظمات الأوقاف تكون نافذة. قلت : إن هذه إن فعلتها تكون أحد أثر لك في هذه البلاد ، وأفضل ما تشكر عليه في المشروعات .

ولا يكفي أن تعدنا بنفاذ رأينا فيها ، لأن هذا الوعد لا يتخذ بعدها ، وإنما نريد نصاً يقولنا هذا الحق ! قال: إن هذا يمس القانون النظامي ، ولا نريد تعديلاً فيه . قلت : لماذا ؟ وأى ضرر في هذا التعديل ؟ فلم يعط [ص ١١٠٠] جواباً صحيحاً . قلت (٦٥٩) : إنه لا يمكنك أن تراقب هذه المصلحة ، لا بنفسك ، ولا بواسطة أحد من الموظفين الانجليز ، فهي متروكة لرأى ناظرها الوطني ، وأربعة من الأهليين معه . وليس من المعقول أن يفضل رأى هؤلاء النفر على رأى تسعين ذاتاً ، فيهم نظار الحكومة وغيرهم من أهل الكفاءات الواسعة

وقد تولى رئاسة هذه الجمعية طوال مدتها من ١٩١٤ إلى ١٩٢٣ أحمد مظلوم باشا .

وتولى وكالتها عن المعينين عدلى يكن باشا ، ثم خلفه سعيدو الفقار باشا ، وعن المنتخبين سعد زغلول باشا .
(أنظر : محمد خليل صبحي : المرجع المذكور. ص ٤٦ -

(٤٧

(٦٥٩) في الأصل : « فقلت » .

والاقتدار الشامل . فلم يرد أن يستمر في الكلام . وانتقل الى الموضوع الأول ، وأعاد بعض ما أبداه فيه .

ثم قلت له : إنه بلغك أني إلتحذت بالخدوي ، وصرت آلة في يده ، وبالحزب الوطني ، وسأكون زعيما له . فاستغرب من ذلك ، وقال : إن هذا لم يحصل ! كيف بلغك هذا ؟ قلت : إنه بلغني من كثير ، مثل محمد بك محمود ، وفتحي ، ومصطفى باشا ، وعدلى ، وغيرهم - ممن أذنتهم بقول ذلك لي ! فاستمر في الاستغراب ، وكرر اسم محمد محمود ! قلت^(٦٦٠) : إن هذا غير حقيقي . وفي الواقع أني كُلفت أن أقابل الخديوي مرارا ، ولكني لم أقابله الا اليوم مع مصطفى باشا وأصهارى . ولست آلة في يد أحد ، ولا أرضى لنفسى أن تكون آلة لمخلوق . ولأى مقابل أصير آلة في يدى الخديوي ؟ وإذا كنت ممن يسهل استمالته لجهة ، كان ذلك أسهل عليك من غيرك !

إن الأمة انتخبتي ، ووضعت في ثقتها . فلا أكون خادما الا لها . ومثلى لا يؤخذ بالعنف ، ولكنه باللطف يؤخذ .

ولقد علمت - أثناء الانتخاب - أن الحكومة تعاكسنى ، وتضع على منزلى الرقباء ، وتمنع موظفيها من التردد عليه . وما رضيت أن أخبرك بشيء من الأمر كيلا يُظن أني أطلب منك [ص ١١٠١] مساعدة على انتخابى . ولقد تم بحمد الله أمره ، وحمدت نتيجته .

قال : هل كنت تريد أن تنتخب في أكثر من قسمين ؟ قلت : لا ، وإني أفتخر بذلك رغبا عن معاكسة الحكومة ، خصوصا بواسطة الجرائد المأجورة منها !

قال : وما هي تلك الجرائد ؟ قلت^(٦٦١) : النوفيل ،

(٦٦٠) في الأصل : « قلت » .

(٦٦١) أضفنا « قلت » : لصحة العبارة .

والبروجريه ، والمؤيد . قال : إن المؤيد حضر رئيس تحريريه عندى ، وهو شاب ، وزعم أنه لا ارتباط له بالمعيق . فافهمته غلطه ، وأنه مرتبط تمام الارتباط بها ، وأن كل ما يكتبه يعتبر صادرا منها ، وليحذر إن كتب مالا يروق . قلت : (٦٦٢) إلى أعلم ذلك . ثم عدت إلى الكلام فى التجسس والمراقبة ، فقال: إنى لم أعلم بشيء من ذلك ، وسأنظر !

ثم قلت له : تتذكر أنى قلت لك - ها هنا - بأنى لا أريد من الخديوى رتبة ولا نيشانا ، وسيرى بعد خروجى من الحكومة ما أفعل ، وها قد نجح الله قصدى ، ورأى بعينيه ما تم لى .

قال : ينبغى أن تضع نصب عينيك مصلحة البلاد ، ومنع الضرر عنها ، كما يضع السارى فى البحر القطب أمامه . فلا تغفل عن النظر دائما الى نجم هذه المصلحة . ولك أن تحضر عندى كلم (٦٦٣) تريد ، وتستعلم عن كل ما تشاء ، ولى أن أحضرك عند الحاجة ، وأعلمك بما أريد . وإذا بلغك عنى شيء فقل : إنى أعرف اللورد كتشنر ، وهو يعرفنى . قلت : عظيم ، ولى عندك مثل ذلك . قال : كذلك . وانصرف .

ثم حضر عندى بالأمس أحمد باشا محمود وعبد الجواد نوار ، وفهمت منها أن بعض الموظفين فى مديرية البحيرة يهتمون بجمع نفود تبلغ ثلاثة [ص ١١٠٢] آلاف جنيه ، لعمل تذكارات لكمال باشا ! فذهبت اليوم ، فى الساعة الحادية عشرة ونصف ، الى اللورد كتشنر . وكان معه البرنس حسين ، فانتظرت قليلا ، وإذا به خارج من الجنيينة مع البرنس ، فسلمت عليهما ، وانصرف البرنس .

(٦٦٢) أضفنا « قلت » : لتصحيح العبارة .

(٦٦٣) فى الأصل : كل ما .

وأخذنى اللورد معه إلى الجنيئة ، وقال : إني سألت محمد سعيد عن الجواسيس ؟ فأكد لى بشرفه أنه لم يكن لديه علم بهم ! وأعطيت التنبيهات لهارفى أن يرفع كل ما كان من ذلك - هذا إن كان - وهذا كل ما يمكننى أن أفعله . وعلمت أن المراقبة عليك هى من الجهة الأخرى - أى من جهة الخديوى - أما من هذه الجهة فلا .

فشكرته بوقت : إنه طبق للاتفاق^(٦٦٣) أن حضرت الأمر صغير وهو أن بعض الموظفين فى بعض المديرىات ، التى تجري حركات النقل والإبدال فيها ، شارع فى جمع نفرد لعمل تذكار لبعض الموظفين ! وفى هذا ضرر عظيم .

فما أجمعت كلامى حتى قال : إني منعت ذلك ، وأمرت هير أن يمنعه بطريقة عامة ، من غير أن يظهر أنه بخصوص كمال^(٦٦٤) . قلت : حسنا فعلت ، لأن ذلك فضيحة عامة !

وقد استاء الناس كثيرا عما جرى فى مديرية الغربية . فقد تألفت لجنة تحت رئاسة وكيل المديرية - الذى تعين الآن محافظا للمياط - من بعض المنافقين ، فطافوا البلاد ، وصاروا يدهون الناس للدفع ، ويسورطونهم تارة ، ويهددونهم تارة أخرى ، وكان ذلك فى أيام الانتخابات . فتسابق المرشحون للإكتتاب ، واكتبوا بمبالغ طائلة ، تسرواح بين مائة جنيه فأقل ! ومن المرشحين من دفع هذا [ص ١١٠٣] المبلغ وهو^(٦٦٥) لا يملك بعضه ، وأطيانه مشهورة فى المزداد .

فقال : أتقدر أن تأتيني بهذا الرجل ، كى يقول بنفسه ما تروى عنه ؟ قلت : إنه لم يُعبر إجبارا ماديا ، ولكن رغبته فى الترشيح هى التى

(٦٦٣) م) فى الأصل : الاطفاق - بالطاء ! وهذه الكراسة سلاة من سعد .

(٦٦٤) مدير الجيزة .

(٦٦٥) أضفنا : « وهو » لتستقيم العبارة .

دفعته لدفع هذا المبلغ . وما عليك الا أن تطلب كشفاً بأسماء الدافعين ، يظهر لك أن أرباب المائة هم من العمدة والمرشحين للعضوية في الجمعية التشريعية . وهو مبلغ طائل ، لا يسمح أى واحد هنا أن يدفعه لاكتتاب باسمك أنت ، مع أن لك من الآثار ما لا تذكر معه آثار مثل محب باشا (٦٦٦) !

فقال : ألم تزر طنطا لترى ما خلف محب من الآثار الباهرة ، التى تشهد له بالفضل والمقدرة ؟ قلت : مهما كان من فخامة هذه الآثار ، فانها لا تشفع فى الرشوة ، وابتزاز أموال الناس بالباطل ! فقد جمعوا حوالى أربعة آلاف جنيه — عدا ما جمع ولم يظهر ! وأخذوا من هذا المبلغ ألفاً للوليمة والداع (٦٦٧) الذين صنعوهما له ، مع أن اللورد كرومر — على فخامة قدره — لم يجمع له فى القطر المصرى كله أزيد من خمسة آلاف جنيه ! .

فقال : ولماذا كان هذا الجمع ؟ قلت : للمساعدة على ملجأ أنشأته قريته . قال : إني منعت الاكتتاب عند حضوري ، هلاً تتذكر ما صنعت مع مدير جرجا ، الذى استعمل الشدة مع أحد الأهالى لكى يدفع مبلغ معونة ؟ قلت : نعم ، ولكنك عينته — بعد قليل — وكيلاً لاحدى النظارات ! .

فلم يجر جواباً ، وأنشأ يقول : إني وجدت هذه العادة فاشية . قلت : لم تكن محللة ، بل محرمة فى عهد كرومر ، حتى حوكم أحد المديرين بسبب كونه جمع أموالاً فى مديريته لزينة [ص ١١٠٤] كان أَعَدَّها لاستقبال الجناب العالى ، وحكم عليه بالرفق ، وهو أحمد باشا خيرى !

(٦٦٦) محب باشا هو مدير الغربية .

(٦٦٧) هكذا فى الأصل

ثم توجد منشورات صادرة من الحكومة بتحريم التداخل في الانتخابات !

ولقد تركت الانتخابات حرة لفائدة حرب الدولة (٦٦٨) والحلال الأحمر ، فأظهروا بعض ما جمعوا وأخفوا باقيه ! قال : ولم يصل منه الا عشرون ألف جنيه فقط للدولة العلية ! قلت : إنك أغضيت عن هذا الأمر محافظة على خواطر المسلمين . قال : كذلك ! فعملته سياسية ، قلت : نعم ، ولكنه ترتب عليه كثير من الضرر . ولا طريقة تمنع ذلك الا وضع حد لهذا التيار الجارف للثروة .

فلم يتقبل الكلام بارتياح ، وبدأ عليه شيء من التفزز ، رغما عما كان يخفيه، وقال : إني أمرت - قبل حضورك بيومين - بمنع الانتخابات جميعها ، وسأطلب ما كتبوا في (٦٦٩) ذلك ، وانظر فيه ، وأشدد في تنفيذه .

(٦٦٨) أى الدولة العثمانية . والمقصود : الحرب الطرابلسية المعروفة أيضا باسم : الحرب التركية - الإيطالية ١٩١١ - ١٩١٢ - وهى التى نشبت بعد أن استولت إيطاليا على طرابلس ودره وطبرق وبنغازى فى سبتمبر ١٩١١ ، وكانت ليبيا تحت السيادة العثمانية . وقد أثار هذا الغزو عواطف الشعب المصرى انطلاقا من المشاعر الاسلامية . وتطوع عدد كبير من المصريين للقتال فى صفوف الليبيين ، وكان على رأس هؤلاء عبد الرحمن عزام ، وصالح حرب ، وتكونت لجان لجمع الاكتانات لمساعدة الليبيين .

(أنظر : د . عبد العظيم رمضان . الجيش المصرى فى السياسة ص ٩٥ - ٩٥ - الهيئة المصرية العامة للكتاب - ١٩٧٧)

(٦٦٩) أى : التعليمات التى صدرت فى ذلك .

وقال : إن ما (٦٧٠) يعمل في الاحتفالات بالنسبة إلى ليس الا شيئا يسيرا ، لا يكلف شيئا من النفقات ، ولا أستطيع الاستغناء عنه ، لضرورة وجود « خيمة » لاجتماع الناس ، والمحادثات معهم عن شئونهم . ولقد كانوا يبذلون أمانى كثيرا من الرغبات ، مثل إنشاء طرق ، وشق ترع ، وغير ذلك . قلت : ومدح مدير ا ولا كلام لى فيما يعمل لك ، وانما الكلام فيما يعمل للموظفين ، وفيه مبالغة يتألم الكثير منها ، ويشكون مر الشكوى .

قال : إنك لشديد ! قلت : إنه لا يلزم تشجيع الرذيلة ، بل من واجباتك العمل على اجتثاث (٦٧٠م) أصولها .

[ص ١١٠٥]

ثم ختم الكلام بقوله : إنه ذاهب إلى مصطفى باشا في الأهرام الساعة ثلاثة ونصف ، وهو الرجل الوحيد الذى أحبه . قلت : الذى تحبه ؟ قال : أريد : الوحيد ! قلت : إنه يحفظ لشخصك احتراماً عظيماً . ثم انصرفت .

(٦٧٠) في الأصل « انما » .

(٦٧٠م) في الأصل : اجتثاثات .



الكراسة الثانية والعشرون

الجزء الثاني

الكراسة الثانية والعشرون

الجزء الثاني

من ص ١١٠٦ إلى ص ١١٠٦

يوم ٧ يوليو ١٩١٤

محتويات الكراسة .

- سفر سعد زغلول إلى أوروبا .

[ص ١١٠٦]

٧ يوليو سنة ١٩١٤*

قبيل السفر الى أوروبا

ترددت كثيرا في السفر الى أوروبا هذا العام ، لأن مشقات السفر كثيرة ، ولذا نلته قليلة بالنسبة لى . ولكنى فضلت الرحيل على البقاء ، حتى اغير الأفكار بتغير المكان والسكان .

وانى أسافر غدا بمشيئة الله ، ولا أعرف لى قريبا أعتمد عليه ، ولا صديقا أثق به ، ولا معرفة آنس به ، وما أشعر بشيء من الوحشة الا من مصر ، أى من هذا المجموع المجل المبهم ! استودع الله هذا المجموع ، وأرجو أن أعود اليه موفور الصحة ، مملوءا بالأمل فى المستقبل ، والثقة بالله .

* هذا التاريخ يدل على أن سعدى غلزل انقطع عن كتابة مذكراته من يوم ٢٦ ديسمبر ١٩١٣ — أى لمدة ستة أشهر .



الكراسة الثامنة والعشرون

الجزء الثالث

الكراسة الثامنة والعشرون

الجزء الثالث

من ص ١٤٨٥ - ص ١٤٨٧

من ١١ سبتمبر ١٩١٤ إلى ٢٦ سبتمبر ١٩١٤

المحتويات :

- توزيع ميراث مصطفى فهمى باشا .

[ص ١٤٨٥]

١١ سبتمبر سنة ٩١٤

من بضعة أشهر لم أكتب مذكراتي ! وقد مرت في أثناء هذه الفترة حوادث جسام ، ونزل بي أهوال عظام ، تبسدىء من أول الانتخابات ، ووفاة حرم مصطفى باشا ، وتنتهى بوفاة زوجها في الساعة الحادية عشرة من مساء يوم ٣ سبتمبر ٩١٤ (٦٧١) .

تشير على الحوادث بان اكون حذرا ، ولا أتبع سبيل الغاوين ، ولا ذوى الأغراض ، وأن أعرض عن السياسة والسياسين . وقد أكثر البرنس حسين من نصحه لى بأن لا أميل الى حزب المعية واستهوائها ، وأشار بعدم استحسان نشر التلغراف الوارد من الحديوى فى شأن التعزية ، ونصه . فقلت : انى نشرته ، لأن الجهة الثانية (٦٧١) لا بد أن تكون اطلعت عليه ، قبل وصوله لى .

(٦٧١) فى الأصل يوم ١٣ سبتمبر وليس يوم ٣ سبتمبر ، وهو خطأ ، لأن تاريخ

اليومية : ١١ سبتمبر .

(٦٧١ م) يقصد : الانجليز .

قضى مصطفى باشا . وكان لوفاته رنة حزن في كثير من
الصدور ، ولكنها رنة ما سُمعت حتى انتهت ! ولقد احتضلت الحكومة
بجنازته ، في الاسكندرية ومصر ، احتفالا رسميا يليق بمقامه
العسكري والمدني ، وفقدت بوفاته حماوجيبيا مليح الطلعة ، جميل
الخلقة ، رقيق الحاشية ، لطيف العشرة ، دقيق الاشارة ، بعيد النظر ،
بصيرا بالعواقب ، رزينا حليما ، صادق القول ، غلص العمل ،
لا يقول مالا يريد ، ولا يريد ما يسعى .
وقد عزّانا الكثير من الناس فيه .

خلف ثلاث كريمات ، وأوقف عليهن أطيانه ، وقدرها ستمائة
ثمانية وأربعون فدانا تقريبا ، بناحية مسجد وصيف بمشتملاتها . وترك
من النقود ، في البنك الأهلي ، مبلغ ثمانية آلاف جنيه وستمائة تقريبا ،
وترك في الأطيان ما يقرب من ألف أردب قمح ، وكان ابتداء جنى القطن
قبل وفاته بعشرة أيام تقريبا .
والعزم حصر جميع ما ترك ، وتقسيمه على جميع الورثة من
كريماته وإخواته ، من غير غبن ولا غدر ولا تساهل .

يوم ٢٦ سبتمبر سنة ٩١٤

ولقد حاول محمود باشا^(٦٧٢) أن يترك كل عن الكريمات ، ولكنه لم
ينجح ، لأن رأيت ان اسماعيل باشا^(٦٧٣) لا يحيل الى ذلك مهما كان

(٦٧٢) محمود صديق .

(٦٧٣) إسماعيل سرهنك .

الأمر ، فأشرت أن توكل كل واحدة قرينها ، وكل القرناء يوكلون عنهم رجلا واحدا ، لمباشرة أمور الوقف الزراعية . واتفقنا على تعيين سباعى بيك لهذه الغاية .

ولكن محمود باشا دعا^(٦٧٤) هذا الأخير ، وأفهمه أن يتوكل عنى وعن اسماعيل باشا فى نظير عشرين جنيه ، يدفع كل واحد [ص ١٤٨٧] منا الاثنين نصفها . وأما هو فلا يوكل أحدا !

وقد حضر عندى اليوم-وتناقشنا نحو ساعتين فى هذه المسئلة ، وكان يلين تارة ، ويشند أخرى ، ويقول : إنه لا يوكل سباعى ، لأنه غير عاجز^(٦٧٥) ، وإنما يريد أن يباشر حصه قرينته: ونحن نوكل عنا سباعى .

وأخيرا بعد اللتيا والتى^(٦٧٦) ، قبل أن يوكل سباعى عنه ، وقال إنه لا يدفع شيئا من مكافأته^(٦٧٧) ! وبعد مناقشة طويلة ، قبل ، لأنى قلت له : إنى واثق بك ، والغرض أن نستمر فى الغاية كما كان الأمر عليه من قبل ، حتى تصفو الحال بينكما . وأظهرت أنه لا أحد ينكر فضله . فحنن الى هذا الكلام ولان ، وقبل .

ثم كلمته فى عدم اشتمال الوقفية على المواشى ، وفهمت منه أنها تبلغ - على اختلاف أنواعها - مائة رأس ، وتساوى من الثمن مبلغ ٢٠٠٠ جنيه . وأن فى العزبة الآن خمسمائة أردب قمح تقريبا - وقد كان بيع مثل هذا المقدار - وفيها نحو أربعمائة أردب فول وتبن .

(٦٧٤) فى الأصل : دعى .

(٦٧٥) أى قادر على الوكالة عن قرينته . وقد ورد فى الأصل : « لأكل » وعدلتاها

إلى « لا يوكل » .

(٦٧٦) أى حدال طويل .

(٦٧٧) فى الأصل : مكافأته .

فهمت منه - في هذه الجلسة - أن المراد تخصيص البيت إلى حسين
 نجله ، ليتزوج فيه بنزلى (٦٧٨) بنت عبد الرحيم . فقلت : هل
 مسألة تنظر في المستقبل .

(٦٧٨) يقصد « نازلى » .

ثبت بمصادر ومراجع الحراسة والتحقيق

- أحمد السعيد سليمان ، الدكتور : تأصيل ما ورد في تاريخ الجبرق من الدخيل
(دار المعارف ١٩٧٩)
- أحمد تيمور : الرتب والألقاب المصرية لرجال الجيش والهيئات العلمية والقلمية
(القاهرة ١٩٥٠)
- أحمد شفيق باشا : مذكراتي في نصف قرن ، الجزء الثاني ، القسم الأول والقسم
الثاني (مطبعة مصر ١٩٣٦)
- أحمد لطفى السيد : قصة حياتي (كتاب الهلال عدد فبراير ١٩٦٢)
- أحمد فهمي حافظ : سعد زعلول من حياته النبائية ، الجزء الأول (القاهرة ،
بدون تاريخ)
- إلياس زخوره : السوريون في مصر ، الجزء الأول (القاهرة : ١٩٢٧)
- إلياس زخوره : مرآة العصر في تاريخ ورسوم أكابر الرجال بمصر ، ٣ أجزاء
(المطبعة العمومية بمصر ١٨٩٧)

أمين سامى باشا : التعليم في مصر في سنتي ١٩١٤ و ١٩١٥ (مطبعة المعارف ١٩١٧)

أنور الجندي : الصحافة السياسية في مصر (القاهرة : ١٩٦٢)
تقرير عن المالية والإدارة والحالة العمومية في مصر والسودان سنة ١٩١٣ ، مرفوع
من الفيكونت كتنرالى السير ادوارد جراى في ٢٨ مارس ١٩١٣ (مطبعة المقطم ١٩١٣)

زكريا سليمان ، الدكتور : الحزب الوطنى ودوره فى السياسة المصرية ١٩٠٧ -
١٩٥٣ (القاهرة ١٩٨٦)

زكى صالح ومحمود مرسى : البعثات التعليمية فى القرن التاسع عشر ، الجزء
الثانى (القاهرة ١٩٦٣)

طلعت اسماعيل رمضان : الادارة المصرية فى فترة السيطرة البريطانية ١٨٨٢ -
١٩٢٢ (دار المعارف ١٩٨٣)

عباس حلمى الثانى : مذكرات عباس حلمى ، جريدة المصرى ابتداء من ٣١
مارس ١٩٥١ .

عبد الرحمن الرافعى : محمد فريد ، رمز الاخلاص والتضحية ، (القاهرة :
مكتبة البابى الحلبي ١٩٤١)

عبد الرحمن الرافعى : مصطفى كامل ، باحث الحركة الوطنية (القاهرة ، مطبعة
الشرق ١٩٣٩)

: شعراء الوطنية ، (مكتبة النهضة ١٩٥٤)

عبد العظيم رمضان ، الدكتور : تطور الحركة الوطنية فى مصر (هيئة الكتاب
١٩٦٨)

عبد العظيم رمضان ، الدكتور : تطور الحركة الوطنية فى مصر ، الجزء الثانى
(دار الوطن العربى ١٩٧٢)

عبد العظيم رمضان ، الدكتور : الجيش المصرى فى السياسة ١٨٨٢ - ١٩٣٦
(هيئة الكتاب ١٩٧٧)

عبد العظيم رمضان ، الدكتور : صراع الطبقات فى مصر ١٨٣٧ - ١٩٥٢
(بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ١٩٧٨)

عبد العظيم ومضان ، الدكتور : مذكرات سعد زغلول ، الجزء الأول ،
والثاني ، والثالث (تحقيق) الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٧ ، ١٩٨٨ ،
(١٩٨٩)

عبد حسن الزيات : سعد زغلول من أقصيته (دار الكتاب اللبناني - بيروت)
عوض توفيق وحسن صبرى : وزراء التعليم في مصر ، وأبرز إنجازاتهم
١٨٣٧ - ١٩٧٩ ، الجزء الأول (القاهرة ، المركز القومي للبحوث التربوية
(١٩٨٠)

فؤاد كرم : النظارات والوزارات المصرية (مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر ،
مطبعة دار الكتب ١٩٦٩)

قليبي فهمى باشا : مذكرات قليبي فهمى باشا ، المجلد الأول (١٩٤٣)
محسن محمد : سعد زغلول ، مولد ثورة (القاهرة : مكتبة غريب ١٩٨٣)
محمد إبراهيم الجزيري : آثار الزعيم سعد زغلول ، عهد وزارة الشعب ، الجزء
الأول (دار الكتب المصرية ١٩٢٧)

محمد إبراهيم الجزيري : سعد زغلول (كتاب اليوم)
محمد انيس ، الدكتور : صفحات مطوية من تاريخ الزعيم مصطفى كامل -
الطبعة الثانية - (سلسلة تاريخ المصريين ١٩٨٧)
محمد توفيق خفاجي : أعضاء على تاريخ التعليم في الجمهورية العربية المتحدة
(وزارة التربية والتعليم ١٩٦٢)
محمد خليل صبحي : تاريخ الحياة النيابية في مصر ، الجزء الرابع والسادس (دار
الكتب ١٩٣٩)

محمد خيرى حوى والسيد محمد العزاوى : تطور التربية والتعليم في مصر في
القرن العشرين (وزارة التربية والتعليم ١٩٥٨)
محمد على حلوية : ذكريات اجتماعية وسياسية (المركز العربى للبحث والنشر
(١٩٨٢)

محمد فريد : أوراق محمد فريد ، المجلد الأول ، مذكرات بعد الهجرة (هيئة
الكتاب ١٩٠٤ - ١٩١٩) (مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر ١٩٧٨)
محمد نجيب أبو الليل : الأمان الوطنية والمشكلات المصرية في الصحف

١٩١٦

الفرنسية ، منذ عقد الاتفاق الودى حتى اعلان الحرب العالمية الأولى (القاهرة

١٩٥٣)

مجلس شورى القوانين ، مجموعة محاضر دور انعقاد ١٩٠٩ - ١٩١٠ (المطبعة
الأميرية بمصر ١٩١١)

وزارة التربية والتعليم : لمحات من تاريخ وزارة التربية والتعليم عملاً في
أشخاص وزرائها ، الكتاب الأول (القاهرة ١٩٥٨)

وزارة الأوقاف وشئون الأزهر : الأزهر ، تاريخه وتطوره (القاهرة ١٩٦٤)

يونس ليب رزق ، الدكتور : الحياة الحزبية في مصر في عهد الاحتلال البريطانى
١٨٨٢ - ١٩١٤ (مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٧٠)

الموسوعة العربية الميسرة ، جزءان (بيروت ، دار نهضة لبنان) .

المتجدد في اللغة والاعلام (بيروت ، دار الشرق ١٩٨٦)

الدوريات

الأخبار ١٩١١ ، ١٩١٢ ، ١٣

الأفكار ١٩١١ ، ١٩١٢

الأهالى ١٩١١ ، ١٩١٢ ، ١٩١٣

الجريدة ١٩١١ ، ١٩١٢ ، ٩١٣

المقطم ١٩١١ ، ١٩١٢ ، ١٩١٣

المؤيد ١٩١١ ، ١٩١٢ ، ١٩١٣

وادي النيل ١٩١١ ، ١٩١٢ ، ١٩١٣

الوطن ١٩١١ ، ١٩١٢ ، ١٩١٣

مراجع أجنبية

1 -Cromer, The Earle of, Abbas II (London, Macmillan & Co. 1915)

2 -Cromer, The Earlw of, Modern Egypt (London, Macmillan & Co. 1911)

3 - Milner, Sir Alfred, England in Egypt (London, Edward Arnold 1901)

4 - Marshall, J. E., Thw Engytian Enigma 1890 - 1928 (London, john Murray 1928)

5 - Wheeler, Harold; The story of lord Kitchner (Edinburgh 1924)

Collins Concise Encyclopedia (Great Britain 1984)

The New American Desk Encyalopedia (U. S. A. 1984)

الكشافات*

- ١ - كشاف الأعلام
- ٢ - كشاف الهيئات
- ٣ - كشاف البلاد والأماكن
- ٤ - كشاف الحوادث
- ٥ - كشاف الدوريات

* قام بإعداد هذه الكشافات الأستاذان سامي عزيز فرج ومصطفى الغياثي
والسيدتان ايزيس راجب واستر خالي

الكشافات

١ - كشاف الأعلام

(١)

اباطة أنظر ← أسماعيل اباطة

إبراهيم الملباوي : ١٣٦ ، ١٥٤ ، ١٦٠ ،

٢٠٦ ، ٢٠٧ ، ٢٨٤ ، ٣٠٩

إبراهيم الورداني : ٤٧

إبراهيم حفلي : ٢٧٣

إبراهيم حليم : ٨٣

إبراهيم رفعت : ٣٠٩

إبراهيم زيتون : ٣٤٦

إبراهيم شريف : ٣٧٩

إبراهيم لتحي : ٢٩٩ ، ٣٠٥

إبراهيم محمد الجندى : ٢٩٤

إبراهيم مراد : ١٩٦

إبراهيم مصطفى : ٣٠٩

إبراهيم نجيب : ٤٩ ، ٥٠ ، ٥٧ ، ١٤٥ ،

١٥٢ ، ١٨٠ ، ١٨١ ، ٢٣٧ ، ٢٤٠ ،

٢٥٤ ، ٢٥٣

إبن هاني : ٢٠٥

أبو إسحاق : ٢٦٨

أبوراييه : ٣٤٠ ، ٣٤٥ ، ٣٤٦

أبو زيد صلاح : ٢٩٤

أبو سمحة : ٢٩٤ ، ٣٢٥

أبو شاذي أنظر ← محمد أبو شاذي

أحمد الحسيني : ٢٧٩

أحمد حشمت : ٤٦ ، ١٣٤ ، ٢٠٩ ، ٢١٣ ،

٣٠٨ ، ٣١٤ ، ٣٣٤ ، ٣٣٦ ، ٣٥٢ ،

٣٥٩ ، ٣٥٦

أحمد حلمي : ١٤٥ ، ١٦١ ، ٢٠٩ ، ٢١٣ ،

٢٤٠ ، ٣٠٧ ، ٣٠٨ ، ٣٥٦ ، ٣٦٩ ،

أحمد حمدي : ٣٤٣

أحمد خيرى : ٧٤ ، ٣٦٠ ، ٣٦٧ ، ٣٧٤ ،

٣٩

أحد راشد : ٢٨٩ ، ٢٧٩ ، ٣٤٠ .

أحد زكي : ٢٣٤

أحد شفيق : ٨٠ ، ٨١ ، ٩١ ، ٩٢ ، ١٠٢ ،

١٤٨ ، ١٥٢ ، ١٨٠ ، ١٨١ ، ١٩٩ ،

٢٠١ ، ٢٢٢ ، ٢٨٩ ، ٣٠٤ ، ٣٥٥ ،

٣٦٣ ، ٣٦٦ .

أحد شوقي : ٧٤ ، ١٠٣ ، ٢٠٥ ، ٣٠٤ ،

أحد صادق : ٣٢٦ ، ٣٣٠ ، ٣٣٥ ، ٣٤٥ ،

٣٤٦ ، ٣٦٤ ، ٣٦٥ ، ٣٦٧ ، ٣٦٨ ،

أحد عاطف : ٣٤٢

أحد عبد اللطيف : ٢٦١ ، ٢٨٧ ، ٢٩٦ ،

٢٩٧ .

أحد علي : ٢٩٠

أحد فتح زطلول : ٤٠ ، ٤١ ، ٤٥ ، ٤٦ ،

٨٣ ، ١٠٤ ، ١١٦ ، ١١٧ ، ١٤٧ ، ١٥٢ ،

١٥٦ ، ١٥٨ ، ٢٠٨ ، ٢١١ ، ٢٤٠ ،

٢٤٧ ، ٢٥٤ ، ٢٧٦ ، ٢٨٣ ، ٣٠٠ ،

٣٥٠ ، ٣٥٧ ، ٣٧٢ ، ٣٨٣ ، ٣٩٣ .

أحد فريد : ٧٨٠ ، ٢٩٠ ، ٣٤٢ ، ٣٤٦ .

أحد فهمي : ٣٣٥ .

أحد فؤاد : ١٦٢

أحد لطفى السيد : ٥٢ ، ١١٦ ، ١٣٧ ،

١٥٣ ، ٢٣٨ ، ٢٦٠ ، ٢٦٢ ، ٣٢١ ،

٣٢٧ ، ٣٣٢ ، ٣٤٨ .

أحد محسن : ٣٣٠ ، ٣٣٥ ، ٣٤٣ ، ٣٤٤ ،

٣٤٥ ، ٣٤٨ .

أحد محمد : ٢٠٢

أحد محمود : ٢١٥ ، ٢٧٩ ، ٢٨٠ ، ٣٢٦ ،

٣٧٧ ، ٣٩٤ .

أحد مدحت : ٣٤٦

أحد مظلوم : ١٤٧ ، ١٥٢ ، ٣٢١ ، ٣٢٣ ،

٣٣٦ ، ٣٥٣ ، ٣٩٢ .

أخنوخ فانوس : ٨٠

ارتين باشا : ١٩٨ ، ٢٣٥ ، ٢٣٦ ،

٢٤٠ ، ٢٤٦ ، ٢٩٤ .

آرثر . شيفي : ٨٤ .

استر خالي : ٤٠ ، ٤١ ، ٦٤ ، ٧٨ ،

استورس . رونالد . ٤٩ ، ١١٢ ، ١٤٤ ،

١٦٠ ، ٢٠٩ ، ٢١٠ ، ٣٤٩ ، ٣٥٢ ،

٣٥٣ ، ٣٥٨ ، ٣٨٦ .

استيرا خالي انظر ← استر خالي

اسكوت ، هيربرت هنري : ١٦٠ ، ٢١٨ ،

٢٧١ ، ٣٠٨ ، ٣٥٥ .

إسماعيل أبياض : ١٨ ، ٢١ ، ٣٩ ، ٤٠ ،

٤٣ - ٤٥ ، ٥١ ، ٥٤ ، ٧٩ ، ٨٣ ، ٨٤ ،

١١٦ ، ١٣١ ، ١٣٦ ، ١٤١ - ١٤٤ ، ١٤٩ -

١٥١ ، ١٥٤ - ١٥٦ ، ١٦٠ ، ١٦٢ ،

١٩٦ ، ٢٧٩ ، ٢٩٧ ، ٣١٠ ، ٣٢٩ ،

٣٣٠ ، ٣٤٨ .

إسماعيل حسنين : ٣٧٠

إسماعيل الشيمي : ٢٩١

إسماعيل سرهنگ : ٤١ ، ١٠٧ ، ١٣٥ ،

٣٠٩ ، ٣٥٤ ، ٣٨٤ ، ٤١٠ ، ٤١١ ،

إسماعيل سري : ٩٨

إسماعيل شرين : ٦٦

إسماعيل صدقي : ١٨١ ، ٢٩٦ ، ٣٠٥ ،

٣٠٨ ،

إسماعيل صديق : ٢٩١

إسماعيل محمد : ١٥١
 أصاقيش « خام » : ٣٢٢ ، ٣٥٦
 البان الحلبي الكتيبي : ٣٥٤ ، ٣٦٥
 البنداري : ٣٤٢
 الجبرق : ٣٥٧
 الخازن انظر ← يوسف الخازن
 الخديوي انظر ← عباس حلمي الثاني
 الخصيب انظر ← بن عبد الحميد : ٢٠٥
 الدمرداش انظر ← عبد الرحمن الدمرداش
 الرافعي انظر ← عبد الرحمن الرافعي
 السيد كامل : ٣٠٩
 الشباشي : ٣٤٨ ، ٣٤٩
 الشريمي انظر ← محمد الشريمي
 الصوفاني انظر ← عبد اللطيف الصوفاني
 الطحاوي : ٣٤٠
 الطماوي : ٢٩٠
 الغاياني انظر ← علي الغاياني « الشيخ »
 المكباتي : ٣٤٨
 المنفلوطي انظر ← مصطفى لطفى المنفلوطي
 الهادي الجندي : ٢٩٠
 الهلباوي انظر ← إبراهيم الهلباوي
 الورداني انظر ← إبراهيم الورداني
 الياس الحلبي : ٣٦٥
 الياس زاخورا : ٣٧٣
 إمرى « مدموزيل » : ٣٦٧
 امين ابو يوسف : ٢١١
 امين السرافمسي : ١٥٣ ، ١٥٢ ، ١٤٨
 ١٧٧ ، ٢٠٥ ، ٣٠٩
 امين سامي : ٣٨٥ ، ٣٥٥

امين محمد بلران : ٤٣
 امين يحيى : ٢١١
 امين يوسف انظر ← محمد امين يوسف
 اندراوس بشارة : ٣٦٥
 أوليفيه ، اميل : ١٩ ، ٢٣٣ ، ٢٣٤ ، ٢٤٥
 ايزيس راغب : ٤ ، ١٣
 « ب »
 بخيت انظر ← محمد بخيت « الشيخ »
 بدرأوى : ٧٨ ، ٢٣٧
 برش « باشا » : ٢٤٣ ، ٣٥٦
 بروثيت « مستر » : ٤٤ ، ٤٦ ، ٧٣ ، ٢٠٥
 ٣٠٧ ، ٣٦٢
 بطرس غالى : ٧٤ ، ١٤٧ ، ١٥١ ، ١٩٦ ، ٣٥٥
 بكرى الصلبي « الشيخ » : ٣٧ ، ٨٢ ، ٨٣ ، ١٠٧
 بلفور « مستر » : ٢٠ ، ٢٧٠
 بهاء الدين انظر ← محمد بهى الدين بركات
 بهجت : ٣٤٢
 بيناكي « الخواجة » : ٩٢
 بوند : ١٦٧ ، ٢٧٩
 « ت »
 تادرس شتوده : ٣٦٣
 تشرشل « اللورد » : ١٦٠
 توفيق دوس : ٨٦ ، ٣٢٥ ، ٣٦٧
 توفيق رفعت : ١٥٢ ، ١٦٢ ، ٢٥٣
 توفيق زاهر : ٣٢٤ ، ٣٢٦
 « ج »
 جاويش انظر ← عبد العزيز جاويش

٤٢٣

جبرائیل نقلا : ۲۹۳
 جبراهم : ۴۴ ، ۲۶۵
 جرای ، آدوارد : ۱۸ ، ۸۵ ، ۱۸۹ ، ۲۲۴ ، ۲۳۴ ، ۲۷۵ ، ۳۴۹ ، ۳۵۵ ، ۳۸۵
 جلال انظر ← علی جلال
 جمال الدین الافغانی : ۲۷۷
 جمیل ثابت : ۱۰۹ - ۱۱۱ ، ۱۱۴ ، ۱۲۰
 جمیل شمیل : ۱۵۳
 چورج ، لوید : ۲۷۱

جورست ، الدن : ۳۷ ، ۴۱ ، ۴۳ ، ۴۶ -
 ۵۵ ، ۶۷ ، ۶۸ ، ۷۱ - ۷۴ ، ۷۹ ، ۸۲ -
 ۸۵ ، ۱۵۱ ، ۲۴۳ ، ۲۶۴ ، ۳۳۷ ، ۳۵۸ ، ۳۸۶
 «ح»
 حافظ عوض : ۲۹۰ ، ۲۹۳ ، ۲۹۷ ، ۳۰۳ ، ۳۰۴ ، ۳۰۵
 حامد العلالی : ۳۰۴ ، ۳۳۴ ، ۳۳۵ ، ۳۴۴
 حبیب لطف الله : ۳۷۳
 حراز : ۳۲۵
 حسن بکری : ۶۲
 حسن رضوان : ۸۰
 حسن صبری : ۲۳۷ ، ۲۴۵ ، ۲۸۰ ، ۲۹۰ ، ۲۹۵ ، ۲۹۶ ، ۳۰۹ ، ۳۲۱ ، ۳۲۳ ، ۳۴۵ ، ۳۴۰
 حسن طنطاوی «الشیخ» : ۲۸۴
 حسن عبد الرازق : ۱۶۱ ، ۲۵۱
 حسن عاصم : ۲۰۱
 حسنی «الدکتور» : ۲۷۹
 حسین دسوقی : ۲۸۹
 حسین رشدی : ۴۶ ، ۵۰ ، ۵۵ ، ۶۹

حسین سری : ۵۰ ، ۲۷۴
 حسین شاهین : ۹۷
 حسین کامل «البرنس» : ۱۴۲ ، ۱۵۱ ، ۱۷۸ ، ۲۰۱ ، ۲۰۲ ، ۲۵۴ ، ۲۹۶ ، ۳۵۴ ، ۳۵۸ ، ۳۷۳ ، ۳۸۶ ، ۳۹۴ ، ۴۰۹
 حسین محرم : ۹۱ ، ۹۲ ، ۹۵ - ۱۰۱ ، ۱۰۳ ، ۱۰۶ ، ۱۰۸ - ۱۱۸ ، ۱۳۳ ، ۱۳۴ ، ۱۴۸ ، ۱۵۳ ، ۲۲۸ ، ۲۴۹ ، ۳۳۹ ، ۳۵۴ ، ۳۸۳
 حسین محمود : ۴۰۶
 حسین هلال : ۳۴۸
 حسین واصف : ۴۶ ، ۳۳۶ - ۳۳۸ ، ۳۴۰ ، ۳۶۴ ، ۳۴۱
 حسین والی : ۲۰۳
 حشمت انظر ← أحمد حشمت
 حقی ناصف : ۲۰۵ ، ۲۱۰
 حلمی «باشا» انظر ← أحمد حلمی
 حلمی «بک» : ۳۳۴ ، ۳۵۶
 حمزه : ۶۷
 حناوی : ۳۴۶
 «خ»
 خالد لطفی : ۹۷

سامی عزیز فرج : ٤ ، ١٣ ، ٢٢ ، ٦٦

سباعی « بك » : ٤١١

سرهنگ انظر ← اسماعیل سرهنگ

سعد أبو راییه : ٣٠١ ، ٣٠٢ ، ٣٠٣

سعد زغلول « باشا » : ١ ، ٣ ، ٥ ، ٧ ، ٩ ،

١١ - ٢٢ ، ٣١ ، ٣٧ ، ٤٤ ، ٤٧ ، ٤٨ ،

٥١ ، ٥٥ ، ٥٧ ، ٦١ - ٦٧ ، ٧٢ ، ٨٤ ،

٨٩ ، ٩٧ - ١٠٤ ، ١٠٦ - ١٠٨ ، ١١٦ ،

١٢٠ ، ١٢٣ ، ١٣١ ، ١٣٣ - ١٣٥ ، ١٤١ -

١٤٣ ، ١٤٧ ، ١٤٩ ، ١٥٢ - ١٥٤ ،

١٧٠ ، ١٧٣ - ١٧٨ ، ١٩٦ ، ١٩٨ ،

٢٠٢ ، ٢١٤ ، ٢١٥ ، ٢١٦ ، ٢١٩ ،

٢٣٤ - ٢٤٠ ، ٢٤٨ ، ٢٥١ ، ٢٥٢ ،

٢٥٧ ، ٢٦٨ ، ٢٧١ ، ٢٧٧ ، ٢٨٠ ،

٢٨١ ، ٢٩٢ ، ٣٠٧ ، ٣٠٩ ، ٣١٠ ،

٣١٢ ، ٣٢١ ، ٣٢٢ ، ٣٢٩ ، ٣٣٠ ،

٣٣٢ ، ٣٣٣ ، ٣٣٧ - ٣٣٩ ، ٣٤١ ،

٣٤٢ ، ٣٤٧ ، ٣٥٨ ، ٣٧٢ ، ٣٧٣ ،

٣٨٥ ، ٣٩٠ ، ٣٩٢ ، ٤٠١

سعيد « باشا » انظر ← محمد سعيد باشا

سعيد « البرنس » : ٢٠٨

سعيد حلیم : ٢٢ ، ٢٩٦ ، ٢٩٧ ، ٣٥٥ ،

٣٦٨ ، ٣٦٩

سعيد ذوالفقار : ٣١٤ ، ٣٦٩ ، ٣٩٢

سعيد زغلول : ٢٣٧

سعيد شيرين : ١٠٩

سليم البشري : ٢٩٦

سليمان رمضان : ٣٠٥

سليمان فهمي : ٢٩٣ ، ٢٩٥ ، ٣٠٣ ،

٣٣٠ ، ٣٣٤ ، ٣٤٤

خالد مهدي : ٢٨٠ ، ٢٩٠ ، ٣٢٦ ، ٣٤٢ ،

٣٤٦

خديجه خانم : ١٥١

خليفه محمود : ٢٩٠ ، ٢٩٤

خليل ثابت : ٢٠ ، ٢٥٠

خليل شاهين « جاهين » : ٢١٤ ، ٣٢٩

خيرى « افندى » : ٣٦٨

(د)

داود بركات : ١٣٦ ، ١٤٢

درويش مصطفى : ١٥٤

دوران « اللورد » : ١٩٥

دوفرين « اللورد » : ١٨٩

دى روکاسيرا ، شارل : ١١٣ ، ٣٦٩

ديليبرغلو : ١٥٢ ، ١٦٢

(ذ)

ذوالفقار « باشا » : ٣٣٣ ، ٣٤٨

(ر)

راسم انظر ← محمد راسم

رشدی انظر ← حسين رشدی

رشيد انظر ← محمد رشيد رضا

رمزي ميخائيل : ٢٤

رمضان بك « الدكتور » : ١٧٤ ، ٢٨٨

روبرتسون ، جون : ٢٩٢

رياض « باشا » انظر ← مصطفى رياض باشا

(ز)

زرفوداكي : ٢٠١

زكريا سليمان بيومي « الدكتور » : ١٨٤

زهدي « باشا » : ١٤٥

(س)

سابا زكي : ١١٣ ، ٢٧١

عاطف انظر ← محمد عاطف بركات

عائشة محمد عبده : ٣٠٠

عباس حلمي « الجديوى » : ١٨ ، ٢١ ،

٢٢ ، ٣٧ ، ٤٠ ، ٥٢ ، ٥٧ ، ٦٤ ، ٦٧ -

٧٤ ، ٧٨ ، ٨١ - ٨٦ ، ١٢٣ ، ١٢٥ ،

١٣٣ ، ١٣٧ ، ١٤٢ ، ١٤٥ - ١٤٧ ،

١٥١ ، ١٥٣ ، ١٥٨ ، ١٦٠ ، ١٧٣ -

١٧٤ ، ١٨٠ - ١٨٢ ، ١٨٤ ، ١٨٥ ، ١٨٧ -

١٨٩ ، ١٩٦ ، ١٩٧ ، ١٩٩ - ٢٠٢ ،

٢١٣ ، ٢١٥ ، ٢١٧ ، ٢٢١ ، ٢٢٤ -

٢٢٧ ، ٢٢٨ ، ٢٣٤ ، ٢٣٨ ، ٢٤٧ -

٢٥٧ ، ٢٦٠ ، ٢٦٥ ، ٢٦٦ ، ٢٧١ -

٢٧٧ ، ٢٨٣ ، ٢٨٧ ، ٢٨٨ ، ٢٨٩ -

٢٩١ - ٢٩٣ ، ٢٩٥ ، ٣٠٠ ، ٣٠٣ -

٣٠٦ ، ٣٠٨ ، ٣١٠ - ٣١٣ ، ٣١٧ ، ٣٥٥ -

٣٦٥ ، ٣٦٦ ، ٣٦٧

عباس حلیم : ٢٠٦

عبان انظر ← محمد عبان

عبد الجواد نوار : ٣٧٢ ، ٣٩٤

عبد الحليم المصرى : ١٤٦ ، ٢٠٥ ، ٢١٦

عبد الحميد الثانى « السلطان » : ٢٢ ، ٤٢

عبد الحميد الدمرداش : ٢٦٧ ، ٢٦٨ ، ٢٧٥

عبد الحميد حمدى : ١٨٤

عبد الحميد صادق : ١٥١

عبد الحميد عمار : ١٨٥

عبد الخالق الصواف : ٢٩٤

عبد الخالق ثروت : ١١٢ ، ١١٣ ، ١٣٧ ،

١٥٦ ، ٢٣٩ ، ٣٠٥ ، ٣٤٣

عبد الخالق لاشين « الدكتور » : ١٧٨

عبد الخالق مذكور : ٢٢٩ ، ٢٣٣ ، ٣٤٧

سمير مروحان « الدكتور » : ٢٢

سميره عربى : ٢٢

سيد رفعت : ٢٩٤

سيد كامل : ٣٢٤

سيسيل ، ادوارد « اللورد » : ٣٠٨ ، ٣٥٤ ،

٣٦٩

سيف الدين « البرنس » : ١٥١

سيف الله « باشا » : ٢٢٧

سينوت حنا : ٣٥٣ ، ٣٥٦ ، ٣٨٥

« ش »

شاهين مكارىوس : ٢٩٩

شعراوى « باشا » انظر ← على شعراوى باشا

شفيق « باشا » انظر ← أحمد شفيق باشا

شكرى « باشا » : ١٩٨ ، ٢٣٩ ، ٣١٥

شوقى انظر ← أحمد شوقى

شقيق انظر ← آرثر ، شقيق

« ص »

صادق رمضان : ٩٧ ، ١٤٨

صالح حرب : ٣٩٧

صالح الملاح : ٢٨٩

صالح يحيى : ١٩٨

صالحه « خانم » : ٩١ ، ٩٣ ، ٩٦ ، ١٥٣ ،

٢٢٨

صبرى كامل : ٣١٦ ، ٣٣٦

صدقى انظر ← محمود صدقى

صفيه زغلول : ١٧٤ ، ٢٢٧

« ط »

طاهر اللوزى : ٢٦٤

« ع »

عابدين : ١٩٩

٢٩٢ ، ٢٢٧ ، ٢٠٩ ، ١٨١
 عدلى يكن : ٢٦٣ ، ٣٠٥ ، ٣٥٤ ، ٣٧٢ ،
 ٣٩٣ ، ٣٩٢ ، ٣٨٣
 عريان « افندى » : ٧٨
 عزت انظر « مصطفى عزت » المحامى «
 عزيز حسن » البرنس : ٣٧ ، ٤٩ ، ١٥٣
 عزيز عزت : ٣٠٦
 عزيز كحيل : ٤٦ ، ١٨٨ ، ٢٢٣
 عفيفى البربرى : ٢٩٤
 علوى الجزائر انظر « محمد علوى الجزائر
 على ابو الفتوح : ١٤٥ ، ١٤٦ ، ١٨٠ ، ٣٠٥
 على الشمس : ٣٤٨
 على الغايات « الشيخ » : ٤٧
 على المنزلاوى : ٣٤٨
 على توفيق : ١٣٧
 على جاد الله : ٢١٤
 على جلال : ٨٤ ، ١٠٢ ، ١٠٣ ، ١٠٥ ،
 ١١٤ ، ١١٦ ، ١١٧ ، ١١٨ ، ١٢٠ ،
 ١٢٥ ، ١٤٩ ، ١٥٢ ، ٣٦٣
 على حسن : ١٦٢
 على حسين « الدكتور » : ٣٢٥
 على ذر الفقار : ١٥٢
 على سعيد : ٢٠٨
 على شاکر : ٢٩٠
 على شعراوى : ٣٤٨ ، ٣٥٢ ، ٣٥٣ ،
 على صالح الملاح : ٢٧٩
 على عمر : ١٨٤
 على فهمى كامل : ٥٣ ، ٧٤ ، ٣٣١ ، ٣٣٣
 على كامل : ٣١٦

عبد الرازق الفار : ٢٧٦
 عبد الرازق خضير « الشيخ » : ٢٨٤
 عبد الرحمن الدمرداش : ٣٣١ ، ٣٣٥ ،
 ٣٤٧ ، ٣٣٦
 عبد الرحمن عزام : ٣٩٧
 عبد الرحمن فهمى : ٣٦٤ - ٣٦٦ ، ٣٧٠
 عبد الرحيم الدمرداش : ٢٥١ ، ٢٩١ ،
 ٣٠٧ ، ٤١٢
 عبد السلام « الشيخ » : ٢٩٤
 عبد العزيز جاویش : ٧٠ ، ٢٩٢
 عبد العزيز فهمى : ٣٢٧ ، ٣٤٨
 عبد العزيز محمد : ٣٤٥ ، ٣٤٦
 عبد العظيم رمضان « الدكتور » : ٣ ، ٢٢ ،
 ١٤٥ ، ٢٢٣ ، ٣٧٤ ، ٣٩٧
 عبد الفتاح صبرى : ١٨٤
 عبد القادر حمزه : ٥٤
 عبد الكريم سليمان : ٨٣ ، ٣٤٨
 عبد الكريم صبرى : ٢٧٩
 عبد اللطيف أحمد : ٢٦٢
 عبد اللطيف الصوفانى : ٦٤ ، ٢٣٨ ، ٣٣٤ ،
 ٣٤٨
 عبد الله بلجيت : ٣٢٦ ، ٣٣٤
 عبد الله وهبى : ١٨١
 عبد المجيد حمزه : ٢٩٠
 عبد الملك حمزه : ٣٣٠ ، ٣٣٢
 عبد الهادى الجهرى : ٣٢٥
 عثمان عبد الحميد الصاوى : ٣٠٣ ، ٣١٤ ،
 ٣٢٤
 عثمان مترضى : ٩٩ ، ١٤٥ ، ١٨٥ ،

كسترن (اللورد) : ١٩ ، ٢٢ ، ٣٧ ، ٨٥ ،

٨٩ ، ٩١ ، ٩٣ ، ٩٥ - ١٠١ ، ١٠٤ -

١٠٨ ، ١١٠ ، ١١٤ ، ١١٦ - ١٢٠ ، ١٣٣ -

١٣٥ ، ١٣٧ ، ١٤١ ، ١٤٣ - ١٤٥ ،

١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٥٠ ، ١٥٣ ، ١٥٤ ،

١٥٧ - ١٥٩ ، ١٦١ ، ١٧٣ ، ١٧٤ ، ١٧٧ ،

١٨١ ، ١٨٢ ، ١٨٧ - ١٩٦ ، ١٩٩ ،

٢٠٢ ، ٢٠٤ ، ٢٠٦ - ٢٠٩ ، ٢١٢ ،

٢١٣ ، ٢١٥ ، ٢٢١ ، ٢٢٢ ، ٢٢٤ ،

٢٢٦ ، ٢٢٨ ، ٢٢٩ ، ٢٣٠ ، ٢٣٤ - ٢٤٧ ،

٢٤٩ ، ٢٥١ ، ٢٥٧ ، ٢٦٦ ، ٢٧١ ،

٢٧٣ ، ٢٧٥ ، ٢٨٥ ، ٢٨٩ ، ٢٩٢ ،

٢٩٦ - ٣٠٠ ، ٣٠٨ ، ٣٢١ - ٣٢٣ ، ٣٢٥ ،

٣٢٧ ، ٣٢٩ ، ٣٣١ ، ٣٣٤ - ٣٣٩ ،

٣٤٩ ، ٣٥١ - ٣٥٥ ، ٣٥٨ ، ٣٦٣ ،

٣٦٨ ، ٣٦٩ ، ٣٧٢ - ٣٧٤ ، ٣٨٤ ،

٣٨٥ ، ٣٩٠ ، ٣٩٤

كرومر (اللورد) : ٤٧ ، ٧٢ ، ٨٥ ، ١٩٠ ،

١٩١ ، ٢٠٦ ، ٢٠٧ ، ٢٦٤ ، ٣٠٠ ،

٣٠٤ ، ٣٥٨ ، ٣٧٤ ، ٣٧٦ ، ٣٨٦ ، ٣٩٦ ،

كفراوى (الدكتور) : ٢٧٢

كليرن (اللورد) : ٢٢ ، ٣٥٥

كمال (باشا) : ٣٧٤ ، ٣٩٤ ، ٣٩٥

(ل)

لطفى (بك) انظر ← أحد لطفى السيد

لويد انظر ← جورج ، لويد

(م)

ماكليث ، مالكوم : ٥٠ - ٥٢ ، ٦٨ - ٧٢ ،

٧٤ ، ٨٠ ، ٨٢ - ٨٤ ، ٩٥ ، ٩٨ ، ١٠٨ ،

على يوسف ، الشيخ : ٧٤ ، ١٤٦ ، ١٨١ ،

٢٣٥ ، ٣٥٦

عماد الدين « بك » : ٣٦٨ ، ٣٦٩

عمر طوسون : ٩٢ ، ١٥٣

عين الحياه (البرنيسية) : ١٥٣

(غ)

غورست انظر ← جورست ، الدين

(ف) :

فارس نير : ٢٩٩ ، ٣٠٠

فاروق (الملك) : ٣٥٥

فاطمه (تحاتم) : ١٥١

فائق (باشا) : ٣٤٢

فتح الله انظر ← محمد فتح بركاث

فتحى انظر ← احمد فتحى زغلول

فتحى ابراهيم : ١٨١

فرج بطوان : ٣٥٠

فريد انظر ← محمد فريد

فريد (الدكتور) : ٢٩٤

فريده كايس : ١٧٠

فهيمى (المهندس) : ٣٢٥

فؤاد الأرنؤوطى : ٣٢٤

فؤاد أمين شوقى : ٢٧٢

فؤاد كمال : ١١٧

فيتز جيرالد : ٢٣٩

(ق)

قاسم مراد : ٢٣٩

قليبي : ١٤٥ ، ٣٥٣

(ك)

كاسل ، ارنتس (السير) : ٣٦٣

محمد راسم : ٢٠٠ ، ٢٠٦ ، ٢١٠ ، ٢١١ ،
 ٢١٤ ، ٢١٨
 محمد راغب : ٢٩٠
 محمد رستم : ٣٢٦
 محمد رشيد رضا : ٨٣ ، ٣٠٣
 محمد زيد : ٣٤٢
 محمد سعيد (باشا) : ٣٩ - ٤٦ ، ٤٨ - ٥٧ ،
 ٦٥ - ٧٥ ، ٧٩ - ٨٦ ، ٩٤ - ١٠٤ ، ١٠٦ ،
 ١٠٨ - ١١٣ ، ١١٨ ، ١٤٦ ، ١٨٧ ،
 ١٩٥ ، ١٩٦ ، ١٩٨ - ٢٠٠ ، ٢٠٢ ،
 ٢٠٩ ، ٢١٢ - ٢١٥ ، ٢٢٢ ، ٢٣٤ ،
 ٢٣٧ ، ٢٤٣ ، ٢٦٢ ، ٢٦٣ ، ٢٦٦ -
 ٢٦٨ ، ٢٧٢ ، ٢٨٦ ، ٢٨٧ ، ٢٨٩ ،
 ٢٩٦ ، ٢٩٧ ، ٣٠٢ ، ٣٠٧ ، ٣٠٨ ،
 ٣١١ ، ٣٣٢ ، ٣٣٤ ، ٣٤٢ ، ٣٤٣ ،
 ٣٥٧ ، ٣٦٤ ، ٣٦٦ ، ٣٧٠ ، ٣٧٤ ، ٣٩٥
 محمد سعيد عبد المنعم : ٢٦١
 محمد شفيق : ٣١٤ ، ٣٦٩
 محمد صدقي : ٣٥٤
 محمد عاطف بركات : ١٦١ ، ٢٠٢
 محمد عبده (الشيخ) : ٢٠١ ، ٣٠٠ ، ٣٢٦
 محمد عثمان (الشيخ) : ٢١ ، ٧٣ ، ٢٥٧ ،
 ٢٧٩
 محمد عزت : ٣٦٤
 محمد عفيفي الخضري (الشيخ) : ٢٥٧ ،
 ٢٦٨
 محمد علام : ٢٤٣
 محمد علوي الجزائر . ٦٣ ، ٣٤٨
 محمد علي دولار . ٢٠٦ ، ٣٠٤
 محمد علي علويه . ٢٢٢

١١٦ ، ١١٧ ، ١٣٣ ، ١٤٧ ، ٣٦٢ ،
 ٣٦٩
 ماهر انظر ← مصطفى ماهر
 مالك (الإمام) : ٢٦٨
 محب انظر ← محمد محب
 محبوب ثابت : ٣٢٦ ، ٣٢٩ ، ٣٣٠
 محرم انظر ← حسين محرم
 محمد أبو حسين : ٣٤٧
 محسن محمد : ١٠٠ ، ١٠٣ ، ١٠٤ ، ١٥٤ ،
 ٣٤٠
 محمد ابراهيم (البرنس) : ٩١ ، ٢٢٨
 محمد ابراهيم (افندي) : ٢٩٤
 محمد ابو شادي (المحامي) : ١٥٥
 محمد البابلي : ٢٧٩
 محمد الشريحي : ٥٣ ، ٦٢ ، ٧٩ ، ٣٥٥ ،
 ٣٨٥
 محمد امين يوسف : ١٩ ، ٢٠ ، ٢٤٨
 محمد بخيت (الشيخ) : ٧٣ ، ٨٣
 محمد بدران : ١١ ، ٣٧ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٥١
 محمد بسيوي (القاضي) : ٣٣١
 محمد بهي الدين بركات : ٢٠ ، ١٩٨ ، ٢٠٠
 محمد توفيق (بك) : ٣٦٣ ، ٣٦٥
 محمد حافظ رمضان : ١٨٤
 محمد حتاته : ٢٤٣ ، ٢٦٤
 محمد حجازي : ٤ ، ١٣
 محمد حسن : ٩٢ ، ٩٥ ، ٩٧ ، ٣٢٦ ، ٣٣٥
 محمد حسنين (الشيخ) : ٢٠٩ ، ٢٩٧
 محمد حمدي : ٣٤٢
 محمد خليل صبحي : ٢٠٨ ، ٢٨٥

محمد عمران : ٣٢٦

محمد فتح الله بركات : ٥٣ ، ٥٢ ، ٢٠

١٥٧ ، ١٤٩ ، ١٤٣ ، ١٣٦ ، ٦٣ ، ٦٢

٢٠٨ ، ٢٠٢ ، ١٩٦ ، ١٦١ ، ١٦٠

٢٤٨ ، ٢٤٢ ، ٢٣٨ ، ٢١٥ ، ٢١٤

٢٤٩ ، ٢٤٨ ، ٢٦٧ ، ٢٥١

محمد فريد : ٥١ ، ٤٨ ، ٤٧ ، ٤٣ ، ٣٧

١٢٠ ، ١١٣ ، ٦١٢ ، ٥٧ ، ٥٤ ، ٥٣

١٨٠ ، ١٧٧ ، ١٥٣ ، ١٥١ ، ١٤٥

٢٩٢ ، ٢٩١ ، ٢٨٨ ، ٢٤٣ ، ٢٤٢

٣٠٧ ، ٣٠٦ ، ٣٠٤ ، ٢٩٨ ، ٢٩٦

٣٥٥ ، ٣٣٢ ، ٣٣١

محمد فهمي : ٢٧٢

محمد عب : ٢٦١ ، ٢٣٦ ، ٢٠٩ ، ٢٠٤

٣٦٩ ، ٣٦٣ ، ٣٢٨ ، ٣٠٨ ، ٢٩١

٣٩٠ ، ٢٧٠

محمد محمود : ٢٩٣ ، ٢٩١ ، ٢٩٠ ، ٢٦١

٣٨٧ ، ٣٧٧ ، ٣٦٦ ، ٢٣١

محمد وجيه : ٣٦٥

محمد يحيى : ٦٢ ، ٦١

محمد يكن : ١٩٥

محمد يوسف (المحامي) : ١٣٧ ، ١٣٦

٢٧٩ ، ٢٦١ ، ١٩٦ ، ١٦٢ ، ١٤٣

٣٣٥ ، ٣٠٩ ، ٣٠٨ ، ٣٠١

عمود الباجوري : ٢٧٣

عمود حسين البربري : ٢٩٤

عمود رشاد : ٩٧

عمود زكي : ٢٤٣

عمود سالم : ٣٣٠ ، ٢٩١

عمود سليمان : ١٦١

عمود شكري : ٣٥٧

عمود صادق : ٣٠٢ ، ٢٩٨ ، ٩٦

عمود صدقي : ٢٠٣ ، ١٨٤ ، ١٣٥ ، ٤١

٢٩٦ ، ٢٧٣ ، ٢٧٢ ، ٢٦٧ ، ٢٦٤

٣٤٥ ، ٣٤٠ ، ٣٣٦ ، ٣٢٧ ، ٣١٦

٤١١ ، ٤١٠ ، ٣٨٤ ، ٣٨٣ ، ٣٥١

عمود عارف : ٣٤٤ ، ٣٤٣ ، ٣٣٠ ، ٢٧٢

عمود عثمان : ٣٤٣

عمود فهمي : ٢٥٤ ، ٢٤٠ ، ١٩٩

عمود محرم رستم : ٣٢٩

عمود محمد : ٣٣٤

عمود نقيب ابو الليل : ٩٩

غنتار (بك) : ٢٧٣

مذكور انظر ← عبد الخالق مذكور

مرتضى انظر ← عثمان مرتضى

مرقس حنا : ٨٠ ، ٦٥

مرقس فهمي : ١٣٧

مرقس سميكه : ٣٥٣

مسلم ابن الوليد : ٢٠٥

مصطفى الفاياي : ١٣

مصطفى امين : ٢٤٨ ، ١٩

مصطفى خليل : ٦١ ، ٥١ ، ٤٤ ، ٤٣

٦٣ ، ٦٢

مصطفى رشيد : ٣٤٦

مصطفى رياض : ١٤٦ ، ١٣٥

مصطفى عبد الرازق (الشيخ) : ٢٥١

مصطفى عزت (المحامي) : ٢٠٠

مصطفى فهمي : ١٠٨ ، ٦٥ ، ٥٦ ، ٥٥

١٣٥ ، ١١٩ ، ١١٦ ، ١١١ ، ١٠٩

(هـ)

هارون الرشيد : ٢٠٥

هاشم الاشموئ : ٤

هارثي ، بول : ٣٧٤ ، ٣٩٥

هير : ٣٩٥

هيتز : ٢٦٩

(و)

ونجت ، ريخنالد : ٩٩

وهبه : ١٨١ ، ١٨٣

ويلز ، هارولد : ٢٣٧ ، ٢٣٨

يحيى انظر ← محمد يحيى

يحيى ابراهيم : ٢٣٧ ، ٣٧٠

يمقوب نقولا صروف : ٢٩٩ ، ٣٠٠

يوسف انظر ← علي يوسف

يوسف الحازن (الشيخ) : ٢٠ ، ١٤٨ ،

١٥٣ ، ١٨٤ ، ١٩٥ ، ٢٥٠ ، ٢٥٧

٢٦٨ ، ٣٠٧

يوسف المولمحي : ٥٤

يوسف سانا : ١٠١ ، ٣٠٧ ، ٣٠٨

يوسف صديق : ٩٢ ، ٩٣ ، ١٠٨ ، ١٩٦

١٩٧ ، ١٩٨ ، ٢٠٢ ، ٢٠٣ ، ٢٠٦

٢٠٨ ، ٢٠٩ ، ٢١٢ ، ٢٣٤ ، ٢٥٤

٢٩١ ، ٢٩٢ ، ٣٠٣ ، ٣٠٧ ، ٣١٦

٣٢٣ ، ٣٢٤

يوسف عتاي : ٢٢

يوسف مبارك : ٣٤٦

يوسف وهبه : ٢٧٢ ، ٣٤٨ ، ٣٥٢

١٤١ ، ١٤٣ ، ١٤٧ ، ٢٠٦ ، ٢٠٩

٢١٣ ، ٢١٧ ، ٢٢٩ ، ٢٣٤ ، ٢٧٧

٢٨٨ ، ٢٨٩ ، ٣٠٠ ، ٣٠٥ ، ٣٠٧

٣٠٩ ، ٣٢١ ، ٣٢٢ ، ٣٣٥ ، ٣٣٧

٣٤٠ ، ٣٥١ ، ٣٥٤ ، ٣٥٦ ، ٣٥٨

٣٧٧ ، ٣٨٣ ، ٣٨٩ ، ٣٩٣ ، ٣٩٨ ، ٤٠٩

مصطفى كامل : ٥٣ ، ٢٨٨ ، ٢٩٢

٣١٦ ، ٣٣٣

مصطفى لطفى المنلوطنى : ٢٠٣

مصطفى ماهر : ١٤٥

مظلوم انظر ← احمد مظلوم

معجون (بك) : ٣٥٠

مفتاح معبد : ٦١ ، ٦٢

منشاوى (باشا) : ١٣٨

مصور يوسف : ٧٩ ، ١٩٥

موريس قطاوى : ١١٠ ، ١١٣ ، ٣٤٨

ميرزباخ (المحامى) : ١٧٤

ميشيل لطف الله : ٣٧٣

(ن)

نزالى (خاتم البرنيسية) : ١٣٥ ، ١٤٤

١٥٨ ، ١٨٤ ، ٢٢٨ ، ٤١٢

نجيب انظر ← ابراهيم نجيب

نجيب خالى : ١٩٦ ، ٢٦١ ، ٢٧٢ ، ٢٨٦

٣٠٥

نخلة المطيى : ١١٠

نسيم فهمى : ١٥٢

نوبار (باشا) : ٢٣٤ ، ٢٣٥ ، ٢٥٢ ، ٢٩٩

٣٧٣ ، ٣٧٥ ، ٣٨٨ ، ٣٩٠ - ٣٩٢ ، ٣٩٦

الجمعية العمومية : ٣٩ ، ٦٩ ، ١١٣ ،

١٣٤ ، ١٨٩ ، ١٩٠ ، ١٩٣ ، ١٩٥ ،

٣٠٢ ، ٣٠٣ ، ٣٩٠

جمعية المحامين بلوندره : ٣٢٦

(ح)

حزب الأحرار الدستوريين : ٢٦٧ ، ٢٧١

حزب الإصلاح : ١٥٥ ، ٣٥٥

حزب الأمة ٨٤ : ١٥٥ ، ١٦٢

حزب المحافظين : ٢٠ ، ٢٤

الحزب الوطني : ٤٠ ، ٤٤ ، ٤٧ ، ٥٣ ،

٧٤ ، ٨٥ ، ١١٣ ، ١٤٨ ، ١٨٤ ، ١٨٥ ،

٢١٣ ، ٢٤٣ ، ٢٤٨ ، ٢٥٨ ، ٢٧٦ ،

٣٢٢ ، ٣٢٥ ، ٣٣١ ، ٣٣٣ ، ٣٥٢ ،

٣٥٤ ، ٣٧١ ، ٣٨٤ ، ٣٨٥ ، ٣٩٣

الحكومة العثمانية : ٢٥٨

الحكومة الفرنسية : ٢٤٥

الحكومة المصرية : ٢٠٧ ، ٢٣٥

(د)

دار الأوقاف : ٢١٥ ، ٢٦٠ ، ٢٩٩ ، ٣٦٦

دار المعارف : ٣٥٧

(ش)

شركة قناة السويس : ١٨ ، ٢٠٢ ، ٢٣٥ ،

٢٥٧ ، ٢٧١ ، ٣١٢

شركة النوروتيز لوليد : ٢٦٤

(ق)

قومبايه قناة السويس : ١٩٨

القومسيه العثمانية : ٢٩٣

٢ - كشاف الهيئات

(أ)

إدارة الأوقاف : ٢١٠ ، ٢٤٤

الأزهر : ٢٠٢

(ب)

بلدية الاسكندرية : ١١٠

البنك الألماني الشرقي : ١٢٦

البنك الأهلي : ٤١٠

البنك العقاري : ٩٢ ، ٩٤ ، ٣٦٤ ، ٣٦٥

(ج)

الجامعة المصرية : ٢٦٨

الجمعية التشريعية : ٧ ، ١٩ ، ٢١٠ ، ٢٢

٤٣ ، ١٧٣ ، ١٧٧ ، ١٨٨ ، ١٩٣ ، ٢٠٤ ،

٢٠٦ ، ٢١٧ ، ٢٣٨ ، ٢٤٠ ، ٢٤٧ ،

٢٥٠ ، ٢٥٤ ، ٢٦٣ ، ٢٨١ ، ٢٨٢ ،

٢٨٥ ، ٢٨٨ ، ٢٩٢ ، ٢٩٣ ، ٣٠٠ ،

٣٠٢ ، ٣٠٧ ، ٣٠٨ ، ٣١٠ ، ٣١٤ ،

٣١٥ ، ٣٢١ ، ٣٢٣ ، ٣٢٧ ، ٣٢٩ ،

٣٣١ ، ٣٣٢ ، ٣٣٦ ، ٣٣٨ ، ٣٣٩ ،

٣٤٩ ، ٣٥٠ ، ٣٥٣ ، ٣٦٩ ، ٣٧٢ ،

المركز العربي للبحث والنشر : ٢٢٢

مستشفى قليب : ٣٢٥

مستشفى المنشية : ٢٩٤

مصلحة الصحة : ٢٦٥

المعاهد الدينية : ٢٠٩

(ن)

نظارة الاشغال العمومية : ٣٤٣

نظارة الأوقاف : ٣٣٤ ، ٣٣٦ ، ٣٣٩

٣٦٩ ، ٣٥٦

نظارة البحرية : ٣٠٥

نظارة الحربية : ٩٢ ، ٣٠٥ ، ٣٥٨

نظارة الحفانيه : ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٧ ، ٥٢ ، ٥٧ -

٦٠ ، ٦٢ ، ٦٤ ، ٦٥ ، ٦٨ ، ٧٢ ، ٧٣ ،

٩٥ ، ٩٩ ، ١١٦ ، ١٢٥ ، ٢٤٣ ، ٣٦١ ،

٣٨٨

نظارة الخارجية : ٢٩٢

نظارة الداخلية : ٤٥ ، ٤٩ ، ٥٢ ، ٥٩ ،

٦٤ ، ٦٥ ، ٧٠ ، ٧٩ ، ١١٠ ، ٢٠٥ ،

٢١٦ ، ٢٨٠ ، ٣٠١ ، ٣٠٢ ، ٣٠٥ ،

٣٣٧ ، ٣٤٣

نظارة الزراعة : ٣٣٤ ، ٣٦٩

نظارة المالية : ٣٥٥ ، ٣٦٩

نظارة المعارف : ١٣٩ ، ٣٣٤ ، ٣٥٥ ، ٣٦٩

(هـ)

الحلال الأحمر : ٣٧٦ ، ٣٩٧

(و)

الوكاله الانجليزيه (البريطانيه) : ١٣٥ ،

١٦٠ ، ١٨٥ ، ٢١٩ ، ٢٥٣ ، ٢٦٧ ،

٢٧٨ ، ٣٠٢

(ل)

اللجنة الاداريه : ٢٤٨ ، ٢٥٤

(م)

مجالس المديریات : ٤٣ ، ٤٤ ، ٥١ ، ١٨٣ ،

١٨٩ ، ١٩٧ ، ٢٨٥ ، ٣٩١

مجلس الأوقاف الأعلى : ٤١ ، ٣٢٣

المجلس المحسبي : ٤٧ ، ٤٩ ، ٥٠ ، ٥٢ ،

٥٣ ، ٥٦ - ٧٢ ، ٧٥ ، ٧٦ ، ٨٣ ،

٩٣ ، ٩٤ ، ٩٨ ، ١١٦ ، ١٢٥

مجلس شورى القوانين : ٤١ ، ٤٤ ، ٤٥ ،

٤٦ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٥٤ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٦٥ ،

٩٨ ، ١٣٨ ، ١٥٩ ، ١٧٣ ، ١٧٥ ، ١٨٨ ،

١٩٤ ، ١٩٥ ، ١٩٧ ، ٢٥١ ، ٢٦٤ ،

٢٨١ ، ٣٤٩ ، ٣٩٠

مجلس النظار : ٤٥ ، ٥٢ ، ٥٦ ، ٥٩ ، ٦٠ ،

٧٣ ، ٧٥ ، ٧٦ ، ٧٨ ، ١١٦ ، ٢٠٧ ،

٢١٠ ، ٢٣٤ ، ٢٥٢ ، ٢٥٣ ، ٢٥٩ ،

٢٧١ ، ٢٨٧ ، ٣٠٨ ،

مجلس النواب الانجليزى : ١٩٩

مجلس النواب اللبناني : ١٨٤

محكمة الاستئناف : ٤٦ ، ٥٩ ، ٦٣ ، ٧٠ ،

٧٣ ، ٧٦ ، ٧٧ ، ٨١ ، ٢٤٠ ، ٢٦١ ، ٣٧٠ ،

المحكمة الشرعيه : ٥٩ ، ٧٦ ، ٧٧ ، ٨٢ ،

١١٦ ، ١٢٥ ، ١٥١ ، ٣٤٢

المحكمة المختلطة الاستنايه : ٥٥ ، ٩٣ ،

١٤٥ ، ١٩٦

مدرسة البوليس : ٦٧

مدرسة القضاء : ٢٠٢

مركز تاريخ مصر المعاصر : ٣

١٧٥ ، ١٨٠ ، ٢٢٢ ، ٢٦٧ ، ٢٧٣ ،
٤٠٣ ، ٣٠٧

ايرلنده : ٢٧٩

ايطاليا : ٢١٢ ، ٢١٣ ، ٢٢١ ، ٢٣٧ ، ٣٩٧

(ب)

باريس (باريز) : ٤٢ ، ٩٢ ، ١٨٤ ،

٢٠٢ ، ٢٠٨ ، ٢٢٢ ، ٢٣٦

البحر الشمالى : ١٧٠

بغداد : ١٩٩

بنغازى : ٣٩٧

بورفين : ٣٢٧

بولاق : ٢٧٥ ، ٢٨٠ ، ٢٩٠ ، ٢٩٥ ، ٣٤٨

بيروت : ٢٦٨ ، ٣٠٠ ، ٣٧٣

(ت)

تركيا : ١٥٨ ، ٢١٣

(ج)

جبل الزيت : ١٠٢

جرجا : ٣٧٤ ، ٣٩٦

الجزيرة : ١١٧ ، ١٩٦ ، ٢٢٩ ، ٢٦٧

جيف : ٢٩١

الجيزة : ١٩٥ ، ٣٠١ ، ٣٩٥

(ح)

حصيا : ٣٠٠

حلوان : ٦٩ ، ٧٠ ، ٧٢ ، ٢٧٥ ، ٢٧٩

حى الخليفة : ٢٨٩ ، ٢٩٠

(خ)

خان الخليل : ٢٠٩

٣ - كشاف البلاد والأماكن

(١)

ارمنت : ٣٥٥

استامبول : ٢٩٣

الأستانه : ٤٢ ، ١٠٢ ، ١٥٨ ، ١٩٩ ،

٢٠٢ ، ٢٩١ ، ٣٠٦

الاسكندريه : ٤١ ، ٤٣ ، ٦٧ ، ٦٨ ، ٨٢ ،

٨٥ ، ٩٢ ، ١١٠ ، ١٢٦ ، ١٤٥ ، ١٦٠ ،

١٧٨ ، ١٩٦ ، ١٨٧ ، ١٩٣ ، ٢٠٠ ،

٢٢٢ ، ٢٣٧ ، ٢٣٩ ، ٢٦٤ ، ٢٧٨ ،

٢٩٤ ، ٣٠٢

البندقية : ٢٣١ ، ٢٣٢

اسيوط : ٧٤ ، ٧٩ ، ٨٠ ، ١٤٥ ، ٣٠٥ ،

٣٥٦

اكسى لى بان : ١٧٨

اكس . ن - بروفانس : ٣٥٦

المانيا : ١٧٠

انجلترا : ١٤٦ ، ١٦٠ ، ١٩٥ ، ٢٠٧ ،

٢١٢ ، ٢٣٧ ، ٢٣٨ ، ٢٥٢

اشخاص : ٧٢ ، ٣٦٤

اوروبا : ٤١ ، ١٥٨ ، ١٦٩ ، ١٧٠ ،

(د)

دونه : ٢٩٧

دسوق : ٢٧٦

الدقهليه : ٣٥٦

دمياط : ٣٩٥ ، ٢١١

دوفر : ٢٣٨

(س)

سافواى أوتيل : ١٨٧

سراى انظر < قصر

السلام : ٢٢٢ ، ٢٢١

سمنود : ٢٤٣

السودان : ٢٧٦ ، ٢٧٣

سوريا : ١٨٤

السويس : ١٧٣ ، ١٨٨ ، ٢٠٠

سويسرا : ٢٠٥

السيدة زينب : ١٧٧ ، ٢٨٧ ، ٢٩٥ ، ٣٣٣

(ش)

شرين : ١٩٩ ، ١٩٦

الشرقيه : ٣٣٠

(ع)

العريش : ١٠٢

(ط)

طبرق : ٣٩٧

طرابلس : ٢٢٢ ، ٣٩٧

طنطا : ١٩٥ ، ٣٩٦

(غ)

الغريه : ٢٤٣

(ف)

فرنسا : ١٨٤ ، ٢٣٧ ، ٢٥٢ ، ٣٦١ ، ٣٨٩

فوة : ٢٧٦

فندق هليوبوليس : ٨٠

(ق)

القاهرة : ٨٠ ، ١٨٠ ، ٢٥٢ ، ٢٨٦ ،

٢٩٨ ، ٣٠٠ ، ٣٠١

قسم الأبيكية : ٣٢٥

قسم يولاى : ٣٢٢ ، ٣٢٥ ، ٣٢٧ ، ٣٤٨

قسم السيدة : ٣٢٢ ، ٣٢٧ ، ٣٣٥ ، ٣٤٥ ،

٣٤٧

قسم الوايل : ٢٧٥

قصر عابدين : ٥٠ ، ٧٣ ، ١١٧ ، ١٤٦ ،

٢٠٧ ، ٢٧٥ ، ٢٨٦ ، ٣٥٥ ، ٣٧٤

قصر القبه : ٢٢ ، ٤٠ ، ٧٢ ، ٣٥٥

قصر المتزه : ٢٧٤

قنا : ٣٣١ ، ٣٤١

قنال السويس : ١٩١ ، ٣٧٠

(ك)

كفر صقر : ٤٣

كمر المصيلحه : ٣٥٦

كلوب محمد على : ١٧٥

(ل)

لينان : ٣٠٠

لوندره (لند) : ١٤٦ ، ١٥١ ، ٢٠٨ ،

٢٣٠ ، ٢٣٦ ، ٢٨٠ ، ٢٩٢ ، ٣٠٤ ، ٣٧٣

ليبيا : ٢٢١ ، ٣٩٧

(م)

مالطه : ١٦٠

مديرية البحيره : ٣٩٤

مديرية الشرقية : ٤٣

مديرية الغربية : ٣٠٥ ، ٣٩٥ ، ٣٩٦

مركز قوص : ٣٠٠

مريوط : ٢٠٨ ، ٢٢١ ، ٢٢٢ ، ٢٤٠ ، ٢٧١

مسجد ابي العباس المرسى : ٣٦٥

مسجد وصيف : ٤١٠

مشتهر : ٣٢١ ، ٣٣٥

مصر : ٤٢ ، ٨٥ ، ٩٢ ، ١٣٥ ، ١٣٨ ،

١٤٥ ، ١٥١ ، ١٥٩ ، ١٩٤ ، ١٩٦ ،

٢٠٠ ، ٢٠٦ ، ٢١١ ، ٢١٢ ، ٢٢١ ،

٢٢٢ ، ٢٣٠ ، ٢٣٥ ، ٢٣٧ ، ٢٣٨ ،

٢٤٥ ، ٢٥٧ ، ٢٦٠ ، ٢٦٥ ، ٢٧٦ ،

٢٨٥ ، ٢٨٩ ، ٢٩٩ ، ٣٠٠ ، ٣٠٤ ،

٣٧٣ ، ٣٩٠ ، ٤٠٣ ، ٤١٠

مصر العتيقه : ٢٧٥ ، ٢٧٦ ، ٢٩٠ ، ٣٤٣ ،

٣٤٤

منشيه عمر : ١٦٢

المنصوره : ٧٨

المنوليه : ٢٣٧ ، ٢٣٨

المنيا : ٣٤٣ ، ٣٧٠

(هـ)

الهند : ٢٣٦ ، ٣٠٠

(و)

واحة عين شمس : ٨٠

الوجه البحرى : ١٦٠

الوجه القبلى : ٤٥ ، ٤٩ ، ١٦٠

(ن)

نادى الحزب الوطنى : ١٢٥ ، ٢٤٩

الناصرية : ٣٤٣

النمسا : ١٦٩

(ج)

جنازة بنت البرنس حسين : ٢٨٧^١

جنازة الشيخ علي يوسف : ٢٧٢

(ح)

حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ : ٢٢

حادثة حسين محرم : ٨٩ ، ٩١ ، ١٠٦ ، ٢٢٨

الحرب الايطالية الطرابلسية : ١٧٤ ، ٢١٢

الحرب العالمية الأولى : ١٤٦ ، ١٧٠

حروب السودان : ٣٠٥

حصار سراى القبة : ٢٩٧

(خ)

خطبة محمد فريد في الجمعية العمومية للحزب

الوطني : ١١٢

خلع عباس حلمي (الخديوي) : ٢٢

(س)

سفر سعد زغلول إلى أوروبا : ٤٠١

سقوط الوزارة وتعيين سري باشا رئيسا للنظار :

٢٧٤

(ص)

صفقة المطاعة : ١٨١ ، ٣٦٣ ، ٣٦٤ ، ٣٥١

صلح الخديوي مع كتشنر : ٣٢١

(ق)

قانون الانتخاب : ١٩٤

قانون المطبوعات : ١٥٩

القانون النظامي الجديد : ٢٠٨

قضية البرنس عزيز حسن : ٣٧ ، ٢٨٧

قضية دنشواي : ١٩٦ ، ٢٩٢ ، ٢٩٦

قضية سعد زغلول ضد اسماعيل اباطة : ١٣١

٤ - كشف الحوادث

- ١ -

اتفاق الحزب الوطني مع سعد زغلول : ٣٣١

الاتفاق الفرنسي الانجليزى : ٧٢

احتفال مدرسة مصطفى كامل : ٣١٦

احتلال ايطاليا لليبيا : ٢٢١

استقالة سعد زغلول : ٨ ، ٧ ، ١٠ ، ٨٩

١١٨ ، ١٢٣

اشاعة تأليف سعد حزب لحساب الخديوي :

١٧٣ ، ١٨٤ ، ١٨٥ ، ٢٥٨

اشاعة تعيين الخديوي ملكا على مصر : ٢٥٧

(ت)

تأمر الخديوي وكشنر على سعد : ١٧٣ ، ١٨٧

تحصيل الأوقاف إلى نظارة : ٢٥٨ ، ٢٩٢ ،

٢٩٦ ، ٢٩٧ ، ٣٠١ ، ٣٠٥ ، ٣١٤ ، ٣١٦

تغيير القانون النظامي : ١٩

توتر العلاقات بين الخديوي وسعيد باشا : ٢٥٧

توزيع ميراث مصطفى فهمي باشا : ٤٠٧

(ث)

الثورة المراتيه : ١٥٥ ، ١٥٩ ، ١٨٩ ، ١٩٥

مسألة محمد بدران : ٣٧ ، ٥١ ، ٥٧	قضية شمس بيك : ٢٦١
المسألة المصرية : ٢٣٥	قضية عبد الحلیم المصرى : ١٧٤ ، ٢٠٥ ، ٢٢١
مشروع قانون التركات : ٢٦٧	قضية محمد سعيد عبد المعصم المحامى : ٢٦٢
مشروع المجالس الحسينية : ٣٧ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٧٤ ، ٧٥ ، ٧٨	قضية المعارضه : ٢١٩
معاهدة اوشى : ٢١٣	قضية الشيخ بارى الصلبي : ٣٧
مقتل بطرس غالى : ٥٣	(م)
مؤامرة اغتيال الخديوى عباس حلمى : ٢٣٥	مسألة الأوقاف والنياشين : ٢٦٠ ، ٢٨٧ ، ٢٨٩ ، ٢٩١ ، ٢٩٢ ، ٣٠٨
مؤامرة اغتيال كتشتر : ١٧٤ ، ٢٣٧	مسألة سكه حديد مربوط : ٢٠٢ ، ٢٠٨ ، ٢٢١ ، ٢٢٢ ، ٢٤٠
مؤامرة اغتيال محمد سعيد ناشا : ٢٣٣	مسألة القنال : ٣٥ ، ٣٦ ، ١٩١ ، ٢٣٤ ، ٢٤٠ ، ٣١٠ ، ٣١٣
المؤتمر القبطى : ٣٧ ، ٧٩ ، ٨٠	
وفاة الشيخ على يوسف : ٢٥٧ ، ٢٦٨	

جورنال دو كير : ١٥٦ ، ٢١٠ ، ٢٢١ ،

٢٣٦ ، ٢٥٠ ، ٢٦١ ، ٢٨٠ ، ٣٩٠

(د)

الريفورم : ٥٤ ، ٢١١

(س)

السفور : ١٨٤

(ش)

الشعب : ٥٣ ، ٥٤ ، ٢١١ ، ٢٧٢ ، ٢٧٦ ،

٢٧٧ ، ٢٩٩ ، ٣٠٤ ، ٣٠٥ ، ٣١٦

(ص)

صباح التركيه : ٣١٧

(ع)

المدن : ٥٣

العلم : ٤٢ ، ٤٦ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ١٤٨

(ل)

لابورس اجيسيان : ١٥٦ ، ١٥٨ ، ٢٠٦ ،

٢١١ ، ٢٨٠ ، ٣٥٠

اللواء : ٥٣ ، ٢٣٧

لونيل : ٩٩ ، ١٠٠ ، ١٠١

(م)

المحروسة : ٣٠٣ ، ٣٣٧ ، ٣٥٠

مصر الفتاة : ٢٣٥ ، ٢٣٧ ، ٢٥٩

المقتطف : ٣٠٠

المقطم : ٢٠ ، ٩٩ ، ١٠١ ، ١٠٦ ، ٢٠٦ ،

٢٠٨ ، ٢١٠ ، ٢١٢ ، ٢٣٤ ، ٢٣٦ ،

٢٤٦ ، ٢٤٧ ، ٢٥٢ ، ٢٥٤ ، ٢٦٣ ،

٢٦٤ ، ٢٧٢ ، ٢٧٦ ، ٢٧٧ ، ٢٨٠ ،

٢٩١ ، ٢٩٩ ، ٣٠٠ ، ٣٠٧ ، ٣٠٨

٥ - كشاف الدوريات

(١)

الأخبار : ١٠٠ ، ١٠٦ ، ١٤٤ ، ١٤٥ ،

١٨٤ ، ١٩٥ ، ١٩٦

الاعتدال : ٥٣

الأفكار : ٢١٢ ، ٢٣٧ ، ٢٧٧ ، ٢٧٩

الأسالي : ٥٤ ، ٥٧ ، ٦٤ ، ٦٦ ، ٧٩ ،

١١٧ ، ٢٣٥ ، ٢٣٧ ، ٢٧٢ ، ٢٧٤ ، ٢٧٦ ،

الأهرام : ١٨ ، ٥٤ ، ٨٤ ، ٩٩ ، ١٠٠ ،

١٣٤ ، ١٣٦ ، ١٨٥ ، ١٨٨ ، ١٩٥ ،

٢٤١ ، ٢٦٠ ، ٢٦٤ ، ٢٨٧ ، ٢٩١ ،

٢٩٤ ، ٣٠٧ ، ٣٠٨ ، ٣١٣ ، ٣١٤ ،

٣٤٣ ، ٣٣٩

الأكسريس : ٢٧٧

الأيكودي اجيت : ٢٦٣ ، ٢٨٧

(ب)

التيمن : ٧٤ ، ٢٨١

(ج)

الجزينة : ١٣ ، ٩٠ ، ١٩٥ ، ٢٤١ ، ٢٥٤ ،

٢٦٤ ، ٢٦٥ ، ٢٨٠ ، ٣٠٣ ، ٣٠٥ ،

٣٠٨ ، ٣١٥ ، ٣٢٦ ، ٣٥٠

(د)	٣٢٥ ، ٣١٧
التوفيل : ٢١ ، ٥٤ ، ٢٧٩ ، ٣٢٢ ، ٣٩٣	المنصور : ٥٢
النيل : ٢١٢	المقيد : ٢١ ، ٤٣ ، ٧٥ ، ٧٨ ، ١٠٠ ،
(و)	١٣٥ ، ٢٠٣ ، ٢٣٥ ، ٢٣٧ ، ٢٧٦ ،
وادي النيل : ١٠٦ ، ١٠٩	٢٧٧ ، ٢٧٩ ، ٣٠٣ ، ٣٠٥ ، ٣٠٨ ،
الوسطى : ٩٩ ، ١٠٠ ، ١٠٦ ، ١٥٦ ،	٣٠٩ ، ٣١٤ ، ٣١٥ ، ٣٥١ ، ٣٥٦ ،
١٩٥ ، ١٩٦ ، ٢٣٧ ، ٢٥٠	٣٩٣ ، ٣٧٢

الفهرست

صفحة

٧	تقديم
٢٣	الكراسة الثامنة والعشرون جـ ١
	● المحتويات
	— دعاء
٢٩	الكراسة الواحدة والعشرون جـ ١
	● المحتويات
	— مصروفات بيت سعد زغلول
	— حكم

٣٥	الكراسة العشرون جـ ٢
	● المحتويات
	— مسألة مد امتياز شركة القتال
	— زواج الخديوى عباس حلمى للمرة الثانية
	— مسألة محمد بدران
	— قصة مشروع قانون المجالس الحسبية
	— الحكم على محمد فريد بالحبس ستة أشهر
	— قضية البرنس عزيز حسن
	— المؤتمر القبطى
	— تفكير سعد زغلول فى تقديم استقالته
	— قصة الشيخ بكري الصلبي ، مفتى الديار المصرية
	— تعيين اللورد كتشنر مكان السير إلدون جورست
٨٧	الكراسة العشرون جـ ٣
	● المحتويات
	— قصة استقالة سعد زغلول حتى ٣١ مارس ١٩١٢ .
	— حادثة حسين عزم .
	— اتفاق كتشنر والخديوى على اخراج سعد زغلول من الوزارة .
	— الخلاف على التأجيل .
	— تحليل الاستقالة
١٢١	الكراسة التاسعة عشرة
	● المحتويات
	— استقالة سعد زغلول
١٢٩	الكراسة العشرون جـ ٤
	● المحتويات
	— القضية التى رفعها سعد زغلول ضد إسماعيل باشا .
١٦٥	الكراسة الثامنة والعشرون جـ ٢
	● المحتويات
	— ترجمة نشرة المانية سياحية

١٧١ الكراسة الثالثة

● المحتويات

- سعد يقطع عن لعب الورق .
- شكوى سعد من تنكر الناس له بعد الاستقالة .
- إشاعة تأليف سعد زغلول حزباً لحساب الحديوى .
- شكوى سعد من تأمر الحديوى وكثرت عليه .
- تغيير النظام النيابى وقيام الجمعية التشريعية بدلا من مجلس شورى القوانين والجمعية التشريعية
- خلو منصب مندوب الحكومة المصرية في قناة السويس ، وتفكير سعد في أن يتعين في هذا المنصب .
- الخلاف بين الحديوى وكثرت حول القانون النظامى الجديد .
- تفكير سعد في استرضاء الحديوى أو كثرت سعيا وراء التعيين في منصب ،
- تحليل سعد للقانون النظامى الجديد .
- الحرب الإيطالية الطرابلسية .
- الحكم في قضية عبد الحلیم للمصرى .
- وفاة والدة صفية زغلول :
- مقابلة سعد لكثرت يوم ٢ أكتوبر سنة ١٩١٣ :
- نشر أساء مهتئ كثرت في الصحف لأول مرة .
- اكتشاف مؤامرة لاغتيال كثرت .

٢٥٥ الكراسة الثالثة والعشرون

● المحتويات

- إشاعة تعيين الحديوى ملكا على مصر .
- مشروع منع محاكمة كبار الموظفين إلا بأمر من الحكومة .
- إشاعة ترشيح عدلى باشا رئيسا للجمعية التشريعية .
- وفاة الشيخ على يوسف .
- حوار هام بين الشيخ محمد عفيفى الحضرى وسعد زغلول حول مصادر التاريخ الاسلامى .
- زيارة مصطفى باشا لكثرت بخصوص تعيين سعد في شركة قتال السويس .
- إجراء انتخابات الدرجة الأولى .
- موقف الصحف من ترشيح سعد بين التأييد والم هجوم .

- وفود المؤيدين لسعد زغلول .
- توتر العلاقات بين الحديوي وسعيد باشا .
- مقابلة كتشنر للحديوي ومسألة الأوقاف والناشئين .
- موافقه الحكومة العثمانية على تحويل إدارة الأوقاف إلى نظارة .
- الوساطة بين سعد والحديوي .
- فكرة إلغاء الرتب والناشئين .
- انطباعات سعد حول وزارة الأوقاف .
- الحديوي يطلب من سعد تشكيل حزب مؤال له .
- رفض سعد مقابلة الحديوي في عيد رأس السنة الهجرية .
- تحويل الأوقاف إلى نظارة .
- زيارة أخى مصطفى كامل لسعد زغلول ، وتقرب الحزب الوطنى من سعد زغلول .

كرأسه واحد وعشرون جـ ٢ ٣١٩ ● المحتويات

- تعيين حس صبرى مستشارا للأوقاف .
- تعيين مظلوم باشا رئيسا للجمعية التشريعية .
- صلح الحديوي مع كتشنر .
- رسل الحديوي إلى سعد زغلول طلبا للصالح .
- طموح سعد إلى أن يكون وكيلًا منتخبًا في الجمعية التشريعية .
- استهجان سعد برنامج أحمد لطفى السيد للانتخابات .
- رساله تهديد من كتشنر لسعد زغلول .
- الحديوي يطلب مقابلة سعد خفية في مشتهر ، وسعد يرفض .
- حديث مصطفى فهمى باشا وكتشنر حول سعد زغلول .
- السلطان الفعلية والشرعية تحطبان رد سعد زغلول ، وسعد يقسم بيمين الولاء للأمة التي رفعتة .
- سعد في المعركة الانتخابية .
- فوز سعد في إنتخابات قسم بولاق والسيدة .
- وفاة أصاقيس خانم حرم مصطفى باشا فهمى .
- تهديد كتشنر بنعى سعد زغلول إذا ترأس الحزب الوطنى .
- لقاء سعد بالحديوي عباس ، والحديوي يقول لسعد : إنك تقمخت في الانتخابات روحا عطيمة .

	— زيارة سعد الأولى لكتشنر واتفاقهما على خطة العمل .
	— زيارة سعد الثانية لكتشنر ، وطلب سعد إيقاف جمع اكتسابات لصالح المديرين .
٢٧٩	الكراسه الثانيه والعشرون جـ ١ ● المحتويات
	— مقابلة سعد للخديوى لشكره على تعزيتة فى وفاة حماته
	— سفر سعد زغلول إلى أوروبا
٣٩٩	الكراسه الثانيه والعشرون جـ ٢ ● المحتويات
	— سفر سعد زغلول إلى أوروبا
٤٠٥	الكراسة الثامنة والعشرون جـ ٣ ● المحتويات
	— توزيع ميراث مصطفى فهمى باشا

مطبع الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية للكتاب

رقم الإيداع بدار الكتب ١٩٩١/٢٠٢٧

ISBN 977 - 01 - 2669 - 1


BIBLIOTHECA ALEXANDRINA
مكتبة الإسكندرية

